

مركز دراسات الوحدة العربية

الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي

طلعت أحمد مسلّم

الوجود العسكري الأجنبي

في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي

طلعت أحمد مسلّم

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مسلم، طلعت أحمد
الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي/طلعت أحمد مسلم.
٣١٠ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٩٥ ـ ٢٩٩.
يشتمل على فهرس.
١. القواعد العسكرية الأجنبية ـ البلدان العربية. ٢. الأمن القومي العربي. أ. العنوان.
341.7250956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، نيسان/ابريل ١٩٩٤
الطبعة الثانية: مزيدة ومنقحة
بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة الطبعة الثانية

منذ صدور الطبعة الأولى من الكتاب حدثت تطورات كثيرة في العالم كله، وكانت من ضمنها تطورات متعلقة بالوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وفي دول الجوار الجغرافي وفي المياه الدولية القريبة، الأمر الذي استدعى أن نحاول أن نجعل المعلومات في الطبعة الثانية مواكبة للواقع عند صدور هذه الطبعة أو قريبة منها. ولقد كانت من أهم التطورات في هذا المجال تلك الخاصة بخفض القواعد العسكرية الأمريكية في العالم كله مع إعادة تنظيم هذه القوات، وتطور العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية وتطورات الصراع في يوغوسلافيا القديمة بما فيها استقلال جمهوريات واتحاد أخرى، واستقلال اريتريا وانسحاب القوات الأمريكية من الصومال، ونهاية الحكم العنصري في جنوب افريقيا، وارتفاع كثافة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتراجع دور قوات الأمم المتحدة، ثم تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بتوقيع اتفاقات بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكذلك بين السلطات الأردنية والحكومة الإسرائيلية بما فيها العلاقات العسكرية، ثم تطور العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار الجغرافي. الأمر الذي أسهم في وجود عسكري إسرائيلي في بعض هذه الدول، ثم توقيع اتفاقات حول خفض الأسلحة الاستراتيجية وسحب الأسلحة النووية التكتيكية من خارج الدولتين صاحبتي أكبر مخزون من الأسلحة النووية.

كان لا بد لكل هذه التطورات من أن تنعكس على المعلومات عن تطور الوجود العسكري الأجنبي على نحو تطلب مراجعة شاملة للكتاب وإدخال الكثير من المعلومات عليه على نحو ربما أدى إلى أن الطبعة الأولى منه لم تعد بديلاً كافياً من الطبعة الثانية. وأرجو أن تكون الطبعة الجديدة مفيدة لأولئك المهتمين بالموضوعات التي يتناولها وبخاصة أولئك المهتمين بالأمن القومي العربي.

طلعت أحمد مسلم

مقدمة

كان الوجود العسكري الأجنبي، وما يزال، أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى وجود توتر في المنطقة التي يوجد فيها، سواء كان ذلك بما يمارسه هذا الوجود من أعمال مباشرة ضد الدول التي يوجد فيها، أو بما يؤدي إليه من خلافات بين الدول وتوترات في العلاقات في ما بينها بما يعمد إلى إيجاده، أو بما يترتب عليه دون قصد. وقد ظل الوطن العربي فترة طويلة من التاريخ متأثراً بوجود عسكري أجنبي ينتمي إلى دول عدة. ثم إن هذا الوجود انحسر فترة من الزمن مع انحسار الاحتلال الأجنبي عن المنطقة، إلا أنه قد عاد مرة أخرى وبقوة إلى الوطن العربي، بصور مختلفة، مما كانت له آثاره الشديدة والمتنوعة في أغلب مناحي الحياة في الوطن العربي.

ولقد تطورت صور الوجود العسكري الأجنبي نتيجة عوامل عدة مختلفة، أهمها تعدد وتعقد وتطور الأسلحة والمعدات العسكرية. كذلك تطور النظام السياسي العالمي والإقليمي بحيث ظهرت إلى الوجود صور لم تكن موجودة من قبل، وخصوصاً تلك الخاصة بالقوات التابعة للمنظمات الدولية والقوات المتعددة الجنسيات. ومع هذا التطور ظهرت أغلب ـ وربما كل ـ هذه الصور في الوطن العربي.

ولم يقتصر تأثر الدول ـ والدول العربية من بينها ـ بالوجود العسكري الأجنبي على ذلك الذي يوجد على أرضها وفي سمائها ومياهها الإقليمية فقط، بل لقد أثبتت الأحداث أن الأمم، بما فيها الأمة العربية والوطن العربي، تتأثر أيضاً بذلك الوجود في دول الجوار الجغرافي وفي المياه الدولية القريبة.

بناء على ما سبق، كان من المطلوب، دراسة الصور المختلفة للوجود العسكري الأجنبي والأسباب والدوافع التي تؤدي إليه، ومحاولة حصر هذا الوجود في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة منه بما في

ذلك الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين، والوجود العسكري الأجنبي في الخليج، بعد الأزمة الأخيرة عام ١٩٩٠، ثم الاستفادة من كل هذا في دراسة وبحث الآثار المترتبة على الوجود العسكري الأجنبي، وكيفية مواجهته أينما كان، والصور المختلفة لذلك.

كان لا بد، عند التصدي لمثل هذا الموضوع، من العودة قدر الإمكان إلى الوثائق الأجنبية والعربية المتصلة به، كلما كان ذلك ممكناً، وكذلك البحث عن حقائقه وسط الأخبار حيث يحاط عادة بستار من السرية؛ كما تذاع تبريرات ليست قليلة لحدوثه. وقد بدا واضحاً أن المراجع المتعلقة بهذا الموضوع قليلة - بل نادرة - سواء أكانت هذه المراجع أجنبية أم عربية. لكن الدراسة قد سعت قدر الإمكان إلى الاعتماد على الوثائق الأولية عند توفرها، ثم على المراجع الأخرى قدر الإمكان، وقد كان استخراج الحقائق بين كمية كبيرة من المعلومات والتعليقات والمبررات أمراً شاقاً للغاية. وكان تحليل هذه المعلومات واستنباط التوصيات أصعب بكثير من استخراجها. ونظراً إلى أن الموضوع حي، ما زال يتغير، فإن الدراسة قد تطلبت متابعة يومية وتعديلاً مستمراً في البيانات، وفقاً لما يمكن الحصول عليه، وربما تعديلاً للاستنتاجات وفقاً لذلك.

وقد استعانت الدراسة قدر الإمكان بقادة كانوا مسؤولين في فترة زمنية كان فيها وجود عسكري أجنبي سوفياتي في مصر للاستفادة من خبراتهم، وللحق فإنهم لم يبخلوا بأية معلومات أو آراء، كما كانت لمعلوماتهم وخبراتهم فائدة كبيرة.

والدراسة بشكلها الحالي تستهدف توفير المعلومات اللازمة، وشرح الآراء المتعلقة بالموضوع أساساً لدارسي العلاقات الدولية ودارسي العلوم السياسية والاستراتيجية العسكرية والأمن القومي.. وللقارىء المهتم بشؤون الأمة العربية والوطن العربي عموماً. لذا فقد اهتمت الدراسة بصفة خاصة بدراسة علاقة هذا الوجود العسكري الأجنبي بقضايا الأمن القومي العربي.

لا يستطيع المؤلف إلا أن يعترف بالفضل لمن ساعدوه على إتمام الدراسة، سواء بتقديم المعلومات، أو بتزويده بالمراجع المناسبة في الموضوع، أو بإبداء الرأي في مراحل إعداد الدراسة المختلفة. وهو هنا يخص بالذكر الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، والدكتور محمود مراد غالب، رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية ووزير خارجية مصر الأسبق، على ما تفضل به من تكريسه جزءاً من وقته لمناقشات الموضوعات المتعلقة بالدراسة، والسيد أمين هويدي، وزير الحربية المصري الأسبق، والفريق أول محمد

فوزي لما أبدياه من آراء تتعلق بالموضوع. ولا ينسى المؤلف أن يذكر فضل المرحوم السيد محمود رياض الذي كان لمناقشاته وكتاباته فضل كبير في توجيه المؤلف في دراسته.

كذلك كان للمساعدة التي قدمها الأخوة أعضاء هيئة المركز الثقافي الأمريكي في القاهرة فضل كبير في تزويد المؤلف بكثير من المعلومات الأولية عن الموضوع. وهنا يخص المؤلف بالفضل السيد لويس فانوس، والسيدة ماجدة برسوم، والسيدة ناهد، والسيدة مرفت في مكتبة المركز. كذلك لا ينسى المؤلف فضل إخوة في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة وعلى رأسهم الدكتور صفي الدين خربوش، والسيد محمود سعد، والآنسة منى، إلا أنه مع الاعتراف بالفضل لكل من ساهم في معاونته في اتمام الدراسة، لا بد من التأكيد أن المؤلف وحده يتحمل المسؤولية كلها عما جاء فيها.

وإذ يقدم المؤلف كتابه للقارىء العربي، يدعو الله لأن يكون مفيداً لأبناء الأمة العربية في نضالهم من أجل الوحدة العربية الشاملة، ومن أجل الاستقلال الوطني، والتنمية المستقلة، وتحقيق الرخاء والتقدم.

الفصل الأول

صور الوجود العسكري الأجنبي

لقد أحرزت حركة التحرر الوطني تقدماً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية حينما نجحت في نهاية الستينيات تقريباً في التخلص من الاستعمار التقليدي وجلاء القوات العسكرية الأجنبية عن أغلب دول العالم، ولم يتبق من هذا الاستعمار التقليدي سوى بعض صور الاستعمار الاستيطاني، مثل الاستعمار العنصري الاستيطاني في فلسطين، الذي أقام دولة إسرائيل.

رغم ذلك، فإن مراجعة الأوضاع العسكرية في العالم لا بد من أن تلاحظ أن المراجع التي تهتم بالميزان العسكري في العالم، أو في مناطق بعينها، تشير إلى وجود عسكري أجنبي في كثير من دول العالم بغض النظر عن كونها مستقلة، بل إن عدد الدول التي ليس فيها مثل هذا الوجود محدود. هكذا فإن انحسار الاستعمار، وجلاء قوات الاحتلال لم يعن على الإطلاق انتهاء الوجود العسكري الأجنبي، وإنما كان يعني تغير صوره ووظائفه.

إن حصر صور هذا الوجود لا بد من أن يشير إلى أن غالبيتها إنما تعكس ضعفاً في البنية العسكرية لـ «الدولة المضيفة» التي فيها هذا الوجود، وأن الوجود العسكري الأجنبي إنما يعمل على تغطية هذا الضعف، سواء كان هذا الضعف ناتجاً من نقص في العلم أو الخبرة، أو في الحجم، أو في القدرة على بناء نوع معين من القوات.

وهناك صور أخرى للوجود العسكري الأجنبي استحدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تعكس تدخل نظام دولي للمحافظة على الأمن والسلام. وقد بدأ هذا الوجود بقوات للأمم المتحدة، سواء لحفظ السلام أو لصنعه، ثم انتقل إلى المنظمات الدولية الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الافريقية وغيرها، ثم ظهرت قوات حفظ السلام التي تشكل بترتيبات خاصة بعيداً عن المنظمات الدولية التقليدية لصعوبة الاتفاق عليها في حينه.

إن مراجعة صور الوجود العسكري الأجنبي الموجودة والمحتملة تشير إلى أن هذه الصور متعددة ومتداخلة، ومن المحتمل الخلط بينها سواء بالنسبة إلى القارىء المتخصص أو العادي، كما قد لا تكون مفهومة للبعض، لذا فإنه من المناسب أن نلقي الضوء عليها وعلى ظروف وجودها وعلى أهم خصائصها.

تتعدد صور الوجود العسكري الأجنبي فتبدأ بوجود الأفراد، الذي يشمل الخبراء العسكريين الذين يندر أن تخلو دولة منهم نظراً إلى تعدد الأسلحة والمعدات وصعوبة انتاجها كلها في بلد واحد، لذا فإن وجودهم مرتبط بدرجة كبيرة بإمدادات الأسلحة، ويليهم المستشارون العسكريون الذين عادة ما تختلط تسميتهم مع سابقيهم. وقد يكون الوجود العسكري الأجنبي مالياً، على هيئة مساعدات أمنية وإن كانت عادة ما تكون مصحوبة بصور أخرى من الوجود العسكري الأجنبي، لكنها وسيلة فعالة سواء في التعاون أو التأثير.

ويلي هذه الصور الوجود المتصل بالمنشآت، ويمكن تقسيمها نوعياً إلى قواعد عسكرية وتسهيلات عسكرية، واستخدام للتسهيلات. وهي وإن كانت تهدف تقريباً إلى النتائج نفسها، إلا أنها تختلف في الوسيلة والأسلوب. وعادة ما يكون الوجود العسكري المتصل بالمنشآت تمهيداً لوجود وحدات وتشكيلات متخصصة ومقاتلة عند الضرورة، إلا أن هذه الوحدات والتشكيلات تختلف وفقاً لتخصصها وتسليحها ووجودها ودورها ومهامها وآثارها وأخطارها، كما أن تحقيقها أهدافها عادة ما يتطلب إجراء مناورات وتدريب مشترك بينها وبين الوحدات والتشكيلات المحلية المماثلة للدولة أو الدول «المضيفة».

أخيراً هناك صور للوجود العسكري الأجنبي ترتبط بالمنظمات العالمية والدولية والترتيبات الأمنية. ويبدو أن هذا النوع من الوجود العسكري ما زال قابلاً للتطور والتنوع بحيث ظهرت مؤخراً صور جديدة له.

لما كان الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية لا ينطبق عليه وصف الوجود العسكري الأجنبي بدقة، في حين أنه يمثل غطاء قانونياً للوجود العسكري الأجنبي في منطقة ما، فقد كان من الضروري دراسته من هذه الناحية، وخصوصاً علاقته بالقواعد والتسهيلات.

أولاً: الخبراء العسكريون

نادراً ما يأتي ذكر الخبراء العسكريين في المراجع الدولية العسكرية عند الحديث عن الوجود العسكري الأجنبي، أو يتم إدراج أعدادهم تحت أسماء مختلفة

مثل المستشارين العسكريين، أو الفنيين، أو أطقم، أو غيرها. وقد تدرج أعدادهم ضمن فرع القوات المسلحة الذي ينتمون إليه كأن يقال مثلاً:

قوات أجنبية

الجيش: . . . .

الأسطول: . . . .

القوات الجوية: . . . .

. . . . (١)

يختلف الخبراء العسكريون عادة عن المستشارين العسكريين في طبيعة عملهم، وبالتالي مدة وجودهم على أرض الدولة المضيفة. وعادة ما يرتبط وجود الخبراء العسكريين بحصول الدولة المضيفة على أسلحة ومعدات عسكرية من انتاج الدولة التي ينتمي الخبراء العسكريون إليها، أو سبق لأفرادها التدريب عليها. وعادة ما تكون مهمة الخبراء العسكريين هي تدريب أفراد من القوات المسلحة للدولة المضيفة على استخدام هذه الأسلحة والمعدات، وتنتهي مهمتهم بانتهاء فترة التدريب، وهو ما يفسر القصر النسبي لمدة وجود هؤلاء الخبراء.

رغم ذلك، فهناك من الخبراء من لا تقتصر مهمته على التدريب، بل وربما لا تشتمل على التدريب أصلاً، وعادة ما يكون هؤلاء الخبراء من الفنيين الذين يكلفون بتشغيل معدات حصلوا على خبرة سابقة في تشغيلها، إما بصفة مؤقتة، أي لحين اكتساب أفراد من الدولة المضيفة الخبرة الكافية ليحلوا محلهم، أو بصفة شبه دائمة حينما يكون من الواضح صعوبة توفير أفراد من الدولة المضيفة لتشغيل هذه المعدات، لأسباب تتعلق بالامكانات البشرية العددية أو النوعية الخاصة بالمستوى التعليمي والصحي. وغالباً ما يكون وجود هؤلاء الخبراء عموماً مؤقتاً إذا كانت حاجة الدولة المضيفة إلى هذه المعدات ملحة بحيث لا يمكنها الانتظار لحين اكتمال تدريب الأفراد الوطنيين عليها، وهكذا يكون الحل تكليف أفراد سبق أن حصلوا فعلاً على خبرة في هذا المجال إلى حين إتمام تدريب الوطنيين.

ثانياً: المستشارون العسكريون

قد تكون هذه التسمية أكثر شيوعاً في المراجع العسكرية العالمية على عكس التسمية الشائعة بالعربية، وإن كانت كلمة adviser تعني «ناصح» أكثر مما تعني

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993), pp. 27-29.

«مستشار»، على أن المستشارين أقل انتشاراً في الواقع[٢].

تختلف طبيعة عمل المستشار نوعياً عنها للخبير العسكري، فإذا كان عمل الخبير العسكري مرتبطاً بدرجة أكبر بأسلحة ومعدات بعينها أو بعلم عسكري معين، فإن طبيعة عمل المستشار العسكري عادة ما ترتبط بوظيفة قيادية أو رئيسية في قيادة ما. وعادة ما لا تكون مهمة المستشار العسكري هي نقل العلم العسكري أو التدريس، فهو عادة ما يكون مستشاراً لقائد أو رئيس سبق له تلقي العلم نفسه في المعاهد والمنشآت التعليمية، إنما تكون مهمة المستشار الرئيسية هي نقل الخبرة التي اكتسبها في تطبيق هذا العلم عن طريق تقديم المشورة لهذا القائد أو الرئيس في اتخاذ قرارات عمله اليومي، ومعاونته في السيطرة على تنفيذ مهام قواته، وهو في ذلك حقيقة كمن ينقل خبرته السابقة في القيام بمهمة مشابهة أو مماثلة للمهمة الشخصية التي يعمل مستشاراً لها والوظيفة التي يشغلها. فالمعروف أن التعليم والتدريب في المنشآت التعليمية عادة لا يستطيعان أن يغطيا كل المواقف التي يمكن أن تحدث في الحياة العملية، وخصوصاً المهام اليومية التي يتعرض لها القائد أو الرئيس. هكذا فإن عمل المستشار العسكري متعلق حقيقة بالخبرة أكثر من تعلقه بالعلم، في حين أن من يصطلح على تسميته بالخبير العسكري عادة ما يكون متعلقاً بالعلم أكثر منه بالخبرة، على عكس تسميته.

تلجأ الدول إلى استضافة المستشارين العسكريين الأجانب عندما تشعر بحاجة قادتها أو ضباطها الرئيسيين الملحة إلى اكتساب الخبرة التي حصلت عليها قوات الدول الأخرى من خلال خوض أعمال الصراع المسلح وإدارتها، وخصوصاً تلك الخبرات الخاصة بأعمال التحضير للمهام القتالية، وإدارة أعمال قتال القوات. ويمكن أن تختلف مستويات هؤلاء المستشارين العسكريين اختلافاً كبيراً، فقد يكونون مستشارين لمستويات القيادة العليا، أي على المستوى الاستراتيجي، أو يكونون مستشارين لمستويات قيادات التشكيلات الكبرى، أي على المستوى التعبوي، أو لمستويات أقل من ذلك، أي على المستوى التكتيكي. وقد يكونون مستشارين للقادة فقط، أو مستشارين لبعض الوظائف الرئيسية في قيادات على مستويات معينة، أو لكل الأفراد الرئيسيين في هذا المستوى حسب الحاجة

---

(٢) يمكن الرجوع إلى مراجع كثيرة تستخدم كلمة adviser ولكن يمكن الإشارة هنا إلى المراجع التالية على سبيل المثال: المصدر نفسه، و Aharon Levran, ed., *The Middle East Military Balance, 1988-1989* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988).

ومستويات الخبرة المتوفرة. إلا أنه من الملاحظ عادة تزايد عدد المستشارين العسكريين الأجانب في دول العالم الثالث، بالتدريج في مرحلة معينة إلى حد معين يتوقف عنده، أو قرار الدولة «المضيفة» فجأة الاستغناء عن المستشارين، أو «طردهم» وفقاً لتعبير بعضهم. كذلك قد يكون وجود المستشارين العسكريين الأجانب مفروضاً على الدولة، وليس مجرد اختيار منها.

مما سبق يتضح أنه من الطبيعي أن يكون المستشار العسكري عادة ضابطاً من القوات المسلحة لبلده، سبق له تولي وظيفة مشابهة لتلك التي يعمل مستشاراً لشاغلها بنجاح. كذلك من الملاحظ أنه عادة ما يتناسب مستوى خبرة وكفاءة المستشارين العسكريين الأجانب تناسباً عكسياً مع عددهم، فكلما قل عدد المستشارين العسكريين الذين تقدمهم دولة ما، وبالتالي تستقدمهم الدولة المضيفة، كان مستوى خبرتهم وكفاءتهم أكبر، وكانت الفائدة المحتملة منهم أعلى، في حين ينخفض هذا المستوى وتصبح الفائدة المحتملة منهم أقل بزيادة عددهم.

يتصل عمل المستشارين العسكريين كما هو واضح بقرارات قادة الدولة المضيفة، وهكذا فإن قدرتهم على التأثير في نشاط قواتها المسلحة كبيرة، وتختلف قدرة المستشار العسكري على هذا التأثير تبعاً لعوامل عدة. فبالإضافة إلى قدرته الشخصية على التأثير، يتوقف ذلك على ثقة القائد المحلي الذي يعمل مستشاراً له، بنفسه، ومدى استعداده لتمحيص ومناقشة النصيحة التي يقدمها المستشار والاستفادة منها، فهناك من القادة من يكون أكثر استعداداً لتنفيذ مشورة المستشار العسكري الأجنبي بشكل آلي ودون مناقشة، سواء كان ذلك ناتجاً من ضعف في ثقته بنفسه في اتخاذ القرار المناسب، أو خوفاً من أن يحاسب بواسطة قيادته لعدم انصياعه لمشورة المستشار العسكري الأجنبي، أو أن يكون ذلك ناتجاً من أنه يفضل أن يلقي بمسؤوليته عن قراره على المستشار العسكري الأجنبي، بإصدار تعليمات يفهم منها صراحة أو ضمناً ضرورة الأخذ بنصيحة المستشار العسكري، وهو ما قد يحدث في أعقاب تعرض هذه القوات إلى فشل كبير، خصوصاً إذا صاحب هذا الفشل تجاهل لمشورة المستشار العسكري الأجنبي.

تزيد قدرة المستشارين العسكريين عموماً على التأثير في قرارات قادة الدولة المضيفة على قدرة الخبراء العسكريين، حيث يكونون أقدر على الحصول على معلومات أكثر دقة وخطورة وأهمية. فهم يعملون مباشرة مع الأفراد المسؤولين عن المعلومات الذين يحتفظون بها، وهم بحكم عملهم يطلعون على مهامهم ونياتهم، وهم يبدون المشورة في كيفية تنفيذ هذه المهام، ويطلعون على المصاعب التي تواجه تنفيذها، ثم إنهم بطبيعة عملهم يتصلون بشخصيات قيادية أو رئيسية مهمة في

القوات المسلحة للدولة المضيفة، وهم على اتصال شبه يومي بهم بحيث تتولد بينهم وبين هؤلاء علاقات شخصية إضافة إلى علاقات العمل الخاصة بمهامهم، وبالتالي فإنهم في حديثهم مع هؤلاء لا بد من أن يتطرقوا إلى أمور كثيرة تخرج عن الحدود الضيقة لمهام المستشار العسكري، مما يعطي الفرصة لدرجة أكبر من التأثير.

ليست هناك وسيلة بديلة من استخدام المستشارين العسكريين طالما ترسخ الشعور بالحاجة إلى الخبرة العملية، إلا أن الشعور بالحاجة إلى المستشارين العسكريين الأجانب عادة ما يقل تدريجياً حتى يكاد ينعدم بعد اكتساب الثقة والشعور بأنه لم يعد لدى هؤلاء المستشارين جديد يمكنهم نقله إلى قادة القوات التي يعملون فيها، إلا أن الشعور بالثقة والقدرة على الاستغناء عنهم قد لا يعكس الحقيقة سواء في حالتي الحاجة أو الاستغناء، ويتطلب تقييماً صحيحاً ودقيقاً بعيداً عن التقدير الجزافي. وأياً كانت الحال فإنه لا يجوز إجبار قادة الدولة وضباطها الرئيسيين على العمل بمشورة المستشارين العسكريين الأجانب على طول الخط، حيث يتعرض الأمن القومي لأشد المخاطر، كما أن ذلك يؤدي إلى فقدان القادة المحليين ثقتهم بأنفسهم، وعدم اكتسابها على الإطلاق، كما قد يؤدي إلى عكس الفائدة المطلوبة.

أثبتت خبرة العلاقات الدولية عموماً، كما أكدت خبرة أزمة الخليج الأخيرة، أن الخبراء والمستشارين العسكريين الأجانب يمكن أن يتحولوا في ظروف خاصة ومعينة إلى إحدى أدوات الضغط المادي والمعنوي على الدولة «المضيفة» لصالح الدولة «المصدرة» للمستشارين العسكريين الأجانب، كما هي أداة ضغط للدولة «المضيفة»، في حالة توتر العلاقات بينهما، إذ أصبح الاستغناء عنهم أو عدم السماح لهم بالسفر إحدى الوسائل التي تؤدي إلى النيل من مكانة الدولة التي ينتمون إليها (مثل حالة استغناء مصر والصومال عن الخبراء السوفيات) أو المساومة والتأثير في موقف الدولة (الخبراء السوفيات في العراق خلال أزمة الخليج الأخيرة).

ثالثاً: المساعدات الأمنية

يقصد بالمساعدات الأمنية التسهيلات المالية التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى، بغرض تسهيل حصول الدولة الممنوحة على أسلحة ومعدات ومواد وخدمات تمكنها من تدعيم أمنها وتحقيق الاستقرار. وعادة ما لا تقتصر المساعدات الأمنية على الأموال اللازمة لتدعيم الدفاع عن الدولة والحصول على أسلحة ومعدات ومواد وخبرات عسكرية، وإنما تشتمل أيضاً على أموال للحصول على

بعض المواد الاستراتيجية أو تنفيذ مشروعات التنمية.

كذلك فإن الأموال المخصصة لتدعيم الدفاع عن الدولة عادة ما تشتمل على اعتمادات لمبيعات أسلحة ومعدات من إنتاج الدول المانحة، ولتمويل برنامج المساعدات العسكرية أو لتمويل البعثات الدراسية العسكرية من الدولة الممنوحة إلى المؤسسات والمنشآت التعليمية العسكرية في الدولة المانحة، وكذلك نفقات الخبراء والمستشارين العسكريين المنتدبين من الدولة المانحة للمساعدات العسكرية إلى الدولة الممنوحة، وكذلك لتمويل بعض برامج البحوث العسكرية أو الاستراتيجية المشتركة، ولتصنيع بعض أجزاء الأسلحة والمعدات في الدولة الممنوحة لصالح الدولة المانحة، وغير ذلك من الأغراض المشابهة(٣).

عادة ما تكون المساعدات الأمنية على هيئة قروض ذات آجال مختلفة، كما تكون هذه القروض بفائدة سنوية متباينة القيمة، وقد تقدم على هيئة قيمة إيجارية للقواعد أو التسهيلات العسكرية، في حين تعددت حالات تحولت فيها هذه المساعدات إلى قروض لا ترد أو يجري التغاضي عنها أو إسقاطها.

تلجأ الدول إلى طلب المساعدات الأمنية نتيجة افتقارها إلى الأموال التي تعتقد أنها لازمة لتحقيق أمنها القومي وخصوصاً لتلبية احتياجاتها الدفاعية. هكذا فإن الحصول على المساعدات الأمنية يرتبط أولاً بقدرة الدولة على إقناع الدولة المانحة بأنها مهدّدة بالدرجة التي تحتم ضرورة دعمها دفاعياً على الأقل، كذلك إقناعها بأن مصلحة الدولة المانحة تقتضي تدعيم الدفاع عن الدولة الممنوحة وتعزيز الاستقرار فيها.

من الطبيعي ألا توافق الدولة المانحة على تقديم المساعدات الأمنية إلى دولة أخرى ما لم تقتنع بأن هذه المساعدات يمكن أن تدعم أمنها هي وليس أمن الدولة الممنوحة فقط، وأن تضع من القيود والشروط والآليات ما يؤكد ذلك ويضمن متابعته(٤).

---

(٣) Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), p. 338, and James Baker, «US Seeks Stability, Security in Gulf,» Statement to House Committee 2/6 P 91 (Cairo: Embassy of the United States of America, US Information Service, 1991), pp. 7-11.

(٤) Secretary Baker, *Foreign Policy Priorities and US Assistance,* Current Policy; no. 1247 (Washington, D.C.: US Department of State, Bureau of Public Affairs, 1990), and Edwards Walker, *FY 1990 Assistance Programs for the Middle East and North Africa,* Current Policy; no. 1169 (Washington, D.C.: US Department of State, Bureau of Public Affairs, 1990).

عادة ما تتحول المساعدات الأمنية بعد فترة وجيزة إلى وسيلة لضمان تبعية الدولة الممنوحة للدولة المانحة، إذ تعتمد الدولة الممنوحة على هذه المساعدات في توفير بعض احتياجاتها، وتركن إلى ذلك بما يمنعها من العمل الجاد من أجل تحرير إرادتها من هذه الحاجة. كذلك فإن فوائد القروض عادة ما يقصد بها أن تتحول بعد فترة وجيزة إلى عبء جديد قد يزيد على عبء سداد القروض نفسها. ويلاحظ أنه حتى في حالة تحول هذه المساعدات إلى قروض يجري التغاضي عن سدادها، فإن ذلك عادة ما يحدث بعد سقوط الدولة بين براثن التبعية، إذ تكون موارد الدولة قد استنفدت في سداد الفوائد بحيث لم تتبق لديها موارد كافية لتمويل عملية تحديث قدراتها الدفاعية، وتنمية مواردها الاقتصادية إلا عن طريق الحصول على مزيد من المساعدات الأمنية الخارجية(٥).

هكذا تتحول المساعدات الأمنية إلى وسيلة للتأثير في القرارات السياسية والعسكرية للدولة الممنوحة، إذ تكون هذه المساعدات ماثلة في ذهن كل من صانع القرار السياسي والعسكري وصاحبه، مما يؤثر بالضرورة في القرارات العسكرية والأداء العسكري.

رابعاً: القواعد والتسهيلات العسكرية واستخدام التسهيلات

غالباً ما تستخدم مصطلحات القواعد والتسهيلات العسكرية واستخدام التسهيلات كمترادفات بحيث يحل أحدها محل الآخر(٦)، وقد لا يكون من الممكن عملياً الفصل الدقيق بين هذه المصطلحات، حيث تظل دائماً مناطق تشابك. وربما يرجع ذلك إلى استخدام مصطلحات أجنبية مختلفة للدلالة عليها مثل bases, facilities, use of facilities, installations, access، خصوصاً أن المؤلفين الأجانب عادة ما لا يهتمون بتحديد الاختلافات التي تميز بعضها من بعض، أو أنهم يختلفون في تحديدها. والحقيقة أنه قد يصعب القطع بانطباق تعريف محدد على منشأة بعينها، إذ قد تشتمل على خليط من هذه التعاريف. لكننا هنا نحاول أن نحدد مفهومنا لهذه المصطلحات التي ستستخدم كثيراً في هذه الدراسة. ويلاحظ

---

(٥) يتردد كثيراً الحديث عن أهمية الحصول على المساعدات الأجنبية من الدول الغربية على ألسنة المسؤولين في الدول التي تحصل على مساعدات، ولم يقتصر ذلك على الدول النامية ودول العالم الثالث، بل امتد إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي نفسه قبل انهياره. وكثيراً ما يعللون مواقفهم بحجم المعونات التي تتلقاها الدولة إلى ما تنتجه وبخاصة من الحبوب. انظر على سبيل المثال: **الأهرام**: ٢٥ ـ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣، و**الحياة** (لندن): ٢٥ ـ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣.

(٦) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 7.

هنا أننا نتخذ مقياساً رئيسياً للتمييز بينها، قد لا يهتم به كثيراً الكتاب الأجانب، وهو مدى سيطرة الدولة «المضيفة» وسيادتها على المكان، مع استبعاد المقاييس الأخرى، مثل حجم المنشأة أو الغرض من استخدامها بواسطة القوات الأجنبية أو المحلية، إلا أنه يجب التنويه بضرورة الانتباه للتفرقة بين المنشأة التي تسمى علمياً قاعدة، سواء كانت إدارية أو جوية أو بحرية أو صاروخية أو غيرها، وبين وضعها للاستخدام الأجنبي، فقد تعطى تسهيلات أو يسمح باستخدام هذه القواعد لدولة أجنبية، دون أن تصبح قاعدة عسكرية أجنبية.

مصطلح القاعدة الأجنبية، وفقاً لهذا الأساس، يعني منشأة تكون السيطرة عليها مطلقة للجانب الأجنبي، سواء كان ذلك عن طريق الإجبار، أو بمقتضى معاهدة أو اتفاقية. هكذا تكون جميع المنشآت العسكرية الأجنبية في المستعمرات بالضرورة قواعد عسكرية أجنبية، كما قد تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية في دول مستقلة، طالما أنها خاضعة لقيادة أجنبية[٧]. وعادة ما يكون الأفراد القائمون بالعمل وتشغيل القاعدة الأجنبية من قوات الدولة الأجنبية، إلا أن ذلك لا يستبعد بالضرورة وجود أفراد أو قوات من الدولة المضيفة، يقومون بالعمل أو بتشغيل أجزاء غير رئيسية من القاعدة تحت إشراف أجنبي، كما قد يساعدون في حراستها.

هكذا فإن صورة القاعدة العسكرية والتسهيلات العسكرية متشابهة من حيث الشكل، ولكنها مختلفة من حيث الجهة القائمة بالإدارة. فحجم القاعدة العسكرية الأجنبية قد يكون صغيراً، وقد يكون متسع المساحة بحيث يغطي منطقة كبيرة مثل منطقة قناة السويس أثناء الاحتلال البريطاني، أو جزيرة دييغو غارسيا، ويمكن أن يكون أي منهما تسهيلات عسكرية أجنبية، في حال احتفاظ الجهة المحلية بالسيطرة الكاملة عليها.

قد تشتمل القاعدة العسكرية أو التسهيلات العسكرية الأجنبية على منشأة عسكرية واحدة، أو العديد من المنشآت التي يطلق عليها تسهيلات عسكرية (facilities) وإن كنا نفضل استخدام منشآت أو تجهيزات (installations).

أما استخدام التسهيلات فهو استخدام لمنشآت أو أماكن تحت السيادة المطلقة للدولة «المضيفة» لفترة من الزمن، ولغرض محدد للاستفادة من إمكاناتها، ودون أن تفقد الدولة أية درجة من سيادتها عليها أثناء الاستخدام، وقد يكون هذا المكان أو

---

(٧) المصدر نفسه.

المنشأة مدنياً بطبيعته، ولكنه ذو فائدة عسكرية، أو يكون عسكرياً بطبيعته. ومن أمثلة استخدام التسهيلات ذات الاستخدام المزدوج حق عبور الأجواء أو المياه الإقليمية، واستخدام تسهيلات الميناء من حيث التزود بالوقود والمياه، واستخدام منشآت إصلاح السفن وطائرات النقل في الموانىء والمطارات، وغير ذلك، بينما تكون التسهيلات ذات طبيعة عسكرية بحتة في ما يتعلق بمنشآت التخزين وإصلاح وصيانة الأسلحة والمعدات والذخيرة العسكرية.

تقسم القواعد والتسهيلات العسكرية وفقاً للعديد من المقاييس التي تحدد مبرراتها الرئيسية أو الغرض منها مثل أنواع الأعمال والمهام العسكرية التي يمكن تحقيقها منها، ووفقاً لحجمها، وغير ذلك. فهناك مثلاً قواعد وتسهيلات مشتركة تخدم كل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة: الجيش، والقوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ومشاة البحرية (المارينز) والقوات الصاروخية وغيرها، أو تخدم أكثر من فرع رئيسي منها. وهناك قواعد وتسهيلات أخرى تختص بفرع رئيسي منها دون غيره، وهكذا يمكن تسميتها بقواعد أو تسهيلات برية، أو جوية... الخ.

قد لا يمكن فهم أو تفسير مهام كثير من القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية بصورة كاملة إلا بنسبتها إلى شبكة أعمال عالمية أو إقليمية تتضمن عديداً من العناصر المنفصلة اللازمة لأداء مهمة أو عملية مستمرة بنجاح، ويظهر ذلك بشكل خاص في ما يختص بشبكات الأقمار الاصطناعية.

تنقسم القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية أيضاً ـ وفقاً لرأي بعض الكتّاب ـ من حيث علاقتها بالعمليات العسكرية. فهناك بعضها الذي يدعم القوات المسلحة والعمليات العسكرية بالقرب من المسرح المتوقع لانتشار القوات، والبعض الآخر لا يرتبط بعمليات عسكرية معينة، وإنما يوفر وجوداً عسكرياً في مناطق حرجة بالنسبة إلى السياسة الأمنية القومية والمصداقية الشاملة للسياسة الخارجية. ورغم أن هناك من يدعم هذا الرأي أو يتبناه، فإنه من الصعب أن نتصور الصورة الثانية على أنها ليست لها علاقة بدعم القوات المسلحة والعمليات العسكرية بالقرب من المسرح[٨]. وإذا كان وجود القوات الأمريكية في كل من ألمانيا وكوريا يتخذ مثالاً على هذه الصورة من القواعد والتسهيلات العسكرية

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨، و Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases*, Pergamon Policy Studies on Security Affairs (Oxford: Pergamon Press, ©1982), p. 16.

الأجنبية، فإنه من المؤكد أن لهذه القواعد والتسهيلات الأمريكية في البلدين مهمات لخدمة العمليات العسكرية في حال نشوبها.

يميز بعض الدارسين بين قواعد القوات البرية وتسهيلاتها من جهة، ومثيلاتها البحرية والجوية على أساس أن قواعد القوات البرية وتسهيلاتها عادة ما لا تشكل مشكلة سياسية، على عكس تلك الخاصة بالقوات البحرية والجوية. فهم يرون أن السؤال الحقيقي في حالة القوات البرية هو حول تمركز قوات أجنبية على أراضي الدولة، أو أنه جزء من الدفاع الشامل عن مصالح التحالف الذي تنتمي إليه، أي أن مسألة إنشاء القاعدة اللازمة من منشآت الدعم عادة ما تكون قد سبق حلها باعتبار أن هذه المنشآت ضرورية للوجود الممتد للقوات[٩]. لا ينطبق ذلك بالضرورة على القواعد والتسهيلات البحرية والجوية، إذ إنها لا تكون في أماكنها بالضرورة للدفاع عن البلد الذي توجد فيه، لذا فإنها تكون أكثر عرضة للانتقاد وللضغوط السياسية في ما يتعلق باستمرار وجودها أصلاً، أو باستخدامه خارج حدود الدولة المضيفة. ورغم أن هذا التمييز له أصوله المنطقية، إلا أن الحديث عن «الدفاع الشامل عن مصالح التحالف» يجعله مطاطاً إلى درجة تجعله ينطبق على كل وجود عسكري أجنبي على أرض دولة ما، خصوصاً إذا كانت الدولة ذات الوجود الأجنبي بعيدة تماماً عن منطقة الوجود.

قبل أن ننتقل إلى بحث تفاصيل القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية البحرية والجوية، تجدر الإشارة إلى أن هناك قواعد وتسهيلات ترتبط أساساً بالأعمال الإدارية الخاصة بالإمداد والإخلاء[١٠]، وتخدم عمليات استخدام القوات على مسافات كبيرة بعيداً عن القواعد الوطنية داخل أراضي الدولة. ومن أهم هذه القواعد والتسهيلات ما كان يختص بالإمداد بالفحم ثم أصبح يختص بالإمداد بالوقود، وكذلك ما يرتبط بإعادة ملء الطائرات والسفن، فضلاً عن خليط من الوظائف الفنية الناشئة للقواعد، تتعلق أيضا بقدرات الاتصالات المهمة لتحقيق الاستخدام الفعال للقوات[١١]، كما ان هناك قواعد وتسهيلات عسكرية تهدف إلى تقديم المساعدة العسكرية للدولة العميلة أو التي تقوم بالعمل بالوكالة عنها.

يعتبر أكثر أنماط القواعد والتسهيلات العسكرية ظهوراً، وبالتالي تهديداً

---

(٩) المصدران نفسهما.

(١٠) المصدران نفسهما.

(١١) Simon Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 351-369.

للدولة المضيفة ولسيادتها وكرامتها، ذلك النمط الذي يتكوّن من حامية كبيرة أو مجموعة من القواعد المخصصة للتمركز الطويل المدى للقوات والطائرات وسفن الأسطول. وهذا النمط هو الأقرب إلى الذهن عند الحديث عن القواعد العسكرية الأجنبية في المفهوم الواسع لهذا المصطلح.

١ ـ القواعد العسكرية البرية

تحتاج القوات البرية المتمركزة على أراضي دولة أجنبية إلى قواعد وتسهيلات كثيرة سواء للإسكان أو للتخزين، ومنشآت الصيانة والمستودعات والمستشفيات والمدارس وميادين التدريب، ومنشآت متخصصة للاتصالات والاستخبارات، بالإضافة إلى منشآت جوية قريبة لنقل أفراد الغيار و/أو الوحدات الإضافية والمواد المخصصة للطوارىء العسكرية، كما قد تحتاج إلى استخدام التسهيلات الإدارية البحرية. ينطبق ذلك على وجود الوحدات والتشكيلات العسكرية الأمريكية في أوروبا وخصوصاً في المانيا، وفي كوريا الجنوبية، والوحدات والتشكيلات السوفياتية التي كانت موجودة في المانيا أو التي كانت موجودة في شرق أوروبا، والقواعد البحرية الأمريكية والجوية وقوات المارينز والقوات البرية المحدودة في اليابان وفي الفيليبين والقواعد الجوية الاستراتيجية الأمريكية في إسبانيا.

ويرى البعض أن هناك اختلافاً واضحاً بين صور هذا الوجود وفقاً لدرجات من الاحتلال السافر المرفوض، والانتشار المتقدم للقوات وفقاً للاتفاق أو كجزء من التزامات التحالف، أو صوراً مختلفة للترتيبات التي تم الاتفاق عليها وفقاً لمساومة على أساس الإيجار المدفوع، والمساعدة العسكرية والاقتصادية، وهكذا[١٢]. ويلاحظ أن هذا الاختلاف كثيراً ما يضيق أو يتلاشى نتيجة رغبة الشعوب في التخلص من هذه القواعد، كما أن خضوعها نتيجة الضغوط الاقتصادية لا يعني على الإطلاق قبولها به.

٢ ـ قواعد التدريب وتسهيلاته

هناك تسهيلات وقواعد ومنشآت برية وجوية وبحرية تستخدم أساساً لأغراض التدريب، وعادة ما تتصف مناطقها بانخفاض كثافة الحركة فيها، سواء في الجو أو على سطح الأرض أو في البحر، كما قد تكون مناطق تتميز بأنواع

---

(١٢) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, pp. 20-21.

معينة من الطقس وطوبوغرافية الأرض لا تكون متيسرة على أراضي الدولة الأجنبية أو حيث تتمركز القوات بصفة دائمة. ومن أبرز الأمثلة استخدام مناطق تدريب في شمال أفريقيا كميادين للرماية للقوات الجوية وللتدريب على القتال الجوي بسبب القيود الناتجة من ارتفاع كثافة حركة المرور الجوي، وصغر مساحة المناطق المفتوحة في غرب أوروبا، في حين استخدمت مناطق التدريب في أمريكا اللاتينية للتدريب على قتال الأحراش، وفي النرويج للتدريب على القتال في المناطق القريبة من القطبية.

٣ ـ قواعد التجارب وتسهيلاتها

أدى انتاج الأسلحة النووية إلى الحاجة إلى مناطق شديدة الاتساع لتجربتها، بالمقارنة باتساع المناطق اللازمة لتجربة الأسلحة الأخرى وذلك نظراً إلى اتساع مدى آثارها المدمرة بحيث أصبح من الصعب ـ بل من المستحيل عملياً ـ تجربتها في المناطق القريبة من العمران. كذلك فإن انتاج الصواريخ البالستية ذات المدى الكبير الذي يصل إلى آلاف الكيلومترات، والتي يحتمل سقوطها عند تجربتها على مناطق آهلة بالسكان وربما خارج أراضي الدولة القائمة بالتجربة، أدى كل ذلك إلى الحاجة إلى مناطق متسعة بعيدة عن العمران لإجراء التجارب، بحيث تتفادى احتمالات الخطأ والإضرار بالكتل البشرية الكبيرة. هكذا نجد أن فرنسا لجأت إلى إجراء تجاربها النووية في جزيرة موروروا، في حين لجأت بريطانيا إلى إجراء تجربة صواريخها في استراليا، بينما تفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه في وسط المحيط الهادي. أما إسرائيل فكانت تقوم بتجربة صواريخها البالستية في البحر المتوسط، أو في المحيط الهندي بالتعاون مع جنوب أفريقيا، والأغلب أنها أصبحت تقوم بتجاربها في المعامل وباستخدام الحواسب.

٤ ـ التمركز المسبق لمعدات القتال

أدت الأطماع والطموحات العالمية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والدول الكبرى الأخرى عموماً، ونتيجة طبيعة موقعها الجغرافي بما يحمله من مزايا وعيوب بالنسبة إلى ما تعتبره مصالحها الحيوية، وكذلك لما يصاحب الاحتفاظ بقوات كبيرة خارج أراضي الدولة من مشاكل موازين المدفوعات وزيادة الانفاق العسكري، بالإضافة إلى ما يصاحبه أيضاً من مشاكل سياسية، إلى أن لجأت هذه القوى إلى تخزين كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات واحتياجات القوات المقاتلة المخصصة للعمل في مناطق بعيدة عن أراضيها في حين تظل

متمركزة على أراضيها، وبحيث يمكن لقواتها أن تنتقل إلى مناطق القتال محملة بأقل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات واحتياجات ثقيلة، وأن تعتمد على ما سبق تخزينه قريباً من منطقة القتال المتوقعة بحيث توفر الجهد المطلوب للنقل، والأهم من ذلك توفير الزمن اللازم لانتقال القوات واستعدادها في مناطق انتشارها لتنفيذ مهامها القتالية[١٣]. وتعتبر هذه الظاهرة جديدة تاريخياً حيث لم يسبق اللجوء إليها إلا مؤخراً، ومن الطبيعي أن تكون مناطق التخزين هذه إما قواعد عسكرية للدولة الأجنبية، أي تكون لها السيطرة الكاملة عليها، أو أن تعتبر تسهيلات حيث يصبح للدولة صاحبة الأرض الحق في استخدام هذه الأسلحة والمعدات لصالحها عند الضرورة ووفقاً لشروط يتفق عليها.

٥ ـ القواعد والتسهيلات الجوية

يمكن رصد أهم الوظائف التي تقوم بها القواعد والتسهيلات الجوية في الآتي:

أ ـ انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية لتنفيذ المهام القتالية.

ب ـ انتشار طائرات النقل والاستطلاع والمساحة لمعاونة أعمال القتال.

ج ـ تمركز طائرات الصهاريج وإعادة الملء في الجو للدعم المادي لأعمال القتال والنقل.

د ـ نقاط الارتكاز لأعمال مكافحة الغواصات الدورية والطارئة.

هـ ـ الاتصالات والعمليات الفنية والمساحة.

و ـ اختراق المجال الجوي.

قد يقوم كثير من القواعد الجوية، وخصوصاً الكبيرة بكل هذه المهام أو أغلبها في وقت واحد، بينما يخصص بعضها أساساً لمهمة واحدة، كما قد تؤدي مجمعات القواعد الجوية مزيجاً من الاتصالات والمهام الفنية الأخرى إلى جانب المجموعة المعتادة من وحدات انشاءات الإيواء.

أ ـ انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية لتنفيذ المهام القتالية

تنتشر طائرات القتال التكتيكية الأجنبية في أوروبا واليابان (وبخاصة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

أوكيناوا) وكوريا والشرق الأقصى والوطن العربي، لمواجهة الطوارىء بتقديم المعاونة الأرضية والمهام الوقائية في العمق، في حال حدوث صراع مسلح واسع النطاق، حيث تعتبر طائرات القتال التكتيكية جزءاً من المعادلة النووية الاستراتيجية. وعادة ما تعتبر القواعد والتسهيلات التي تنتشر فيها هذه الطائرات تسهيلات دائمة توجد عادة إلى جانب وحدات صواريخ الدفاع الجوي وتشكيلات القوات البرية. ويمكن أن تنقل هذه الطائرات عند الضرورة من قواعدها المتقدمة إلى مناطق نزاع أخرى (كما حدث أثناء أزمة الخليج وحربها عام ١٩٩١) أو أن تسحب بغرض استعواض أو إعادة إمداد الحلفاء في موقف النزاع وأوضاعه كإجراء مؤقت لأغراض السرعة، كما قد يجري تمركز طائرات القتال في قواعد جوية لأغراض الدفاع الجوي، أو كمقاتلات اعتراضية ذات طابع دفاعي.

كذلك تتمركز القاذفات النووية في قواعد متقدمة، كما قد يستخدَم بعض القواعد كاحتياطي لقاذفات القيادة الجوية الاستراتيجية في حال الحرب الشاملة (على نحو استخدام قاعدة دييغو غارسيا)(١٤).

ب ـ انتشار طائرات النقل والاستطلاع والمساحة لمعاونة أعمال القتال

يحتاج الإمداد بالأسلحة والأفراد والمواد الأخرى جواً إلى نقاط ارتكاز لطائرات القتال، عادة ما تكون قواعد أو تسهيلات جوية مشتركة مع مهام ووظائف قتالية أخرى، وربما تتطلب اشتراك منشآت كبيرة يقوم باستخدامها أفراد يتمركزون فيها بصفة شبه دائمة، لكنها عادة ما تتطلب أيضاً سيطرة مشتركة، أو استخداماً لتسهيلات الدولة المضيفة على أساس طارىء يتكرر قليلاً أو كثيراً. ويُستخدم بعض التسهيلات بشكل عادي في زمن السلم لشحن الأسلحة والمعدات والأفراد، في حين يجب الاتفاق على استخدامها أثناء الحرب قبل بدء الأزمة مباشرة أو أثناءها لاحتمال اعتراض الدولة المضيفة. وتستخدم الدول المطارات التجارية والمدنية عبر العالم كنقاط ارتكاز جوية، في حين قد يصبح استخدام هذه المطارات موضع اعتراض في فترات الأزمات(١٥).

ج ـ تمركز طائرات الصهاريج وإعادة الملء في الجو للدعم المادي لأعمال القتال والنقل

أدت الحاجة إلى عمل الطائرات على مدى بعيد من قواعدها في بلادها،

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٥، ٩٤ و٩٧ ـ ٩٩.

(١٥) المصدر نفسه.

وتوفر تقنيات إعادة الملء بالوقود في الجو، والزيادة الكبيرة في حمولات الطائرات، إلى الحاجة إلى نقاط ارتكاز لإعادة ملء الطائرات في الجو، في حين قلّلت من الاحتياجات إلى قواعد وتسهيلات جديدة في ما وراء البحار لدعم شبكة الارتكاز الجوي، أي أنه يكفي أن تتمركز طائرات الصهاريج في بعض نقاط الارتكاز على خط طيران طائرات القتال أو النقل لإعادة ملئها أثناء طيرانها، أو على الأرض. ورغم زيادة مدى الطائرات المقاتلة وطائرات النقل وخصوصاً مع استخدام الخزانات الاحتياطية، فإن إمكانات إعادة الملء في الجو أو التوقف لإعادة الملء تحسن من نسبة الحمولة الفعالة إلى الوقود المحمول، وبهذا تتحسن اقتصادات وجدوى (تكلفة فعالية) طيران القتال والنقل الجوي العسكري[١٦].

د ـ نقاط الارتكاز لأعمال مكافحة الغواصات الدورية والطارئة

زادت أهمية القواعد والتسهيلات للارتكاز العادي والطارىء لطائرات المسح الجوي لمكافحة الغواصات، نتيجة التطور في مجال التقنيات الجوية التي تتضمن استخدام أجهزة السونار وأساليب الكشف الأخرى من الجو، وكذلك بث الشمندورات الصوتية في البحر. وتتمركز هذه الطائرات عادة، حينما تتيسر تسهيلات الارتكاز وغيرها للقوة المستخدمة بالقرب من المناطق المحتملة والمتوقعة لتمركز الغواصات المعادية وعملها. وعادة ما تتكامل هذه القواعد مع اتصالها بتسهيلات النهايات الطرفية، ومعالجة المعلومات الخاصة بنظم التنصت المائي الموضوعة فوق قاع البحر، ومع طائرات مكافحة الغواصات أثناء عملها، والتي تستخدم لملء الثغرات غير المغطاة بهذه النظم[١٧].

هـ ـ الاتصالات والعمليات الفنية والمساحة

سترد المعلومات عنها في قسم خاص بها.

و ـ اختراق المجال الجوي

إذا كانت زيادة مدى الطائرات ـ سواء كانت طائرات القتال، من قاذفات ومقاتلات قاذفة ومقاتلات، أو طائرات النقل ـ وزيادة حمولاتها أدتا إلى تخفيض الحاجة إلى القواعد والتسهيلات الجوية على البر، فقد زادتا من جهة أخرى أهمية الحاجة إلى حقوق اختراق المجال الجوي للدول التي على مسار طيرانها، دون

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

الحاجة إلى الهبوط واستخدام تسهيلات المطارات. ويصبح المجال الجوي للدولة في هذه الحالة، بحد ذاته، تسهيلات عسكرية لمستخدميها. وقد منحت بعض الدول دولاً أخرى حق اختراق مجالها الجوي بصفة مستمرة ومن دون عوائق (ربما استلزم إخطاراً مسبقاً بفترة قصيرة) في حين يتطلب ذلك في حالات أخرى، وبالنسبة إلى دول أخرى، طلباً رسمياً خاصاً مسبقاً بزمن كافٍ من أجل التصريح باختراق المجال الجوي. ويكون في هذه الحال معرضاً للمنع أو المنح وفقاً للغرض والموقف، كما قد يحدث أحياناً أن تتغاضى الدولة عن اختراق طائرات دولة أو دول أخرى بعينها، مجالها الجوي دون تصريح صريح أو ضمني، أو أن تتعلل أو تتظاهر بالعجز، كما قد تعبر الطائرات أجواء الدولة خلسة ودون موافقتها، إذا تأكدت من أن ذلك لا يعرض طائراتها لخطر حقيقي، وأن ذلك لن يؤدي إلى أضرار سياسية خطيرة[(١٨)].

٦ ـ القواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية

يمكن تقسيم وظائف القواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية إلى المجموعات التالية:

أ ـ إعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية.

ب ـ الإصلاح والصيانة.

ج ـ الدعم القتالي المباشر.

د ـ زيارات السفن والأساطيل.

هـ ـ الاتصالات والاستخبارات.

وكما حدث بالنسبة إلى القواعد والتسهيلات الجوية، فإن التسهيلات الخاصة بالاتصالات والاستخبارات سترد في قسم خاص بها.

أ ـ إعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية

تضم الاحتياجات الاستهلاكية للسفن خليطاً متسعاً من العناصر، نظراً إلى احتمال طول مدة بقاء السفن في البحر، سواء فوق أو تحت سطحه، ومن هذه الاحتياجات الغذاء والوقود والشحومات وقطع الغيار والمعدات والذخيرة، ومنها معدات تستخدم مرة واحدة وغير قابلة لإعادة الاستخدام، مثل خزانات الوقود

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

الاحتياطية لطائرات الحاملات والمستشعرات الصوتية، وكذلك «إعادة ملء» معنويات البحارة الذين يحتاجون إلى إجازات دورية قصيرة على الشاطىء للراحة والترويح.

تتفاوت الحاجة إلى إعادة الملء بالاحتياجات والمواد الاستهلاكية وفقاً لنوع الاحتياجات ولحدود فراغات التخزين، والتي عادة ما تتنازعها القدرة القتالية وراحة الأفراد، إلا أنه يمكن تخفيف الحاجة إلى تسهيلات التخزين الشاطئية عن طريق التوسع في استخدام سفن الإمداد التي تصاحب الأسطول، وهو ما يستخدم عادة عند عدم توفر قواعد وتسهيلات شاطئية، كما أن السفن التي تعمل بالوقود النووي لا تحتاج عادة إلى إعادة الملء بالوقود.

رغم أن الغذاء والمياه عادة ما يتوفران تجارياً في كل الموانىء، إلا أن الطوارىء السياسية قد تفرض ضرورة توفر موارد مضمونة غير قابلة للحجب، إذ قد تحجب القدرة على زيارة الموانىء في ظروف الأزمات، ولكن التسهيلات الشاطئية مطلوبة وبشدة على أساس منتظم في غير زمن الحرب على الأقل، لكن وصول السفن الحربية إلى ميناء ما، حتى وإن كان لإعادة الملء، يمكن أن يؤدي إلى حساسية سياسية نتيجة الذاكرة السياسية لدبلوماسية البوارج، أو الاستعراض الرمزي المحتمل للقوة العسكرية، أو احتمالات تفجر العنف، حينما يندفع عدد كبير من البحارة إلى الميناء للتجوّل في الملاهي والحانات، وما شابه ذلك.

قد تؤدي التسهيلات والقواعد الشاطئية إلى توفير أماكن آمنة أو مريحة لتخزين كمية كبيرة من المعدات الغالية القيمة والكبيرة الحجم، إذ قد تضطر الدولة في حال عدم توفر هذه الأماكن إلى شحن هذه المعدات من قواعدها الوطنية عند الضرورة، ولكن ذلك يكون حينئذٍ بتكاليف أكبر، والأهم من ذلك في مدى زمني أطول، وهذا ما يؤدي إلى ما سمي بالتمركز المسبق للمواد لمواجهة النزاعات الطارئة[١٩].

ب ـ تسهيلات إصلاح السفن وصيانتها

تشتمل هذه التسهيلات على منشآت الإصلاح بدءاً بما يختص بالصيانة الوقائية للسفن حتى القيام بالاصلاحات الرئيسية. وتبحث جميع القوى البحرية الكبرى عن هذه التسهيلات نتيجة النفقات الباهظة والتكاليف الضخمة والزمن

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

الطويل اللازم لإعادة السفن إلى بلادها لإجراء أعمال الصيانة والإصلاح، وما يتبع ذلك من خسارة لأيام عمل السفن في مراكز قتالها واستعدادها لطوارىء الحرب.

رغم أنه يمكن الاستعانة بسفن الإصلاح المصاحبة للأسطول في إجراء أعمال الصيانة وبعض أعمال الإصلاح، حيث تزود هذه السفن بالعدد وقطع الغيار اللازمة، وكذلك بسفن الإصلاح في الموانىء، إلا أن هناك بعض الاصلاحات التي ستظل تتطلب أحواضاً جافة كبيرة وروافع ثقيلة أكبر من الأحواض الجافة العائمة والروافع الموجودة في سفن الإصلاح، الأمر الذي يتطلب ويحتم تسهيلات شاطئية دائمة. وقد تستخدم بعض الأحواض المدنية لإجراء هذه الأعمال، لكنها تكون معرضة للحجب في أوقات الأزمات لأسباب سياسية[٢٠].

ج ـ تسهيلات المعاونة المباشرة للقتال

عادة ما تشتمل مثل هذه التسهيلات على تمركز مستمر للسفن بدءاً بالسفن الفردية، مروراً بمجموعات حاملات الطائرات والأساطيل الصغيرة، حتى الأساطيل الكبيرة، أو لوحدات صغيرة تشتمل على معاونة إدارية واسعة. وقد تكون القواعد والتسهيلات مجرد وجود ابتدائي كنواة لبناء قوة أكبر في وقت الأزمة.

قد توفر التسهيلات والقواعد الشاطئية تمركزاً لطائرات القتال على الأرض للدفاع عن الأسطول، ولتقديم المعاونة الجوية إليه، ومهاجمة الأساطيل الأخرى، ولأعمال المرور البحري، ومكافحة الغواصات، والاستطلاع، والحرب الالكترونية.

يزيد نشاط البحث عن قواعد لانتشار طائرات القتال للدفاع عن الأسطول، حينما لا تتوفر لدى الأسطول حاملات طائرات.

عادة ما يجري حساب عنصرين عند حساب أماكن القواعد وتوزيع عناصر الأسطول وانتشارها: **العنصر الأول**، الزمن اللازم لانتشار السفن للقتال في قوس حولها، و**العنصر الثاني**، إمكانية استخدام قوات الإبرار البحري في عمليات برمائية أو إبرار بالهليكوبتر[٢١].

د ـ زيارات السفن والأساطيل

تعتبر زيارات الأساطيل الأجنبية لموانىء الدول ضمن التسهيلات التي تمنح

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ٣٣.

للدول الأجنبية، رغم أن الزيارة في حد ذاتها لا تمثل تطوراً مهماً في العلاقات العسكرية، لكن كثافة الزيارات، سواء من حيث عددها أو عدد السفن في الزيارة الواحدة ومدة بقائها، تشير إلى احتمالات تطور هذه العلاقات أو درجة تطورها، وبالتالي درجة الوجود العسكري الأجنبي. ويمكن مع زيادة كثافة هذه الزيارات أن يتحول الوجود العسكري البحري المؤقت إلى وجود عسكري شبه دائم أو حتى إلى وجود دائم. ويمكن رصد درجات معينة من زيارات الأساطيل للموانىء على الشكل التالي:

الدرجة الأولى، هي الزيارات الروتينية للتزود بالمياه والوقود وإظهار العلم. وهذه الدرجة لا تشير إلى مستوى معين من العلاقة العسكرية، إذ قد توجد بين دول ترتبط بعلاقات ضعيفة، وربما بدرجة من الخصومة، لكنها لا يمكن أن تتم في ظروف العداوة السافرة. ورغم أن كثافة الزيارات قد تكون منخفضة إلا أنها قد تكون مؤشراً على بداية تحول في العلاقات بين الدولتين، إلى مزيد من العلاقات الوثيقة.

الدرجة الثانية، هي زيارات الأسطول لأغراض استخدام منشآت (تسهيلات) الإصلاح والدعم، وعادة ما تتضمن علاقات أمنية وثيقة وتحالفات أو تصاحبها، إذ إنها تعني ضمنياً عناصر مشتركة في تجهيز السفن وتسليحها.

الدرجة الثالثة، هي زيارة الأسطول لمنطقة الأزمة أو تحركه بالقرب منها إما بهدف تهديد الدولة «المضيفة» أو دولة مجاورة، أو دعمها في مواجهة خصم قريب منها. وهكذا فإن وصول الأسطول إلى منطقة الأزمة يعكس علاقة قوية بأحد أطرافها، واحتمال الصراع مع الطرف الآخر. وتعتبر زيارة الأساطيل للموانىء حلقة الوصل بين استخدام القواعد والتسهيلات الشاطئية والوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة التي سنتعرض لها في ما بعد[٢٢].

٧ ـ التسهيلات الفنية

لم تشغل التسهيلات الفنية المتعلقة بنظم الاتصالات البعيدة المدى ونظم الكشف المختلفة حيزاً كبيراً في قواعد وتسهيلات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وتكاد تكون قد اقتصرت على تجهيزات إعادة إذاعة الاتصالات اللاسلكية، وكذلك النهايات الطرفية لكابلات الاتصالات عبر الأطلسي، ومحطات الأرصاد الجوية،

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

وأخيراً وفي الفترة السابقة مباشرة للحرب العالمية الثانية، ظهرت النماذج الأولى للرادارات. أما الآن، فإن أي حديث عن وظائف القواعد والتسهيلات الأجنبية لا بد من أن يهتم بالدور المهم الذي تقوم به مجموعة متنوعة من التقنيات العسكرية الحديثة التي تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نادراً ما تناقشها الصحافة وغالباً ما تغلف بالسرية.

يمكن تقسيم التسهيلات الفنية الحديثة والحالية إلى وظائف مرتبطة بالاستخبارات والاستطلاع، والمساحة، والاتصالات، والحرب الالكترونية. وعادة ما تجمع أو تشكل تشابكاً بين خطوط التقسيم التقليدية بين الجيوش والأساطيل، والقوات الجوية، وقد تتبع هذه التسهيلات تنظيمياً جهات عسكرية كوزارات الدفاع، أو منظمات ذات طابع مدني مثل وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا».

تتضمن أوجه النشاط المعنية هذه أعمال الاستطلاع الالكتروني والتصوير والاستطلاع اللاسلكي (استطلاع الاتصالات) وشبكات الاتصالات الرئاسية والتنفيذية، والرادارات، ونظم الملاحة المساعدة، وأجهزة إيجاد الاتجاه للترددات العالية، مثل شبكات التتبع وحلقات الربط الأرضية لمعلومات الأقمار الاصطناعية، ومساحة البيئة المحيطية، ومساحة الفضاء العميق، واكتشاف التجارب النووية، بما في ذلك الرصد السيزمي وجمع عينات الهواء، والنهايات الطرفية لأجهزة التنصت تحت الماء لاكتشاف الغواصات، ومجموعة متنوعة مرتبطة برصد تجارب الصواريخ التكتيكية والاستراتيجية.

عادة ما لا يمكن قياس أو تقدير وظيفة مثل هذه التسهيلات الفنية وأهميتها إلا في إطار شبكاتها العالمية أو الإقليمية التي تشتمل على عناصر مكتملة ومتسعة بعيداً عن أنظار الدارسين العابرين، إلا أن الأقمار الاصطناعية قد بدأت في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها محطات أرضية مختلفة لأغراض متنوعة من الاتصالات والاستطلاع (الاستخبارات) والملاحة وتحديد المكان، رغم أن هذا قد يتطلب بدوره تسهيلات أخرى لمعالجة وتناقل المعلومات التي تحصل عليها هذه الأقمار، إلا أن جميع الأهداف السابقة يجب أن تقوم بخدمتها أكثر من تقنية بديلة تشتمل على الأقمار الاصطناعية والمحطات الأرضية، وطائرات الاستطلاع، وأجهزة التنصت الأرضية وشمندورات التنصت وسفن الاستطلاع، بل إنه قد تستخدم السفن التجارية وسفن الصيد للأغراض نفسها.

هكذا نجد أن أجهزة الاستخبارات في الدول الكبرى وقواتها المسلحة تقوم بتشغيل عدد كبير من النظم التي تستخدم الطائرات والسفن والأقمار الاصطناعية،

والمعدات البرية للمسح البصري والالكتروني للعالم. وإذا كانت هذه الأنشطة موجهة أساساً ضد خصومها، فإنها توجه أيضاً ضد دول كثيرة أخرى بعضها معادٍ والآخر محسوب من الأصدقاء، وكل ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على التسهيلات الخارجية ضمن شبكات تشكل قوساً هائلاً يضم العالم كله[٢٣].

خامساً: المناورات والتدريب المشترك مع القوات الأجنبية

تجرى المناورات والتدريب المشترك مع القوات المسلحة الأجنبية في حالات احتمال اشتراك القوات المسلحة للدولة المضيفة مع تشكيلات مقاتلة من قوات الدولة أو الدول الأجنبية المشاركة في المناورات والتدريب المشترك، في تنفيذ مهام قتالية على أرض الدولة المضيفة، أو على أراضٍ قريبة منها وتشابهها من حيث طبيعة المناخ والأرض. وينطبق هذا بصفة خاصة على إجراء المناورات المشتركة التي تجرى في إطار موقف استراتيجي تكتيكي واحد، وتحت قيادة تشترك فيها عناصر من جميع الدول التي لها قوات مشاركة في المناورة. وعادة ما لا يجري تدريب مشترك دون إجراء مناورة مشتركة، إذ إن تبادل المعرفة والتعرف إلى معدات الطرف الآخر وأسلحته، وإلى أساليب استخدامها والتدريب عليها لا يحتاج بالضرورة إلى تدريب مشترك تشترك فيه وحدات أو تشكيلات من هذه القوات، ويمكن الاكتفاء بتبادل المدربين وعينات من الأسلحة والمعدات. أما إذا أجريت تدريبات مشتركة، فإنها عادة ما تكون مقدمة لإجراء مناورات (مشروعات تدريب بجنود أو لمراكز القيادة والسيطرة) مشتركة. هكذا فإن مغزى إجراء هذه المناورات والتدريبات، هو اعتزام الدولة أو الدول الأجنبية والدولة المضيفة أن يكونوا على استعداد لإجراء عمليات مشتركة لقواتهم ضد دولة أو أكثر يعتبرونها عدواً أو أعداء محتملين مشتركين، وإن طبيعة المناورات تعكس طبيعة العمليات المحتملة التي يتوقعونها والأهداف التي يحتمل أن توجه ضدها، والنتائج التي قد يسعون إلى تحقيقها.

ترجع أسباب إجراء المناورات والتدريبات المشتركة إلى عوامل عدة، أهمها بُعد أماكن تمركز القوات المسلحة الأجنبية عن مناطق تنفيذ مهامها القتالية الموكلة إليها من قيادتها وفقاً لتصورات هذه القيادة واحتمالات استخدامها هذه التشكيلات، ونظراً إلى اختلاف طبيعة الأرض والمناخ في منطقة عملياتها عنها في مناطق تمركزها، وحاجة هذه القوات إلى معاونة من قوات محلية عند تنفيذها

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

مهامها، مع اختلاف طبيعة تنظيم وتسليح وأساليب قتال وعناصر قيادة كل قوة، مما يجعلها في حاجة شديدة إلى التعرف إليها، وإلى تجربة العمل المشترك معها، وحل مشكلات التنسيق والتعاون والتعرف في ما بينها، بما في ذلك تدريب عناصر القيادة والسيطرة على العمل معاً، والتعرف إلى العاملين فيها[٢٤].

يقتضي إجراء المناورات والتدريب المشترك مع قوات أجنبية وجود القوات الأجنبية على أراضي الدولة المضيفة و/أو في المياه الدولية المحيطة بها في فترة زمنية محدودة عادة ما تتراوح بين عشرة أيام وحوالى ثلاثة أشهر بما في ذلك فترة وصول القوات الأجنبية وتراكمها، وفترة إجراء التدريب والمناورات المشتركة، وفترة ترحيل القوات الأجنبية وإخلاء المنطقة.

رغم أنه يمكن اعتبار آثار المناورات والتدريب المشترك مؤثرة في كلا الجانبين المشتركين فيها ـ المضيف والضيف ـ إلا أن آثارها في الدولة المضيفة التي يجري التدريب والمناورات على أرضها، وقواتها المسلحة بلا شك أكبر، وكذلك آثار هذه المناورات وهذا التدريب في الدول القريبة أكبر من آثارها في كلا الجانبين. ربما كان أول هذه الآثار هو توفر المعلومات لدى كل طرف مشترك عن تنظيم وتسليح وأسلحة ومعدات، والأهم من ذلك كله، مستوى تدريب ونيات الطرف الآخر، وكذلك أساليب الاستخدام القتالي للقوات، وهي موضوعات على اقصى درجة من السرية والأهمية، خصوصاً في ما يتعلق بمستوى التدريب والنيات وأساليب الاستخدام القتالي، إلا أنه من الطبيعي أن تكون فرصة القوات الأجنبية أكبر، حيث يصعب إخفاء هذه الأمور عنها حيث توجد وحيث تقوم بالتحرك، في حين أن قوات الدولة المضيفة تستطيع أن تتعرف إلى المعلومات عن القوات المشتركة في المناورات أو التدريب فقط، أما التي لا تشترك فتظل بعيدة عنها. وتزداد خطورة توفر هذه المعلومات عن الدول المضيفة إذا كانت الدولة الأجنبية المشاركة في المناورات أو التدريب المشترك تربطها علاقات عسكرية قوية مع أحد عناصر التهديد الرئيسي أو المحتمل للدولة المضيفة، أو واحدة أو أكثر من الدول المجاورة لها.

لا يقتصر أثر المناورات والتدريب المشترك على الدول المشاركة فيهما، بل إنه يمتد أساساً إلى الدول القريبة من إجراء المناورات، حيث تتيح هذه المناورات والتدريب فرصة للقوات الأجنبية للحصول على معلومات عن دول قريبة من مكان

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

تمركز وتنفيذ المهام التدريبية لهذه القوات القادمة لإجراء التدريب، كما أنه يسهل لهذه القوات إجراء عمليات عسكرية ضد هذه الدول حتى ولو لم تكن مقصودة في وقت إجراء المناورة بما تتيحه من تعرف وخبرة في العمل في ظروف الأرض والمناخ المشابه.

بالإضافة إلى ما سبق فإن إجراء المناورات والتدريب المشترك يمكن أن يكون غطاء للإعداد لعمليات عسكرية فعلية، وليس مجرد الاستعداد لها كإجراء احتياطي يمكن اللجوء إليه عند الضرورة. هكذا فإن قوات الدولة الأجنبية تستطيع أن تنتقل فجأة من حالة تنفيذ المناورة أو التدريب المشترك إلى حالة التنفيذ الفعلي للعمليات، ودون أن يتوفر للدول القريبة المستهدفة زمن كافٍ للاستعداد لمواجهة هذه العمليات، بل إن هذا نفسه قد يحدث للدولة المضيفة نفسها وإن كان احتماله أضعف بكثير، كما أن المناورة يمكن أن تكون نوعاً من إظهار القوة والتهديد باستخدامها ضد الدولة المضيفة، أو ضد دولة مجاورة أو قريبة بدرجة أكبر[٢٥].

يؤدي إجراء المناورة والتدريب المشترك مع قوات أجنبية إلى إثارة شكوك الدول القريبة من الدولة المضيفة، إذ يجعلها تشك في أنها هي المقصودة بهدف المناورة، وتضطر إلى تنشيط عناصر استطلاعها وأعمال استخباراتها ضد الدول المشاركة في المناورات المشتركة وخصوصاً الدولة المضيفة، بما قد يتبع ذلك من توتر في علاقات هذه الدول وخصوصاً في حال اكتشاف هذا النشاط، وقد يتصاعد الأمر إلى حدوث اشتباكات مسلحة فعلية لم يكن أحد يسعى إليها فعلاً في وقت حدوثها. كذلك فإن أي خطأ في إجراء المناورة والتدريب المشترك يمكن إساءة فهمه أكثر مما لو كان تدريباً عادياً، بحيث قد يتحول الأمر فعلاً من حال التدريب إلى حال القتال، سواء كان ذلك عن طريق تعرض القوات أو الدولة لقصف انتقامي بالصواريخ والقاذفات، أو عن طريق البدء بتنفيذ عمليات مشتركة تتضمن قصفاً لهما.

إذا كانت هذه الآثار السلبية محتملة فإن هذا لا يعني أن الأمر ليست له آثاره الايجابية، وخصوصاً في ما يتعلق بالتعرف إلى أسلحة ومعدات وأساليب جديدة، وتسهيل التعاون عند الحاجة الفعلية إليه، كما أن هذه الآثار السلبية نادرة الحدوث.

---

(٢٥) المصدر نفسه.

سادساً: الوحدات المتخصصة عدا تشكيلات القتال

تعتبر هذه الصورة نقلة نوعية في قائمة صور الوجود العسكري الأجنبي، إذ تكون أولى - وبالتالي صغرى - صور الوجود الفعلي لقوات أجنبية. فالخبراء والمستشارون العسكريون مجرد أفراد، والمساعدات الأمنية من أموال أو أسلحة ومعدات ومواد خدمات، والقواعد والتسهيلات منشآت، والمناورات والتدريب المشترك وجود مؤقت للوحدات أو التشكيلات، عادة ما لا يستمر زمناً طويلاً ولا يمتد أكثر من أسابيع بالإضافة إلى زمن التحضير ثم **العودة**. أما وجود وحدات - وإن كانت متخصصة - فإنه عادة ما يستمر شهوراً على الأقل، بالإضافة إلى زمن الوصول والإخلاء.

تختلف الوحدات المتخصصة عن تشكيلات القتال من الأسلحة المشتركة والقوات الجوية والبحرية في أن هذه القوات الأجنبية لا تكون قادرة وحدها على القيام بأعمال القتال، فهي قد تقوم بتأمين أعمال القتال، ولكنها بطبيعتها لا تستطيع القيام بأعمال تؤدي إلى تدمير قوات العدو، أو بالسيطرة على خطوط معينة أو الاحتفاظ بمناطق من الأرض.

قد تختلف تخصصات هذه الوحدات المتخصصة، فهي قد تكون وحدات استطلاع بأنواعه المختلفة و/أو وحدات اتصالات، أو هندسية، أو تطهير كيميائي وإشعاعي وبكتريولوجي، وقد تكون وحدات مدفعية، أو دفاع جوي، أو تكون وحدات فنية تقوم بأعمال الصيانة والإصلاح والإخلاء، أو إدارية تقوم بالأعمال المتصلة بالتخزين والإمداد والنقل والعلاج. كذلك فإن الوحدات المتخصصة قد تكون من القوات الجوية، كوحدات طائرات الاستطلاع وطائرات النقل والهليكوبتر غير المسلحة، أو من القوات البحرية التي تشتمل على عناصر الاستطلاع البحري ووحدات مكافحة الألغام، وسفن الإمداد والنقل البحري، طالما أن هذه الوحدات الجوية والبحرية غير مسلحة بغير أسلحة الدفاع عن النفس.

تكون الوحدات المتخصصة ضرورية لتأمين أعمال القتال، ولكنها لا تقاتل، وهي تستطيع أن تؤثر بشدة في سير أعمال القتال والصراع المسلح ومصيرها، ولكنها لا تستطيع أن تقوم به وحدها، إذ لا تقوم به أساساً غير وحدات وتشكيلات المشاة والمدرعات والإبرار (الاقتحام) الجوي من القوات البرية أساساً، كذلك قوات مشاة البحرية أو المارينز والغواصات وسفن السطح الرئيسية من القوات البحرية، والقاذفات والقاذفات المقاتلة والمقاتلات من القوات الجوية،

ويمكن للقوات الجوية والبحرية أن تدير عمليات جوية وبحرية، إلا أنها تحتاج في النهاية إلى القوات البرية.

يقتصر وجود الوحدات العسكرية الأجنبية في دولة ما على الوحدات المتخصصة من غير تشكيلات القتال، إذا كان لدى الدولة المضيفة عجز في تخصص معين، سواء كان هذا العجز مؤقتاً لفترة محددة مسبقاً يتم فيها سد العجز، أو كان هذا العجز ممتداً حيث لا تبدو فرصة قريبة لدى الدولة المضيفة لسد هذا العجز. وأغلب حالات هذا الوجود يختص بوحدات الاستطلاع من الأنواع التي تتطلب كفاءة خاصة مثل الاستطلاع الالكتروني واللاسلكي، وأسلحة الحرب الالكترونية، ووحدات الإنذار المبكر، وقد تليها وحدات الدفاع الجوي، ثم الوحدات الهندسية، ثم الوحدات الفنية الخاصة بالصيانة والإصلاح والإخلاء، ثم وحدات التطهير الكيميائي والإشعاعي والبكتريولوجي، نظراً إلى ما تحتاج إليه مثل هذه الوحدات من مستوى عالٍ من التعليم واللياقة الصحية والمهارة الفنية، الأمر الذي قد لا يتوفر بسهولة لدى أغلب دول العالم الثالث، وتزداد صعوبته في الدول ذات التعداد السكاني المنخفض، إلى جانب انخفاض المستوى الصحي والتعليمي.

قد تسعى الدولة الأجنبية إلى الاحتفاظ لنفسها بسرية معدة معينة أو سلاح بعينه، دون أن تعترض على استخدامه لصالح الدولة المضيفة، وهنا يكون قبول الدولة المضيفة بوجود وحدات هذه المعدة هو قبول إذعان نتيجة حاجتها الشديدة إلى استخدام هذه الأسلحة والمعدات لصالحها، في حين أنها تود أن تستغني عن وجود هذه القوات الأجنبية بإعداد وحدات وطنية بديلة من أجل استخدامها، إلا أن إصرار الدولة الأجنبية على احتكار السلاح أو المعدة يحول دون ذلك. هكذا فإن هذا الوجود الأجنبي قد لا يستمر طويلاً، إذ قد تستغني عنه الدولة المضيفة بمجرد شعورها بانخفاض حاجتها إليه.

من الطبيعي أن توجد الوحدات المتخصصة الأجنبية، في حال وجود تشكيلات قتال، إذ إن هذه التشكيلات عادة ما تكون لديها ضمن تركيبها التنظيمي وحدات من هذه التخصصات، إلا أن الأمر هنا يصبح وجود التشكيلات المقاتلة نفسها بينما تتضاءل أهمية الوحدات المتخصصة الداخلة في تركيبها التنظيمي، أو الموجودة لدعم أعمال قتالها وعملياتها.

تعتبر هذه الصورة من صور الوجود العسكري الأجنبي - في حالة اقتصار الوجود عليها - من أقل هذه الصور سلبية على الدولة المضيفة والمنطقة المحيطة بها رغم أهمية ما تقوم به، إذ إنها هنا تخدم الدولة المضيفة بالدرجة الأولى، وهي

عاجزة عن تهديد أمنها بشكل فعّال حتى إذا أرادت ذلك، وإن كان هذا لا يعني أنها ليست لها آثار سلبية على الإطلاق. وأهم هذه الآثار السلبية القدرة على جمع المعلومات ذات الأهمية الحيوية، وإمكان شل نظام القيادة والسيطرة بوسائل الحرب الالكترونية، كذلك فإن وجود هذه الوحدات يمكن أن يجعلها هدفاً لأعمال معادية من أطراف دولية عالمية أو إقليمية أو محلية طالما أنها تشعر بخطر أعمال هذه الوحدات عليها.

سابعاً: التشكيلات المقاتلة الأجنبية من الأسلحة المشتركة والقوات الجوية والبحرية

نقصد هنا وجود تشكيلات (فرق أو ألوية مستقلة أو ما يعادلها) من المشاة، أو المشاة الميكانيكية، أو المدرعة، أو المنقولة جواً، أو الاقتحام الجوي، أو الإبرار البحري (المارينز) أو الصواريخ، وكذلك فرق أو أجنحة أو لواءات أو أسراب القاذفات والمقاتلات القاذفة (طائرات الهجوم الأرضي السريعة)، والمقاتلات الاعتراضية والهليكوبتر المسلح، وطائرات مكافحة الغواصات، وكذلك حاملات الطائرات وسفن السطح الرئيسية وزوارق الهجوم السريعة سواء كان ذلك على الأرض، أو في المياه الإقليمية.

تقوم التشكيلات والوحدات بتنفيذ مهام قتالية معتمدة على إمكاناتها الذاتية وما تحصل عليه من دعم، وهي تقوم أساساً بتنفيذ مهام قتالية ذات طابع دفاعي أو هجومي، إلا أن مفهومها الدفاعي هنا لا بد من أن يكون مختلفاً عن المفهوم المتعارف عليه للدفاع، إذ قد يكون من الممكن تصور المهام الدفاعية للقوات الأجنبية عندما تكون موجودة على أراضي دولها أو الدول المجاورة لها مباشرة على أكثر تقدير، حيث تصبح مهمتها الدفاع عن كيان الدولة من العدوان الخارجي. أما في حالة وجود هذه القوات على أراضي دول أخرى أو في مياهها الإقليمية بعيداً عن دولتها، فهي هنا لا تدافع عن الدولة «المضيفة» وإن ادعت ذلك، وإنما هي تدافع قبل ذلك وبعده عما تراه مصلحتها المشروعة، وهي هنا مشروعة بالنسبة إليها بغض النظر عن المصلحة الحقيقية لشعب الدولة المضيفة أو لشعوب الدول المجاورة لها، وكثيراً ما تكسب الدولة الأجنبية هذا الوجود طابعاً شرعياً دولياً عن طريق المنظمات الدولية التي لها نفوذ قوي فيها.

كذلك فإن تنفيذها مهامها «الدفاعية» كثيراً ما يشتمل على تحقيق مهام ذات طابع هجومي خارج أراضي الدولة المضيفة، وضد أهداف دول أخرى وأراضيها

ومصالحها بدعوى نشاط الدفاع وإيجابيته تارة، أو مبادىء ما يسمى بالحرب الوقائية والضربة المسبقة وضربة الإجهاض تارة أخرى، وغير ذلك من تسميات دفاعية لمهام هجومية.

تعتبر هذه الصورة من صور الوجود العسكري الأجنبي من أخطر صوره، لأنها تملك كل مقومات العدوان، وهي خطوة سابقة لازمة للقيام بعدوان واسع النطاق على إحدى الدول القريبة، سواء كان هذا العدوان شاملاً بمعنى الغزو، أو مقتصراً على صورة معينة منه، كالقصف الجوي والصاروخي أو القصف البحري طالما كان واسع النطاق، بمعنى أنه لا يقتصر على عدد محدود من الأهداف، أو على هجوم محدود الزمن بساعات.

لا شك في أن هذه الصورة أيضاً هي أكثر الصور استدعاء لرد انتقامي من القوى العالمية والإقليمية التي ترى في هذا الوجود ـ مجرد الوجود ـ تهديداً لها، أو التي تتعرض لأعمال العدوان الفعلي من هذه التشكيلات، أو أية تشكيلات تابعة للدولة صاحبة الوجود العسكري الأجنبي.

ثامناً: التشكيلات الأجنبية المسلحة بأسلحة التدمير الشامل

يقصد هنا وجود تشكيلات مماثلة لتلك السابق ذكرها في الفقرة السابقة، سواء كانت برية أو جوية أو بحرية أو صاروخية، لكن الاختلاف هنا عما سبق ينحصر في أن هذه التشكيلات الأجنبية مسلحة بأسلحة التدمير الشامل النووية أو الكيميائية أو البكتريولوجية أو الاشعاعية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تضاعف خطورة هذه القوات بقدر نسبة خطورة هذه الأسلحة التي تحملها، أو التي قد تستخدم ضدها، إلى خطورة الأسلحة التقليدية.

الأغلب أن هذا الاختلاف إنما ينتج من امتلاك الدولة التي تنتمي إليها التشكيلات المقاتلة المذكورة أسلحة التدمير الشامل، وليس من الموقف الذي توجد فيه أو المهام التي تكلف بها. صحيح أن هناك دولاً تمتلك أسلحة التدمير الشامل ولكنها لا تسلح بها تشكيلاتها إلا عندما ترى ضرورة لذلك، إلا أن أغلب الدول النووية تعتبر الأسلحة النووية جزءاً من تسليح تشكيلاتها، وتحتفظ بها ضمن مرتباتها القتالية في مناطق تمركزها وأثناء تحركها.

من المعروف أن الدول الحائزة أسلحة نووية، محدودة العدد، وبالتالي فإن احتمالات الوجود العسكري الأجنبي المسلح بأسلحة نووية تنحصر في قوات هذه الدول حتى الآن، وقد يقل الاحتمال نتيجة إحجام بعضها عن تسليح قواته بها إلا

عند الضرورة، ووفقاً لمواقف محددة، في حين أن هناك دولاً لا يمكن القطع بملكيتها أسلحة نووية أو عكس ذلك. وتمثل اسرائيل نموذجاً لذلك، كما أن التجربة العراقية تلقي شكوكاً كثيفة حول أي تصور للقطع بموقف محدد لأية دولة حول هذا الموضوع. إلا أن الدول الحائزة أسلحة كيميائية أو المشكوك في حيازتها إياها أكثر كثيراً من تلك الحائزة أسلحة نووية، ويصعب القطع في ما إذا كانت القوات الأجنبية مسلحة بها أم لا، ويتضاءل هذا الاحتمال تدريجياً مع الاتجاه العالمي للتخلص من الأسلحة الكيميائية. أما الأسلحة البكتريولوجية والاشعاعية، فرغم السهولة النسبية التي يمكن بها الحصول عليها، وصعوبة التحقق من حقيقة وجودها أو غيابها، فإن احتمالات وجودها مع قوات أجنبية محدودة للغاية.

من المعروف أن أسلحة التدمير الشامل تسلح بها تشكيلات برية وبحرية وجوية وصاروخية وقوات مشاة البحرية (المارينز). فالتشكيلات البرية يكون فيها مدفعية مسلحة بقذائف نووية وصواريخ تكتيكية وتعبوية ذات رؤوس نووية. وحاملات الطائرات عادة ما تحمل طائرات قتال مسلحة بصواريخ جوية قصيرة المدى ذات رؤوس نووية وسفن السطح العسكرية قد تسلّح بصواريخ سابحة (كروز) ذات رؤوس نووية، كما قد تسلح بطوربيدات وقذائف أعماق نووية أو دانات نووية للمدفعية. والغواصات بأنواعها قد تسلح بصواريخ وطوربيدات وقذائف أعماق ذات رؤوس نووية. والقاذفات البعيدة والمتوسطة المدى والمقاتلات القاذفة وطائرات مكافحة الغواصات تسلح بصواريخ جو أرض وصواريخ سابحة وقنابل طائرات وقذائف أعماق وصواريخ جوية قصيرة المدى ذات رؤوس نووية. أخيراً فإن قوات مشاة البحرية (المارينز) شأنها شأن قوات الإبرار الجوي والقوات البرية تسلح بمدفعية وصواريخ ذات قدرات نووية بالإضافة إلى اعتمادها على نيران مدفعية وصواريخ وقنابل الأسطول التي تسلح برؤوس نووية. يضاف إلى ما سبق الوحدات والتشكيلات الاستراتيجية الصاروخية والجوية والبحرية التي تنحصر مهمتها في استخدام أسلحة التدمير الشامل، والأسلحة النووية بشكل خاص[٢٦].

لا بد من أن يؤدي وجود مثل هذه التشكيلات والقوات في أي مكان من العالم إلى تهديد المنطقة الموجودة فيها كلها والدول القريبة منها، إذ إنه **أولاً** يزيد من احتمال التعرض لانفجار نووي، أو استخدام أسلحة التدمير الشامل بطريق الخطأ، وهو **ثانياً** يزيد من احتمال استخدام أسلحة التدمير الشامل في حالة نشوب صراع مسلح دون مبرر، وهو **ثالثاً** يزيد من احتمالات تعرض أماكن وجود التشكيلات

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٧٢.

والدول القريبة منها لضربة مسبقة أو انتقامية بأسلحة تقليدية أو أسلحة التدمير الشامل من الدول التي ترى في هذه التشكيلات تهديداً لها، أو تتعرض لعدوان منها. ولا يمكن تجاهل أن المهمة الأولى لأية قوات مسلحة في حال نشوب صراع مسلح هي اكتشاف أسلحة التدمير الشامل وتدميرها، وأن هذه المهمة تكتسب أسبقية على أية مهمة أخرى.

تاسعاً: قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات العالمية أو المنظمات الإقليمية

كان إنشاء الأمم المتحدة والتوقيع على ميثاقها إيذاناً بظهور صورة جديدة للوجود العسكري الأجنبي، لم تكن مألوفة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث نص الميثاق على دور ووجود عسكري للمنظمة العالمية «الأمم المتحدة». وقد كان أبرز ما ظهر خلال الفترة الماضية هو ما اتفق على تسميته قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رغم أنها تختلف عما نص عليه الميثاق[٢٧]. وقد حذت منظمات دولية أخرى حذو الأمم المتحدة بعد ذلك، حيث قامت هذه المنظمات بتشكيل ونشر قوات مشابهة لقوات حفظ السلام، وقد كانت جامعة الدول العربية ورابطة الكومنولث ومنظمة الوحدة الافريقية ضمن هذه المنظمات.

تشير تجارب قوات حفظ السلام الماضية إلى أنها تشتمل أساساً على نوعين من القوات، **الأول** مجموعات المراقبين، **والثاني** قوات الطوارىء الدولية. وتقوم مجموعات المراقبين عادة بمراقبة الالتزام باتفاقات سبق الوصول إليها بين أطراف النزاع سواء كانت تختص بإيقاف إطلاق النيران، أو الهدنة المسلحة، أو انسحاب وإعادة نشر القوات، وما إلى ذلك. أما النوع **الثاني** فيشتمل على قوات (وحدات ووحدات فرعية) تتمركز في مناطق حرام بين الجانبين قد تضيق أو تتسع للفصل بين قوات الأطراف[٢٨]، ولكن اتجاهاً قد برز مؤخراً وبعد حرب الخليج الأخيرة إلى استحداث قوات جديدة يمكن وصفها بأنها «قوات صنع السلام» و«قوات فرض السلام».

---

(٢٧) United Nations: *The Blue Helmets* (New York: United Nations, Department of Public Information, 1985), pp. 3-7, and *Charter of the United Nations, and Statute of the International Court of Justice* (New York: United Nations, Department of Public Information, December 1984), pp. 19-20.

(٢٨) المصدران نفسهما.

عادة ما يكون لقوة حفظ السلام هيكل يشتمل على قيادة وعناصر اتصال وعناصر إدارية وفنية بالإضافة إلى قواتها الرئيسية التي عادة ما تشتمل على أفراد في حالة مجموعات المراقبين، أو وحدات فرعية (حتى كتائب) في حالة قوات الطوارىء الدولية(٢٩)، إلاّ أنها عادة ما تكون مسلحة بأسلحة خفيفة (أسلحة الدفاع الشخصي) فقط.

يتضح مما سبق أن قوات حفظ السلام عادة ما تقوم بمهام أقرب إلى مهام الشرطة الدولية منها إلى مهام الوحدات والقوات المسلحة، أي أنها لا تستخدم أسلحتها لتنفيذ مهامها رغم أنها تتكون أساساً من وحدات فرعية من قوات مسلحة لدول أعضاء في المنظمة الدولية التابعة لها.

عادة ما تُختار الوحدات الفرعية المشكلة لقوات حفظ السلام من دول ليست طرفاً في النزاع، وليست منحازة انحيازاً واضحاً إلى أحد الأطراف، أي أنها تكون مقبولة من كلا طرفي النزاع. هكذا فإن وجود هذه القوات ـ رغم أنها أجنبية ـ عادة ما لا يشكل تهديداً ملموساً لأمن الدول المنخرطة في النزاع أو القريبة منها، كما أن تسليحها الخفيف عادة ما يحد كثيراً من قدرتها على التهديد، إلا أن بعض هذه الوحدات الفرعية يمكن أن يقوم بمهام إضافية لصالح الدولة التي ينتمي إليها أصلاً، بما فيها أن يكون مقدمة لقوات أكبر حجماً تنتمي إلى دولتها أو أن يمهد لها، على أن يسمح الموقف الدولي بذلك.

كان لحالة الاستقطاب الدولي تأثيرها في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حيث وقفت حائلاً دون إنشاء مثل هذه القوات ونشرها في بعض الأحيان والمناطق، كما مثلت عاملاً كابحاً لمهام قوات الأمم المتحدة وسلطتها. وقد أدى ذلك في النهاية إلى نتائج سلبية وإيجابية. كانت النتائج السلبية ناتجة من أن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على أداء مهامها المتوقعة التي كانت نابعة من حالة التوازن بين الأقطاب، الأمر الذي كان لا بد من أن ينعكس لصالح المجتمع الدولي ككل، والدول النامية بصفة خاصة. أما النتائج الايجابية فإنها أعطت فرصة أكبر للدول لممارسة اتخاذ القرارات المستقلة بعيداً عن ضغوط الدول الكبرى. لكن الأمر قد بدأ في التغير منذ منتصف الثمانينيات حينما اتجه النظام العالمي إلى انفراد الولايات المتحدة بقمته وانهيار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي مهد للوصول إلى اتفاقات حول كثير من القضايا، وقدرة أكبر على اتخاذ القرارات في نطاق الأمم المتحدة، وبالتالي

---

(٢٩) IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 254-258, and International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1988-1989* (London: Brassey's, 1989), pp. 25-32.

استخدام قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية، كما أن هذه النتائج يمكن أن تنعكس على السلطة التي يمكن أن تمارسها هذه القوات، ورغم أن هذا يمثل تطوراً ايجابياً من الناحية النظرية، إلا أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة أخرى على اتخاذ القرار في الأمم المتحدة يمكن أن تزيد من أخطار هذا الوجود العسكري الأجنبي.

عاشراً: قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات

برزت خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بصفة خاصة صورة جديدة لقوات شبيهة بقوات حفظ السلام هي القوات المتعددة الجنسيات. وكانت أمثلتها البارزة هي القوات المتعددة الجنسيات في سيناء، والقوات المتعددة الجنسيات في لبنان، مرتين.

اشتملت القوات المتعددة الجنسيات عادة على وحدات فرعية مقاتلة برية وأحياناً بحرية وجوية وفنية وإدارية من دول متقاربة في اتجاهاتها السياسية ولا تجمعها بالضرورة منظمة دولية واحدة لها علاقة مباشرة بموضوع النزاع. وكان السبب الرئيسي لتشكيل هذه القوات خارج نطاق الأمم المتحدة هو استحالة تشكيلها في نطاق المنظمة العالمية لاعتراض القطب التالي الآخر أو أكثر من دولة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي يحول عملياً دون تشكيلها بواسطة الأمم المتحدة[٣٠].

من هنا كان اختلاف فرص نجاح، وبالتالي أساليب عمل القوات المتعددة الجنسيات. فحينما كانت الظروف العملية مهيأة لقيام نوع من السلام واحترام الأطراف الاتفاقات المعقودة، نجحت القوات المتعددة الجنسيات في سيناء، بينما كانت الظروف السياسية والطبيعية والديمغرافية غير مناسبة في لبنان، الأمر الذي أدى إلى اضطرار هذه القوات إلى استخدام أسلحتها للقتال، وإلى تعرضها لخسائر، وأخيراً اضطرارها إلى الانسحاب بعد فشلها في تحقيق مهمتها[٣١].

تختلف القوات المتعددة الجنسيات عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أن مهمتها لا تحدد بواسطة المنظمة الدولية العالمية وإنما تحددها الدول المشاركة فيها في الحدود التي لا تتعارض مع مصالح باقي الدول المشاركة. وأهمية

---

(٣٠) IISS, *Strategic Survey, 1988-1989,* pp. 26-27, and United Nations, *The Blue Helmets,* pp. 85-144.

(٣١) United Nations, Ibid., pp. 146-147.

هذا الاختلاف في أنه يوسع من هامش حركة القوات المتعددة الجنسيات سواء منذ بداية عملها بحيث يمكن أن تخصص لها مهمة عامة تتسع لمهام محددة مختلفة، أو بعد تكوينها حيث يسهل إضافة مهام جديدة إلى مهامها الابتدائية دون الحاجة إلى إجراءات في الأمم المتحدة قد يصعب اتخاذها، أي أن القوات المتعددة الجنسيات تمثل في الحقيقة إرادة مجموعة الدول المشاركة في تشكيلها أساساً والدول التي تؤيدها، بينما تمثل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة محصلة إرادات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموماً، والدول الأعضاء في مجلس الأمن بصفة خاصة، وبحيث لا تتعارض هذه المحصلة مع إرادة أية دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويتضاءل الفارق بين هاتين القوتين بقدر ما تزداد سيطرة دولة بعينها على الأمم المتحدة، ولكن يظل هناك فارق محدد هو حدود ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

رغم أن تغير البيئة السياسية العالمية يزيد من دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية وخصوصاً ما يتعلق بقضايا الأمن والسلام الدوليين، وبالتالي عمليات حفظ السلام، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تقلص فرص تشكيل القوات المتعددة الجنسيات، إذ قد ترى القوى المهيمنة على صنع القرار في الأمم المتحدة أن العمل في إطار الأمم المتحدة في المراحل الأولية لنزاع ما سيكون عائقاً أمام تنفيذ سياستها حيال النزاع الجاري بحثه. هكذا فإن تشكيل قوة متعددة الجنسيات قد يكون أنسب لتحقيق أهدافها من تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ويمكن بعد تشكيل هذه القوة وتحقيق أهداف القوى المسيطرة على النظام العالمي، أن تشكل قوة تابعة للأمم المتحدة للمحافظة على الأوضاع التي أمكن فرضها أو تحقيقها، وذلك على نحو ما جرى حيال اللاجئين الأكراد الذين فروا من العراق إلى تركيا في نهاية حرب الخليج في أواخر شباط/ فبراير وأوائل آذار/ مارس ١٩٩١، وكذلك قوات لمراقبة حظر الطيران المفروض على العراق في المنطقة الجنوبية.

حادي عشر: القوات والتشكيلات القتالية التابعة للأمم المتحدة (قوات فرض السلام)

المقصود هنا هو القوات المعنية في المواد ٤٢ ـ ٤٩، وكذلك ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المسمى «خطة السلام»[٣٢]، الأمر الذي لم ينفذ في أغلب

(٣٢) Boutrous Boutrous Ghali, *An Agenda for Peace* (New York: United Nations, 1992), pp. 24-27.

الأحوال، لأنه اشترط الاتفاق والتعاون الكامل بين القوى الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والذي لم يكن ممكناً في ظل مناخ الحرب الباردة حيث انهار التعاون الذي كان قائماً أثناء الحرب العالمية الثانية بسرعة، وبعد فترة قصيرة من تأسيس الأمم المتحدة. وقد اختلف الموقف خلال عام ١٩٩٠ وما بعد حرب الخليج ضد العراق بحيث لا يمكن القول بغياب التعاون بين القوى الكبرى، إلا أن غياب الاتفاق التام بينها على جميع التفاصيل وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ لنفسها بأقصى حرية للقرار والحركة بعيداً عن لجنة الأركان العسكرية المنصوص عنها في المواد ٤٥ إلى ٤٧ من الميثاق، وقف حائلاً دون تنفيذ الميثاق بهذا الخصوص. وقد سبق لقوات الأمم المتحدة أن استخدمت القوة المسلحة في ظروف مختلفة، وكانت الحالة الأولى هي الحرب الكورية، حيث تشكلت قوة دولية تحت القيادة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية وبالمشاركة الرمزية لدول أخرى رافعة علم الأمم المتحدة وشعارها، مستفيدة من قرار لمجلس الأمن اتخذ في غياب الاتحاد السوفياتي، وقامت القوات بالقتال فعلاً ضد قوات كوريا الشمالية وحلفائها، لكنها لا تنطبق عليها وصف قوات الأمم المتحدة سواء لحفظ السلام أو لصنعه، حيث إنها لم تكن تحت سيطرة الأمم المتحدة، ولم تقبل بها الأطراف(٣٣).

كانت الحالة الأقرب إلى مهمة صنع السلام أو إعادته هي حالة عمليات الأمم المتحدة في الكونغو منذ تموز/يوليو ١٩٦٠ إلى حزيران/يونيو ١٩٦٤. فقد بدأت هذه العمليات بمهمة حفظ السلام، ولكنها تورطت بحكم ظروف الموقف الداخلي الشديد التعقيد الذي أدى إلى الفوضى والاضطراب، ثم إلى تجاوز الواجبات العادية لحفظ السلام. ورغم أنها اضطرت إلى استخدام القوة المسلحة، إلا أنها لم تكن مخولة باستخدامها لغير أغراض الدفاع عن النفس إلى حين صدور قرار مجلس الأمن ١٦١ بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٦١، الذي خوّل عملية الأمم المتحدة في الكونغو سلطة استخدام القوة كملجأ أخير لمنع الحرب الأهلية في الكونغو، ثم القرار رقم ١٦٩ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها الذي خوّل سكرتير عام الأمم المتحدة «أن يستخدم القوة لإتمام إزالة المرتزقة»، وهكذا استخدمت القوة أولاً للدفاع عن النفس، ثم لإيقاف واردات الأسلحة والمعدات غير القانونية، وحماية القادة السياسيين، ثم طرد المرتزقة، ثم قامت بتأمين حرية الحركة وحماية اللاجئين(٣٤).

---

(٣٣) United Nations, Ibid., p. 8.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٥٧.

تشكلت عملية الأمم المتحدة في الصومال بقرار مجلس الأمن رقم ٧٥١ عام ١٩٩٢ حيث طلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشر فوراً خمسين مراقباً لمراقبة إيقاف النيران في مقديشيو، كما وافق من حيث المبدأ على تشكيل قوة أمن لنشرها بأسرع ما يمكن، كما طلب المجلس من الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الأطراف في مقديشيو حول قوة الأمن المقترحة، وهكذا كانت البداية مشابهة لعمليات حفظ السلام.

نتيجة تطورات الموقف وخصوصاً حاجة الصومال إلى المساعدات الإنسانية، حث المجلس جميع الأطراف والحركات والطوائف على تسهيل جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ صدق مجلس الأمن بقراره رقم ٧٧٥ على زيادة قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال «يونيصوم». تدهور الموقف في الصومال، وأوضح الأمين العام للأمم المتحدة البدائل أمام المجلس، لخلق ظروف لإيصال الإمدادات إلى الذين يموتون جوعاً، وقد كانت البدائل الثلاثة الأخيرة عبارة عن التحول من «حفظ السلام» إلى «فرض السلام» في حين اعتبر أن البديلين الأولين ـ الذين اعتمدا على استمرار عملية حفظ السلام أو الكف عن استخدام الأفراد العسكريين الدوليين لحماية قوافل الإغاثة ـ غير مناسبين. وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أنه أياً كان الإجراء الذي سيتخذ تحت قيادة الأمم المتحدة، أو بواسطة الدول الأعضاء بتفويض من مجلس الأمن، فإنه سيعرف ويحدد بالزمن «من أجل تمهيد الطريق للعودة إلى حفظ السلام وبناء السلام بعد النزاع».

تبنى مجلس الأمن بالإجماع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ الذي يخوّل استخدام «كل الوسائل الضرورية لبناء البيئة اللازمة لعمليات الإعانة الإنسانية في الصومال بأسرع ما يمكن»، وقد خوّل المجلس وفقاً للفصل السابع من الميثاق الأمين العام والدول الأعضاء المشتركة عمل ترتيبات «القيادة والسيطرة الموحدة» للقوات العسكرية التي ستشترك، كما دعا كل الدول الأعضاء التي يمكنها ذلك أن تقدم قوات عسكرية، وأن تقوم بمساهمات مالية أو عينية. وهكذا تحولت عملية الأمم المتحدة في الصومال قانوناً إلى فرض السلام بدلاً من حفظ السلام[٣٥].

(٣٥) United Nations, *Peace-Keeping, Information Notes,* Update no. 1 (New York: United Nations, Department of Public Information, 1993).

لم تجر عمليات فرض السلام على الواقع، بعد قرار مجلس الأمن، نظراً إلى اشتراك قوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة التي سميت «قوة المهمة الموحدة» (يونيتاف) والتي انتشرت في مقديشيو لأول مرة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إذ رحب الصوماليون بالقوة، لكن العملية تحولت عملياً إلى فرض السلام حينما حاولت قوات الأمم المتحدة «يونيصوم ـ ٢» التي خلفت قوة المهمة الموحدة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ أن تنزع سلاح الجماعات الصومالية المسلحة، الأمر الذي أدى إلى مقتل جنود باكستانيين، وأصبحت العملية قتالاً بين قوات الأمم المتحدة وقوات صومالية، وأصبح حجم تكاليف العملية العسكرية لفرض السلام أكبر بكثير من تكاليف الإغاثة الإنسانية.

على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة كان يوحي بتصاعد دور الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام، إلا أن الواقع يشير إلى عكس النتيجة، وذلك لأن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أصبحت تعاني بشدة نقص مصادر التمويل في الأمم المتحدة وصعوبة المواقف التي تواجه قواتها، مما أدى إلى خفض حجم القوات المنخرطة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتكليف قوات من حلف شمال الأطلسي للقيام بمهام حفظ السلام العسكرية وفقاً لاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك المعروف باتفاق دايتون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وذلك بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي قد يصبح شائعاً بعد ذلك.

ثاني عشر: الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة

تمثل تحركات الأساطيل الحربية إلى مناطق قريبة من مناطق النزاع أو الأزمات نوعاً من الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة. فقد أصبح بعض الدول الكبرى يستخدم أساليب الرسو على «المخطاف» في المياه الدولية لإعادة الملء بالوقود والصيانة وتخفيض استهلاك الآلات والراحة، وتلاقي السفن حينما لا تتوفر تسهيلات شاطئية، أو حينما تقتضي الظروف السياسية التقليل من الظهور، وعادة ما تصاحب هذا الرسو كمية كبيرة من شمندورات الرسو الثابتة التي وزعت في البحر المتوسط، والمحيط الهندي، وبالقرب من شواطىء آسيا خلف حدود المياه الإقليمية، وعلى الحدود بينها وبين المياه الدولية.

يلاحظ هنا أن الرسو على المخطاف في عرض البحر في المناطق التي لا تتوفر فيها إمكانية زيارة الميناء ـ وإن كان يعوضِ كثيراً من زيارة الميناء ـ يستبعد

نزول الأفراد إلى الشاطىء، الأمر الذي قد يكون مهماً لكل من الروح المعنوية والفعالية.

ويمكن المراقب، دائماً، أن يفرق بين نوعين من الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة، سواء من حيث طبيعته، أو هدفه. فيمكن القول إن هناك وجوداً بحرياً روتينياً في المياه الدولية، وفقاً لخطة انتشار القوات البحرية للدولة الأجنبية لخدمة خطتها الدفاعية العامة، ووجوداً بحرياً طارئاً في منطقة محددة في المياه الدولية يرتبط بالاستجابة لظروف أزمة أو نزاع سياسي معين.

كذلك فإن الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة، سواء كان روتينياً أو طارئاً، قد يكون ذا طابع دفاعي أو هجومي، إذ قد يكون هدف هذا الوجود البحري مجرد الإشارة إلى استعداد أسطول الدولة للدفاع عن الدولة القريبة في حال تعرضها للاعتداء من قوة خارجية أو تهديد من قوة داخلية، وهو ما نعتبره هنا وجوداً دفاعياً، في حين قد يكون هذا الوجود هجومي الهدف، بمعنى أنه يحمل تهديداً صريحاً أو ضمنياً لدولة قريبة باحتمال استخدام القوة ضدها لأهداف سياسية، ودون اشتراط أن تقوم الدولة المعنية بعمل عسكري ضدها، بل قد يكون مجرد رفض الانصياع لإرادتها. رغم ذلك فإنه من الصعب أن نضع خطاً فاصلاً واضحاً بين الصور السابقة، حيث يقترب بعضها من بعض في كثير من الأحوال، بحيث يكون استمرار الوجود البحري «الطارىء» فترة طويلة أو فترات طويلة متقاربة أقرب إلى الوجود الروتيني منه إلى الوجود الطارىء، كذلك فإن الوجود ذا الطابع الهجومي، عادة ما يقوم بأعمال تحرّش ضد الدولة القريبة ليكتسب شرعية قانونية للقيام بالهجوم ويسبغ على نفسه طابعاً دفاعياً.

من الواضح أن الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة إنما يتخذ في أغلب الأحوال ـ إن لم تكن كلها ـ غطاء قانونياً للوجود العسكري البحري حيث لا يمكن الاعتراض قانوناً عليه طالما أنه في المياه الدولية وخارج المياه الإقليمية، ونتيجة إما تحرج الدول «المضيفة» من السماح الصريح بالقواعد والتسهيلات العسكرية نتيجة الضغوط والانتقادات السياسية الداخلية والخارجية، التي عادة ما تصاحب الوجود العسكري الأجنبي الصريح، وإما لأن هذه الدول تمتنع عن تقديم التسهيلات للدولة الأجنبية بما يمنع هذا الوجود في المياه الإقليمية. ورغم ذلك، فإن هذا الوجود في المياه الدولية القريبة عادة ما يحتاج في النهاية إلى اللجوء إلى قواعد أو تسهيلات قريبة لإعادة ملء سفن الإمداد والإصلاح باحتياجاتها من الوقود والمياه والأغذية والذخيرة وقطع الغيار، وكذلك لنزول

الأفراد إلى الشاطىء للراحة والترويح، بما يعني أن الامتناع عن توفير مثل هذه التسهيلات لا بد من أن يحد بدرجة كبيرة من الوجود العسكري الأجنبي في المياه القريبة.

عادة ما يتخذ الوجود العسكري البحري الطارىء في المياه الدولية القريبة غطاء عسكرياً قانونياً، وأكثر صور هذا الغطاء استخداماً هو إجراء المناورات والتدريب، في حين قد يكون هدفه، في حالة الصغر النسبي لحجم الوجود، القيام بأعمال المرور والاستطلاع. ومهما كان الغطاء القانوني له، فإن التصريحات السياسية المصاحبة والمتزامنة معه، والتي لا يشترط أن ترتبط به صراحة، غالباً ما تفسر الهدف الحقيقي من الوجود الطارىء.

الفصل الثاني

الوجود العسكري الأجنبي والعلاقات الدولية

أولاً: ارتباط الوجود العسكري الأجنبي بعلاقات الصراع والتعاون

يعكس الوجود العسكري لدولة ما لدى دولة أخرى - في حال حدوثه - طبيعة العلاقات الدولية التي تربطهما، بدءاً بعلاقات التحالف والتعاون حتى علاقات الصراع، إذ عادة ما تشكل العلاقات العسكرية عموماً قمة العلاقات الدولية. فعلاقات التعاون بين دولتين تصل إلى قمتها حين يتحوّل هذا التعاون من مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها إلى المجال العسكري، بما يعني ظهور نوع من التحالف العسكري بين الدولتين، أو مجموعة الدول، بل إن درجة هذا التعاون العسكري في حد ذاتها تختلف وفقاً لدرجة تطور هذه العلاقات.

قد تبدأ علاقات التعاون العسكري بمجرد تبادل الزيارات، أو إرسال المبعوثين إلى المعاهد العسكرية من دولة إلى أخرى أو بين الدولتين، ولكنها يمكن أن تتطور إلى درجة التنسيق في الخطط العسكرية، ثم التعاون تحت قيادة واحدة قد تتخذ صوراً مختلفة مثل القيادة المتحالفة أو المشتركة أو الموحدة[1]. وعادة ما يصاحب الوجود العسكري الأجنبي لإحدى الدول،على الأقل، هذا التعاون، وتزداد كثافته مع ارتفاع درجة التعاون والتقدم في مجال التحالف. غالباً ما يكون هذا الوجود منتمياً إلى الدولة التي تقوم بدور القيادة في مجال التحالف، أو على الأقل فإنه ينتمي إلى دولة أقوى من الدولة التي فيها الوجود، إلا أن هذا لا يستبعد وجود قوات من دولة أصغر أو أضعف على أراضي دولة أكبر أو أقوى في حال تعرض الدولة الأكبر والأقوى إلى الخطر المباشر.

---

(١) طلعت أحمد مسلّم، التعاون العسكري العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

هكـذا فإن الـوجود العسكـري الأجنبي يعكس طبيعة العـلاقـات بـين القـوى المتعاونة، حيث تكون قوة أو أكثر غالبة أو مهيمنة بينـما تكون قـوى أخرى تـابعة. إلا أن ذلـك ليس مطلقـاً، أو أنـه عـلى الأقـل لا يعكس طبيعـة العـلاقـات بـين القـوى العسكرية فقط، بل يعكس طبيعة الـوضع الاسـتراتيجي كله، أي انه قـد توجـد قوة أجنبية تابعة لدولة لا تتفوق على الدولة المضيفة، ويكون ذلك ناتجاً من طبيعة الوضـع الاستراتيجي، بما فيه العلاقـات الدوليـة، حينما تكـون دولة قـوية في مـواجهة تهـديد عسكري متفوق. حينئذ قد ينشأ موقف يؤدي إلى أن تقوم دولة أقل قوة بتدعيم الدولة التي تواجه تهديداً مباشراً متفوقاً. وفي مثل هذه الحالة، فـإن طبيعة القيـادة والسلطات التي تحتفظ بها الدول داخل القيادة، تعكس طبيعة التدرج الهرمي في موازين القوة بين الدول المتعاونة أو المتحالفة. هكذا فإن وجود قوات كندية في المانيـا لا يعني بالضرورة أن كندا أقوى من المانيا، لكن لا بد أن يكون ذلك وضعاً استثنائياً حينما يحدث، وإذا وضعت قوات للولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة الجنـوب في تركيـا، فإن احتفـاظ الـولايات المتحـدة داخل القيـادة بسلطة استخـدام الأسلحـة النـووية يعكس وضـع الولايات المتحدة الأمريكية داخل تحالف شمال الأطلسي.

من الـطبيعي في مثل هـذه الحالات أن نجـد صوراً مختلفـة من صـور الـوجـود العسكـري الأجنبي التي سبق ذكرهـا، وأن تتناسب هـذه الصور مـع طبيعة عـلاقات القوى، فحينما تكون هناك درجة ملموسة من الندية تختفي صور الخـبراء والمستشارين والمسـاعدات الأمنيـة، في حين قـد تظهـر المراكـز والتسهيلات والقـواعـد العسكـريـة بصورها المختلفة، بما يتبع ذلك من وجود التشكيلات المقاتلة والوحـدات المتخصصة، سواء كانت تلك المسلحة بأسلحة التدمير الشامـل أو من دونها، أي ان صور الـوجود العسكري تعكس ما ينقص الدولة المضيفة، وما تتميز به الدولة الأجنبية.

كذلك فإن علاقات الصراع بين دولتين أو مجموعـة دول، تختلف درجات حـدة الصراع بينها، وتصل إلى ذروة الصراع حينما يصل إلى حد استخدام القوة المسلحة في ما بينها، سواء كان ذلك بالتهديد باستخدام هذه القوة، أو باستخدامهـا فعلاً، وهـذا ما يمثل الوجه الآخر لذروة العلاقات الدولية ولكن في حـالة الصراع. تؤدي عـلاقات الصراع إلى نوع آخر من الوجود العسكري الأجنبي يختلف نوعياً عن ذلك النـاتج من عـلاقـات التعـاون، إذ عـادة مـا تؤدي عـلاقـات الصراع إلى وجـود لقـوات الـدول المتصارعة بالقرب من أراضيها سواء في الميـاه الدوليـة القريبـة، أو على أراضي الـدول المجـاورة، كما قـد تؤدي إلى اختراقـات محدودة للفضـاء الجـوي والميـاه الاقليميـة من الجانبين. ومن الطبيعي أن يقتصر هذا الوجود على هذه الصـور، طالما أن العلاقـات بين الدول أو مجموعات الدول لم تصل إلى حالة الصراع المسلح الفعـلي. أما في حـالة ما إذا ارتفعت حرارة الصراع، وبدأ الاشتباك المسلح، فإن الوجود العسكري يتحـوّل

إلى صورة الاحتلال بوجود قوات وتشكيلات قتالية من الأفرع الرئيسية للجانبين على الأراضي وفي المياه الاقليمية والفضاء الجوي للجانب الآخر، ويتخذ الوجود العسكري لكل جانب صورة الاحتلال الأجنبي لجزء من الأرض ولو لفترة زمنية محدودة.

على أن هذه الصور من الوجود العسكري الأجنبي، في حالة علاقات الصراع، تكون في حالة توازن القوى بحيث يمكن كلتا القوتين التأثير في بعضهما البعض، وإن بدرجات متفاوتة. أما في حال التفوق الواضح لأحد الطرفين، وهو الأمر الغالب في البيئة العالمية المعاصرة، فعادة ما يكون الوجود العسكري الأجنبي قاصراً على أحد الطرفين الممثل في دولة عظمى، أو كبرى، أو مجموعة دول ذات طبيعة مهيمنة، أو لدولة ما بالوكالة لأي منها. كما قد تقل حاجة الجانبين إلى وجود عسكري أجنبي في حال تجاوز أطراف الصراع، ولكن تفاوت موازين القوى غالباً ما يدفع أحد الطرفين إلى الحصول على دعم من أطراف خارجية، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى بحث الطرف الآخر عن حليف ودعم له.

كذلك يرتبط وجود قوات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك القوات المتعددة الجنسيات، سواء لحفظ السلام أو لصنعه، بعلاقات التعاون والصراع، إلا أن مفهوم التعاون هنا يختلف عما سبق، كما أن الصراع هنا لا يعود على المنظمات الدولية. فقوات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حال حفظ السلام تسعى إلى معاونة أطراف الصراع على الوصول إلى حل سلمي للنزاعات في ما بينها أو تجنب الصراع، وهي بذلك تعاون كلا الطرفين. أما القوات المتعددة الجنسيات فقد ينطبق عليها ما جاء عن قوات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في حين قد تشكل في ظروف أخرى قوة تعاون أحد الأطراف ضد الآخر، على نحو ما فعلت القوات المتعددة الجنسيات في لبنان عام ١٩٨٢، وكذلك ما قامت به القوات المتعددة الجنسيات في الخليج عام ١٩٩٠، وفي تركيا وشمال العراق عام ١٩٩١.

تمثّل قوات الأمم المتحدة المقاتلة التي تقوم بدور قتالي فعلي، سواء تحت راية الأمم المتحدة كما حدث في كوريا، أو بتفويض من الأمم المتحدة كما حدث في الخليج عام ١٩٩١، تعاوناً بين الأمم المتحدة وأحد أطراف الصراع، وهو نوع جديد من علاقات التعاون على العلاقات الدولية لم تترسخ قواعده، وهو حتى الآن لا يمثل تعاوناً حقيقياً بين الأمم المتحدة وأحد أطراف الصراع، بقدر ما هو غطاء قانوني لمعاونة دولة ما، أو دول عدة، هذا الطرف. ويلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة حينما ذكر استخدام القوة المسلحة في الفقرة السابعة من الميثاق[٢] لم يذكر شيئاً عن التعاون، وركز على

---

(٢) United Nations, *Charter of the United Nations, and Statute of the International Court* =

«صيانة واستعادة السلم والأمن العالميين»، إلّا أن تنفيذ ذلك يعني بالضرورة معاونة أحد الأطراف ضد الطرف الآخر.

ثانياً: أثر البيئة والنظام العالميين في الوجود العسكري الأجنبي

إذا كان الوجود العسكري الأجنبي وثيق الصلة بالعلاقات الدولية خصوصاً تلك المتعلقة بالتعاون والصراع، فإن العلاقات الدولية نفسها تتأثر بالبيئة السياسية العالمية والنظام السياسي العالمي، ونقصد هنا الطبيعة الغالبة للعلاقات بين الدول والنظام الذي تنخرط فيه هذه العلاقات، والأنماط المتكررة فيها. وقبل أن نسترسل في بحث العلاقة بين الوجود العسكري الأجنبي والبيئة الدولية والنظام العالمي، لا بد من الإشارة إلى أن هناك وجوداً عسكرياً أجنبياً نابعاً من بيئة ونظام إقليميين، وهو الوجود العسكري الناشىء من طبيعة النظام الإقليمي والعلاقات السائدة فيه وطبيعة التحالفات داخله، وغير ذلك. وهنا فإن تأثير البيئة والنظام الاقليميين عادة ما يطغى على أثر البيئة والنظام العالميين بحيث يصعب فرز أثر البيئة العالمية عن أثر البيئة الإقليمية. هكذا فإن الوجود العسكري لإحدى دول الإقليم لدى دولة أخرى من الإقليم نفسه يكون هو الآخر وجوداً أجنبياً، بينما لا يتعلق أثره، بالدرجة الأولى، بالبيئة والنظام العالميين، بل تحكمه طبيعة موازين القوى والعلاقات الدولية داخل الاقليم. وقد تكون حلقة الوصل بين الأثر العالمي والأثر الاقليمي وجود دولة دخيلة على الاقليم، مثل وجود إسرائيل في الوطن العربي، ودولة جنوب افريقيا في عهد نظام الفصل العنصري في جنوب القارة الافريقية، أو وجود دولة عميلة لقوة عالمية داخل النظام الاقليمي، تطغى ارتباطاتها بالقوى العالمية على علاقاتها بالقوى الإقليمية. هنا يقتصر بحثنا في هذه الفقرة على أثر البيئة والنظام العالميين في الوجود العسكري الأجنبي.

بدأ ظهور الوجود العسكري الأجنبي كمظهر للبيئة والنظام العالميين، حينما سعى البرتغال إلى تكوين «امبراطورية محيطية» في المحيط الهندي والسيطرة على شبكة تجارية كانت في يد المسلمين واليابانيين. فبالرغم من أن البرتغال مارس السيادة المباشرة في بعض المناطق، إلا أن سيادته البحرية اعتمدت على شبكة متسعة من نقاط الارتكاز لصغار الأساطيل، ثم سعت إلى الالتفاف حول الامبراطورية العثمانية، ثم تلا ذلك المحاولات الاسبانية والهولندية والبريطانية والفرنسية. كانت السمة الأساسية للنظام العالمي في تلك المرحلة هي الصراع من أجل السيادة البحرية والاستعمارية، والتي برزت فيها سمات النظام العالمي المتعدد الأقطاب والمتغير التحالفات، حيث

---

of Justice (New York: United Nations, Department of Public Information, December 1984), = pp. 19-28.

سعى أقطاب هذا النظام إلى السيطرة على البحار والممتلكات الامبراطورية للأطراف الأخرى. وظهر أول تحالف بين بريطانيا وهولندا والبرتغال ضد فرنسا في الفترة ما بين عام ١٧٠٢ وعام ١٧١٣.

كذلك سعى البريطانيون إلى حماية التجارة البريطانية في البحر المتوسط عن طريق الحصول على قواعد في البرتغال وبومباي وتانجير، في حين كانت قاعدة جامايكا قاعدة بحرية بريطانية مهمة لتحقيق السيطرة على التجارة في جزر الهند الغربية، أثناء المنافسة الحادة مع اسبانيا في الكاريبي. وقد حققت بريطانيا بعد ذلك، ولقرون عدة، سيطرة على نقاط الارتكاز في ما وراء البحار، الأمر الذي أدى إلى سيطرة بحرية منفردة شبه عالمية.

كذلك كانت حروب نابليون صراعاً بين فرنسا وبريطانيا من أجل القواعد عبر البحار والمستعمرات والسيطرة على البحار، مما مثل في الحقيقة محاولة بداثية لبناء نظام عالمي يمثل البلدان فيه أقطاب النظام. وقد ركزت بريطانيا جهودها من أجل السيطرة على موانىء بحرية جديدة في جميع أنحاء العالم للحصول على مواقع هامة ومفيدة على جانبي طرق التجارة الرئيسية ولانتزاعها من فرنسا وهولندا والسويد. واشتمل ذلك على انتشار أسراب بحرية بريطانية في أماكن ذات أهمية حيوية مختلفة. وقد لعبت الهند دور المركز وسيلان (سري لانكا الآن) دور رأس حربتها وسط الشبكة التجارية الضخمة والممتدة من الممرات الاندونيسية إلى الصين، واستراليا، وايران (فارس حينذاك)، والجزيرة العربية، ومصر، وشرق افريقيا. وقد أضيف إلى ذلك تمركز أسراب بحرية وقائية خلال القرن التاسع عشر في بومباي، وترينكومالي، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وأماكن متفرقة أخرى من أجل حماية طرق بحرية أخرى من برمودا، وجامايكا وفوكلاند[٣].

رغم أن القوى الكبرى في ذلك الوقت قد خضعت للسيادة البريطانية البحرية شبه الشاملة، فإنها لم تتوقف عن محاولة الحصول على قواعد في ما وراء البحار، فيما يعتبر محاولة لإيجاد محل لها في النظام البريطاني. نلاحظ أن فرنسا أعادت إقامة مواقع في شمال افريقيا، وعلى ساحل غرب افريقيا وفي ريونيون والمارتينيك والهند الصينية، بينما استعادت هولندا ممتلكاتها في جزر الهند الشرقية، وحصلت اسبانيا والبرتغال وبلجيكا على مواقع استراتيجية مهمة، رغم أنها كانت محرومة من القوة البحرية وظلت معرضة في حالة أي نزاع مسلح. وقد ظلت جهود المانيا في بناء قوتها البحرية في نهاية القرن التاسع عشر تقاس بحصولها على بعض القواعد في افريقيا والمحيط الهادي[٤].

---

(٣) Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases,* Pergamon Policy Studies on Security Affairs (Oxford: Pergamon Press, ©1982), pp. 44-47.

(٤) المصدر نفسه.

تنافست كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين على بعض المواقع في وسط وغرب المحيط الهادي، الأمر الذي كان مقدمة للمواجهة البحرية الخطيرة بعد ذلك، في محاولة لملء الفراغ الناتج من الضعف البريطاني في المنطقة بعد عام ١٩١٨[٥].

لم يعتمد «السلام البريطاني» على الأسطول البريطاني فقط، وإنما اعتمد أيضاً على السيطرة على تجارة الفحم وشبكتها الممتدة من محطات الفحم، الأمر الذي مكّن بريطانيا من سرعة حركة أسطولها وامتدادها من جهة، والسيطرة على حركة باقي الأساطيل من جهة أخرى، ممّا ساعد بعد ذلك على هزيمة روسيا البحرية من قبل اليابان عام ١٩٠٥.

تمتعت بريطانيا أيضاً قبل الحرب العالمية الأولى بميزة أخرى على منافسيها، وهي شبكتها من كابلات التلغراف تحت الماء، التي كانت في ذلك الوقت بلا منافس، حيث ارتبطت كل قلاع وحصون الامبراطورية البريطانية بعضها ببعض وبلندن عن طريق هذه الشبكة، الأمر الذي أدى إلى نتيجتين لا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى. **الأولى**: القدرة على الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة على الأساطيل البحرية، **والثانية**: القدرة على السيطرة على الأخبار، وبالتالي تعزيز نفوذها عبر العالم. وقد أصبحت محطات كوابل الغواصات التي جرى تطويرها في ذلك الوقت، هي العينات الأولى لما يسمى الآن بالتسهيلات الفنية، وكانت مقدمة للمطالب الحديثة المتنوعة لهذا النوع من الوجود العسكري.

من المهم هنا أن نلاحظ اتجاه بريطانيا إلى تطوير نظام خطي «تام الاحمرار» لا يعتمد على نقاط ارتكاز في أراضٍ أجنبية، ولا حتى في البرتغال، الحليف التقليدي لبريطانيا في ذلك الوقت، ولا في الولايات المتحدة، وإلى المزج بين محطات الفحم وخط الكابلات وسفن الاتصال في جزر الممتلكات البريطانية: موريشيوس، وسيشل، والمالديف، وكوكوس، واسنشون، ومالطة، وتوركس، وكايكوس وغيرها. كذلك لا بد أن نلاحظ التنافس في هذا المجال بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا على نفوذ عالمي، واضطرار المانيا إلى الاعتماد على شبكة من محطات اللاسلكي حيث كان لدى المانيا في عام ١٩١٤ محطات لاسلكية في توغو، وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا الآن) وتنغانيقا، وكينغ تشو، وبابا، ورابول، ونارو، وساماو[٦].

يلاحظ مما سبق أن الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، بل ومنذ القرن الثامن عشر، قد شهدت بداية المحاولات المنظمة للوجود العسكري الأجنبي نتيجة تقدم

(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

العلم وظهور امكانية السفر والاتصال من مسافات بعيدة عن الوطن، مما أغرى الأطراف على توفير مكانة عالمية عن طريق السيادة البحرية والسيطرة على خطوط المواصلات ومصادر الطاقة ووسائل الاتصال البعيدة المدى. وإن هذه الفترة قد تميزت بمحاولة بريطانيا الانفراد بقيادة النظام العالمي، في حين نافستها دول أخرى في فترات متفاوتة. وقد اشتملت هذه الدول على فرنسا والبرتغال والمانيا والولايات المتحدة، في حين جرى صراع في المحيط الهادي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على هذا المحيط. واتسمت طبيعة النظام العالمي حينذاك بظهور بريطانيا أساساً على رأس النظام العالمي، وقيام تحالفات بين القوى المختلفة، إما لتعزيز السيادة البريطانية، أو لمنافستها. هكذا كان الوجود العسكري الأجنبي يهدف إلى تعزيز سيادة دولة أو تحالف، وبالتالي إلى حرمان دولة أو تحالف آخر من مكانته العالمية[٧].

لم تغيّر الحرب العالمية الأولى كثيراً من طبيعة النظام العالمي، رغم اختفاء بعض أقطابه، إلا أن النظام اتسم بتعدد الأقطاب مع ظهور قطب رئيسي هو بريطانيا العظمى، واختفاء المانيا كأحد الأقطاب الرئيسية، واختفاء الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها بين أقطاب النظام العالمي. وهكذا يصعب أن نجد تأثيراً مختلفاً للبيئة والنظام العالميين في صور الوجود العسكري الأجنبي وسياسته في هذه الفترة، خصوصاً في ما يختص بالوجود العسكري الأجنبي، إذ لا نجد وجوداً عسكرياً أجنبياً يُذكر للقوى الكبرى على أراضي حلفائها، سواء كان ذلك يتعلق بالقوات الجوية أو البحرية أو البرية، وباستثناءات بسيطة مثل استخدام المانيا قواعد ايطالية واسبانية في أواخر الثلاثينيات واستخدام اليابان تسهيلات سيامية (تايلاندية) استخداماً متقطعاً، من دون إغفال التغيرات الناتجة من عمليات الإبدال على رأس النظام.

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية شديدة التأثير في النظام العالمي، من حيث ظهور حالة الاستقطاب وانقسام العالم تقريباً إلى معسكرين متميزين ايديولوجياً وجيوبوليتيكياً. كان ذلك أكثر وضوحاً في فترة التحالف السوفياتي ـ الصيني، حيث تميز المعسكر الاشتراكي في ذلك الوقت بايديولوجيته الاشتراكية، وجيوبوليتيكياً بتعداده الضخم من السكان، وبسيطرته على الجزء الأكبر من الكتلة اليابسة أوراسيا، وبالتالي قدرته على تعبئة جيوش كبيرة الحجم وقادرة على اجتياح مناطق مجاورة.

كذلك فإن الفترة الأولى التالية للحرب قد شهدت تحرر أغلب مستعمرات الدول الغربية، إذ انخفضت إلى أن تلاشت خلال الثلاثين عاماً التالية للحرب. لكن الغرب استطاع بمساعدة عسكرية واقتصادية ضخمة من الولايات المتحدة أن يقيم ويطور نظاماً من التحالفات الرسمية حول كتلة أوراسيا اليابسة تجسدت في منظمة

---

(٧) المصدر نفسه.

معاهدة شمال الأطلسي ومنظمة المعاهدة المركزية، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا تكملها روابط الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية والمتعددة الأطراف مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، واستراليا ونيوزيلندا (الأنزوس)، وقد زودت هذه التحالفات الغرب بهيكل متطور من القواعد قابل للاستخدام لكل مجالات الأغراض التقليدية والاستراتيجية النووية.

صاحب هذه التغيرات بعض مظاهر التغيير الأخرى في البيئة العالمية، وربما كان أهمها التطور التقاني (التكنولوجي) الذي اشتمل أساساً على انتاج السلاح النووي الذي أدى إلى احتياجات جديدة من القواعد في ما وراء البحار لأغراض الردع مع حاجة إلى التجاوب السريع. من جهة أخرى، فإن طول مدى الأسلحة (القاذفات طويلة المدى وطائرات النقل) أدى إلى تخفيض الحاجة إلى بعض القواعد والتسهيلات، في حين اكتسب النقل الجوي للأفراد والأسلحة والمهمات والمواد أهمية أكبر مما كان له في أيام الحرب العالمية الثانية وقبلها، وأدت التطورات في الرادار والاتصالات والاستطلاع الالكتروني والأقمار الاصطناعية إلى إلغاء بعض الاحتياجات إلى القواعد الخارجية.

كذلك أدّت التغيرات في البيئة العالمية إلى انتشار جبهة الصراع إلى حدود العالم، واعتماد أحد أقطاب النظام العالمي (المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي) على نظرية قلب الأرض والتفوق البري، بينما اعتمد القطب الآخر (المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) على الاحتواء بالسيطرة على أطراف اليابسة والبحار مستنداً إلى التفوق الجوي والبحري والردع النووي كسند أخير. وكان من الطبيعي أن يعتمد الاحتواء على شبكة ضخمة من صور الوجود العسكري الأجنبي، بينما كان من الطبيعي أيضاً أن يسعى القطب الآخر (الاشتراكي) إلى اختراقه والالتفاف حوله بوجود عسكري مضاد.

كان الاتحاد السوفياتي على العكس وباستثناءات قليلة مبكرة، مثل الصين وفنلندا وألبانيا، محصوراً داخل امبراطوريته الداخلية في قلب الأرض، ولم يكن لديه إلا القليل على طريق الحصول على امتيازات خارجية. ولقد كان على الاتحاد السوفياتي أن ينتظر توفر شروط عدة حتى يتمكن من تحقيق مثل هذه الامتيازات، أهمها التوترات السياسية في العالم الثالث لطرد الاستعمار، وبناء أسطول سوفياتي للعمل في المياه العميقة، وقدرات على النقل الجوي بعيد المدى، الأمر الذي يؤدي إلى مطالب جديدة للارتكاز، كما يوفر قدرة على دفع القوات للمحافظة على هيكل القواعد والدفاع عنها عند الضرورة.

ساد في تلك الفترة افتراض تطابق المصالح الأمنية بين الولايات المتحدة

الأمريكية ومعظم حلفائها وعملائها، بحيث كان استخدام الولايات المتحدة قواعدهم مضموناً بلا مناقشة، ولم يكن موضوعاً للتفاوض على أساس المساومة بشيء مقابل آخر، ولا كان موضوعاً «لحالة القوات» بمعنى وجود قيود على الاستخدام.

شهدت الفترة التالية تغيرات تدريجية ومتراكمة أدت إلى نمط جديد، نوعياً، للوجود العسكري الأجنبي ودبلوماسية مصاحبة إياه. فقد أدى توفر الشروط السابق ذكرها للاتحاد السوفياتي إلى قفزة إلى خارج نطاق الحصار المفروض عليه (الاحتواء)، والحصول على امتيازات وتسهيلات في عديد من دول العالم الثالث. ولقد تحوّلت القواعد في النهاية إلى لعبة ثنائية الكتل، ومتصلة تماماً بالتنافس بين القوى الكبرى حول النفوذ العالمي، وغالباً ما فقد الغرب امتيازه وتحولت قواعده إلى امتيازات للسوفيات.

كان من الطبيعي أن تلاقي الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة في إغراء كثير من عملائها، بأن مصالحهم الأمنية تنطبق على مصالحها، مما أدى في حالات كثيرة إلى الإلغاء الكامل للامتياز أو فرض قيود أكثر على قواعد الامتياز، أو المزج بفرض تكاليف أكبر في صورة إيجار، وزيادة المساعدات الأمنية والاقتصادية، والمساومة بشيء مقابل آخر، وهكذا.

أدت التطورات السابقة إلى ضعف دبلوماسية القواعد، ولم تعد الامتيازات مضمونة بشكل آلي لقادة التحالفات المهيمنة على أساس الصداقة السابقة، أو الاعتراف بالفضل لتحريرهم في الحرب العالمية الثانية، ولا حتى التطابق الايديولوجي مع أحد جانبي التقسيم الثنائي، فالتسهيلات والامتيازات العسكرية يجب أن تجرى مساومة حولها، ويبدو ميزان الجانبين في المساومة في حالات كثيرة متوازناً. فقد أصبحت أداة الإمداد بالأسلحة والمعاونة الأمنية وسيلة لتحقيق الامتياز على نطاق واسع، وقد حصلت دول كثيرة مثل اليونان والبرتغال والصومال واسبانيا وتركيا بالإضافة إلى آخرين على معونة أمنية سنوية كبيرة من الولايات المتحدة على شكل قيمة ايجارية يصل مجموعها إلى بليون دولار سنوياً، بينما تشكل القيمة النوعية للأسلحة ومدى حداثتها أساس المساومة أحياناً مما مكن دولاً من العالم الثالث من الحصول على أسلحة متقدمة. ويرى البعض أن ذلك ينطبق أيضاً على الاتحاد السوفياتي[٨]، وربما كانت حالة يوغوسلافيا وألبانيا ثم الصين أكبر دليل على صحة هذه المقولة.

يمكن القول إن هذه المرحلة قد حكمتها مظاهر عدة للبيئة العالمية، أهمها: نزوع القوى الكبرى إلى تحقيق نوع من السيطرة العالمية، وانقسام العالم إلى معسكرين

---

(٨) المصدر نفسه.

سياسيين اجتماعيين متضادين يتنافسان على القواعد والتسهيلات، وإدراك الحلفاء أن هناك هامشاً لاختلاف مصالحهم الأمنية عن مصالح زعماء معسكرهم إلى جانب منطقة تقاطع هذه المصالح، وتطور المستعمرات السابقة المستقلة حديثاً وكراهيتها الوجود العسكري الأجنبي بصوره المختلفة وحاجة الدول المستقلة حديثاً إلى إمدادات الأسلحة المتطورة والمساعدات الأمنية.

كان النظام العالمي قد اتجه نحو انخفاض درجة قطبيته نتيجة شبكة من العوامل الذاتية والنفسية التي تدور حول موضوعات السيادة، والكرامة الوطنية والقومية، والإذلال والعار، كما تصور البعض اتجاه النظام إلى تعدد الأقطاب مع استمرار الايديولوجيا كعامل يحدد اتجاه الانحياز، والنزوع إلى الحياد أو ضده. ولم يقتصر ذلك على دول العالم الثالث فقط، وإنما اتجه إلى الدول التي كانت تنتمي إلى الكتل العسكرية الغربية والشرقية، في حين برز اتجاه في الحروب بين دول العالم الثالث إلى التزايد والتحول من الحروب التقليدية إلى فوق التقليدية مع تدخل القوى الكبرى، بينما سادت مخاوف من انتشار الأسلحة النووية بعد انتشار محدود للأسلحة الكيميائية.

رغم بروز هذا الاتجاه فإن دبلوماسية القواعد ظلت على ما هي عليه، بل ربما نلاحظ تزايداً فيها، إذ شهدت فترة «الوفاق الدولي» منذ أول السبعينيات تزايداً في الوجود العسكري الأجنبي للدول العظمى، حينما اتجهت الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها العسكري من خلال الاتفاق الاستراتيجي مع اسرائيل وترتيبات عسكرية مع مصر (وجود قوات متعددة الجنسيات في سيناء، ومناورات مشتركة، ومساعدات أمنية) والاشتراك في قوة متعددة الجنسيات في لبنان، وتشكيل قوة الانتشار السريع (القيادة المركزية بعد ذلك)، والحصول على قاعدة بربرة في الصومال وامتيازات عسكرية في المغرب، في حين اتجه الاتحاد السوفياتي إلى تدعيم وجوده العسكري في اثيوبيا وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية مرتبطاً بمعاهدات صداقة وتعاون في أغلب الأحوال.

ظلت هذه الاتجاهات ملموسة إلى حين بدء انهيار المعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا، سواء بتفكك منظمة معاهدة وارسو عام ١٩٨٩، أو بتراجع الاتحاد السوفياتي بشدة في نهاية العام نفسه وخلال حرب الخليج عام ١٩٩٠. ثم كانت آثار الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ حاسمة في آثارها في النظام العالمي، حيث أصبح يتسم بأحادية قطبية بدرجة كبيرة، مع وجود قوى مؤثرة أخرى، لكنها لا تغير كثيراً من السيطرة الأمريكية، وانهارت جميع التحفظات التي كانت سائدة حول الوجود العسكري الأجنبي، بحيث وجدنا دول الخليج العربية تعقد معاهدات صريحة نسبياً تقنن الوجود العسكري الأجنبي، كما وجدنا رئيس جمهورية روسيا الاتحادية يستعين بالقوى الأجنبية ضد قوى الانقلاب في الاتحاد السوفياتي، وعناصر من

المعارضة العراقية لا تتورع عن حضور مؤتمر ترعاه قوى أجنبية لتغيير النظام السياسي في العراق، وجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا اليوغوسلافيتين تطلبان التدخل العسكري الأجنبي، ورئيس هاييتي المخلوع يطلب من القوى الأجنبية إعادته ولو بالقوة العسكرية، كما وجدنا جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لا تبديان انزعاجاً أو معارضة للوجود العسكري الأجنبي والترتيبات الأمنية الأجنبية في الخليج، ثم في الصومال، وأن دول العالم الثالث لم تحاول مقاومة التدخل العسكري الأجنبي ضد العراق، حتى بعد انسحاب قواته من الكويت، وقبلت أن يجري نزع السلاح العراقي وفرض القيود على تصدير الأسلحة إلى دول العالم الثالث، وسلّمت باحتكار الدول الكبرى للأسلحة النووية بدلاً من المطالبة بالنزع الشامل لها، أي ان الوجود بل والتدخل العسكري الأجنبي أصبح لا يجد مقاومة تذكر، وأصبح هناك استعداد لقبوله بل والترحيب به ودعوته أحياناً. كذلك فإن زوال القطبية الثنائية أدى إلى تصاعد النزاعات التي كانت مكبوتة تحت صمام الخوف من القطب الآخر، فتصاعدت النزاعات بين القوميات في آسيا وافريقيا وشرق أوروبا، كما تصاعدت نزاعات مذهبية وإثنية داخل الشرق الأوسط.

هكذا يمكن القول بأن الوجود العسكري الأجنبي في الحقيقة لا يرتبط بنظام عالمي معين، مهما كانت درجة قطبيته، في ظل نظام عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة، مع وجود الأسلحة النووية أو من دونها، رغم الاعتراف بأن الاستقطاب الدولي لا بد أن ينشط من هذا الوجود، إلا أن زواله لم يهبط به كثيراً. ويبدو أن العوامل الحاسمة في ذلك هي نزوع دول بعينها إلى أن تلعب دوراً عسكرياً عالمياً يتجاوز نطاق مصالحها المباشرة إلى ما تعتبره مصالحها العالمية. في المقابل، لا بد أن يرتكز الوجود العسكري الأجنبي على وجود دول صغرى تقبل به، أو تشعر بأنها بحاجة إليه؛ لا يختلف في ذلك العصر الاستعماري عنه في العصر الحديث. ومن الطبيعي ألا يشترط هذا الشعور توفره لدى الشعب، إذ قد يكفي شعور قيادات النظم بهذه الحاجة وخصوصاً البلاد التي لا تتصف بالنظام الديمقراطي. وقد تكون الحاجة ليست إلى الوجود العسكري نفسه، بل إلى المساعدة المالية التي يرى البعض إمكان الحصول عليها من خلال السماح بالوجود العسكري الأجنبي.

غير أنه قد يكون أهم تطور يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي في النظام العالمي الجديد، أنه بعدما كانت الدول الكبرى تحقق وجودها العسكري، إما باستخدام القوة العسكرية على نحو ما حدث أثناء فترة الاستعمار، أو بالإغراء على نحو ما حدث في ما بعد استقلال أغلب المستعمرات، نجد أن المرحلة الأخيرة تتميز بدعوة الدول الصغيرة للدول الكبرى إلى أن يكون لها وجود عسكري على أراضيها. وبعد أن كانت الدول تخفي وجودها العسكري على أراضي الغير، كما تخفيه الدول المضيفة لتجنب النقد

السياسي، وبعد أن كانت الدول الكبرى تدفع للدول الصغرى إيجاراً لقواعدها وتسهيلاتها لديها، وجدنا دولاً صغيرة لا تتحرج من الاعلان عن الوجود العسكري الأجنبي لديها وأخرى تدفع إلى الدول الكبرى تكاليف بقائها العسكري على أرضها.

ثالثاً: العوامل التي تدفع دولة ما إلى دعوة أو قبول وجود عسكري أجنبي

تدل تجارب العلاقات الدولية على أنه عادة ما يكون الوجود العسكري الأجنبي مكروهاً من السكان المحليين نتيجة الشعور بانتقاص السيادة واختلاف منظومة القيم، وأن أحزاب وقوى المعارضة عادة ما تستغل الوجود العسكري الأجنبي كنقيصة وكإحدى نقاط ضعف الحكومة. رغم ذلك، فإننا نجد دولاً تقبل بالوجود العسكري الأجنبي، بل إن الأمر يصل أحياناً، وكما سبق أن أوضحنا، إلى أن تدعو الدول أو قوى وطنية القوات العسكرية الأجنبية إلى الحضور والبقاء، بل إننا نجد بعض القوى تدعو إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضي بلادها، في حين أنها لا تفعل ذلك عندما تصل إلى الحكم[٩]، وهي حينئذ تبرر موقفها هذا بأسباب وتعِلّات مختلفة. والحقيقة ان الأمر نادراً ما يكون اختياراً محضاً باستدعاء الوجود العسكري الأجنبي، وإنما قد يكون اضطراراً تحت ضغوط قوية.

إن متابعة حالات الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، وفي العالم عموماً وعبر التاريخ، ترجعه إلى مجموعتين. **المجموعة الأولى**: أسباب دفاعية بمعنى أن ترى الدولة «المضيفة» أنها تواجه تهديداً عسكرياً لأمنها لا قبل لها به وحدها، وهي لذلك تدعو دولة أجنبية أو أكثر للمساهمة في الدفاع عنها ودرء العدوان عليها. **والمجموعة الثانية**: أسباب تتعلق بالحصول على ما تحتاج إليه الدولة لتحقيق أهدافها ولكنها لا تستطيع الحصول عليه إلا بقبول الوجود العسكري الأجنبي.

وتعني **المجموعة الأولى** وجود إدراك لدى السلطة الحاكمة في هذه الدولة أن هناك تهديداً عسكرياً، سواء كان أجنبياً أو داخلياً، لها، وأن الدولة لا تستطيع مواجهته وحدها. من الطبيعي أن هذا الإدراك قد لا يكون صحيحاً أحياناً، كما أنه قد يكون زائفاً، وهنا نفرق بين الحالتين، الحالة الأولى تنطبق عليها شروط المجموعة الأولى، أي ان الدولة تواجه تهديداً عسكرياً لأمنها، لكن الاختلاف يمكن أن يكون في حالة ما إذا كانت السلطة الحاكمة قد تصورت هذا التهديد بطريق الخطأ، فالتهديد

---

(٩) نذكر هنا بصفة خاصة حالة الحزب الاشتراكي اليوناني «الباسوك» الذي ظل ينادي بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي والقواعد الأمريكية في اليونان بصفة خاصة، ولكنه وافق حينما أتى إلى الحكم على تمديد فترة وجود القواعد أربع سنوات أخرى.

غير موجود على الواقع، لكنه موجود في تصور هذه السلطة. أما إذا كان هذا الإدراك زائفاً، بمعنى أن السلطة الحاكمة تعلم علم اليقين أنه لا صحة له ولكنها تدعيه وتقيم ضجة حوله لتحقيق أهداف أخرى، منها تغطية الوجود العسكري الأجنبي، فإن هذه الحالة لا تقع بالقطع ضمن هذه المجموعة. من الواضح أنه لكي يكون هذا الشرط صحيحاً، يجب أن يشمل الإدراك أيضاً اقتناعاً بأن الدولة ليس لها قِبَل بمواجهة هذا التهديد، وهو يرجع بالضرورة إلى حساب موازين القوى والاقتناع بأن مصدر التهديد يتفوق على قوى الدولة بحيث لا تستطيع أن تواجهه بمفردها. ومرة أخرى قد يكون الإدراك خاطئاً، بمعنى أن تكون الدولة قادرة على الدفاع عن نفسها من دون مساعدة أجنبية، كما قد يكون قاصراً إذا كان الوجود العسكري الأجنبي لا يستطيع أن يعدل موازين القوى بحيث يكفي لصد العدوان.

ليس الأمر بهذه البساطة، فقد أدى تطور وسائل الصراع المسلح والاتصالات، وتاريخ الحروب الماضية إلى ترسيخ الإدراك بالعجز في مواجهة التهديدات الخارجية، مما قاد بالتالي إلى مجموعة من التحالفات العسكرية الدفاعية المتقاربة في سياساتها وفي موقعها الجغرافي، أشهرها حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو (قبل حله)، وحلف الأنزوس، ومعاهدة ريو، بالإضافة إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك. وتتميز هذه التحالفات أساساً بوجود معاهدات دفاعية تعتبر مجموعة الدول الموقعة عليها وحدة دفاعية واحدة، وبالتالي فإن وجود قوات عسكرية من إحدى دول الحلف على أراضي دولة أخرى من الحلف نفسه يشكل وضعاً طبيعياً من وجهة نظر المعاهدة وأعضائها. وقد يمكن القبول بهذا المبدأ حينما تكون هناك ندِّية أو نوع من الندّية بين الدول الأعضاء، بحيث لا يمثل هذا الوجود فرضاً لأحد الأطراف على الآخر، وإنما تعاوناً في ما بينها، بينما يصعب القبول بهذا المبدأ في حالة ما إذا كان هناك تفاوت كبير في ميزان القوى، وبعد جغرافي كبير، حيث يصبح الوجود العسكري الأجنبي من قِبَل «الحلفاء» نوعاً من السيطرة والهيمنة وليس تعاوناً دفاعياً.

هناك حالات قريبة من أسباب المجموعة الأولى، وإن كانت لا تنطبق عليها جميع أوصاف هذه المجموعة، ويمكن القول إن هذه الحالات تتسم بأن «قبول» الدولة الوجود العسكري الأجنبي يحمل صفة الإذعان أكثر منه قبولاً. ويمكن تلخيص هذه الحالات في حالة احتلال القوة الأجنبية أراضي الدولة أو جزءاً منها، أو في أعقابه، كحالة الوجود العسكري الأجنبي على أراضي الدولة بعد الاشتراك في تحريرها من الاحتلال الأجنبي، وحالة الوجود العسكري الأجنبي بناء على ترتيبات استقلال الدولة وجلاء القوات الأجنبية عنها، وأخيراً حالة قبول الدولة وجود قوات دولية بناء على قرار منظمة دولية، أو وجود قوات متعددة الجنسيات بناء على ترتيبات يتفق عليها في إطار تسوية أزمة ما.

تعتبر الحالة الأولى أكثر الحالات وضوحاً في ما يتعلق بإذعان الدولة، حيث لا تمتلك القدرة على طرد الوجود العسكري الأجنبي من أراضيها، رغم رغبتها في إنهاء الاحتلال. أصبحت هذه الحالة نادرة إلا أنها ما زالت موجودة بصفة خاصة في فلسطين وسوريا ولبنان وقبرص وباناما وغيرها، إلا أن الأكثر حدوثاً هو بقاء القوات الأجنبية على أراضي الدولة في أعقاب احتلالها بالقوة، ويظهر ذلك بوضوح في استمرار بقاء قوات الحلفاء، وخصوصاً القوات الأمريكية والبريطانية، على الأراضي الألمانية والإيطالية، والوجود العسكري السوفياتي في المانيا الشرقية - قبل الوحدة الألمانية وانهيار الاتحاد السوفياتي - في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في اليابان والاحتلال السوفياتي للجزر اليابانية بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية.

أما حالة الوجود العسكري الأجنبي في أعقاب الاشتراك في تحرير دولة ما، فهي أكثر حدوثاً، ويرجع إلى هذا السبب الوجود العسكري الأمريكي في أغلب دول أوروبا الغربية، وكذلك الوجود العسكري السوفياتي في بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن هذه الحالة تحمل قدراً من صفة الإذعان، إلا أنه يمكن رصد حالات تراجع فيها الوجود العسكري الأجنبي بعد التحرير، كما هي الحال في انسحاب القوات الأجنبية من فرنسا، وكذلك انسحاب القوات السوفياتية من النمسا بعد الحرب. ونذكر هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

كثيراً ما تلجأ دول الاحتلال إلى فرض بقاء وجودها العسكري على أراضي الدولة المحتلة ضمن ترتيبات الاستقلال تحت تسميات مختلفة مثل معاهدة دفاع مشترك وما إليه. ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة إلى المملكة المتحدة ببقاء قواتها في جزر اسنسيون، وبليز، وبروناي، وكندا، وقبرص، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، وهونغ كونغ، ونيبال؛ وبالنسبة إلى فرنسا: نيوكاليدونيا، وبولينيزيا، وجمهورية افريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت دي فوار، وجيبوتي، والغابون، والسنغال. وتتصف هذه الحالة هي الأخرى بالإذعان في أغلب الأحوال، حيث يجري التوقيع عليها في ظل الاحتلال والرغبة في الاستقلال، إلا أن هناك أيضاً حالات كثيرة حصلت فيها الدولة على استقلالها من دون القبول ببقاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها.

تقبل الدولة بوجود عسكري أجنبي بناء على قرار من منظمة دولية أو على ترتيبات أمنية بوجود قوات لحفظ السلام أو قوات متعددة الجنسيات في إطار تسوية أزمة غالباً ما تكون قد أدت إلى احتلال جزء من أراضيها، أو أراضيها كلها، ويكون اندفاع السلطة الحاكمة ورغبتها الشديدة في استعادة سلطتها سبباً في قبولها الوجود

العسكري الأجنبي. ولا يمكن اعتبار قبولها قبولاً عن رضى كامل، حيث لا تملك الدولة بديلاً، وعادة ما يكون رفضها مستبعداً، وهنا يتعلق الأمر ثانية بإدراك النخبة الحاكمة في الدولة البدائل الممكنة. وقد ازداد معدل قبول مثل هذه القوات منذ الستينيات، إلا أن هذا القبول أصبح يتصف بالإذعان، أكثر مما سبق، في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في ما يتعلق بحالة العراق في أزمة الخليج الأخيرة.

المجموعة الثانية من الأسباب التي تدفع دولة إلى دعوة أو قبول وجود عسكري أجنبي على أراضيها، ليست مرتبطة بالتهديد ارتباطاً مباشراً، أي ان الدولة هنا لا تكون مقتنعة بأنها في حاجة إلى الوجود العسكري الأجنبي للدفاع عن أراضيها نتيجة أنها يمكن أن تكون قادرة على مواجهة التهديد الخارجي أو الداخلي لو أنها توفرت لها مستلزمات الصراع من الأسلحة، لكنها لا تستطيع أن تحصل عليها إلا إذا سمحت لدولة أجنبية بالوجود العسكري على أرضها، أي انها في سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات تقبل بالوجود العسكري الأجنبي لعدم وجود سبيل آخر أمامها لتحقيق هدفها. وقد كانت هذه هي الحالة بالنسبة إلى مصر والصومال، بعد تدهور علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي.

تنتمي إلى المجموعة نفسها حالة ما إذا كانت الدولة في حاجة إلى المساعدة الاقتصادية لتوفير الحد الأدنى لتحقيق الاستقرار الداخلي بإشباع حاجات المجتمع الضرورية، فإذا لم تكن هذه المساعدة ممكنة إلا في حالة السماح لمصدر هذه المساعدة بالوجود العسكري الأجنبي على أرضها، فإن الدولة قد تخضع لضغوط الدولة الأجنبية وتقبل بالوجود العسكري الأجنبي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك تركيا واليونان والفيليبين والصومال.

قد نجد، في الحقيقة، أن الأمور أكثر اختلاطاً وتعقيداً مما سبق، بمعنى أنه غالباً ما لا يكون الأمر متعلقاً بسبب واحد، وإنما تختلط الأسباب، بل إن أحدها يكاد بالضرورة يدفع إلى الآخر. فمن الصعب تصور أن هناك دولة ليست مهددة بشكل ما من مصدر خارجي تهديداً مباشراً، واقعاً أو محتملاً. وإذا كانت الدولة قادرة على مواجهة التهديد فإن تطور الصراع غالباً ما يجعلها تحتاج إلى مساعدة، كما ان صعوبات الحصول على الأسلحة تجعلها في حاجة إلى مساعدة الغير. ومع بدء الحصول على الأسلحة، وبتصاعد أسعار الأسلحة والمعدات، تبدأ الدولة في استنفاد مواردها المالية والاقتصادية وتصبح في حاجة إلى المساعدة الاقتصادية التي عادة ما تستغل بواسطة القوى الأجنبية للحصول على قبول بالوجود العسكري. ويمكن اعتبار حالة مصر مثالية في هذا النموذج، إذ بدأت بالرغبة في الحصول على أسلحة ومعدات، ثم أثقلت تكاليف واردات الأسلحة والسياسة الاقتصادية مواردها المالية،

مما جعلها في النهاية معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدات الاقتصادية الغربية عموماً والأمريكية بصفة خاصة[١٠].

على أن أهم وأخطر الأسباب التي تدفع دولة ما إلى دعوة وقبول الوجود العسكري الأجنبي هو افتقار دولة صغيرة إلى مقومات الدولة وخصوصاً في ما يتعلق بتعداد السكان ومدى التقدم الاجتماعي، مما يدفعها إلى استكمال النقص باستيراده. وفي هذه الحالة، غالباً ما تبحث الدولة عن أكبر القوى الأجنبية لاستكمال النقص، اعتقاداً بأن هذه القوى ليست لها مطامع على عكس القوى المحلية والقريبة، أو باعتبار أن الاعتماد على أكبر القوى يجنبها احتمالات التعرض لقوى عالمية أو محلية أخرى، فإذا تعذر ذلك لاختلاف المصالح والقيم فإنها قد تبحث عن قوة تالية يمكن أن تحقق الهدف.

رابعاً: العوامل التي تدفع دولة أو دولاً أجنبية إلى الوجود العسكري في دولة أخرى

يختلف وضع الدولة المضيفة عن وضع الدولة التي توجد على أرضها، فالأصل أن تتحاشى الدولة الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها وحولها باعتبار أنه يشكل قيداً على إرادتها وينتقص من استقلالها، وبالتالي فإن دوافع دعوة الدولة للوجود العسكري الأجنبي وقبولها إياه لا بد من أن تكون أقوى من تلك العوامل التي تدفع دولة إلى إرسال جنودها إلى دولة أخرى، رغم الاعتراف بأن هذا الوجود بدوره أصبح مكلفاً سياسياً واقتصادياً، بحيث يمكن تصور تردد الدولة في قبول الدعوة لإرسال جنودها خارج أراضيها إلى حين التأكد من جدوى ذلك، وحساب التكلفة، وبالتالي حساب الأرباح والخسائر السياسية والمالية.

يمكن تلخيص هذه الدوافع في السعي لدرء التهديد العسكري لأراضي الدولة بعيداً عنها، ومنع التهديد قبل حدوثه بدلاً من إحباطه أو صده عند حدوثه، والمحافظة على ما تعتبره الدولة من مصالحها الحيوية في ما وراء البحار وإن كانت بعيدة عن أراضيها، وحاجة الدولة إلى مناطق للتدريب، وإجراء التجارب على الأسلحة، حيث لا يمكن تنفيذها على أراضيها، إما لضيق المساحة أو كثافة الوجود السكاني والحركة بما لا يسمح بالتدريب والتجارب، وإما لعدم توفر الظروف المشابهة لظروف

---

(١٠) يمكن الرجوع في ذلك إلى تصريحات كثير من المسؤولين المصريين في مجال أهمية المساعدات الأمريكية وإرسال وفد مصري إلى واشنطن كلما تردد اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض مساعداتها الأمنية.

الصراع المحتمل، سواء كانت ظروفاً متعلقة بتضاريس الأرض أو الظروف المناخية، والسعي إلى فرض سيطرة الدولة على منطقة ما واستنزاف مواردها الطبيعية، وتوفير موارد مالية عن طريق تقديم الخبرة العسكرية، ثم حرمان الخصم من فرصة الوجود العسكري، وأخيراً السعي إلى اكتساب المكانة العالمية.

يشكل الدافع الأول إلى الوجود العسكري الأجنبي ما يعبّر عنه بـ **ردع هجوم معادٍ**، أي بمنعه قبل حدوثه من خلال الوجود بالقرب من المصدر المحتمل للهجوم والقدرة على إصابة أهدافه الاستراتيجية من مواقع قريبة بحيث يصعب اكتشاف مصادر اطلاقها وإنذار القوات واتخاذ اجراءات الوقاية منها في الوقت المناسب. ولا يرتبط هذا الوجود هنا بوجود وسائل الردع المتمثلة في الصواريخ بأنواعها والطائرات المسلحة بالصواريخ والقنابل، والغواصات المسلحة بالصواريخ البالستية والسفن المسلحة بالصواريخ السابحة وغيرها فقط، وإنما أيضاً بوجود الوسائل اللازمة لتشغيل كل هذه الوسائل من قواعد بحرية وجوية وبرية وتسهيلات جوية وشاطئية، وتسهيلات فنية وغيرها. ويرتبط بهذا الدافع، بدرجة كبيرة، ما يعتبر سعياً لمواجهة التهديد بعيداً عن أراضي الدولة على طرق الاقتراب البعيدة، وهو ما يعبر عنه بـ **سياسة الاحتواء واستراتيجية الدفاع المتقدم** التي تتلخص في عدم الانتظار حتى تتحرك قوى التهديد وتصل إلى المكان الذي يمكّنها من تهديد أراضي الدولة أو مصالحها، وإنما إحاطة مصادر التهديد بحلقات من الوجود العسكري والنطاقات الدفاعية المختلفة البرية والدفاع الجوي والبحري والساحلي، بحيث تحرم قوى التهديد من الوصول إلى المناطق المفتوحة التي يمكن منها توجيه التهديد إلى أراضي الدولة. ويمكن أن نجد أكبر انعكاس لهذا الدافع في إنشاء حلقة أحلاف شمال الأطلسي والحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا في الخمسينيات، وكذلك في الدفاع المتقدم في حلف شمال الأطلسي، كما نجد له انعكاساً في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي تصريحات قادة حلف شمال الأطلسي خصوصاً في الفترة السابقة لانهيار الاتحاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، فإن وجود القوات السوفياتية في دول معاهدة وارسو قبل حلها وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه، إنما كان في الحقيقة محاولة للدفاع عن الاتحاد السوفياتي بعيداً ما أمكن عن أراضيه، في حين أن انتشار الوجود العسكري السوفياتي في دول العالم الثالث منذ الستينيات إلى أواخر الثمانينيات، كان هو الآخر محاولة لردع العدوان ومنع حدوثه.

يرد تعبير **الدفاع عن مصالح الدولة في ما وراء البحار** في الوثائق الخاصة بالسياسات الدفاعية والأمنية، ويمكن بمراجعتها أن نجد أن هذه المصالح الحيوية التي تتطلب وجوداً عسكرياً يمكن أن تكون الموارد الطبيعية الحيوية التي ظهرت بصفة خاصة في النفط، وفي نظم الحكم الصديقة التي مثلتها مجموعة من الدول بالنسبة إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي قبل انهياره، حيث اعتبرت الولايات المتحدة اسرائيل ونظم الحكم في الخليج أصدقاء تجب حمايتهم، بينما اعتبر الاتحاد السوفياتي الدول التي اتخذت طريقاً غير رأسمالي أصدقاء تلزم حمايتهم. كذلك تعتبر الولايات المتحدة حرية التجارة العالمية والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية جزءاً من مصالحها الحيوية والدولية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الذي يعني بقاء نظم الحكم التي تستجيب لمطالبها وحلفائها(١١).

سبقت الإشارة إلى قواعد وتسهيلات التدريب، وقد اتضح أن الدولة ذات الأطماع الدولية والتي تسعى إلى القيام بدور عسكري عالمي تحتاج إلى تدريب قواتها على مهامها في هذا الدور في مناطق تختلف عن تلك الموجودة على أراضيها، سواء من حيث طبيعة تضاريس الأرض وطبيعة التربة، و/أو من حيث الأحوال المناخية. هكذا فإن الدولة تسعى إلى تحقيق وجود عسكري يضمن إجراء التدريب في ظروف مشابهة. كذلك فإن هذا الدور العالمي يتطلب امتلاك أسلحة ومعدات تتميز بالقدرة التدميرية العالية والمدى الكبير الذي يتطلب التدريب على استخدامها وتطويرها وتجربتها مساحات شاسعة نسبياً يصعب توفيرها داخل أراضي الدولة نظراً إلى كثافة السكان والحركة، وبالتالي فإنها تبحث عنها في الخارج. وتتطلب مناطق التدريب والتجارب بدورها هي الأخرى ترتيبات إدارية وفنية ووسائل اتصال مما يتطلب بدوره مجموعة من القواعد والتسهيلات للمحافظة عليها. على أننا يجب ألا ننسى أن الاتحاد السوفياتي قد استطاع خلال فترة طويلة القيام بالتدريب وإجراء التجارب داخل أراضيه من دون حاجة ماسة إلى مناطق تدريب وتجارب خارج أراضيه، مما يوحي بأن هذا السبب غير كاف لتبرير الوجود العسكري الأجنبي.

سعت الدول على مدى التاريخ إلى السيطرة على أماكن أخرى في العالم، من أجل السيطرة على ما اعتبرته موارد هامة بالنسبة إليها، اشتملت مرة على التوابل، ومرة أخرى على مصادر للعبيد كقوة بشرية، وغيرها على الأسواق، والآن يعتبر النفط والمعادن النادرة ضمن هذه الموارد. وقد كان أحد أهداف اسرائيل في الاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء، السيطرة على موارد النفط فيها. كما ان اليورانيوم وغيره تعتبر من الموارد التي يمكن أن تؤدي إلى الوجود العسكري الأجنبي للسيطرة عليها إما فوراً، أو بأن يكون قريباً منها للسيطرة عليها عند الضرورة. ولم تخفِ الدول الغربية علاقة وجودها العسكري في الخليج بالنفط.

تسعى بعض الدول إلى الحصول على موارد مالية عن طريق تقديم الخبرة

(١١) «Official Text: US National Security Strategy, 1991,» (Cairo, Embassy of the United States of America, US Information Service, August 1991).

العسكرية ومن خلال وجودها العسكري في أراضي دول أخرى. ولا يشترط أن تكون هذه الدول فقيرة، فهي قد تقوم بذلك من أجل تحسين موازين مدفوعاتها وخصوصاً عندما يكون هذا الوجود في مناطق غنية. وتثور شكوك كثيرة حول حقيقة أن أحد أهداف الوجود العسكري الأجنبي خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كان الحصول على موارد مالية، إذ تكفّلت كل من العربية السعودية والكويت بدفع أغلب تكاليف الحملة، وتكفلت اليابان وفرنسا بدفع جزء هام منها، مما يعتبر موارد مالية حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أساساً، ثم مصر وتركيا، ثم المملكة المتحدة، ثم اسرائيل، ثم دول أخرى[١٢]. ويعتقد أنه كانت هناك مبالغة في التكاليف، كما أن هذا الوجود صاحبته وتلته صفقات للأسلحة والمعدات يعتقد أن دوافعها كانت اقتصادية أكثر منها عسكرية، أي أنها كانت تهدف إلى ايجاد مبرر لدفع مبالغ للولايات المتحدة أو غيرها، وليس إلى تحسين القدرات الدفاعية للدول، حيث إن هذه الدول لم تستطع أن تستوعب ما كان لديها من الأسلحة قبل عقد هذه الصفقات. الأهم من ذلك هو أن الاتفاقات الدفاعية التي عقدت و/أو تعقد مع هذه الدول عادة ما تحمّل الدولة «المضيفة» تكاليف الوجود العسكري، وقد كان ذلك واضحاً بالنسبة إلى اليابان، والآن بالنسبة إلى دول الخليج[١٣]. ويلاحظ أن هذا السبب عادة ما لا يكون كافياً للحصول على حق الوجود العسكري، ولكنه سرعان ما يصبح أحد الأهداف بمجرد تحقيق الوجود نفسه. كذلك فإن تكاليف الخبراء والمستشارين يمكن أن تكون مورداً لدولة تعاني أزمة اقتصادية شأنها في ذلك شأن تحويلات العاملين في الخارج، ولكن ذلك يتحقق فقط في حالة الوجود العسكري في دول لديها فوائض مالية.

أحياناً تسعى الدولة إلى أن يكون لها وجود عسكري لدى دولة أخرى، لا لسبب إلا حرمان القوة المنافسة من أن يكون لها وجود عسكري لديها، رغم أنها لا تشكل أهمية خاصة لديها. ويبرز هذا المثال واضحاً في الصومال حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية بحرية وجوية في بربرة بمجرد تدهور العلاقات السوفياتية ـ الصومالية، في حين لا تشير أية بيانات أو معلومات إلى أن الولايات المتحدة قد استفادت من هذه القواعد والتسهيلات، اللهم إلا التأكد من أن الاتحاد السوفياتي لن يعود إليها.

تسعى بعض الدول إلى الوجود العسكري لدى الدول الأخرى من أجل تحقيق

---

(١٢) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1991-1992* (London: Brassey's, 1991), p. 242.

(١٣) طلعت أحمد مسلّم، «القوة العسكرية لليابان،» السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٨ (١٩٨٧)، ص ١٢٢ ـ ١٣١.

مكـانة دوليـة عن طريق إظهـار العلم والوجـود نفسه، من دون أن يحقق ذلـك قيمـة دفاعية أو تدريبية أو فائدة بعينها، أو موارد مـالية معينـة سوى الحصـول على المكـانة، وأن تجد لها مكاناً على قمة النظام الدولي إلى جانب القوى العـظمى المسيطرة. هكـذا يبـدو على الأقـل الوجـود العسكري الفـرنسي في كثير من منـاطق افريقيـا وفي المحيط الهنـدي، والوجـود العسكـري الـبريـطاني في بـرونـاي، وفي بليـز، وفي قـبرص، وفي فوكلاند وغيرها.

الفصل الثالث

الوجود العسكري الأجنبي
في الوطن العربي ومستوياته

إن مراجعة المصادر العالمية المهتمة بالشؤون العسكرية توضح ببساطة وجلاء أن أغلب صور الوجود العسكري الأجنبي موجود في الوطن العربي بصورة أو بأخرى، رغم الاعتراف بأن كثافة هذا الوجود ـ في أغلب الأحوال ـ تقل عنها كثيراً في دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية المحيطة بالوطن العربي، في حين تزداد هذه الكثافة بدرجة عالية في جنوب أوروبا وشمال البحر المتوسط.

قد لا يكون من المناسب التركيز على حجم الوجود العسكري الأجنبي بدقة في الوطن العربي ـ أو في أماكن غيره ـ حيث ليس من المتصور أن يظل حجم هذا الوجود ثابتاً حتى الانتهاء من الدراسة، وحتى لو تم ذلك فإن استمراره بعد الانتهاء منها أمر يكاد يكون مستحيلاً، خصوصاً كلما طالت الفترة وبعدت. لذا فقد يكون من المناسب التركيز ـ إضافة إلى الحجم الحالي ـ على صور هذا الوجود، ووظائفه، والدوافع التي دفعت دولاً عربية إلى قبوله، والأسباب التي دفعت الدول الأجنبية إليه، حتى يمكن في النهاية، في ضوء الصورة المتكونة، تصوّر الآثار الناتجة والمحتملة من هذا الوجود، والوسائل الممكنة أو المحتملة للتخلص منه، أو التقليل من آثاره السلبية في أمن الأمة.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه نظراً إلى الحساسية السياسية الكبيرة في الوطن العربي ـ على الأقل لعقدين من الزمان في الستينيات والسبعينيات، ثم بعد ذلك بدرجة أقل حتى أزمة الخليج الأخيرة ـ فإن المصادر الأجنبية والعربية الرسمية كثيراً ما تخفي الحجم الحقيقي للوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، كما قد يتخذ هذا الوجود صوراً غير رسمية أو عسكرية، في حين أن المصادر غير الرسمية تفتقر إلى الدقة ولا يمكن القطع بصحة معلوماتها. لذا فلا بد من الاعتماد أولاً على ما تعترف به المصادر الأجنبية والمصادر العربية باعتباره اعترافاً يجب اعتماده من الأدلة، ثم إننا بعد ذلك نعتمد على بعض المصادر غير الرسمية بعد تقييم شخصي لها يقبل الصواب والخطأ، ولكنه يعتمد على ثقة الكاتب بالمصادر التي قد لا يكون

من المناسب الكشف عنها، وعلى خبرته في فرز الأخبار وتصنيفها.

تشير المصادر العالمية المهتمة بالشؤون العسكرية إلى أن هناك في دول الخليج العربية نسبة كبيرة من الوافدين والأجانب، وأن هؤلاء الوافدين يشكلون نسبة ملموسة من القوات المسلحة لبعض هذه الدول، بحيث قد يمكن اعتبار بعضها وجوداً عسكرياً أجنبياً، ولا بد من أن بعض هذه الدول، على الأقل، سيراجع موقفه إثر أزمة الخليج الأخيرة، ومن المتوقع أن يقل العاملون من العرب والدول النامية في قواته المسلحة، في حين يزداد أولئك من الدول الأوروبية والمرتبطين بها. إلا أننا هنا نفرّق بين الوافدين من الدول العربية، وأولئك من الدول النامية، وغيرهم من الدول الأوروبية أو تلك التي تدور بوضوح في فلكها، بحيث يعتبر وجودها وكيلاً عن الدولة الأجنبية. رغم ذلك فليست لدينا بيانات تفرّق بين حجم هؤلاء وأولئك بدقة، ولكننا نعتبر أولئك الوافدين من الدول الأوروبية أو المرتبطين بها خبراء أو مستشارين عسكريين أجانب نظراً إلى ارتباطهم بالدول القادمين منها، في حين نعتبر الوافدين من الدول العربية مواطنين عرباً لهم حقوق مواطني تلك الدول نفسها، أما الوافدون من الدول النامية فهم أقرب إلى الجند المرتزقة، أي انه لكي يكون الوجود العسكري أجنبياً، فإنه لا بد من أن يرتبط بدولة أو دول أجنبية.

بناء على ما سبق فإنه يمكن تقسيم الوجود الأجنبي في الوطن العربي من حيث الحجم إلى **ثلاث مستويات**، وبخاصة بعد التطورات التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وزواله كدولة، أو كقوة عسكرية يمكن اعتبارها مصدراً لوجود عسكري أجنبي، إذ إن المصادر الأجنبية العالمية كثيراً ما أشارت إلى أحجام المستشارين العسكريين السوفيات في الوطن العربي، إلا أنه، حتى في حال وجودهم، فقد اقتصر وجودهم إما على المستشارين العسكريين، وإما على الوحدات المتخصصة، ولا تبدي هذه المراجع أي ذكر لوحدات أو تشكيلات مقاتلة سوفياتية في الوطن العربي إلا باعتبار ما كان قبل الحرب عام ١٩٧٣.

المستوى الأول تنفرد به جيبوتي حيث توجد فيها قوات فرنسية يصل حجمها إلى ٣٩٠٠ فرد، تشتمل على وحدات مقاتلة من المارينز، ومن الفرقة الأجنبية، ووحدة استطلاع مدرعة، ووحدة مدفعية، ومدفعية مضادة للطائرات، وزوارق إنزال برمائي، وتشكيل من الطيران الخفيف للجيش يضم طائرات عمودية للنقل، وسرب طائرات هجوم أرضي وطائرة نقل وطائرات عمودية خفيفة(١). وتشير

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1996-1997* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 56 and 249.

بعض المصادر إلى وحدات دبابات خفيفة[٢] وإلى سرب ميراج III[٣]. وبهذا الشكل يشتمل الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي على قوات مقاتلة جوية وبرية، وإضافة إلى ذلك، تستند القوة الفرنسية البحرية في المحيط الهندي إلى جيبوتي كإحدى قواعدها، وتشتمل عادة على ٤٠٠٠ فرد[٤]. ويزيد هذا الحجم على أي وجود عسكري أجنبي مقاتل في الوطن العربي، عدا ذلك الذي ارتبط بعمليات درع الصحراء، وعاصفة الصحراء، وسيف الصحراء في أزمة الخليج الأخيرة وحربها، وما ترتب عليها بعد ذلك.

يشتمل **المستوى الثاني** على كل من مصر والعربية السعودية، حيث يقل حجم الوجود العسكري الأجنبي فيهما عن أربعة آلاف، ويزيد على أربعمئة ويشتمل على عناصر مقاتلة، إذ لا يحدد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن حجم الوجود العسكري الأجنبي في العربية السعودية، بينما وصل حجم الوجود العسكري الأجنبي في مصر في أول آب/أغسطس عام ١٩٩٦ وفقاً لتقديراته إلى نحو ١٩٥٠ فرداً، هم قوام القوة المتعددة الجنسيات التي تشتمل على وحدات مقاتلة من الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا وفيجي[٥]. وإن الكتيبة الأمريكية المشتركة هي جزء من قوات القيادة المركزية للولايات المتحدة، ويقدّر حجمها بألف فرد[٦]، في حين تشير معلومات وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٨٥ إلى أن الوجود العسكري الأمريكي في مصر اشتمل في ذلك العام على ١٤٠٤ أفراد منهم ١٢٨٨ من الجيش، و٥٩ من القوات الجوية، و٣٠ من الأسطول، و٢٧ من قوات المارينز[٧]. وتعني البيانات السابقة والصادرة من جهة أمريكية رسمية أن حجم القوات الأمريكية في مصر أكبر كثيراً مما ورد في تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، وبخاصة أن التطورات بعد هذا التوقيت تشير إلى احتمال ازدياد هذا الوجود وليس نقصانه.

أما **المستوى الثالث** فسنشير إليه لاحقاً، في إطار الكلام على الأفراد

---

(٢) Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), p. 116.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤) IISS, Ibid., p. 56.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ و٣٠٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٧) US Department of Defence, table p. 309 A (1985), Unpublished.

نقلاً عن: Harkavy, Ibid., pp. 124-127.

العسكريين الأجانب الموجودين في باقي الدول العربية.

أولاً: الأفراد العسكريون الأجانب

تشير معلومات وزارة الدفاع السابق ذكرها إلى أن قوة الأفراد العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية في العربية السعودية كانت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ تقدر بـ ٤٦٠ فرداً منهم ٢٠٥ من القوات الجوية، و١٩٠ من الجيش، و٤٣ من الأسطول، و٢٢ من قوات المارينز. هكذا تأتي العربية السعودية في ترتيب الوجود العسكري الأجنبي في الدول العربية بعد جيبوتي ومصر وإن كانت بفاصل كبير بعدهما. ونلاحظ بعض النقاط حول هذا الوجود:

فوجود ٢٠٥ أفراد من القوات الجوية الأمريكية في العربية السعودية يوحي بأن لهؤلاء الأفراد مهمات قتالية ذات تأثير حتى ولو قيل إنها مرتبطة بتشغيل طائرات نظام الإنذار والسيطرة المحمول جواً، المعروفة بـ «أواكس»، وإن هذا الوجود بهذا الحجم والشكل له وزنه أكثر من عدد أكبر من المستشارين السوفيات كان موجوداً في سوريا، أو العراق، أو ليبيا، أو اليمن، سواء كانوا مستشارين أو خبراء، أو وحدات متخصصة من وحدات الدفاع الجوي. أخيراً فإن حجم الوجود العسكري الأمريكي في العربية السعودية بعد حرب الخليج قد زاد ولا ينتظر أن يكشف عن حجمه بدقة في المستقبل القريب.

يكفي أن نتذكر أن التقرير المبدئي المقدم إلى الكونغرس عام ١٩٩١ يقول إنه «في نهاية نيسان/ابريل من تلك السنة كان في المنطقة حوالى ٢٠٠ ألف جندي، وان ١٥٠ ألف جندي احتياطي كانوا ما يزالون في الخدمة العاملة، وان حوالى ٥٠ بالمئة من المواد والمعدات والذخيرة والمركبات لم تكن قد شحنت من جنوب شرق آسيا في نهاية نيسان/ابريل، وان المواد التي كانت ما زالت باقية في المسرح كانت تشتمل على قطع ضخمة وثقيلة من المعدات التي يعتبر تجهيزها ونقلها مكلفاً ومستهلكاً للزمن. وإن طائرات القتال كانت مستمرة في الطيران في المنطقة، وان قوات الولايات المتحدة ستستمر في البقاء إلى أن يكون جميع الأطراف راضين بالترتيبات الأمنية طويلة المدى»[٨]. وإذا كان هناك عدد من قوات الولايات المتحدة باقياً في المنطقة، فإن أغلبية هذا العدد لا بد من أن تتمركز في العربية السعودية لأسباب تتعلق بالمساحة والموقع الجغرافي.

(٨) United States of America, Department of Defence, *Conduct of the Persian Gulf Conflict: An Interim Report to Congress* (Washington, D.C.: [n. pb.], 1991), appendix C, C-18.

كذلك أثبتت الغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ أن القوات الجوية التي اشتركت في القصف من خارج طائرات حاملات الطائرات، أقلعت من العربية السعودية. كذلك فإن معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن تشير إلى أنه في عام ١٩٩٦ كان في العربية السعودية وحدات من القوات الجوية يجري تغييرها دورياً، وهي عبارة عن أطقم وأعداد مختلفة تشتمل على طائرات قتال وطائرات نقل، وطائرات صهاريج، وطائرات استطلاع، وكتيبة «باتريوت». ويحدد المعهد الأفراد كالآتي: إجمالي نحو ٥٠٠٠، منهم من الجيش نحو ٧٠٠ فرد، ومن القوات الجوية نحو ١٥٠٠ فرد بالإضافة إلى ٢٩٠٠ فرد في مهمة مؤقتة. يضاف إلى ما سبق ما جاء في معلومات المعهد السابق ذكره عن وجود مئة وثلاثين فرداً من القوات الجوية الفرنسية وطائرات قتال فرنسية ونقل، وطائرات مقاتلة و٢٠٠ فرد من المملكة المتحدة في العربية السعودية(٩).

يمكن إدراج باقي الدول العربية في **المستوى الثالث** من مستويات حجم الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي مع وضع خاص بدول الخليج العربية بعد حرب الخليج الأخيرة عام ١٩٩١. وتشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى أنه يوجد في القوات العُمانية ٣٧٠٠ فرد أجنبي، وأن حوالى ٣٠ بالمئة من قوات الامارات العربية المتحدة من الوافدين.

تشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن في القوات المسلحة الكويتية ١٦٠٠ فرد أجنبي، وتشير معلومات المعهد إلى تخزين مسبق لمعدات لواء مدرع للجيش الأمريكي دون أن يصحبها تحديد لأفراد من الجيش الأمريكي فيها وهو أمر غير منطقي، في حين يذكر التقرير أن هناك ٥٠٠ فرد من القوات الجوية للولايات المتحدة.

أدى انسحاب الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية، إما إلى انسحاب الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات، وإما أنهم فقدوا وضعهم كأفراد مرتبطين بدولة ما. وكان الوجود العسكري الروسي يقدر، وفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام ١٩٩٣، في الجزائر، بحوالى ٥٠٠ فرد، وفي ليبيا بـ ١٠٠٠ فرد، وفي سوريا بـ ٥٠٠ مستشار من الدفاع الجوي أساساً، وفي اليمن ٣٠٠ مستشار(١٠) وقد اقتصر عدد المستشارين الروس عام ١٩٩٦ على

(٩) IISS, *The Military Balance, 1996-1997,* pp. 31 and 146.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٥٠، و Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence,* p. 116.

٥٠ مستشاراً في الدفاع الجوي في سوريا. وهناك معلومات عن وجود عسكري إيراني في لبنان يقدر بنحو ١٥٠ فرداً من الحرس الثوري، وفي السودان كمستشارين عسكريين.

هذا عدا بعض قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تعددت في الوطن العربي، مثل سوريا ولبنان والعراق والكويت والصومال، وهي تختلف عن القوات المتعددة الجنسيات في أنها لا تشتمل على قوات من الدول العظمى، وإن اشتملت على قوات من بعض دول حلف شمال الأطلسي، مثل فرنسا والنرويج وإيطاليا في قوة حفظ السلام المؤقتة في لبنان، وكندا في قوة فض الاشتباك في سوريا، وكندا والدنمارك والنرويج في الكويت. لكن الولايات المتحدة شاركت أخيراً في عملية الأمم المتحدة في الصومال «يونيصوم ـ ٢»[(١١)]، وانسحبت هذه القوة عام ١٩٩٥.

ثانياً: الخبراء والمستشارون العسكريون

يوضح الجدول رقم (٣ ـ ١) صور الوجود العسكري الأجنبي في الدول العربية، ومن المناسب تقييم كل صورة حسب أهميتها وخطورتها، إلاّ أن المعلومات المتيسرة لا تكفي لتقييم دقيق لها. ونلاحظ أن صورة الخبراء والمستشارين العسكريين تكاد لا تخلو منها دولة عربية، ولا غرابة في ذلك طالما أن الدول العربية تستورد جل معداتها العسكرية، نظراً إلى ارتباط الخبراء العسكريين باستيراد الأسلحة والمعدات، وكثيراً ما لا تركز المراجع العسكرية على هؤلاء الخبراء إلا في حال وجود أعداد كبيرة منهم، وغالباً ما تخلط بينهم وبين المستشارين العسكريين. أما المستشارون العسكريون فقد كانوا هم الآخرون منتشرين في الوطن العربي، إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١ جعل وجودهم موضع شك، في حين أدت التطورات في دول الخليج العربية إلى اتجاه هذه الدول إلى الإكثار منهم، رغم أن الخبراء والمستشارين لهم أثرهم في الدول المضيفة.

هكذا نجد أن الشواهد تشير إلى التأكد من وجود الخبراء والمستشارين العسكريين الأجانب في دول الخليج العربية: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والكويت، وقطر، والبحرين بالإضافة إلى جيبوتي ومصر والمغرب، بينما يكتنف الغموض موقفهم في كل من تونس والأردن. وتشير

---

(١١) IISS, Ibid., pp. 253-259.

معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٦ إلى أن الخبراء والمستشارين الروس قد غادروا البلدان العربية عدا خمسين فرداً في سوريا. وهناك معلومات عن مستشارين عسكريين إيرانيين في السودان، ولا يستبعد وجودهم في لبنان.

ثالثاً: المساعدات الأمنية

تشير البيانات المتاحة إلى أن إحدى عشرة دولة عربية كانت تتلقى مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧ هي مصر، والأردن، والبحرين، ولبنان، وجيبوتي، والمغرب، وعُمان، وفلسطين، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، بينما كانت اثنتا عشرة دولة تتلقى هذه المساعدات عام ١٩٨٨ بإضافة السودان والصومال واليمن، واستثناء فلسطين والبحرين.

كما تشير الدلائل إلى أن اعتبارات الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية في منح المعونات قد تغيرت، مما يوحي بتغير جديد في القائمة، كذلك فإن جيبوتي تحصل على مساعدات أمنية من فرنسا، ورغم أنه من المتوقع استمرارها إلا أن الخلافات بين فرنسا والحكومة في جيبوتي قد تؤثر سلبياً فيها.

ووفقاً لبرنامج المساعدات الأمنية الأمريكية للسنة المالية ١٩٨٨، فإن أعلى معدلات المساعدات قد حظي به هدف «ترويج السلام في الشرق الأوسط»(١٢)، إذ اشتمل على ٥٢٠٩,٣٢٥ مليون دولار حصلت إسرائيل على ٣٠٠٠ مليون دولار منها، وكان الدعم الاقتصادي ٢٠٥٣,٣ مليون دولار، والمبيعات العسكرية الأجنبية ٣١١٢ مليون دولار، وبرنامج المساعدات العسكرية ٤٠ مليون دولار، والبرنامج الدولي للتعليم والتدريب ٤,٠٢٥ مليون دولار.

يلاحظ هنا أن الولايات المتحدة تمنح المساعدات إلى الدول المتواجهة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتوفير أداة للضغط لتحقيق أهدافها، وأن سوريا لم تحصل على نصيب لعدم تعاونها ـ في ذلك الوقت على الأقل ـ مع السياسة الأمريكية في هذا الصدد، وبالتالي فإن هذه المساعدات لا بد من أن تتأثر عند تحقيق تسوية ما للصراع المذكور.

---

(١٢) Harkavy, Ibid., pp. 349-353.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
ملخص صور الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي

الدولة	خبراء	مساعدات	مناورة	قواعد	قوات	متخصصة	نووية	سلام
الأردن	*	*	*	-	-	-	-	*
الإمارات العربية المتحدة	*	-	*	*	-	-	-	-
البحرين	*	-	*	*	*	*	؟	-
تونس	*	*	-	-	-	-	-	-
الجزائر	*	*	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	*	*	-	*	*	*	؟	-
السعودية	*	-	*	*	*	*	؟	-
السودان	*	-	-	-	-	-	-	-
سوريا	*	-	-	-	-	-	-	*
الصومال	*	*	-	*	*	*	؟	*
العراق	-	-	-	-	-	-	-	**
عُمان	*	-	*	*	؟	؟	-	-
فلسطين	-	-	-	*	*	-	-	*
قطر	*	-	؟	*	*	؟	؟	-
الكويت	*	-	*	*	*	*	؟	*
لبنان	*	*	-	-	-	-	-	*
ليبيا	؟	-	-	-	-	-	-	-
مصر	*	*	*	*	-	؟	*	*
المغرب	*	*	؟	*	-	-	؟	*
موريتانيا	؟	*	-	-	-	-	-	-
اليمن	*	*	-	-	-	-	-	-

المصطلحات:

خبراء = خبراء ومستشارون عسكريون.   - = صورة غير موجودة.
مساعدات = مساعدات أمنية.   ؟ = صورة غير مؤكدة.
مناورة = مناورات مشتركة.   * = صورة موجودة.
قواعد = قواعد وتسهيلات عسكرية.   متخصصة = قوات متخصصة.
قوات = قوات وتشكيلات مقاتلة.   سلام = قوات حفظ سلام ومتعددة.

المصادر: تجميع من مصادر عدة أهمها: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤٣ ـ ٤٤، ٤٧ ـ ٥٠، ٥٢ ـ ٥٤ و٥٦ ـ ٦٢؛ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، و International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), pp. 105-126.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

قوة الأفراد والأسلحة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي

الدولة	الجيش	الأسطول	المارينز	الطيران
الأردن	٢٠	٠	٨	٣٠ F-16 مهمة مؤقتة
الامارات العربية المتحدة	٥	١	٥	١
البحرين	١	٨٧	٠	١
تونس	١٠	٢	١١	٤
الجزائر	٩	٠	٠	٠
جيبوتي	٠	٠	٦	٠
السودان	٧	٠	١١	٤
السعودية	٧٠٠ وحدة اتصال			١٥٠٠ + ٢٩٠٠ طائرة في مهمة مؤقتة طائرات F-15, F-16, F-117, C-130, KC-135, U-2, E-3
سوريا	٣	٠	٨	٠
الصومال	٢٢	٤	٦	٣
العراق	١٤ مهمة أمم متحدة		٠	٠
عمان	٣	١	٩	٨
فلسطين	٢٥	٩	٢٢	١٧
قطر	معدات لواء مدرع			١٠ ٣٠ طائرة في مهمة مؤقتة
الكويت	معدات لواء مدرع			
لبنان	٥	٠	١٥	٥
ليبيا	٠	٠	٠	٠
مصر	١٠٠٠ (كتيبة مشاة) ٣		٢٧	٥٩
المغرب	٢٩ (الصحراء الغربية) ١٤	٣	٢٢	١٣
اليمن	٦	٠	٤	٣
مراقبو الهدنة	٥			

المصادر: US Department of Defence, table p. 309 A (1985), Unpublished.

نقلاً عن: Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), pp. 124-127, and International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1996-1997* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 30-31.

ورغم أن أهداف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة عن عام ١٩٩٦ غير واضحة، إلا أن هدف «ترويج السلام في الشرق الأوسط» نفسه ما زال يحظى بأعلى معدلات المساعدات حيث حصلت كل من مصر وإسرائيل على القدر نفسه من المساعدات عام ١٩٨٨، بينما رشحت الأردن عام ١٩٩٦ للحصول

على ٤٦,٢٥٨ مليون دولار، كذلك رشحت لبنان لتحصل على ٨,٤٧٥ مليون دولار وفقاً لبيانات وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وحصلت الأردن وفقاً لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن على ٢٧١,٣ مليون دولار منها معدات فائضة عن الحاجة، أما لبنان فقد حصلت على ٨ ملايين، ومن الواضح أن المعهد لم يضع في اعتباره المساعدات الاقتصادية.

أما الهدف الثاني في الترتيب بالنسبة إلى المنطقة عام ١٩٨٨ فقد كان «توسيع الدفاع والأمن المتبادل»، وقد اشتمل على مبلغ ١٧٧,١٣٥ مليون دولار، وانتفعت به خمس دول عربية هي جيبوتي، المغرب، عُمان، الصومال والسودان. وقد حصل المغرب على النصيب الأكبر البالغ ٧١,٤٥ مليون دولار، ثم الصومال ٤٦,٢٥ مليون دولار، فالسودان (نميري) ٢٩ مليون دولار، فعُمان ٢٥,٣ مليون دولار. ومن المهم أن نلاحظ أن حجم الدعم الاقتصادي من هذا المبلغ ٨٤ مليون دولار، والمبيعات العسكرية الأجنبية ٥,١٥ مليون دولار، والمساعدات العسكرية ٨٤ مليون دولار، والبرنامج الدولي للتعليم والتدريب ٣,٩٨٥ مليون دولار.

ويوضح ما سبق، تلك الدول العربية التي اعتبرتها الولايات المتحدة مهمة ومتعاونة معها في تحقيق الدفاع عنها وعن مصالحها، كما يبرز دور المغرب في النظام الدفاعي الغربي ضد الاتحاد السوفياتي. ومع تغيّر التحديات قد تختلف الدول المساهمة في الدفاع عن الولايات المتحدة وبالتالي يختلف نصيبها، ويمكن القول بأن هذه المساعدات ستخضع بالضرورة للتخفيض. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣) بعض التغيرات عام ١٩٩٣.

من الواضح أن الدول التي كانت تحصل على معونات لتحقيق هدف «توسيع الأمن المتبادل» قد انخفضت بعد حذف كل من الصومال والسودان نظراً لزوال نظام الحكم في الأولى وعدم الاطمئنان لاستخدام القواعد الأمريكية فيها، ولتغير نظام الحكم في الثانية بنظام غير متحالف مع الولايات المتحدة، كما يلاحظ أن بقاء كل من المغرب وعمان على جدول المساعدات يرتبط أولاً بتعاون الدولتين مع إسرائيل وبخاصة استضافة المغرب والأردن لمؤتمرات القمة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء ثم في عمان، وموافقة سلطنة عمان على إنشاء مركز لدراسات المياه فيها تشترك فيه إسرائيل، هذا بالإضافة إلى اشتراك عمان في المناورات الأمريكية المشتركة المعروفة باسم «النجم الساطع».

كان نصيب هدف «ردع وقتال العدوان» عام ١٩٨٨ مقدار ٦٥,٥٥ مليون دولار حصلت عليها كل من تونس واليمن (الشمالي حينئذٍ) واشتملت على دعم اقتصادي ومساعدات عسكرية وتدريب.

نلاحظ هنا أنه قصد بهذا الهدف حينئذٍ معاونة تونس ضد ليبيا ومعاونة اليمن الشمالي ضد اليمن الجنوبي الذي كان يحكمه حزب ماركسي، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتغير العلاقات الليبية ـ التونسية وتوحد اليمنين يمكن القول بأن هذا الهدف قد توارى من بين أهداف الولايات المتحدة من المساعدات الأمنية، وإذا كانت كل من تونس واليمن ما زالت تحصل على مساعدات أمنية، فإن ذلك ارتبط بدرجة كبيرة بمضي هذه الدول قدماً في إنشاء علاقات مع إسرائيل وإن كانت على مستوى منخفض.

اشتمل هدف «ترويج المصالح الحيوية خلال المبيعات الفورية العسكرية والصادرات التجارية» عام ١٩٨٨ على ١٨٠ ألف دولار للجزائر موزعة بين المساعدات العسكرية والبرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري، وقد استمرت الجزائر في الحصول على مساعدات وإن كانت قد انحصرت في البرنامج الدولي للتغليم والتدريب العسكري خلال الفترة منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٧، والغالب أن هذا قد ارتبط بصراع الحكومة مع جبهة الإنقاذ الإسلامية وحرمانها من الوصول إلى الحكم، وهو ما يمكن أن تعتبره الولايات المتحدة ترويجاً للمصالح الحيوية أو مكافحة للإرهاب. أما المعونة العسكرية لموريتانيا والتي كانت تعتبر عام ١٩٨٨ «تقوية للعلاقات العسكرية الحرفية خلال منح التدريب»، فمن المعتقد أنها ما زالت على ما هي، حيث تصبح الوسيلة الوحيدة لبقاء علاقات عسكرية بين الولايات المحدة وموريتانيا، لكن من الملاحظ أيضاً أن موريتانيا قد اتجهت إلى إقامة نوع من العلاقات مع إسرائيل، مما قد يفسر استمرار المعونات لها رغم معارضتها الموقف الأمريكي خلال أزمة الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

تشير استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل المصدر الرئيسي والوحيد تقريباً للمساعدات الأمنية، إلى تغيّر الأولويات والأهداف بحيث أصبحت أهدافها هي: الترويج للقيم الديمقراطية ودعمها، والترويج لمبادئ السوق، والترويج للسلام، والحماية من التهديدات العابرة للقوميات، ومواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة[١٣]. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة في دعواها فإنه من الممكن أن تحصل سوريا على مساعدات مشروطة، وأن يستمر كل من لبنان والأردن في الحصول على مساعدات إلى حين الوصول إلى تسوية، وأن تخفض المعونات العسكرية لكل من مصر والمغرب، وتزول نهائياً في الصومال والسودان

(١٣) «Official Text: US National Security Strategy, 1991,» (Cairo, Embassy of the United States of America, US Information Service, August 1991).

واليمن، بينما تقدم المعونة للجزائر وفقاً لما سبق ذكره.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

المساعدات الأمنية الأمريكية الممنوحة للأقطار العربية وإسرائيل للسنة المالية ١٩٨٨ مقارنة بآخرها

(مليون دولار أمريكي)

المكان	دعم اقتصادي	مبيعات عسكرية (FMS)	مساعدات عسكرية (MAP)	تدريب (IMETP)	حفظ سلام	المجموع	آخر مساعدات/ عام
ترويج السلام في الشرق الأوسط							
مصر	٨١٥,٠	١٣٠٠,٠٠	٠,٠٠	١,٧٥٠	٠	٢١١٦,٧٥٠	٢١٢٣,٨٠٠[١٩٩٣]
اسرائيل	١٢٠٠,٠	١٨٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠٠	٠	٣٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠[١٩٩٣]
الأردن	١٨,٠	١٢,٠٠	٤٠,٠٠	١,٨٠٠	٠	٧١,٨٠٠	٩١,٠٠٠[١٩٩٣]
لبنان	٠,٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٧٥	٠	٠,٧٧٥	١٩,٦٠٠[١٩٩٣]
الإقليم	٢٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠٠	٠	٢٠,٠٠٠	
توسيع الدفاع والأمن المتبادل							
جيبوتي	٣,٠	٠,٠٠	٢,٠٠	٠,١٣٥	٠	٥,١٣٥	٥,١٨٠[١٩٩٢]^
المغرب	٢٠,٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	١,٤٥٠	٠	٧١,٤٥٠	٦١,١٠٠[١٩٩٣]
عُمان	٢٠,٠	٥,١٥	٠,٠٠	٠,١٥	٠	٢٥,٣٠٠	٦,١٠٠[١٩٩٣]*
الصومال	٢٣,٠	٠,٠٠	٢٢,٠٠	١,٢٥٠	٠	٤٦,٢٥٠	٤,٦٥٠[١٩٨٨]
السودان	١٨,٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	١,٠٠٠	٠	٢٩,٠٠٠	....
ردع العدوان وقتاله							
تونس	٢٠,٠	٠,٠٠	٤٠,٠٠	١,٤٥٠	٠	٦١,٤٥٠	٨,٢٠٠[١٩٩٣]**
اليمن	٠,٠	٠,٠٠	٣,٠٠	١,١٠٠	٠	٤,١٠٠	١,٦٠٠[١٩٩٠]
ترويج المصالح الحيوية خلال المبيعات الفورية العسكرية والصادرات التجارية							
الجزائر	٠,٠	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٠٠٠	٠	٠,١٨٠	....
تقوية العلاقات العسكرية الحرفية خلال منح التدريب							
موريتانيا	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٧٥٠	٠	٠,٧٥٠	١٠,١٣٠[١٩٨٨]^
المراقبون والقوة المتعددة الجنسيات							
	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠٠	٠	٣٥,٦٢٣	٣٥,٦٢٣

المصطلحات:

مبيعات عسكرية = مبيعات عسكرية أجنبية (Foreign Military Sales).

مساعدات عسكرية = برنامج المساعدات العسكرية (Military Assistance Program).

تدريب = البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري (International Military Education and Training Program).

* = منها ٥ ملايين مساعدة اقتصادية.

** = منها ٣ ملايين مساعدة اقتصادية.

^ = مساعدات من الولايات المتحدة وفرنسا.

المصادر: Harkavy, Ibid., pp. 349-353, and International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993).

الجدول رقم (٣ ـ ٣أ)

المساعدات الأمنية الأمريكية الممنوحة للأقطار العربية وإسرائيل للسنة المالية ١٩٩٧

(مليون دولار أمريكي)

المكان	دعم اقتصادي	FMF	IMET	EDA	حفظ سلام	المجموع
مصر	*	*	*	*		٢١٠٠
إسرائيل	*	*	*			٣٠٠٠
الأردن			*	*	*	٣٠٦
لبنان			*	*	١٣٥	٦٠٠
فلسطين		*				٧٥
جيبوتي				*		٠,١
المغرب				*	٥٩	٠,٨
البحرين				*		٠,٢
عمان				*		٠,٢
تونس				*		٠,٨
الجزائر				*		٠,٠٨
موريتانيا				*		٠,٠٣

المصطلحات:

FMF = التمويل العسكري الأجنبي.

IMET = التعليم والتدريب العسكري الدولي.

EDA = أدوات دفاعية فائضة.

المصدر: IISS, Ibid., pp. 128-130, 134, 136, 138, 140-142, 144, 148, 249, 295 and 297.

الجدول رقم (٣ ـ ٣ب)

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المطلوبة للأقطار العربية وإسرائيل للسنة المالية ١٩٩٦

(مليون دولار أمريكي)

المكان	دعم اقتصادي	FMF	IMET	EDA	حفظ سلام	المجموع
مصر	٨١٥,٠		١٣٠٠	١,٠٠٠		٢١١٦,٠٠٠
إسرائيل	١٢٠٠,٠		١٨٠٠			٣٠٠٠,٠٠٠
الأردن	٧,٢		٣٠	١,٢٠٠	٧,٨٥٨	٤٦,٢٥٨
لبنان	٤,٠		٠,٤٧٥	٤,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	١٤٣,٤٧٥
فلسطين	٧٥,٠	*			١,٠٠٠	٧٦,٠٠٠
جيبوتي				*		٠,١٠٠
المغرب			٠,٨٠٠	٢٧,٨٦٤	٢,٥٧٤	٣١,٢٣٨
البحرين				٠,١٠٠		٠,١٠٠
عمان				٠,١١٠		٠,١١٠
اليمن				٩,٤٦٥		٩,٤٦٥

يتبع

تابع

تونس				٠,٨٠٠	١,٩١٢	٢,٧١٢
الجزائر				٠,٠٧٥		٠,٠٧٥
موريتانيا				*		٠,٠٣٠

المصطلحات:

FMF = التمويل العسكري الأجنبي.

IMET = التعليم والتدريب العسكري الدولي.

EDA = أدوات دفاعية فائضة.

المصدر: US Agency for International Development, *Congressional Presentation, FY 1996,* Annual Budget Submission ([n. p.]: USAID, 1996), table 4C.

رابعاً: القواعد والتسهيلات العسكرية

لا توضح المراجع وجود قواعد عسكرية أجنبية في الوطن العربي بالمفهوم الوارد في الدراسة الذي يعني سيطرة الدولة الأجنبية على القاعدة، إلا في قاعدة الجفير في البحرين[(١٤)] وفي جيبوتي وفي الصومال. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه ليست هناك قواعد غيرها نظراً إلى ما سبقت الإشارة إليه من الحساسية السياسية في المنطقة من اسم القواعد، بينما أصبح اسم التسهيلات العسكرية أكثر رواجاً وقبولاً في الوقت نفسه. وعموماً، فقد أدى التقدم العلمي والتقاني إلى خفض الحاجة إلى القواعد العسكرية بدرجة ملموسة، بينما ازدادت أهمية التسهيلات العسكرية فعلاً.

رغم ما سبق فإن الاتفاقات العسكرية بين بعض دول الخليج العربية، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، تشتمل غالباً على وجود قواعد عسكرية لهذه الدول، وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأن ترتبط هذه القواعد أساساً بالتخزين المسبق للأسلحة والمعدات والمواد في كل من الكويت والبحرين وقطر، حيث عادة ما تتولى مؤسسات أجنبية مسؤولية أمن المنشآت العسكرية وادارتها فيها. وتشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى تخزين أسلحة ومعدات في الكويت وقطر، مما يرجح وجودها في قواعد عسكرية[(١٥)].

---

(١٤) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: Brassey's, 1986), p. 89, and Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence,* p. 54.

(١٥) IISS, *The Military Balance, 1996-1997,* pp. 138 and 144.

وقد شكلت العربية السعودية منطقة قواعد عسكرية عديدة لدول التحالف المضاد للعراق أثناء أزمة الخليج الأخيرة وحربها. وقد حدث خلاف بين السعودية والولايات المتحدة حول تمركز الأسلحة في الأولى بعد الحرب، مما أدى إلى سحب بعض المعدات، إلا أنه من المنتظر أن يكون قد تم اتفاق على تمركز بعضها دون البعض الآخر، ولا ينتظر الإعلان عن ذلك في وقت قريب. ويسري الأمر نفسه على باقي دول الخليج العربية، الإمارات وعُمان وقطر بدرجة أو بأخرى.

هكذا يمكن الجزم بوجود قاعدة بحرية للولايات المتحدة الأمريكية في البحرين، حيث قاعدة الارتكاز للأسطول الخامس الأمريكي، كما أن جيبوتي تشكل قاعدة للقوات الفرنسية المشتملة على قوات برية وجوية، وقاعدة تبادلية للأسطول الفرنسي في المحيط الهندي(١٦).

وفي الصومال، قبل العملية الأمريكية «استعادة الأمل»، كان هناك في مقديشو قاعدة جوية وبحرية، وفي بربرة قاعدة بحرية أمريكية(١٧). ولم تكن فيها قوات منذ احتلالها وحتى عام ١٩٩٢ على الأقل، إلا أنه من الواضح أنها كانت تعتبر قاعدة احتياطية للقوات الأمريكية. أما منذ نهاية عام ١٩٩٢ فقد تعددت القواعد الجوية والبحرية الأمريكية، وإن أصبحت تحت علم الأمم المتحدة بعد بدء عملية الأمم المتحدة «يونيصوم ـ ٢»، كما تعددت القواعد البرية الأجنبية تحت اسم الأمم المتحدة. وقد تم سحب قوات الأمم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٤.

أشارت المراجع العالمية حتى قبل أزمة الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠ إلى وجود اتفاق بين الولايات المتحدة ومصر على استخدام تسهيلات عسكرية في حالات معينة، وبعد اتفاق في كل حالة(١٨). ويمكن ملاحظة وجود تسهيلات تدريب، وتمركز مؤقت أو عابر لطائرات القتال التكتيكية وطائرات النقل والاستطلاع والمساحة وطائرات الصهاريج، وكذلك حق اختراق المجال الجوي لكل ذلك وللقاذفات الاستراتيجية(١٩)، بالإضافة إلى التسهيلات البحرية، من إعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية، والإصلاح، وزيارات الميناء. ويشير بعض البيانات إلى أن قوات الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل ممراً جوياً غير مسمى، كما تستخدم

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٧) Harkavy, Ibid., pp. 45-47 and 73-108.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩، و IISS, *The Military Balance, 1986-1987*, p. 89.

(١٩) Harkavy, Ibid., pp. 97-99.

عادة مجموعة من مئة فرد من العسكريين في قاعدة جوية، وأن هذا الممر استعمل لنشاط مشترك قامت به طائرات «F-15» و«E-3 A أواكس»، كما يشير إلى مفاوضات حول قاعدة «رأس بناس» لتكون قاعدة ارتكاز لمجموعة طائرات «C-5»، وكذلك لتفريغ ونقل وحدات «LC-7» وغيرها من سفن النقل، هذا بالإضافة إلى حق مرور القطع البحرية في قناة السويس باعتبارها ممراً مائياً دولياً[٢٠].

سبق أن أشارت تقارير صحفية إلى أن الولايات المتحدة استخدمت الفضاء الجوي المصري والسعودي والعُماني ضد إيران عام ١٩٨٠ أثناء أزمة الرهائن[٢١]، وقد جاءت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ لتؤكد تمتع الولايات المتحدة بكل هذه التسهيلات في كل دول الخليج، وبلا استثناء، وفي مصر. وقد كانت الولايات المتحدة قد رأت ضرورة الحصول على تسهيلات جوية في كل من المغرب ومصر وعُمان والصومال من الدول العربية، وفي إيطاليا وتركيا ودييغو غارسيا وكينيا في تخطيطها من أجل تأمين الخليج بعد دخول القوات السوفياتية أفغانستان[٢٢].

من الواضح أن الولايات المتحدة قد حصلت على تسهيلات بحرية وجوية في المغرب، حيث لها منشآت وأجهزة استطلاع واتصالات في القنيطرة، كما أن هناك مرجعاً يشير إلى قاعدة سليماني التي تم الاتفاق بشأنها في أيار/مايو ١٩٨٠، وقد أعيد فتحها وتحديثها لتمركز مجموعة العمليات «C-141» و«C-5». كذلك يجري تجديد قاعدة النواصر بحيث تكون جاهزة في مرحلة لاحقة، كما تستخدم قاعدة الخصب وجزيرة أم الرنام في عُمان بواسطة أجهزة استطلاع الاتصالات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية[٢٣].

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٩ و٨٤؛ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤، نقلاً عن: Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988), and

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٢١) Harkavy, Ibid., p. 97.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ و٨٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
القواعد الرئيسية والثانوية لسفن السطح وغواصات الأسطول الأمريكي في الوطن العربي

الدولة المضيفة	القاعدة	الوصف
جيبوتي	جيبوتي	زيارات قصيرة بواسطة قوة مهمة الولايات المتحدة للمحيط الهندي، إعادة ملء بالوقود، تموين بالاحتياجات، تخزين وقود، لا مغادرة للشاطىء (تسهيلات مع فرنسا لدخول وعمل طائرات الاستطلاع البحري).
الصومال	بربرة مقديشو	استخدام قوة مهمة الولايات المتحدة للمحيط الهندي، احتمال تخزين مواد لقوة الانتشار السريع. تحسن الولايات المتحدة الخدمات، زيارات قصيرة، احتمالات تخزين معدات وإمدادات للقيادة المركزية، خدمات نقل بحري، وامكانات صيانة وإصلاح محدودة.
عُمان	مسقط ميناء رايست مصيرة	استخدام مقيد للأسطول الأمريكي بواسطة قوة مهمة المحيط الهندي، استخدام طوارىء للقيادة المركزية. استخدام مقيد للولايات المتحدة. زيارات قصيرة، تم توسيع القاعدة لتصبح قاعدة بحرية فعالة بتكاليف قدرها ١٧٠ مليون دولار، كما جرى تشوين مهمات ومعدات فيها بما يساوي ١٢١ مليون دولار وتشمل المخزونات مواد تموينية ولواري وأجهزة الكترونية للنقل الجوي وذخيرة مدفعية وصواريخ جو ـ جو.
العربية السعودية	الدمام	استخدام مقيد لإمداد القوات الأمريكية.
البحرين	الجفير	استلمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتسهيلات البريطانية عام ١٩٥٩، الآن ميناء المبيت لقوة الشرق الأوسط من ٤ مدمرات، اتصالات، تخزين، معسكرات، حظائر، استخدام مشترك للمطار المجاور، إعادة الإمداد لقوة المحيط الهندي، استخدام متخفّ بسبب المشكلات السياسية، استخدام هادىء لوجود أمريكي ممتد بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٧.
الكويت	المياه الإقليمية	استئجار رصيف عائم.
تونس	تونس	زيارات الأسطول الأمريكي للميناء.
مصر	الاسكندرية	زيارة الأسطول الأمريكي للميناء.
السودان	بورسودان	زيارات الأسطول الأمريكي للميناء (حتى قبل عام ١٩٩٠).

المصادر: Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, pp. 45-47; هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤. نقلاً عن: Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities* (Boulder, Colo: Westview Press; London: Mansell, 1988).

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

القواعد والتسهيلات الجوية الأجنبية في الوطن العربي

الدولة المضيفة	القواعد والتسهيلات	الوصف
جيبوتي	جيبوتي	اعادة ملء طائرات مكافحة الغواصات P-3. استخدام المجال الجوي.
المملكة السعودية		تمركز طائرات إنذار مبكر بأطقم أمريكية وتحت سيطرة سعودية اسمية لتوفير إدارة للمعركة للقتال الجوي فوق الخليج وحوله. إعادة ملء الطائرات، اختراق المجال الجوي.
الصومال	مقديشو بربرة	إعادة ملء طائرات مكافحة الغواصات P-3. خدمات نقل بري وبحري وامكانات صيانة وإصلاح محدودة. استخدام المجال الجوي.
عُمان	الخصب مصيرة	قاعدة جوية صغيرة في شبه جزيرة مسندم على مضيق هرمز، تلائم أعمال الاستطلاع البحري والجوي. إعادة ملء طائرات مكافحة الغواصات P-3. استخدام المجال الجوي.
مصر	غرب القاهرة وادي قنا	تستخدم لعمليات النقل الجوي التكتيكي. إعادة ملء الطائرات. لعمليات النقل الجوي التكتيكي والإنذار المبكر. استخدام المجال الجوي.
المغرب	سيدي سليمان قاعدة	كانت قاعدة للانتشار المتقدم لقيادة القوة الجوية الاستراتيجية وأغلقت عام ١٩٧٣ ثم أعيد تحديثها وفتحها لتمركز مجموعة العمليات طائرات سي ـ 141، وسي ـ 5. احتياطي للقاذفات الاستراتيجية النووية الأمريكية من طراز «ب ـ 52»

المصادر:
هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤. نقلاً عن:
Harkavy, Ibid., pp. 73-108;
Cordesman, Ibid.

تشير المصادر العسكرية إلى قواعد وتسهيلات عسكرية كانت ممنوحة للاتحاد السوفياتي في الوطن العربي، وخصوصاً في ليبيا وسوريا والعراق واليمن «الجنوبي»، والمؤكد أن الاتحاد السوفياتي كان قد حصل سابقاً في ظروف خاصة على حق استخدام تسهيلات بحرية وجوية في هذه الدول، وفي دول عربية أخرى مثل مصر قبل عام ١٩٧٥، وفي الجزائر، وفي اليمن «الشمالي»، وفي الصومال قبل عام ١٩٧٨[٢٤]، وأن هذه الحقوق قد زالت بعد التطورات التي سبقت تفكك

(٢٤) Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases*, Pergamon Policy Studies on Security Affairs (Oxford: Pergamon Press, ©1982), pp. 176-178.

الاتحاد السوفياتي، ولا يمكن القول بأن جمهورية روسيا الاتحادية قد ورثت هذا الوجود: **أولاً** لأنه زال قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، **وثانياً** لأن جمهورية روسيا الاتحادية غير مؤهلة ولا قادرة على لعب دور الاتحاد السوفياتي في السياسة العالمية، رغم أنه قد جرى عقد اتفاق دفاعي بين الكويت وروسيا بعد مفاوضات بين البلدين(٢٥).

حصلت دول التحالف المضاد للعراق على تسهيلات لم تكن متيسرة قبل أزمة وحرب الخليج الأخيرة، ونقصد بالذات من التسهيلات الجوية: انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية وتمركز طائرات الصهاريج وإعادة الملء في الجو، في حين حصلت على تسهيلات المعاونة المباشرة للقتال من التسهيلات الشاطئية، والواضح أن هذه التسهيلات ما زالت متيسرة للدول الكبرى التي شاركت في التحالف: الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وتأكد ذلك في أعمال القتال ضد العراق خلال شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٣. ومن المفهوم أن الاتفاقات التي وقعت والجاري توقيعها بين دول الخليج العربية وهذه الدول تشتمل على إجراء مناورات مشتركة.

خامساً: المناورات والتدريبات المشتركة

تجرى مناورات (تدريبات) مشتركة مع قوات أجنبية في الوطن العربي في كل من الأردن والصومال وعُمان ومصر مع الولايات المتحدة أساساً(٢٦)، كما أجرت كل من الأردن ومصر وعُمان مناورات مشتركة مع قوات من المملكة المتحدة(٢٧)، وأجرت مصر وحدها مناورات مشتركة مع دول غربية أخرى مثل فرنسا وإيطاليا، كما أبدت استعدادها لإجراء مثل هذه المناورات مع دول أخرى(٢٨). وقد أجرت القوات المسلحة المغربية مشروعات مراكز قيادة مع الولايات المتحدة، وتدريبات بحرية مع القوات البحرية الإسبانية(٢٩)، كما أشارت مصادر إلى سبق إجراء مناورات مشتركة بين سوريا والاتحاد السوفياتي(٣٠)، إلا أنه لم تجر دولة عربية

---

(٢٥) الحياة، ٧/ ٥/ ١٩٩٣.

(٢٦) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 122.

(٢٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ٤٢٥.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٤٢٢.

(٢٩) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 122.

(٣٠) المصدر نفسه.

مناورات مشتركة مع روسيا وأي دولة من الدول التي انبثقت من انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد تردد أن الكويت ستجري مناورات بحرية مشتركة مع الأسطول الروسي[٣١].

تختلف أسماء هذه المناورات وأشكالها وفقاً لنوعية القوات المشتركة، والهدف من إجرائها، ومكانها. وتجرى مناورات «النجم الساطع» للأسلحة المشتركة كل سنتين وتشترك فيها ـ مع قوات القيادة المركزية الأمريكية ـ قوات من كل من مصر وعُمان والصومال، كما اشتركت فيها قوات من السودان أيام رئاسة الرئيس السابق جعفر النميري، وعادة ما تصاحبها مناورات خاصة بالنقل الجوي الثقيل تدعى «أيرن كوبرا»[٣٢]، كما تصاحبها تدريبات للقوات الخاصة، والأغلب أن القوات المصرية هي القوات العربية الوحيدة التي تشترك في المناورات الأخيرة.

تجرى مناورات «رياح البحر» المشتركة بين القوات البحرية المصرية والأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، بالتبادل مع مناورات «النجم الساطع» كل سنتين[٣٣]. وتشير مصادر إلى إجراء مناورات دفاع جوي باسم «نمر الجاد» تشترك فيها قوات من عُمان والسودان والصومال والولايات المتحدة الأمريكية، كما اشتركت القوات الأمريكية مع القوات المسلحة المغربية في مشروعات مراكز قيادة[٣٤].

وقد أدت آثار أزمة الخليج إلى اتساع نطاق المناورات المشتركة بين قوات أجنبية وقوات مسلحة عربية، إذ اعتبرت المناورات المشتركة جزءاً مكوناً ورئيسياً من الهيكل الأمني للمنطقة ومنطقة الخليج بالذات. وقد خطط عن عام ١٩٩٣ حوالى ثمانين مناورة مشتركة تشترك فيها قوات من المنطقة وقوات من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا[٣٥].

أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا غواصات إلى منطقة الخليج

---

(٣١) «مناورات بحرية كويتية ـ روسية،» **الحياة**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٣.

(٣٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ٦٨٢.

(٣٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٣٤) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 122.

(٣٥) انظر تصريح فيس ادميرال دوغلاس كاتز، قائد البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط، رداً على أسئلة **الحياة**، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٣.

لإجراء تدريبات مضادة للغواصات مع دول عربية في المنطقة؛ غواصتين أمريكيتين وغواصة بريطانية تمهيداً لأن تجري قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية تدريبات مضادة للغواصات هذا العام مع دول عربية شاركت في التحالف ضد العراق في حرب الخليج[٣٦]. وقامت الأساطيل الأمريكية والبريطانية والفرنسية من الأول إلى الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بمناورات بحرية في منطقة الخليج تهدف إلى تطوير قدراتها الدفاعية لمواجهة الخطر الذي تشكله الغواصات الإيرانية في الخليج، وأطلق عليها اسم «تدريبات الخليج الـ ٢٠» (غالف إكسرسايس ـ ٢٠)[٣٧].

وأجريت مناورات مشتركة بين القوات المسلحة الفرنسية والقطرية من أسلحة الجو والبر والبحر، وكانت القوة الفرنسية قد أكملت مناورات مماثلة مع القوات الكويتية استغرقت تسعة أيام[٣٨]. كما أجريت فعلاً مناورات مشتركة بين القوات المسلحة الكويتية وقوات الولايات المتحدة الأمريكية مرات عدة بموجب الاتفاقية الدفاعية بين البلدين، ومن المؤكد أنها ستستمر لفترة طويلة من الزمن. كذلك أجرت القوات المسلحة الكويتية مناورات مشتركة مع القوات الفرنسية، ومن المؤكد إجراؤها مع قوات بريطانية، وهناك تقارير عن إجراء مناورات مشتركة مع قوات أمريكية ـ بريطانية ـ فرنسية مشتركة.

وأجرت الولايات المتحدة مناورات مشتركة مع الجيش الكويتي من ١٥ نيسان/ابريل إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣، وأعلن أن الكويت والولايات المتحدة وبريطانيا أجرت مناورات برمائية مشتركة في الكويت والخليج في الفترة من ٧ حتى ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣ باسم تدريبات «ايغرميس ٢/٩٢»[٣٩]، ومناورات «انترنسيك أكشين» في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وكانت مناورات «انترنسيك أكشين» السابقة قد أجريت خلال الفترة من ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[٤٠]. وأنهت قوات فرنسية وكويتية التمرين الدفاعي المشترك «لؤلؤة الغرب» وشاركت مقاتلات فرنسية وكويتية وطائرات صهاريج من نوع «سي ـ ١٦٠» في عرض جوي فوق مسرح العمليات[٤١].

---

(٣٦) الحياة، ١٩٩٣/٣/٢٢.
(٣٧) الحياة، ١٩٩٣/٩/٥.
(٣٨) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٦.
(٣٩) الحياة: ١٩٩٣/٣/٢٩ ـ ١٩٩٣/٤/٧، و٨ ـ ١٩٩٣/٦/٢٠.
(٤٠) الحياة، ١٩٩٣/٤/٨.
(٤١) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢١.

اعتادت القوات الأمريكية قبل أزمة الخليج الأخيرة إجراء مناورات مشتركة مع القوات المسلحة الأردنية، وغالباً ما كانت تختص بالدفاع الجوي، لكن اختلاف مواقف الدولتين خلال الأزمة والحرب أدى إلى توقف إجراء هذه المناورات أعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢، إلا أن هذه المناورات قد استؤنفت خلال عام ١٩٩٣. ففي ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بدأت في جنوب الأردن المناورات العسكرية الأردنية المشتركة، وهي جزء من تمارين عسكرية دورية بين القوات الأردنية وقوات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهناك اتفاقات للتعاون العسكري بين الأردن وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تتضمن إجراء تمارين عسكرية مشتركة، وقد استمرت التمارين العسكرية البرية المشتركة أسبوعين بمشاركة ٨٠٠ جندي أمريكي في مناورات أطلق عليها اسم «إيرلي فيكتور»، وهي ثاني مناورات أردنية ـ أمريكية منذ تحسن العلاقات بين البلدين على أثر أزمة الخليج الثانية. وقد أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تمارين جوية مشتركة باسم «إيفر تايغر»[٤٢]. واختلف الموقف بعد توقيع معاهدة بين الأردن وإسرائيل، حيث أصبحت القوات الأردنية تجري تدريبات مشتركة مع قوات إسرائيلية، الأمر الذي شكل تطوراً نوعياً في العلاقات العسكرية بين دولة عربية وإسرائيل بما يحتويه ذلك من خطورة على الأمن القومي.

كذلك أجرت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة مناورات مشتركة مع القوات الفرنسية، ومن المتوقع أن تحذو حذو الكويت، وإذا كان الأمر لم يصل إلى التطبيق الكامل مع القوات المسلحة السعودية، حتى وقت كتابة الدراسة، فلا بد من أن الأمر سيصل إليه وفقاً لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في آب/اغسطس عام ١٩٩١ والتي تعتبر المناورات المشتركة، مع إجراءات أخرى، بديلاً من وجود عسكري بري دائم في الشرق الأوسط، وفي الخليج بصفة خاصة.

وإذا كانت إدارة الرئيس كلينتون لم تذكر رسمياً شيئاً عن المناورات المشتركة، فإن حديثها عن وجود عسكري أصغر لا بد من أن يوافق على الفكرة نفسها[٤٣]، كما ان تصريح قائد البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط والممارسة الفعلية، يفيدان بأن الولايات المتحدة تعتبر المناورات المشتركة وسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها، وأنها ماضية في تنفيذها بمعدلات عالية.

---

(٤٢) الحياة، ٢٦/٥/١٩٩٣.

(٤٣) «Official Text: US National Security Strategy, 1991».

سادساً: القوات المتخصصة

سبق أن استدعت دول عربية قوات متخصصة لمعاونتها في التغلب على بعض نقاط الضعف لديها وإلى حين استعداد قواتها، ولقد كان أبرز الأمثلة على ذلك استدعاء مصر وحدات للدفاع الجوي من الاتحاد السوفياتي أثناء حرب الاستنزاف لتغطية النقص الواضح في ذلك الوقت في هذا المجال، وإلى حين إتمام إعداد وحدات الدفاع الجوي المصرية، سواء بتشكيلها أو تسليحها وتدريبها. ولقد تكرر هذا الأمر بصفة خاصة في كل من سوريا وليبيا عند حصول الدولتين العربيتين المذكورتين على صواريخ دفاع جوي من طراز جديد بالنسبة إليهما في ذلك الحين، والمعروف دولياً باسم «سام ـ ٥»[٤٤]، وإلى حين تدريب قواتهما على هذه الأسلحة. والمعتقد أن هذه الوحدات قد أنهت مهمتها وعادت إلى بلادها. وإذا كانت دول الخليج قد استدعت وحدات متخصصة من الولايات المتحدة أو من دول غربية أخرى، فإن هذه الوحدات تدخل ضمن التشكيلات القتالية الأجنبية الأخرى التي وصلت إلى المنطقة.

سابعاً: الوحدات والتشكيلات المقاتلة

ازداد حجم التشكيلات والوحدات الأجنبية المقاتلة من الأسلحة المشتركة والقوات الجوية والبحرية منذ أزمة الخليج في آب/اغسطس ١٩٩٠، وكان هناك بعض قوات منها قبل الأزمة، كما انسحب الجزء الأكبر من القوات الأجنبية التي حضرت أثناء الأزمة. ويظهر هذا في الجزء الخاص بدراسة هذه الأزمة. إلا أن نهاية العام ١٩٩٢ شهدت وصول قوات كبيرة مرة أخرى من هذه التشكيلات، من قوات الولايات المتحدة إلى الصومال. وقد تولت قيادة وحدات من دول أخرى ضمن قوات متعددة الجنسيات فيها بعض الشبه بتلك التي تحالفت ضد العراق، حيث لم تكن قوات لحفظ السلام، وإن كانت قد سميت بعملية «استعادة الأمل». ويمكن اعتبارها من نوع «قوات فرض السلام» من وجهة نظر من شكلوها، وقد وصل تعدادها إلى ١٨٧٠٠ فرد. ومع تطورات الأزمة الصومالية انضمت قوات أمريكية إلى قوات الأمم المتحدة، مما يخرجها نوعاً ما من عداد الوحدات والتشكيلات المقاتلة إلى قوات الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة قررت أن تحتفظ بقوات لها خارج قوات الأمم المتحدة.

---

(٤٤) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 116.

من أهم التشكيلات المقاتلة في المنطقة العربية كتيبة أمريكية ضمن القوات المتعددة الجنسيات في سيناء، وترجع أهميتها إلى أنها ـ رغم كونها جزءاً من القوة المتعددة الجنسيات ـ إلاّ أنها جزء من قوات القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية[٤٥]، بحيث تعتبر مقدمة لهذه القوات حين صدور القرار بانتقال قوات هذه القيادة إلى المنطقة. والأصل أن تكون هذه الكتيبة من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً، أو الفرقة ١٠١ فرسان جو الأمريكية[٤٦]، أي أنه يمكن تكليف الكتيبة بتأمين رأس الجسر اللازم لهبوط الفرقة. وهذا ما يفرق بين الكتيبة المذكورة وباقي الوحدات المقاتلة الداخلة في تشكيل القوات المتعددة الجنسيات في سيناء من كولومبيا وفيجي، أو في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عموماً.

تعتبر التشكيلات المقاتلة الفرنسية في جيبوتي هي التالية للتشكيلات الأمريكية من التشكيلات البرية الأجنبية المقاتلة الدائمة في الوطن العربي قبل حرب الخليج وأثناءها، هذا بالإضافة إلى أنها مصحوبة بطائرات قتال. ويشتمل هذا الوجود على فوج مارينز، وفوج من الفرقة الأجنبية، و٣٦ عربة استطلاع مدرعة، و٥ مدافع ١٥٥ مم، و١٦ قطعة مدفعية مضادة للطائرات، و٣ زوارق برمائية[٤٧]، ومن القوات الجوية سرب من عشر طائرات هجوم أرضي «ميراج ف ـ ١» وطائرة نقل «سي ـ ١٦٠» و٣ طائرات عمودية خفيفة[٤٨]، ويشير بعض المصادر إلى وحدات دبابات خفيفة[٤٩] وإلى سرب ميراج III[٥٠].

تشير التقارير عن القوات الأجنبية بعد حرب الخليج إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى ألا تحتفظ بوجود عسكري بري كبير في الخليج، بينما ترى توسيع وجودها الجوي والبحري فيه[٥١]. وتشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن عام ١٩٩٦ إلى أن في الكويت معدات لواء مدرع و٢٤ طائرة من طراز «أ ـ ١٠» و٤ هليكوبتر من طراز «إتش إتش ٦٠ ـ جي» بما يشير إلى

---

(٤٥) براد ميسلين، «تدخل القوتين العظميين في الخليج،» المنار، السنة ١، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٥٤ ـ ٨٥، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ٤٨.

(٤٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٤٧) IISS, *The Military Balance, 1993-1994,* pp. 45 and 113.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence,* p. 116.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٥١) «Official Text: US National Security Strategy, 1991».

وجود وحدات جوية في الكويت(٥٢)، كذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن طائرات القتال ستستمر في الطيران في المنطقة. وستستمر قوات الولايات المتحدة في البقاء في المنطقة إلى أن تصبح جميع الأطراف مستريحة إلى الترتيبات الأمنية الطويلة المدى بما يعني الاحتفاظ بقوة تعادل فرقة ميكانيكية أو مدرعة. ولا يتضح حتى كتابة هذه الدراسة حجم القوات التي قررت الولايات المتحدة أن تحتفظ بها في المنطقة، وفي حال استقرار الرأي على بقاء القوة المقترحة فإنها ستكون أكبر قوة أجنبية برية في المنطقة.

وإذا كانت معلومات المعهد نفسه تشير إلى وجود ٧٠٠ فرد من جيش الولايات المتحدة الأمريكية في العربية السعودية، فإن هذا يشير إلى وجود وحدة فرعية من الجيش الأمريكي تصل إلى قوة كتيبة ميكانيكية أو مدرعة أو محمولة جواً مدعمة بأسلحة دعم قليلة، كذلك فهناك وحدة من صواريخ «باتريوت»(٥٣) للدفاع الجوي ووحدة اتصالات، كما أن الإشارة إلى وحدات من القوات الجوية تختلف أعداد طائراتها وتشتمل على طائرات من طرازات «ف ـ ١٥»، و«ف ـ ١٦» و«ف ـ ١٧»، و«سي ـ ١٣٠»، و«كيه سي ـ ١٣٥»، و«يو ـ ٢» تعني وجود وحدات تصل إلى أسراب من هذه الطائرات وإن كانت يمكن أن تتبادل الوجود فيما بينها. كذلك فقد يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعزز وجودها وبخاصة من القوات الجوية في العربية السعودية عندما يتوتر الموقف مع العراق بنحو ٣٥ طائرة قتال(٥٤).

كذلك أصبح الوجود العسكري الطارىء أحد المظاهر المتكررة للوجود العسكري في الوطن العربي، وكان أكبر هذه المظاهر تمركز طائرات قتال بصفة مؤقتة في كل من الأردن وقطر.

ثامناً: القوات المسلحة بأسلحة تدمير شامل

تشير الاستراتيجيا الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات، وكذلك ما أعلن عن الاستراتيجيا الدفاعية لإدارة الرئيس كلينتون، إلى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الخيار النووي مفتوحاً بأنه «لا يمكن استبعاد رد فعل نووي على عمل عسكري بأية حال» و«المحافظة الولايات المتحدة على ردع

---

(٥٢) الأهرام، ٢٨/٢/١٩٩٢.

(٥٣) IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 28 and 128.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١١٦ و١٢٢.

مصدق يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في المحافظة على قوات نووية قوية»[٥٥]. وهكذا فإن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لا بد من أن يكون قادراً عند الضرورة على استخدام الأسلحة النووية، وخصوصاً القوات الجوية والبحرية، وكذلك فإن التشكيلات القتالية الأمريكية السابق ذكرها سواء كانت برية، أو بحرية، أو جوية، وخصوصاً الجوية والبحرية، تعتبر تشكيلات مسلحة بأسلحة نووية. أما طائرات الميراج الفرنسية المتمركزة في جيبوتي فليست من الطراز المسلح بالأسلحة النووية. وعن باقي أسلحة التدمير الشامل، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يمتلك أسلحة كيميائية، وبالتالي فإن تشكيلاتهما القتالية الموجودة في الوطن العربي قادرة على استخدام هذه الأسلحة، إلا أنه لم يتأكد تسليحها بها، وليس من المرجح القيام بذلك في المستقبل المنظور خصوصاً بعد توقيع معاهدة الأسلحة الكيميائية. وينطبق ذلك بدرجة أكبر على الأسلحة البيولوجية، حيث يمكن اعتبار هذه الدول ملتزمة معاهدة الأسلحة البيولوجية.

وقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا إلى اتفاق للتخلص من الأسلحة النووية التكتيكية[٥٦]، وبالتالي الاقتصار على الأسلحة النووية الاستراتيجية فقط، بالإضافة إلى تخفيض الأخيرة، مما يعني أن التشكيلات المقاتلة الأجنبية الأمريكية التي سبق ذكرها ليست في الوقت الحاضر على الأقل مسلّحة بأسلحة نووية، لكنها يمكن عند الضرورة أن تسلح بها حيث أزيلت الرؤوس النووية، ولكن أياً منهما لم يتم تدميره.

ظهر في منتصف العام ١٩٩٣ اتجاه في رئاسة الولايات المتحدة إلى التخلص من الأسلحة النووية عن طريق ايقاف شامل للتجارب النووية، وإن كان مرتبطاً باستجابة الدول النووية الأخرى، وبالتالي فإنه في حال استمرار هذا الاتجاه تصبح التشكيلات المقاتلة الأمريكية ـ ولباقي الدول إذا التزمت ذلك ـ غير مسلحة بأسلحة نووية، وبالتالي يصبح الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي غير مسلح بأسلحة التدمير الشامل، ولا متوقّع تسليحه حتى أثناء الأزمات. لكن إجراء الصين تجربة نووية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أرجأ هذا الاحتمال.

---

(٥٥) «Official Text: US National Security Strategy, 1991», and *The Wireless File* (US Information Agency, NEA 509 03/26/93).

(٥٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 222.

تاسعاً: قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

توجد في الوطن العربي قوات عديدة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بل إن الوطن العربي يكاد يكون قد احتكر هذا النوع من القوات في مرحلة سابقة نظراً إلى وجود الغالبية العظمى من هذه القوات فيه، إذ يمكن رصد وجود «منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة» على خطوط الهدنة بين سوريا ولبنان من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى، و«قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك» على خطوط فضّ الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، و«قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» في جنوب لبنان، و«بعثة مراقبي الأمم المتحدة للعراق والكويت» في المنطقة العازلة بين الكويت والعراق، و«بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية»، و«عمليتي الأمم المتحدة في الصومال» «يونيصوم» و«يونيصوم ـ ١»[٥٧].

تختلف طبيعة الوجود العسكري في كل من العناصر السابقة، حيث تشتمل منظمة مراقبة الهدنة على أفراد مراقبين، ولا تشتمل على وحدات. أما مجموعة الأمم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النيران بين العراق وإيران فتشتمل أساساً على مراقبين كما هو الأمر في حالة منظمة مراقبة الهدنة، بالإضافة إلى عنصر طبي، وطائرات عمودية، وشرطة عسكرية؛ ولا تشتمل على وحدات مقاتلة.

كذلك تشتمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين العراق والكويت على عناصر هندسية وجوية وطبية وإدارية، بالإضافة إلى مراقبين من دول عديدة، ولا تشتمل على وحدات قتالية. وقد استخدمت سرايا من قوة الأمم المتحدة في قبرص وفي لبنان خلال المراحل الابتدائية، ولكن هذه السرايا انسحبت جميعاً بنهاية حزيران/يونيو ١٩٩١[٥٨].

أما قوة مراقبة فض الاشتباك فتشتمل على كتيبتين من المشاة بالإضافة إلى العناصر الإدارية. وتشتمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على ست كتائب مشاة بالإضافة إلى الوحدات والعناصر الإدارية والقيادة والسيطرة، وطائرات عمودية للنقل، وعناصر طبية وعناصر إمداد. ونوضح في ما يلي التشكيل الأساسي لهاتين القوتين[٥٩].

---

(٥٧) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, pp. 295-296.

(٥٨) IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, p. 248.

(٥٩) IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 254-259; United Nations: *The Blue Helmets* (New York: United Nations, Department of Public Information, 1985), pp. 102-103, 113 and 335-337, appendix III, and *Peace-Keeping, Information Notes*, Update no. 1 (New York: United Nations, Department of Public Information, 1993), pp. 6 and 8.

١ ـ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

شُكلت في آذار/مارس عام ١٩٧٨ لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان واستعادة الأمن العالمي ومساعدة حكومة لبنان في تأكيد عودة سلطتها الفعالة في المنطقة.

القوة مؤلفة من ٢٢٩١ عنصراً، والوحدات من فيجي (كتيبة مشاة)، وفنلندا (كتيبة مشاة)، وفرنسا (وحدات معاونة وإدارية: مهندسون، إمداد، نقل، وصيانة)، وغانا (كتيبة مشاة وقيادة معسكر: فصيلة دفاع، وفصيلة مهندسين)، وايرلندا (كتيبة مشاة وإدارة)، وايطاليا (وحدات هليكوبتر وأطقم أرضية وجوية)، ونيبال (كتيبة مشاة)، والنرويج (كتيبة مشاة وسرية صيانة وسرية ضبط التحركات)، وبولندا (وحدة طبية)، والسويد (وحدة طبية).

٢ ـ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

مهمة هذه القوة مراقبة ايقاف النيران بين إسرائيل وسوريا، وإقامة منطقة فصل والتحقق من مستوى القوات وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤.

القوة مؤلفة من ١٠٥١ عنصراً. التشكيل: وحدات من النمسا (كتيبة مشاة)، كندا (وحدة لوجستية)، فنلندا (كتيبة مشاة)، بولندا (وحدة لوجستية).

يجدد مجلس الأمن بقرار منه مهمة قوة الأمم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النيران في الجولان في المنطقة التي تفصل بين سوريا وإسرائيل لمدة ستة شهور دورياً ابتداءً من أول كانون الأول/ديسمبر وأول حزيران/يونيو من كل عام.

٣ ـ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

شُكلت في نيسان/ابريل ١٩٩١ للإشراف على استفتاء للاختيار بين الاستقلال والاندماج في المغرب حيث يفترض وجود فترة انتقالية بين إيقاف النيران وإعلان نتائج الاستفتاء، إلا أنه رغم تنفيذ ايقاف النيران في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لم تبدأ الفترة الانتقالية حيث لم تستكمل الأمم المتحدة تسجيل الناخبين، وتقتصر مهمة البعثة حتى قرب نهاية ١٩٩٣ على التأكد من إيقاف النيران.

تتشكل البعثة من ٣٢٧ فرداً، وفيها وحدات من استراليا (اتصالات)،

وسويسرا (طبية)، وكندا (مراقبة تحركات)؛ ومراقبين من الأرجنتين واستراليا وإيرلندا وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وبنغلاديش وبولندا وتونس وروسيا والصين وغانا وغينيا وفرنسا وفنزويلا وكندا وكينيا والنمسا ونيجيريا وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة وهندوراس والولايات المتحدة واليونان[٦٠].

عاشراً: القوات المتعددة الجنسيات

سبق أن استُخدمت قوات متعددة الجنسيات في لبنان مرتين، ولكن هذا النوع من القوات وجد عام ١٩٩٣ في الوطن العربي في كل من سيناء في مصر، وفي الصومال (قوة المهمة الموحدة) إلى حين تشكيل قوة الأمم المتحدة في الصومال، وقد سبقت الإشارة إلى أن «القوة والمراقبين المتعددي الجنسيات» تشتمل ضمن ما تشتمل على كتيبة من الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً إلى وضع هذه الكتيبة الخاص. وتشتمل هذه القوة بالإضافة إلى ذلك كتائب من المشاة من كل من كولومبيا وفيجي، وعناصر قيادة من كندا والنرويج، وطاقم إشارة، وعناصر شرطة عسكرية من هولندا، وعناصر تدريب من نيوزيلندا، وزوارق مرور ساحلية من إيطاليا، وطائرات نقل من فرنسا، وعناصر هندسية ونقل من أوروغواي[٦١].

تعتبر القوة المتعددة الجنسيات في سيناء من فئة قوات حفظ السلام، في حين أن تجارب القوات المتعددة الجنسيات الأخرى يغلب عليها طابع فرض السلام عن طريق حفظه. كذلك تميزت القوات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي بأنها جميعها اشتركت/تشترك فيها قوات من الولايات المتحدة وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسي فيها.

هناك قوة مشكّلة من قوات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا يمكن اعتبارها من فئة فرض السلام تعرف رمزياً باسم «سوذرن ووتش» (أو المراقبة الجنوبية)، وتشارك فيها قوات الولايات المتحدة في العربية السعودية بالإضافة إلى طائرات من كل من المملكة المتحدة وفرنسا حسب ما هو موضح في قوات حفظ السلام للدولتين[٦٢].

---

(٦٠) IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 254-259.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

عمليات حفظ السلام البريطانية في الوطن العربي

المكان والعملية	مراقبون	طيران	ملاحظات
العراق/ الكويت	١٥		
السعودية (سوذرن ووتش)	٢٣٠	٦ تورنادو	
		١ في سي ـ ١٠	

المصدر: IISS, *The Military Balance, 1996-1997.*

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

قوات حفظ السلام الفرنسية في الوطن العربي

الدولة	أفراد	مقاتلة ومعاونة	طائرة قتال	هليكوبتر إدارية
العراق/ الكويت	١٥			
السعودية				
سوذرن ووتش	١٧		٦ ميراج ـ ٢٠٠٠ سي	
			١ سي ـ ١٣٥	
			١ N-262	
مراقبو الهدنة	٦			
لبنان	٢٤٥			عنصر إداري
مصر	١٧		١ DHC	
الصحراء المغربية	٢٨			

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥٦.

حادي عشر: علاقة الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بالمراحل التاريخية السابقة

لا يمكن اعتبار الوجود العسكري الأجنبي الحالي في الوطن العربي امتداداً لذلك الوجود في فترة الاحتلال الأجنبي للوطن العربي، اللهم إلا في جيبوتي حيث يعتبر الوجود العسكري الفرنسي هناك ـ وما تبعه من وجود عسكري أمريكي

ـ امتداداً لفترة الاحتلال الفرنسي، ويعتبر أنه نتيجة ما مارسته سلطات الاحتلال من ضغوط على الشعب في جيبوتي قبل الاستقلال وبعده.

أما الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني والفرنسي في الخليج، فرغم أن بريطانيا كانت هي الدولة المستعمرة في الخليج، إلا أن وجودها العسكري هناك انقطع عن المنطقة منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين ويعتبر وجودها العسكري بعد ذلك ظاهرة جديدة، وإن كانت ليست منقطعة تماماً عن الماضي الاستعماري، نظراً إلى ما أوجده الاحتلال فترة طويلة من علاقات ومصالح بين بريطانيا والنخبات الحاكمة والفاعلة في دول الخليج، إلا أن العلاقة العسكرية بين بريطانيا وعُمان ذات صفة خاصة حيث لم تنقطع بأية حال، خصوصاً أن عُمان كانت تجري من حين إلى آخر مناورات مشتركة مع المملكة المتحدة.

أما الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج فقد كان قد انقطع رسمياً على الأقل منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين عند تصفية قاعدة الظهران، اللهم إلا من الوجود العسكري الأمريكي في البحرين، إلا أنه ظل متخفياً، وعاد إلى الظهور بشكل سافر أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية، عن طريق أطقم طائرات الإنذار والسيطرة «أواكس AWACS»، وبإعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية في الولايات المتحدة، ثم إنشاء قوة بحرية أمريكية لحماية الملاحة النفطية.

كذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في مصر منقطع الصلة تماماً بأي وجود عسكري أمريكي سابق هناك أثناء الحرب العالمية الثانية، ويرجع أصله إلى السبعينيات مَن القرن العشرين على أثر تحول السياسة الخارجية المصرية إلى إيجاد علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك لا تبدو هناك علاقة بين الوجود العسكري الأمريكي في الصومال وأية مرحلة تاريخية سابقة، إذ كانت العلاقة أثناء فترة الاحتلال بين أقسام الصومال من جهة، وايطاليا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، لكن يلاحظ أن الولايات المتحدة رغم تمتعها بحقوق السيطرة على قاعدة بربرة وعلى منشآت في مقديشو، إلا أنها عملياً قد أعادت العلاقات العسكرية بين الصومال وايطاليا. وقد عادت القوات الأمريكية إلى الصومال في نهاية العام ١٩٩٢، ثم بدأت انسحاباً جزئياً في نيسان/ ابريل ١٩٩٣ لتسلم مهامها لقوات تابعة للأمم المتحدة مع الاحتفاظ بجزء من القوات الأمريكية على الأرض لمواجهة الاحتمالات المختلفة، وجزء آخر في البحر لتعزيز القوة السابقة.

يرجع الوجود العسكري الأمريكي في تونس والمغرب إلى فترة ما بعد

الاستقلال، إذ إن الدولتين العربيتين المذكورتين رغم استقلالهما عن فرنسا، انخرطتا بدرجة أو بأخرى في علاقات بالقوى العسكرية الغربية، وكانت التسهيلات المغربية متاحة للقوات الأمريكية(٦٣). كما ارتبطت تونس باتفاق استراتيجي مع الولايات المتحدة، خصوصاً في فترة توتر علاقاتها مع جارتها ليبيا(٦٤).

ثاني عشر: العوامل التي أدت إلى الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي

سبقت الإشارة إلى الأسباب التي تدفع إلى الوجود العسكري الأجنبي في دولة ما، وعرضت أمثلة عن الأسباب التي أدت إلى بعض الحالات، لكننا هنا نحاول أن نتعرض لها في عمق وشمولية، سواء من حيث الجهات التي هي مصدر هذا الوجود العسكري الأجنبي، أو الدول التي «استضافته».

لا يمكن إنكار أن الدول الأجنبية التي لها، أو كان لها وجود عسكري في الوطن العربي في فترة الحرب الباردة بين الغرب والشرق، كانت مدفوعة بدرجة أو بأخرى بفكرة درء التهديد العسكري لأراضي الدولة بعيداً عنها، أي أنها كانت تعتقد أن الجانب الآخر سيحاول الهجوم عليها، وأنها بالوجود العسكري في الوطن العربي تستعد لأن تتصدى لهذا الهجوم قبل أن يصل إلى أراضيها، سواء بوجودها العسكري المباشر أو غير المباشر؛ على أنه بمحاولة تقويم صحة الفكرة نجد أن الوطن العربي بعيد عن أراضي الجانبين بدرجة كافية لاستبعاد إدخاله في هذا المجال، لو أن أي طرف قد قبل بدرجة من المخاطرة المحسوبة التي لا تتنافى مع مصلحة الأطراف الأخرى، سواء كان الطرف المضاد، أي القوة الأخرى، أو الطرف المحلي الذي هو هنا الأمة العربية.

يمكن توضيح ذلك بتذكر أنه ليست هناك دولة عربية واحدة لها اتصال جغرافي مباشر بأحد القطبين السابقين: لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي. كما أن اتصال الوطن العربي بحلفاء هذه القوى محدود جداً باتصال كل من العراق وسوريا بتركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، ولم يكن لأية دولة عربية اتصال جغرافي بأية دولة من الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو. أخيراً،

---

(٦٣) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, pp. 82-174.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

فإن حجم الوجود العسكري الأجنبي، حسب ما سبق ذكره، أقل بكثير من أي حجم كان محتملاً لصد هجوم عسكري سوفياتي، لكن من المحتمل أن يكون هذا الوجود كافياً لردع الهجوم إذا وضعنا في الاعتبار أن بعض هذا الوجود له قدرة على استخدام الأسلحة النووية، وخصوصاً الوجود الجوي والبحري بما فيه من تسهيلات.

لا يمكن تفسير الوجود العسكري الغربي في جيبوتي وفي دول الخليج بدرء الهجوم المعادي، إلا أن الوجود العسكري الأمريكي في شمال افريقيا، في مصر وتونس والمغرب، يمكن تصور سعيه لتحقيق هذا الهدف رغم عدم وجود الاتصال الجغرافي، إذ إن المنطقة كانت تعتبر على طريق الاقتراب السوفياتي إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان يمكن تفسير وجود عسكري سوفياتي في مصر، أو ليبيا، أو الجزائر، أو موريتانيا على النحو نفسه، رغم اختلاف وضع الاتحاد السوفياتي، حيث كانت توجد قوى غربية أقرب إلى قلبه من أية منطقة في الوطن العربي. لكن الوجود العسكري السوفياتي في هذه المناطق كان يمكن أن يؤدي دوراً غير مباشر بتهديد القوات الغربية التي كانت تهدده من أوروبا.

قد يكون أكثر واقعية اعتبار الوجود العسكري الأجنبي في بعض الدول العربية، محاولة أو سعياً لمواجهة التهديد على طرق الاقتراب البعيدة، وينطبق ذلك في الوطن العربي بدرجة أكبر على الوجود العسكري الأمريكي في عُمان ومصر والصومال وتونس والمغرب، حيث تشرف هذه الدول على الممرات المائية في مضائق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، وبنتلاريا، وجبل طارق؛ كما كان ينطبق على الوجود العسكري السوفياتي حينما كان قائماً في مصر بالنسبة إلى قناة السويس، وفي عدن والصومال ـ عندما كان هناك ـ بالنسبة إلى مضيق باب المندب، وفي ليبيا لقربها من مضيق بنتلاريا.

كذلك فإن الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي والتسهيلات التي يقدمها للقوات الأمريكية، قد يخدم أهداف «اعتراض التهديد على طرق الاقتراب البعيدة» الذي تخدمه التسهيلات الجوية والبحرية في عُمان، وخصوصاً في قواعد مسقط ومسيرة، وفي بربرة في الصومال، وفي جيبوتي. كذلك فإن اجراء المناورات المشتركة ـ في حال اجرائها ـ مع عُمان والصومال ومصر وغيرها قد يخدم هذا الغرض أكثر مما يخدمه وجود الوحدات والتشكيلات المقاتلة حالياً. رغم ذلك فإن هذا الهدف لم يكن واقعياً، إذ إن تحقيقه كان يتطلب زمناً طويلاً لم يكن ليتيسر أو أنه كانت هناك نية حقيقية لدى أحد الأطراف للهجوم على الآخر.

يمكن الاتفاق مع تصور أن الوجود العسكري الغربي للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا يرجع إلى ما يعتبرونه «المصالح العليا للدولة في ما وراء البحار»، إذ إن هذه الدول تعتبر النفط العربي في الخليج من مصالحها العليا من حيث حرية تدفقه بأسعار مناسبة، وهنا يمكن دمج هدف «الدفاع عن مصالح الدولة العليا» وهدف «السيطرة على الموارد المهمة» الذي يسعى بعض الدول إلى تحقيقه من خلال الوجود العسكري في مناطق خارج أراضيه. يرتبط بذلك بقاء ما تعتبره هذه الدول أصدقاءها في المنطقة، الذين يمكن تلخيصهم أساساً في اسرائيل والحكام العرب «المعتدلين». يساعد على الموافقة على هذا الطرح أن حجم القوات الأجنبية في الوطن العربي يكاد لا يكفي لتحقيق مثل هذا الهدف نتيجة ضعف كثير من الدول عسكرياً، إذ إن التهديدات التي تتعرض لها هذه المصالح ضعيفة عسكرياً، وبالتالي لا تحتاج إلى قوات كبيرة.

لا ينطبق ما سبق على الوجود العسكري السوفياتي حينما كان موجوداً، إذ لم تبد هناك مصالح اقتصادية حيوية له لدى الدول العربية التي كان موجوداً فيها، كما ان تدعيمه نظم الحكم «التي اتخذت طريقاً غير رأسمالي» لم يكن لاتفاقه معها، وذلك نتيجة اختلافه الايديولوجي معها نظراً إلى عدم اعتناقها ـ باستثناء الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي الصومال بدرجة أقل ـ المذهب الشيوعي. ويلاحظ أن الوجود العسكري السوفياتي في هاتين الدولتين كان أصغر بكثير منه في أي من مصر وسوريا والعراق.

لا يمكن استبعاد الحاجة إلى قواعد التدريب وتسهيلاته كأحد الدوافع التي دفعت إلى الوجود العسكري الأمريكي في الوطن العربي، والوجود العسكري البريطاني والفرنسي بدرجة أقل، إلاّ أن هذا الدافع لا يمكن أن يكون هو الأساس، إذ يمكن التدريب على أراضي مشابهة بدرجة أقل في أماكن أخرى في القارة الأمريكية وفي وسط افريقيا، كذلك فإن التعرض لأحوال مناخية مشابهة يمكن تحقيقه بوسائل أخرى، سواء من خلال الوجود البحري، أو القواعد الأمريكية والبريطانية والفرنسية في جزر المحيط الهندي مثل دييغو غارسيا، ولاريونيون وغيرها.

لا ينطبق ذلك على الوجود العسكري السوفياتي أثناء وجوده، حيث لم يكن بحاجة إلى التدريب في مناطق مشابهة طبيعة جغرافية الوطن العربي، ولا مناخه نظراً إلى اتساع أراضيه واشتمالها على طبيعة طوبوغرافية متعددة، وأحوال مناخية متعددة أيضاً قريبة منها في الوطن العربي.

وقد أتاح الوجود العسكري للدول الغربية في الوطن العربي فرصة لهذه الدول للتدريب على القتال في أراضي الوطن العربي وفي ظل مناخه، الأمر الذي جاء أقرب ما يكون إلى ظروف الحرب في الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، وكان ذلك نتيجة ما سبق إجراؤه من مناورات مشتركة بين قوات هذه الدول وقوات من دول المنطقة، أو إلى إجرائها تدريبات منفصلة على نحو ما تقوم به القوات الفرنسية في الوطن العربي، أو في المنطقة المحيطة به.

لا شك في أن أحد أهداف الوجود العسكري لطرف من أطراف السياسة العالمية حرمان القوة المنافسة من أن يكون لها وجود عسكري هناك. إلا أن هذا الهدف نادراً ما يبقى وحده، ويصعب القول بأن هناك وجوداً عسكرياً أجنبياً في الوطن العربي ينطبق عليه هذا الوصف، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن الوجود العسكري الأمريكي في الصومال كان كذلك قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وأثناء الحرب الباردة، إذ إن الولايات المتحدة لم تحتفظ في الصومال بقوات ذات بال بعد حصولها على قاعدتي بربرة ومقديشو، مما يوحي بأن هدفها كان التأكد من عدم عودة الاتحاد السوفياتي إليهما، إلاّ أن التجهيزات التي قامت بها الولايات المتحدة في هاتين القاعدتين تشير إلى أنها لم تستبعد إمكان استخدامهما عند الطوارىء.

ليس من المستبعد أن يكون هناك وجود عسكري أجنبي في الوطن العربي لتحقيق المكانة الدولية، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة إلى الوجود البريطاني والفرنسي، إذ إن هاتين الدولتين ـ بعد انسحابهما الفعلي من المنطقة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ـ لم تعودا قادرتين وحدهما على تحقيق أهداف دفاعية في الوطن العربي من خلال وجودهما العسكري فيه، وإنما اعتمدتا بدرجة أكبر على الوجود العسكري الأمريكي، وبالتالي فإن وجود بعض الوحدات المقاتلة من أي من الدولتين المذكورتين في الوطن العربي إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى الرغبة في المحافظة على مكانة الدولة العظمى الشريكة للولايات المتحدة الأمريكية في الجلوس على قمة النظام العالمي.

إن استعراض ما سبق يوضح في الحقيقة أن أغلب الأهداف التي سعت إليها الدول الأجنبية من خلال وجودها العسكري في الوطن العربي ليس جوهرياً، وأنها في الحقيقة قد سعت إلى تحقيق أهداف عدة وليس هدفاً واحداً، وأن هذا الوجود ليس موجهاً في الحقيقة ضد قوة عسكرية أجنبية، بقدر ما هو موجه ضد القوى العسكرية العربية نفسها وشعوب الأمة العربية، سواء بمعنى إمكان استخدام هذا الوجود ضدها، أو باستنزاف مواردها، أو باكتساب مكانة دولية على حسابها.

يرجع الوجود العسكري لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى قرارات المنظمة الدولية. أما وجود المراقبين والقوة المتعددة الجنسيات في سيناء فيرجع إلى رغبة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في المنطقة، وبما كان متعلقاً بتحقيق نوع من التسوية بين مصر واسرائيل يحقق لإسرائيل مزيداً من الاستقرار والاعتراف بما اغتصبته من الحقوق العربية. ويكمن لب هذا الهدف في إخراج مصر من المواجهة العسكرية مع اسرائيل، بما يحرم باقي القوى العربية من هذه القوة ويضعف من قدرتها على إدارة صراع مسلح واسع النطاق مع اسرائيل.

لكن قرارات الأمم المتحدة قد سعت في الحقيقة إلى تفادي الصدام المسلح بين أقطاب النظام العالمي في ذلك الوقت، كما سعت هذه الأقطاب إلى أن يكون لها قدم على الأرض في المنطقة من خلال وجود بعض حلفائها، الأمر الذي يفسر وجود قوات كندية في قوات الطوارىء الدولية منذ بداية إنشائها، ووجود قوات بولندية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك في الجولان، وكذلك وجود قوات فرنسية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. أما القوة المتعددة الجنسيات في سيناء، فقد سبقت الاشارة إلى الكتيبة التابعة للولايات المتحدة فيها، بالإضافة إلى أن تشكيل القوة إستلزم أن تكون القوات من دول ذات علاقة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية حينذاك.

من المؤكد أن وجود قوات حفظ السلام للأمم المتحدة في الوطن العربي لم يعد مرتبطاً بتفادي الصدام المسلح بين الأقطاب العالمية، وأصبحت هذه القوات مرتبطة بتحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بأقل تكلفة وخصوصاً التكلفة البشرية، بينما تظل القوات المتعددة الجنسيات وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة حينما ترى أن تتولى قيادة عملية عسكرية بنفسها، ويكون تعدد الجنسيات لتحقيق أكبر قدر من المشاركة في أعباء الحملة دون مشاركة حقيقية في القرار.

يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول العربية التي تستضيف الوجود العسكري الأجنبي، فهي لها أسبابها التي تقنع نفسها بها، سواء عن حق أو غير حق. ولا شك في أن بعضها يتصور أن هناك تهديداً عسكرياً لها، وأنها لا قبل لها بمواجهته، وبالتالي فهي تبرر لنفسها استضافة إو قبول الوجود العسكري الأجنبي. ينطبق ذلك بدرجة كبيرة على الدول العربية الصغيرة الحجم وتعداد السكان وخصوصاً في الخليج، إلا أن التهديد الذي تتخيله هذه الدول إما عربي، أو من دولة مجاورة، ولا نظن أن دولة من دول الخليج كانت جادة في مجاراة الولايات المتحدة في تصور وصول الاتحاد السوفياتي إلى الخليج للاستيلاء على موارد النفط، لكنها استغلت ما استقر في أذهان رئاستها لتجد لها حماية مما تصورته من

التهديدات السابقة. إلا أن هناك دولاً عربية قد اضطرت إلى الاستعانة بالوجود العسكري الأجنبي لمواجهة تهديدات أجنبية فعلية، وفي أضيق الحدود. نذكر هنا لجوء مصر وسوريا إلى وجود عسكري سوفياتي محدود بعد احتلال اسرائيل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان العام ١٩٦٧، وكذلك استقدام العراق عدداً كبيراً من الخبراء السوفيات بعد احتلال ايران أجزاء من أراضيه، واستخدام ليبيا بعض الوحدات المتخصصة السوفياتية لتدعيم الدفاع الجوي هناك، وإلى حين إعداد أفرادها.

هنا لا بد من أن نفرّق بين الوضعين، إذ إن الحالة الثانية لم تكن مجرد تصور للتهديد، بل إنها لم تحدث فعلاً إلا بعد أن تعرّضت الدول العربية للتهديد واحتلال العدو جزءاً من أراضيها. كذلك لم تحدث إلا بعد أن استنفدت الدولة إمكاناتها في ذلك الوقت، وبعد أن حصلت على أكبر قدر ممكن من الدول العربية في هذا المجال. أخيراً، فإن الوجود العسكري الأجنبي كان مؤقتاً ومرهوناً بإيجاد البديل الوطني والقومي.

يرتبط كثير من الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بالحاجة إلى الحصول على الأسلحة والمعدات المتطورة، إذ إن الأسلحة والمعدات الجديدة ـ أي التي لم تكن لدى الدولة في مرحلة سابقة ـ عادة ما تتطلب وجود الخبراء. كذلك فإن الدول الموردة للسلاح عادة ما تسعى إلى استغلال حاجة الدولة إلى الأسلحة لتساومها على السماح لها بوجود عسكري لديها. وإذا كان من السهل رصد الحالة الأولى، فإنه من الصعب رصد الحالة الثانية، ويمكن القول إن هناك علاقة أكيدة بين واردات السلاح والوجود العسكري فيها. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٨) وجهة نظر في هذا الخصوص يمكن القبول بها، وإن كانت ليست دقيقة.

رغم الاختلاف مع المصدر الوارد في الجدول من حيث ترتيب المضيفين، حيث إن مرتبة الضيافة لا تتوقف عند عدد الأفراد الموجودين على أرض الدولة من الدولة الأجنبية، بل ترتبط أكثر من ذلك بتعدد صور الوجود العسكري وعمقها وأهميتها، وهكذا يصعب تصور أن اسرائيل ومصر والسعودية والبحرين دول مضيفة صغيرة للوجود العسكري للولايات المتحدة، بما توفره لهذا الوجود من تسهيلات وتعدد صور الوجود، فإننا نتفق على مصادر الأسلحة وعلاقتها بالوجود العسكري الأجنبي. وإذا كان السلاح قد أدى إلى طلب خبراء سوفيات من الدول العربية المضيفة، فقد استخدمت الولايات المتحدة السلاح كوسيلة ضغط واغراء لمنحها قواعد وتسهيلات عسكرية في الدول العربية، سواء كان ذلك في دول الخليج العربية، أو في مصر والصومال والأردن والمغرب.

يمكن، على نمط ما سبق، استكمال الجدول نفسه بالنسبة إلى فرنسا، حيث لها وجود عسكري في الوطن العربي وتعتبر من أهم مصدري السلاح لعدة دول عربية. فلفرنسا وجود عسكري مباشر في جيبوتي على نحو ما سبق إيضاحه، في حين أن لها وجوداً غير مباشر من خلال مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة في مهمة مراقبي الأمم المتحدة في العراق والكويت، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومنظمة مراقبة الهدنة، وفي مهمة الأمم المتحدة للاستفتاء في غرب الصحراء، وكذلك في القوة المتعددة الجنسيات في مصر.

لكن من الواضح أن هذا الوجود العسكري الفرنسي له علاقة بواردات الأسلحة إلى جيبوتي، حيث تعتبر فرنسا المصدر الرئيسي للأسلحة والمعدات في جيبوتي، في حين أن هناك بعض الأسلحة والمعدات السوفياتية الصنع ومن المملكة المتحدة. ولا تظهر المراجع، كما هو متوقع، الخبراء العسكريين الذين لا بد من أنهم موجودون في كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعُمان، وقطر، وليبيا، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، كما كان من الطبيعي وجود خبراء عسكريين فرنسيين في العراق قبل حرب الخليج عام ١٩٩١.

ويلاحظ أن الوجود العسكري غير المباشر من خلال المساهمة في عمليات الأمم المتحدة في الوطن العربي، لم يكن دائماً مرتبطاً بواردات الأسلحة حيث إن واردات بعض الدول التي تعمل فيها هيئة مراقبة الهدنة ليس فيها واردات أسلحة من فرنسا، مثل الأردن وسوريا. لكن وجود واردات أسلحة في باقي الدول يكفي لإثبات علاقة ما بين هذا الوجود وواردات الأسلحة، كما أن مشاركتها في مهمة مراقبي الأمم المتحدة في العراق والكويت قد تستند إلى العلاقات التسليحية السابقة بين العراق وفرنسا، وحالياً بينها وبين الكويت.

أدى افتقار دول عربية كثيرة إلى القوة البشرية، أو المساحة، أو التقدم بشكل مناسب لمتطلبات الدولة، إلى شعورها الدائم بالتهديد من البيئة المحيطة بها، وإحساسها بالعجز عن مواجهة التهديد، مما أدى إلى «استضافة» الوجود العسكري الأجنبي. ويتضح ذلك بصورة جلية بالنسبة إلى الدول التي يقل تعداد مواطنيها من السكان عن المليون، والتي تقل كثافة السكان فيها بدرجة كبيرة. وينطبق ذلك على الأوضاع في كل من قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل في عُمان والعربية السعودية قبل حرب الخليج عام ١٩٩١، كذلك ينطبق الأمر على جيبوتي وموريتانيا، ويظل محتملاً بالنسبة إلى لبنان رغم ما يتمتع به لبنان من قوة ذاتية وخصوصاً في مجال التقدم الاجتماعي.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

علاقة الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بواردات الأسلحة

الدولة الأجنبية	الدولة المضيفة	مورد السلاح
أ ـ الاتحاد السوفياتي	مضيفون رئيسيون	
	اليمن الجنوبي	الاتحاد السوفياتي أساساً، بعض الآخرين.
	سوريا	الاتحاد السوفياتي أساساً، بعض الآخرين.
	مضيفون متوسطون	
	الجزائر	مصادر متعددة، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا.
	ليبيا	الاتحاد السوفياتي أساساً، بعض من فرنسا وإيطاليا.
	مضيفون صغار	
	العراق	مصادر متعددة، الاتحاد السوفياتي، فرنسا وإيطاليا، الصين، البرازيل، آخرون.
	اليمن الشمالي	الاتحاد السوفياتي أساساً، بعض من الولايات المتحدة، آخرون.
ب ـ الولايات المتحدة	مضيفون متوسطون	
	البحرين	متعدد: المانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا.
	جيبوتي	فرنسا فقط.
	المغرب	متعدد: فرنسا، الولايات المتحدة، ايطاليا، بريطانيا، المانيا.
	عُمان	أساساً بريطانيا، بعض من المانيا، فرنسا، الولايات المتحدة.
	الصومال	الولايات المتحدة أساساً، بعض من الصين، ايطاليا، آخرون.
	مضيفون صغار	
	مصر	الولايات المتحدة أساساً، بعض من الصين، ايطاليا، بريطانيا، فرنسا، آخرون.
	اسرائيل	الولايات المتحدة فقط.
	الكويت	متعدد: فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، ايطاليا، الاتحاد السوفياتي.
	لبنان	الولايات المتحدة أساساً، بعض من فرنسا، آخرون.
	السعودية	الولايات المتحدة أساساً، بعض من فرنسا، بريطانيا.
	السودان	الولايات المتحدة أساساً، بعض من بريطانيا.
ج ـ الصين		المانيا، ايطاليا، آخرون.
	تونس	متعدد: الولايات المتحدة، فرنسا، آخرون.

المصـــادر: ACDA, *World Military Expenditure Arms Transfer* (Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1987), and Michael Brzoska and Thomas Ohlson, *Arms Transfers to the Third World, 1971-1985* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1987).

كانت المساعدات الأمنية أحد العناصر المغرية على الوجود العسكري الأجنبي، ولا شك في أن الرغبة في الحصول على هذه المساعدات كانت وراء القبول بوجود عسكري أجنبي لدى دول عربية تعاني أزمات اقتصادية. وإن استعراض برنامج المساعدات الأمنية الأمريكية السابق ذكره يوضح مدى استغلال الولايات المتحدة الأزمات الاقتصادية في الدول العربية لتحقيق وجود عسكري بحيث تتصاعد المساعدات مع قبول الدول العربية بالوجود العسكري الأمريكي. فاستعراض الجدول يوضح استغلال الولايات المتحدة الأزمة الاقتصادية في كل من مصر، والأردن، والمغرب، والصومال، والسودان، وتونس، بينما كانت تضغط اقتصادياً على كل من اليمن والجزائر، وموريتانيا، ولا تمنح المساعدات لدول عربية تعاني أزمة اقتصادية إذا كانت لا تسمح بوجود عسكري أمريكي، أو كانت تعارض السياسة الأمريكية في الوطن العربي، كما هو الوضع في سوريا، وتتوقف المساعدات الأمريكية في حال تغير سياسة الدولة، كما هو الحال في السودان بعد سقوط حكم النميري.

قبلت الدول العربية بقوات الأمم المتحدة على أراضيها حيث لم تقبل بها اسرائيل كقبول لأخف الضررين، إذ إنها كانت البديل المتيسّر من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي في أغلب الأحوال، بينما كان قبول مجموعة الأمم المتحدة في العراق وإيران باعتبارها البديل من استمرار الحرب الطويلة الأمد بين البلدين، التي أرهقت بلا شك الاقتصاد والمجتمع والموارد البشرية العراقية. ورغم انتصار العراق في الحرب فإن اختلال الموازين بين الدولتين، سواء في مجال السكان أو الموارد الاقتصادية، كان يوحي بضرورة التوصل إلى إيقاف للصراع المسلح وتسوية للنزاع على المدى الطويل. كانت مجموعة الأمم المتحدة السابق ذكرها إحدى أدوات الوصول إلى تسوية. أما قبول العراق بمهمة الأمم المتحدة بعد الحرب مع الكويت، ثم مع التحالف المضاد له، فهو قبول إذعان نتيجة الهزيمة في الحرب واحتلال جزء من أراضيه، ورغبة في تخفيف ثقل الاحتلال الأجنبي، ومحاولة تخفيف آثار الحرب. أما قبول الكويت بوجود المجموعة نفسها، فإنما يرجع إلى إدراك النخبة الحاكمة في الكويت عجزها عن مواجهة أية تهديدات تالية وحدها، وعدم توفر بديل لديها من مهمة الأمم المتحدة كجزء من ترتيباتها الدفاعية بعد الحرب.

الفصل الرابع

الوجود العسكري الأجنبي
في دول الجوار الجغرافي

أولاً: تمهيد عام

إذا كانت دراسة الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي تهدف في النهاية إلى دراسة آثار هذا الوجود في الأمن القومي العربي، وكيفية تحقيق هذا الأمن أولاً في ظروف الوجود نفسه، ثم للتخلص منه لإزالة آثاره السلبية، فإن الوجود العسكري الأجنبي المؤثر في الأمن القومي العربي لا يقتصر على ذلك الموجود على أرض الوطن العربي، وفي مياهه الإقليمية وفضائه الجوي، وإنما يضم أيضاً ذلك الوجود الأجنبي في أي مكان يمكن أن يؤثر مباشرة في الأمن القومي العربي. هكذا فإن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة المحيطة بهذا الوطن، كان وما يزال له تأثير مباشر في الأمن القومي العربي، ولذا فهو يأتي في المرتبة التالية مباشرة من حيث الأهمية لذلك الذي على أرض الوطن. وتشتمل المنطقة المحيطة بالوطن العربي على دول مجاورة، وعلى مسطحات مائية تفصل بينه وبين دول أخرى.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن دول الجوار الجغرافي هي تلك الدول التي تحيط بالوطن العربي ولا تفصلها عنه دول أخرى ولا محيطات أو بحار مفتوحة، ولذلك فهي تضم دولاً تتصل اتصالاً مباشراً بالوطن العربي عن طريق وجود حدود مشتركة معه ومع دوله، وأخرى تتصل به اتصالاً غير مباشر، حيث تفصلها عنه بحار صغيرة أو متوسطة الاتساع. وتشتمل هذه الدول المتصلة مباشرة بالوطن العربي على دول كبيرة المساحة ذات كثافة سكانية وتعداد سكاني عالٍ أو متوسط في آسيا وفي الجانب الشرقي من أفريقيا، ودول ذات كثافة وتعداد سكاني أقل في وسط وغرب أفريقيا. أما الدول التي تتصل بالوطن العربي اتصالاً غير مباشر وتفصلها عنه بحار قليلة أو متوسطة الاتساع، فهي أساساً دول جنوب أوروبا وشمال البحر المتوسط حيث يفصلها البحر المتوسط عن الوطن العربي، وأغلب هذه الدول دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، بل إن دول الساحل الشمالي للبحر المتوسط كلها ـ باستثناء كل من البانيا ويوغوسلافيا (والدول التي

استقلت عنها أخيراً) ـ أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وهناك دولتان في وسط البحر المتوسط هما قبرص ومالطة.

إن مراجعة هذه الدول يمكن أن تؤدي إلى حصرها في الدول الآتية: في آسيا: كل من تركيا وإيران والأراضي البريطانية في المحيط الهندي بما فيها جزيرة دييغو غارسيا؛ وفي أفريقيا: اريتريا، واثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وزائير، وافريقيا الوسطى، وتشاد، والنيجر، ومالي، والسنغال؛ وفي أوروبا: اليونان، والبانيا، ويوغوسلافيا (الصرب والجبل الأسود)، ومقدونيا، وكرواتيا، والبوسنة، والهرسك، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وقبرص، ومالطة، وجبل طارق.

كذلك يؤدي استعراض الوجود العسكري الأجنبي في هذه الدول إلى استنتاجات مهمة: **أولها**، ان الوجود العسكري في الوطن العربي، رغم حجمه السابق، فإنه أقل بكثير منه في دول الجوار الجغرافي، **وثانيها**، ان أغلب الوجود العسكري الأجنبي في افريقيا هو وجود عسكري فرنسي، وهو أقل حجماً بكثير من الوجود العسكري الأجنبي في آسيا وجنوب أوروبا، في حين أن الوجود العسكري الأجنبي في آسيا وجنوب أوروبا يتبع للولايات المتحدة الأمريكية أساساً. وهناك في دول الجوار الجغرافي قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة كما في إيران وفي قبرص. وخلال عام ١٩٩٢، نُشرت قوات لحفظ السلام للأمم المتحدة في اتحاد يوغوسلافيا المتفكك (جمهورية كرواتيا)، وقوات حلف الأطلسي لتطبيق اتفاق الإطار العام عن السلام في البوسنة والهرسك والتي بدأ عملها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

تشير البيانات المعروفة عن الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي إلى أن هذا الوجود أقل ما يمكن في إيران (بعد الثورة الإسلامية) وقبرص والنيجر ومالي وأوغندا، وقد انتهى وجود مجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بين العراق وإيران في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ (وقد سبقت الإشارة إلى هذه القوة عند دراسة الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي)(١). هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون لدى إيران من الخبراء الذين يساعدون على استيعاب الأسلحة والمعدات التي قد تحصل عليها، ولكن المراجع العالمية لا تشير إلى هؤلاء الخبراء ولا إلى جنسياتهم. والأغلب أن تكون فترات وجودهم محدودة. ولا يعرف عن إيران أنها تتلقى مساعدات أمنية، أو أنها تجري مناورات مشتركة مع قوات أجنبية. ومن المؤكد

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS): *The Military Balance, 1991-1992* (London: Brassey's, 1991), pp. 236-237, and *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 11.

أن ايران بعد أن كانت إحدى الدول ذات الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في عهد الشاه والتي كان فيها الكثير من القواعد والتسهيلات الأمريكية، لم تعد تسمح بأية قواعد أو تسهيلات لها صفة الثبات، وإن كان ذلك قد لا يمنع من استخدام بعض تسهيلات الموانىء والمطارات عند الضرورة.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

ملخص صور الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي عام ١٩٩٧

الدولة	خبراء	مساعدات	مناورات	قواعد	قوات	متخصصة	نووية
إيران	*	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	*	*	-	-	-	-	-
كينيا	*	*	-	-	-	-	-
أوغندا	*	*	-	-	-	-	-
زائير	؟	-	-	-	-	-	-
أفريقيا الوسطى	*	*	-	*	*	*	-
تشاد	*	*	-	*	*	*	-
النيجر	*	*	-	-	-	-	-
مالي	*	*	-	-	-	-	-
السنغال	*	*	-	*	*	*	-
البرتغال	-	*	*	*	*	*	-
اسبانيا	-	*	*	*	*	*	-
فرنسا	-	-	*	-	-	-	-
إيطاليا	-	-	*	*	*	*	-
سلوفينيا	*	*	-	-	-	-	-
البوسنة	*	*	-	*	*	*	-
كرواتيا	*	*	-	-	*	*	-
ألبانيا	*	*	-	-	-	-	-
يوغوسلافيا	-	-	-	-	-	-	-
مقدونيا	*	*	-	*	*	*	-
اليونان	-	*	*	*	*	*	-
تركيا	-	*	*	*	*	*	-
قبرص	*	*	-	*	*	*	-
مالطة	*	*	-	*	*	*	-
جبل طارق	*	-	-	*	*	*	-

المصطلحات:

خبراء = خبراء ومستشارون عسكريون. - = صورة غير موجودة.
مساعدات = مساعدات أمنية. ؟ = صورة غير مؤكدة.
مناورات = مناورات مشتركة. * = صورة موجودة.
قواعد = قواعد وتسهيلات عسكرية.
قوات = قوات وتشكيلات مقاتلة.
متخصصة = قوات متخصصة.
نووية = قوات نووية.

انتهى الوجود العسكري الأجنبي في إثيوبيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتقلص الدور الكوبي، إلا أنه من المؤكد وجود خبراء عسكريين إسرائيليين فيها وفي إريتريا في أعقاب إمداد إسرائيل لإثيوبيا بالأسلحة، ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل على دعم وجودها العسكري هناك، وأن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.

كذلك توجد في قبرص قوة الأمم المتحدة، التي تشتمل أساساً على كتائب مشاة من الأرجنتين والنمسا والمملكة المتحدة، وسرب هليكوبتر ودعم هندسي من المملكة المتحدة، ومراقبين وشرطة مدنية من كل من كندا واستراليا وفنلندا وهنغاريا وإيرلندا[٢]. إلا أن قبرص بحكم علاقاتها باليونان يوجد فيها ضباط وضباط صف وكتيبتا مشاة من اليونان، كما احتلت تركيا الجزء الشمالي من قبرص وأصبح فيها فيلق تركي يتكوّن من فرقتين من المشاة[٣]. وعادة ما حصلت قبرص على مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق «تشجيع الاستقرار الاقليمي» واشتملت على دعم اقتصادي فقط[٤]. ولا يعرف عن قبرص إجراؤها مناورات مشتركة لقوات أجنبية، إلا أن بريطانيا احتفظت بقواعدها العسكرية في قبرص عند جلائها، باعتبار قواتها جزءاً من قوات الأمم المتحدة المذكورة.

أما النيجر ومالي فهما دولتان ليس فيهما وجود عسكري أجنبي سوى وجود بعض الأفراد العسكريين في سفارات الدول. وقد حصلت مالي على مساعدات أمنية بحوالى ١٥٠ ألف دولار تحت اسم «تشجيع العلاقات العسكرية الحرفية» من خلال منح التدريب، وتقع كلها ضمن البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري، في حين تحصل النيجر على ثلاثة ملايين ومئتين وخمسين ألف دولار، بعضها من برنامج المساعدات العسكرية، والآخر من البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري ولتحقيق هدف تشجيع الاستقرار الاقليمي[٥]. ولا يعرف اشتراك هاتين الدولتين في مناورات مشتركة مع قوات أجنبية.

أما أوغندا، فلا تشير المراجع إلى وجود قوات أو أفراد عسكريين أجانب

---

(٢) المصدران نفسهما.

(٣) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1996-1997* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 50, 75, 79, 85, 88, 91, 177, 211 and 296.

(٤) Robert E. Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), p. 235.

(٥) المصدر نفسه.

فيها، لكنها تتلقى مساعدات أمنية ولا تجري مناورات مشتركة مع قوات أجنبية، إلا أن هذا لا يمنع من تصور إمكان وجود خبراء عسكريين بريطانيين أساساً في أوغندا(٦)، وكذلك إمكان تمتع بعض الدول الأجنبية بحق استخدام بعض التسهيلات الجوية وخصوصاً اختراق المجال الجوي عند الضرورة.

تتميز تركيا بأنها من دول الجوار الجغرافي الآسيوية بالإضافة إلى أنها من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وهي الدولة الوحيدة العضو في الحلف التي لها اتصال بري بالوطن العربي. ولما كان يغلب عليها طابع الدولة العضو في الحلف المذكور، ستجري دراستها على هذا الأساس ضمن الدول الأوروبية.

كذلك فإن الوجود العسكري في جزيرة دييغو غارسيا ذو طابع خاص حيث إنها جزيرة بريطانية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق خاص مع المملكة المتحدة مدته خمسون عاماً ووقع في العام ١٩٦٥. ووفقاً للمراجع العالمية فإن فيها وجوداً عسكرياً أمريكياً وبريطانياً، ويشتمل الوجود العسكري الأمريكي على رادارات تتبع الفضاء، ورادارات القوات الجوية الأمريكية، ومحطة تابعة للنظام الأرضي للمساحة الكهروبصرية للفضاء العميق، وتسعمائة فرد من الأسطول الأمريكي، ومعدات كتيبة برمائية، ومحطة طيران أسطول، وتسهيلات دعم، في حين أن الوجود العسكري البريطاني يشتمل على مجموعة من الأسطول، ومفرزة مارينز. وتوجد في القاعدة ممرات جوية طول كل منها ١٢ ألف قدم بما يسمح بعمل القاذفات وطائرات النقل الثقيلة، كما توجد هناك سبع سفن لإمداد العمليات المختلفة في منطقة الخليج، وقد بدأ تجهيز تسهيلات القاعدة وتجديدها ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ بمبلغ يقدر بحوالى ٥٤٢ مليون دولار(٧). وقد استخدمت القاعدة لتمركز القاذفات الأمريكية البعيدة المدى خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، وعندما قامت الولايات المتحدة بقصف أهداف في جنوب العراق بعد استيلاء الحزب الديمقراطي الكردستاني على شمال العراق عام ١٩٩٦.

---

(٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: Brassey's, 1986), p. 113.

(٧) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢١٢. نقلاً عن: Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988); Harkavy, Ibid., pp. 47, 49, 59, 83, 85 and 97, and IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, pp. 27 and 94.

ثانياً: الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا

تحافظ فرنسا على وجود عسكري لها خارج أراضيها وخارج أوروبا في افريقيا جنوب الصحراء، والمحيطين الهندي والباسيفيكي والبحر الكاريبي. ويتركز الوجود العسكري الفرنسي في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي في جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والسنغال. وقد سبق لفرنسا نشر قوات لها في هذه الدول والقيام بأعمال قتال في تشاد بصفة خاصة، كما انها قامت بنقل قوات مغربية إلى زائير أثناء أزمتي شابا ١، وشابا ٢، وقد استخدمت قواعدها في كل من جيبوتي والسنغال للغرض نفسه. ويرتكز الوجود العسكري الفرنسي في تلك الدول على اتفاقات دفاعية عقدت مع افريقيا الوسطى في آب/اغسطس عام ١٩٦٠، ومع السنغال في عام ١٩٧٤، ومع تشاد[(٨)]. وتسمح هذه الاتفاقات بنشر قوات فرنسية على أراضي تلك الدول.

يلاحظ من الجدول رقم (٤ ـ ٢) أن الوجود العسكري الفرنسي في شمال افريقيا يتسم بصغر الحجم نسبياً، وأنه قابل للتدعيم من فرنسا، وأنه رغم صغره فهو قوي بالنسبة إلى ضعف قوات الدولة الأفريقية وضعف التهديدات التي تواجهها، بالإضافة إلى اعتماد القوات الفرنسية على تفوقها الجوي.

وقد سبق للقوات الجوية الفرنسية استخدام القواعد العسكرية في السنغال للتدخل في الأزمات في زائير، كما تتميز القوات الجوية الفرنسية باستخدام القواعد الجوية في كل من أفريقيا الوسطى، وتشاد (نجامينا)، والسنغال (دكار). كذلك يرصد وجود خبراء عسكريين فرنسيين في النيجر وزائير من دول الجوار الجغرافي.

ثالثاً: الوجود العسكري البريطاني في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي

إذا كان الوجود العسكري الفرنسي في دول الجوار الجغرافي قد تركز في الدول الافريقية جنوب الصحراء، فإن الوجود العسكري البريطاني تركز في المستعمرات البريطانية السابقة في قبرص وجبل طارق، بالإضافة إلى جزيرة دييغو غارسيا التي سبق ذكرها، وفي مساهمة بريطانيا في عمليات «حفظ سلام» في كل من قبرص وتركيا وكرواتيا وإيطاليا. ويشبه الوجود العسكري البريطاني الفرنسي في أنه يرتبط بالمستعمرات السابقة، وفي أنه يركز على العناصر ذات قوة النيران

---

(٨) Diego Palmer and A. Ruiz, *French Strategic Options in 1990's*, Adelfi Papers; 260 (London: Brassey's for IISS, 1991), pp. 12 and 14, and IISS, *The Military Balance, 1986-1987*, p. 123.

الكبيرة، ولكنه يتميز منه بأنه أكبر نسبياً في حجم القوات وخصوصاً البرية. كذلك يتميز الوجود العسكري البريطاني بمواقعه المتميزة وبقربه من مناطق التوتر. وقد كان للوجود العسكري البريطاني في قبرص سابقاً، دور في العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦. وبالإضافة إلى ما سبق فقد عقدت بريطانيا اتفاقاً يسمح لها باختراق المجال الجوي في كينيا، وترأست طاقم تدريب كومنولث ساعد في بناء قوات الدفاع في أوغندا(٩)، بما يعني أيضاً استخدام خبراء ومستشارين فيها، إلا أنه يلاحظ انخفاض نشاط هؤلاء الخبراء في أوغندا.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

القوات الفرنسية في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي

الدولة	أفراد	وحدات مقاتلة	وحدات معاونة	طائرة قتال هليكوبتر	نقل
افريقيا الوسطى					
أ ـ حامية	١٣٠٠	مجموعة كتيبة	سرية معاونة	خفيفة O-1E	
		عربات مدرعة	هاون ١٢٠ مم		
			م م م د ميلان		
ب ـ من فرنسا			٢ سرية مشاة بطارية		
			مدفعية		٥ جاغوار، ٤ س أ ٣٣٠
					٢ C- 160
			سرب ١٢ عربة مدرعة		
تشاد	٨٠٠	٢ سرية مشاة			٢ C-160
			سرب عربات مدرعة		
السنغال	١٥٠٠	كتيبة مشاة مارينز		١ اتلاتيك	١ س أ ٣١٩ C-160
			١٤ عربة مدرعة	(استطلاع بحري)	
قوات حفظ السلام					
البوسنة	٧٥٠٠	٢ لواء ميكانيكي			٢ N-262
IFOR	١٠٠	شرطة مدنية			فالكون ـ ٢٠
إيطاليا					
IFOR				٤ ميراج ٢٠٠٠ سي	
				٢ميراج ٢٠٠٠ دي	
				٥ ميراج ف ١ سي آر	١ C 135
				٥ جاغوار	٣ س أ ٣٣٠، ١ C-262
تركيا	١٥٠			٥ جاغوار	CK-135 FR
(توفير الراحة)؟					

المصطلحات:

م م م د = مقذوفات موجهة مضادة للدبابات.

؟ = كانت فرنسا قد أعلنت انسحابها من هذه القوة ولم يتأكد تنفيذ ذلك.

المصـــدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1996-1997* (London: Oxford University Press, 1996), p. 56.

---

(٩) IISS, *The Military Balance, 1986-1987.*

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

الوجود العسكري البريطاني في دول الجوار الجغرافي عام ١٩٩٧

المكان	أفراد	وحدات مقاتلة	وحدات معاونة	طائرة هليكوبتر	أسطول
قبرص	٣٨٠٠	٢ كتيبة مشاة	١ سرية مهندسين مفرزة	١ سرب تورنادو وسكس	
دييغو غارسيا؟		مفرزة مارينز		HC-2	فريق بحري
جبل طارق	٦٩٠	فوج مفرزة مارينز			وحدة قاعدة ٢ زورق مرور ٢ قاذفات إكسوسيت
عمليات حفظ السلام					
البوسنة	١٠٥٠٠	قيادة فيلق قيادة فرقة لواء مدرع	٢ سرب استطلاع فوج مهندسين	فوج طيران ٤ سي كنغ ١٤ تيتنكس ٤ غازيل ٦ شينوك	
قبرص	٣٧٢	كتيبة مشاة	دعم هندسي		أسطول
كرواتيا		١			
إيطاليا		٣٥٠		٢ تورنادو ٦ هارير تراي ستار ٢ E-3D ١ (C-130)	
تركيا		٣٣٠		٦ تورنادو ١ VC-10	

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

رابعاً: الوجود العسكري للولايات المتحدة في دول الجوار الجغرافي

لا شك في أن الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي هو الأكبر مقارنة بالوجود العسكري لباقي الدول الأجنبية سواء كان ذلك من حيث الأفراد، أو الأسلحة والمعدات. ويظهر هذا الوجود بصور الوجود العسكري الأجنبي المختلفة بما في ذلك القوات التابعة للأمم المتحدة مؤخراً. وإذا كان من الصعب تصور خلو دولة من دول الجوار الجغرافي من صورة من صور الوجود العسكري الأمريكي، فإنه يتركز بدرجة أكبر في دييغو غارسيا، وكينيا، ودول شمال البحر المتوسط الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، في حين أن باقي الدول قد يكون فيها وجود عسكري محدود أو أنه غير موجود فعلاً. والجدول رقم (٤ ـ ٤) يوضح الأفراد العسكريين للولايات المتحدة في دول الجوار الجغرافي عام ١٩٩٣.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

القوات العسكرية للولايات المتحدة في دول الجوار الجغرافي عام ١٩٩٧

دييغو غارسيا ٩٠٠، سرب معدات تخزين مسبق (٥ سفن بمعدات لمارينز)، محطة طيران أسطول، تسهيلات معاونة.
تركيا **الجيش:** ٣١٠؛ **الأسطول:** ٣٠، تسهيلات معاونة في ازمير وأنقرة. القوات الجوية: ٢٦٤٠؛ تسهيلات في انسيرليك، جناح جوي، ٢ مجموعة قاعدة جوية، أعداد متغيرة من الطائرات تشمل *HC-130, C-12, E-3B/C, KC-135, EF-111, F-16, F-15*، منشآت استطلاع اتصالات، تتبع فضائي ورصد سيزمي.
اليونان **الجيش:** ٩ **الأسطول:** ٢٧٥، تسهيلات قاعدة في خليج صودا وماكري (كريت). **القوات الجوية:** ١٦٢، مجموعة قاعدة جوية، تسهيلات في إراكلوين (كريت).
إيطاليا **الجيش:** ٢٥٥٠؛ قيادة: فيتشنتزا، مجموعة كتيبة مشاة، بطارية مدفعية، معدات وحدة احتياطي المسرح/ مجموعة استعداد الجيش (الجنوب) تشتمل على ١٢٢ دبابة قتال رئيسية، ١٣٣ مركبة قتال مشاة، ١١٨ ناقلة جنود مدرعة، ٣٥ قطعة مدفعية/قاذف صاروخي، هاون. **الأسطول:** ٧١٤٠؛ القيادة: جايتا؛ قواعد في نابولي ولامادالينا، سرب استطلاع بحري به ٩ P-3C في سيجونلا. **القوات الجوية:** ٤٠٢٠؛ قيادة جوية، جناح مقاتلات، ٢ سرب به ٣٦ F-16C/D.
اسبانيا **الأسطول:** ٣٠٠٠؛ القاعدة في روتا، سرب استطلاع بحري به ٩ P-3C. **القوات الجوية:** ٢٢٠.

لكن الوجود العسكري الأمريكي لا يقتصر على صورة واحدة، إذ يوجد على هيئة خبراء ومساعدات أمنية وقواعد وتسهيلات عسكرية ومناورات مشتركة، بالإضافة إلى القوات بأنواعها بما فيها القوات المسلحة بأسلحة التدمير الشامل. وربما كانت المساعدات الأمنية هي أكثر صور الوجود العسكري الأمريكي شيوعاً، كما انها تميز الوجود العسكري الأمريكي من غيره، إذ يبدو أنه لا توجد دول

مانحة للمساعدات الأمنية غير الولايات المتحدة، وفرنسا في حدود ضيقة.

يتضح مما سبق أن الغالبية العظمى من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي تحصل على مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا تشير المراجع إلى حصول دول منها على مساعدات أمنية من دول أخرى سوى حصول افريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر والسنغال عام ١٩٩٥ على مساعدات عسكرية من فرنسا (بالإضافة إلى حصولها على مساعدات من الولايات المتحدة). وترجع أهمية هذه المساعدات إلى أنها أدت إلى اعتماد الدول عليها، مما جعلها إحدى أدوات الضغط الفعالة على هذه الدول لاتخاذ مواقف سياسية وعسكرية وفقاً لما تحدده الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهر ذلك بشكل خاص أثناء أزمة الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ وبعدها.

خامساً: الوجود العسكري الإسرائيلي في دول الجوار الجغرافي

نتيجة للاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية التي تمت خلال عام ١٩٩٧ فقد أصبح هناك وجود عسكري إسرائيلي في تركيا حيث سمحت تركيا بموجب هذه الاتفاقات بتدريب طيارين إسرائيليين في قاعدة قونية الجوية، ويتردد أن خبراء إسرائيليين في مجال الاستخبارات يوجدون بشكل منتظم في تركيا، كما أن الاتفاق على أن تقوم إسرائيل بتحديث طائرات تركية يعني بالضرورة وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في تركيا، وقد اتفق وزيري الدفاع التركي والإسرائيلي على إجراء مناورات بحرية مشتركة تركية ـ إسرائيلية وأن يشارك فيها الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط.

ولقد تطورت العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع كل من إثيوبيا وإريتريا بحيث أصبح هناك خبراء عسكريون إسرائيليون في كل منهما، وبخاصة بعد أن باعت إسرائيل أسلحة لكل من الدولتين، وأصبح هناك وجود بحري إسرائيلي بصفة شبه دائمة في الموانىء الاريترية عادة ما يتمثل في زورقين صاروخيين سريعين يقومان بأعمال الدورية بينها وبين جزيرة حنيش الكبرى التي استولت عليها إريتريا من جمهورية اليمن.

سادساً: القواعد والتسهيلات العسكرية

إذا كانت المساعدات الأمنية من وسائل الضغط، فإن القواعد والتسهيلات العسكرية هي المنطلق للأعمال العسكرية الأجنبية في دول الجوار الجغرافي. وتشتمل هذه القواعد والتسهيلات في المنطقة على قواعد للولايات المتحدة

الأمريكية في دييغو غارسيا وكينيا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا، وقواعد لفرنسا في كل من جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والسنغال.

إن مراجعة القواعد والتسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية بشكل إجمالي توضح غلبة طابع القواعد والتسهيلات الفنية المتعلقة بالاتصالات وأجهزة الكشف والتتبع والقيادة والسيطرة على غيرها من التسهيلات من حيث العدد، إذ لا يقل عدد هذه التسهيلات في أية دولة من دول الجوار الأعضاء في حلف شمال الأطلسي عن عشرة، بينما يقل عدد التسهيلات والقواعد الجوية عن ذلك، وهو ما يوضح مدى تزايد دور الوسائل الفنية في الحرب الحديثة، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة إلى الأحلاف العسكرية. وقد سبق ذكر ما عرف عن القاعدة العسكرية في دييغو غارسيا، ولذلك يجري التركيز على القواعد في كل من كينيا ودول حلف شمال الأطلسي. وتشير المراجع إلى استخدام الولايات المتحدة قاعدة ممباسا في كينيا للنقل الجوي والبحري أساساً حيث تقوم باستخدام متوسع لتسهيلاتها. وتستخدم التسهيلات البحرية على أساس الإذن الطارىء، بينما تستخدم التسهيلات الجوية للتمركز والسماح بإعادة ملء طائرات P-3C، وهي تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن.

وقد تم الاتفاق الخاص بها في السبعينيات، وتم توسيعها سنة ١٩٨٣، وبلغت تكاليف إعدادها بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ مبلغ ٦٦ مليون دولار، كما أنفقت الولايات المتحدة مبلغ ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه ميناء ممباسا بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليها. وتعتبر التسهيلات في كينيا صالحة للاستخدام في النزاعات في البحر الأحمر والشاطىء الشرقي لافريقيا[١٠].

من أخطر القواعد والتسهيلات الأمريكية في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، تلك القواعد والتسهيلات المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل، سواء كانت أسلحة بيولوجية أو نووية والتي نكاد نحصرها في الأسلحة النووية، حيث لا توجد تسهيلات بيولوجية إلا في إسبانيا في توريغون حيث يوجد سرب (حتى كتيبة) حرب بيولوجية[١١].

---

(١٠) Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases*, Pergamon Policy Studies on Security Affairs (Oxford: Pergamon Press, ©1982), p. 136, and *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, pp. 1, 31, 49, 85 and 102, and

هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٢١٣.

(١١) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, pp. 263-269.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)
المساعدات الأمنية الممنوحة لدول الجوار الجغرافي عام ١٩٩٧
(مليون دولار أمريكي)

المكان	دعم اقتصادي	FMF	IMET	EDA	NARCS	المجموع
أوروبا						
البرتغال			٠,٨٠			٠,٨٠
اسبانيا			٠,٠٥			٠,٠٥
سلوفينيا			٠,٤٠			٠,٤٠
كرواتيا			٠,٤٠			٠,٤٠
البوسنة			٠,٥٠			٠,٥٠
ألبانيا			٠,٤٠	*		٠,٤٠
مقدونيا			٠,٣٠	*		٠,٣٠
اليونان		١٢٢,٩٥	٠,٠٥			١٢٣
تركيا		١٧٦,٠٠	*	١,٠٠	*	١٧٧
قبرص	*					١٥,٠٠
مالطة			٠,١٠			٠,١٠
افريقيا						
إثيوبيا			٠,٤٠			٠,٤٠
إريتريا			٠,٤٠			٠,٤٠
كينيا			٠,٤٠			٠,٤٠
أوغندا			٠,٣٠			٠,٣٠
افريقيا الوسطى			٠,٢٠			٠,٢٠
تشاد			٠,٠٣			٠,٠٣
مالي			٠,١٠			٠,١٠
النيجر			٠,٢٠			٠,٢٠
السنغال			٠,٧٠			٠,٧٠

المصطلحات:

FMF = مبيعات عسكرية أجنبية.

IMET = البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري.

EDA = فائض المعدات العسكرية.

NARCS = مكافحة المخدرات.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ٩٧، ١٠٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩ و٢٦١.

كانت هناك قواعد نووية للولايات المتحدة الأمريكية في دول الجوار الجغرافي، إلا أن الولايات المتحدة قد أعلنت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن سلسلة من إجراءات نزع السلاح اشتملت على سحب وتدمير الرؤوس النووية للمدفعية والصواريخ سطح سطح القصيرة المدى، وكذلك سحب الأسلحة النووية من خدمة الأسطول ـ عدا الصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات ـ بما في ذلك الصواريخ كروز «توماهوك» النووية التسليح. وقد سبق أن سحبت الولايات المتحدة الألغام النووية في عام ١٩٨٧ وسحبت الرؤوس الحربية لصواريخ «نايك هيركيوليز» في عام ١٩٨٩، وقد كان من المتوقع أن تسحب الولايات المتحدة الرؤوس الحربية النووية التكتيكية، ولكنها لم تلتزم بتدمير جميع الرؤوس النووية الحربية[١٢].

هناك قاعدة لتخزين وجمع وصيانة ١٣٢ رأساً حربياً نووياً للصواريخ «أونست جون» و٥٧ مقذوفاً للمدفعية النووية عيار ٨ بوصات في كاكماكلي، وقواعد لتمركز وحدات «أونست جون» تركية تابعة للولايات المتحدة في كورلو وأرضروم وإزميت وأورتاكوي[١٣].

أما في اليونان فهناك قاعدة في إليفسيس، لتخزين وصيانة ستة وستين رأساً نووياً للصاروخ «أونست جون» و٣٠ رأساً نووياً لثلاثين صاروخ «نايك هيركيوليز» و٤٣ مقذوفاً للمدفعية من عيار ٨ بوصات رؤوسها النووية تتمركز في بيانيتسا، بينما توجد ميادين رماية للصاروخ «أونست جون» والصاروخ «لانس»، ومناطق تمركز وحدات صواريخ أونست جون يونانية تابعة للولايات المتحدة في أجيروبوليس ودراما وبريفولاكي[١٤].

أما في إيطاليا، فقاعدة لونغاري مجهزة لتخزين وصيانة ٤٢ رأساً نووياً للصاروخ «لانس» و٦٠ رأساً للصاروخ «نايك هيركيوليز» و٢٤ لغماً نووياً وخمسين مقذوفاً نووياً عيار ١٥٥ مم، ومنطقة تمركز وحدة مهندسي هذه الألغام وقيادة السيطرة على الأسلحة النووية في فيتشنتزا، وهناك قواعد لتمركز صواريخ لانس إيطالية تابعة للولايات المتحدة في كل من كودونيه وأوردروزو، بينما قاعدة بورتوغرووارو لتمركز قيادة لواء صواريخ. وهناك مناطق انتشار لوحدات صواريخ «نايك هيركيوليز» إيطالية تابعة للولايات المتحدة في كل من بوفلوفي وكاترون

(١٢) IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, p. 222.

(١٣) Harkavy, Ibid., pp. 263-269.

(١٤) المصدر نفسه.

وسيدجيا وكونسيلفي وكوردوفاو وموني كالفارينا، وتتمركز وحدة الرؤوس النووية من عيار ٨ بوصات في ستشيافيس(١٥).

من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في دول الجوار الجغرافي، تلك القواعد في تركيا، حيث توجد القيادة البرية الجنوبية الشرقية لحلف شمال الأطلسي في أوروبا وقيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة، وهناك رادارات تتبع الفضاء التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة. وهناك قوة الولايات المتحدة ضمن قوة «توفير الراحة» التي استبدلتها تركيا باسم القبضة الحديدية، والتي تشتمل على ٢٩٥٠ فرداً منهم ٣١٠ من الجيش، و٢٦٤٠ من القوات الجوية، تشكل جناحاً جوياً و٢ مجموعة قاعدة جوية (الطائرات في الإلحاق فقط)، ومنها ١٨ F-16، و٦ F-15C و٣ EF111 و٥ KC-135، و٣ E-3B/C، و٢ C-12، و٢ HC-130. أما القواعد والتسهيلات الفنية فيبلغ عددها ثلاث عشرة نظراً إلى قربها من الاتحاد السوفياتي سابقاً واستخدام قواعدها لرصد التجارب النووية السوفياتية وخصوصاً بعد فقدان القواعد الأمريكية في إيران، وكذلك إلى وجود القيادة البرية الجنوبية لحلف شمال الأطلسي(١٦).

تتلقى تركيا مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية على النحو السابق إيضاحه، كما تشترك معها في إجراء مناورات مشتركة. وتعتمد تركيا على إمدادات الأسلحة من الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، ولو أنها تلقت مؤخراً أسلحة من ألمانيا.

أما في اليونان فيقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قوة الأسطول الأمريكي فيها عام ١٩٩٦ بـ ٢٧٥ فرداً، والقوات الجوية بـ ١٦٢ فرداً، بينما غابت قوة الجيش الأمريكي عدا ٩، وهذا يشير إلى خفض القوات الأمريكية في اليونان عنها في عام ١٩٩٣ بنحو ٥٦٠٠ فرد، وبخاصة في قوة الجيش. وللأسطول الأمريكي تسهيلات في خليج صودا وماكري في كريت، بينما للقوات الجوية مجموعة قاعدة جوية (بانخفاض مجموعة عن عام ١٩٩٣) وتسهيلات في إيراكليون في كريت. وتشير هذه المعلومات إلى استغناء القوات الجوية الأمريكية عن قواعد أكتيون وهلينيكون. وعادة ما توجد في قاعدة خليج صودا نحو ست سفن سطح

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) Simon Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 283-291, and IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, pp. 22, 29, 31 and 72.

من الأسطول السادس الأمريكي كما توجد فيها طائرات مكافحة الغواصات من طراز P-3 C وبوسيدون.

ومن المعروف أن للولايات المتحدة اثنتي عشرة قاعدة اتصالات: أراكسوس، وأرجيروبوليس، وجورنا، وهاني كوكيني، وكاتنسولي، وليفاكس، ومونت أدري، ومونت هورياتيس، ومونت بايراس، ومونت باتيراس أوروس، ونياماكري. وتوجد قاعدة تدريب رماية صواريخ في خانيا في كريت، كما أن هناك قاعدة استطلاع بجهاز «لوران سي» في جزيرة رودس.

تحصل اليونان على مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة مقابل وجود وبقاء القواعد الأمريكية على أرض اليونان[١٧]، كذلك من الطبيعي أن تجري مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية واليونانية في إطار حلف شمال الأطلسي على رغم أن اليونان امتنعت خلال فترة التوتر في العلاقات اليونانية ـ التركية عن الاشتراك في مناورات حلف شمال الأطلسي التي تشترك فيها قوات تركية، ويظل هذا الاحتمال قائماً طالما لم تسو القضية القبرصية[١٨].

يقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قوة القوات المسلحة الأمريكية في إيطاليا عام ١٩٩٦ بحوالى ١٣٩٠ فرداً منهم ٢٥٥٠ من الجيش، حيث قيادتها في فيكونزا. وتوجد مجموعة كتيبة ٣٢٥ محمولة جواً وبطارية مدفعية، ومعدات لوحدة احتياطي المسرح/مجموعة استعداد الجيش الجنوبية، و٧٤١٠ من الأسطول حيث القيادة في غايتا، وقواعد في نابولي ولامادالينا، وسرب استطلاع بحري من ٩ طائرات من طراز «P-3C» في سيغونللا، و٤٠٠٠ من القوات الجوية حيث يتمركز سربان من المقاتلات فيهما نحو ٣٦ طائرة قتال من طراز «F-16C/D».

هذا بالإضافة إلى الوجود الأمريكي في قوة تطبيق حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك (IFOR) وتشتمل على ٢٠٠٠ من القوات الجوية الأمريكية معها ٦ «F-16»، و٦ «OA-10»، و٢«AC-130»، و٣ «EC-130»، و٨ «KC-135»، و٤ «MH-53JK» للبحث والإنقاذ، و٢ «HC-130»، وكذا ٤ طائرات «C-12»، وهناك من قوات المارينز ١٢ «F/A-18D»، و٦ طائرات «EA-6B»، ومن الأسطول فرقاطة وطائرة «P-3C». كذلك توجد فرقاطة أمريكية ضمن قوة عملية «الحارس الحاد» في حال إعادة استخدامها[١٩].

(١٧) Duke, Ibid., pp. 178-180, and IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, pp. 22, 29, 31 and 61.

(١٨) Duke, Ibid., pp. 167-168.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٧، و IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, p. 51.

«وتوجد في إيطاليا من قوات حلف شمال الأطلسي قيادة القوات المتحالفة في جنوب أوروبا، وقيادة القوة الجوية التكتيكية المتحالفة الخامسة. وكانت القوات الأمريكية في إيطاليا قد قدرت سابقاً بكتيبتين من المشاة وأخريين من المدفعية وفريق قتال من المشاة، وسريتي إشارة (اتصالات) وكتيبة صواريخ «سيرجنت» وأربع محطات «لوران سي» ومفرزة «لانس»، وطائرات «تورنادو» و«F-16»، و«F104»، وغواصات نووية ومستودع مدمرات وقذائف أعماق»[٢٠].

تشتمل القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في إيطاليا على تسع قواعد جوية هي: أفيانو، وكتانيا، وغيدي توري، وجيويا ديل كولي، وبيانو دي كارزي، وتشيدي توري، وريمني، وديتشيمونيانو، ويوديني؛ ومحطتين جويتين: كوميسو، وسان فيتو دي نورماني؛ وقاعدة تدريب ديتشيمونيانو؛ وقاعدة تجارب في روما؛ وأربع قواعد بحرية: في غايتا، ونابولي، وسيغونللا، ولامادالينا؛ وست قواعد إدارية: في أفيللينو، وكامب داربي، وتشيامبينو، وليفورنو، وبيزا، وتومبولو؛ وقاعدتين بريتين في: كامب إديرلي، وكولتانو؛ وقواعد فنية في: بانولي، وبولونيا، وبوسكومانتيكو، وكامب داربي، وكيب كاربونارا، وكابوديتشينو، وتشيماغالالينا، وفينالي ليجيوري، وغامباري، وإسكيا إستشيا، ولاغو دي باتريا، ولامي دي كونكورديا[٢١].

من الطبيعي في ظل الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في إيطاليا أن تجري مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والإيطالية في نطاق حلف شمال الأطلسي، في حين أن إيطاليا، إحدى دولتي جوار عضوين في حلف شمال الأطلسي، لا تتلقى مساعدات أمنية (بالاشتراك مع فرنسا).

تعتبر فرنسا من أقل دول شمال البحر المتوسط من حيث الوجود العسكري الأجنبي، بعد أن انسحبت من الهيكل العسكري لحلف شمال الأطلسي، إلا أنه رغم ذلك فقد ظلّ بعض تسهيلات منتقاة مفتوحاً وقابلاً للاستخدام بواسطة قوات الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أعادت فرنسا فتح أراضيها لدعم حلف شمال الأطلسي في زمن الحرب، وأجرت مناورات مشتركة مع المانيا في عام ١٩٨٧. وأخيراً أجرت مناورة مشتركة مع قوات أمريكية لمدة أسبوعين اشترك فيها حوالى ألف جندي من المارينز الأمريكيين قرب ليموج،

---

(٢٠) Duke, Ibid., pp. 207-214.

(٢١) المصدر نفسه.

وكانت أول مرة تقوم فيها قوات أمريكية بمناورة على أرض فرنسية منذ العام ١٩٦٦[٢٢].

هناك وجود عسكري للولايات المتحدة في إسبانيا يقدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في منتصف عام ١٩٩٦ بحوالى ٣٢٢٠ فرداً منهم ٣٠٠٠ من الأسطول والباقي من القوات الجوية، وتشتمل تلك القوة على قاعدة بحرية وسرب استطلاع بحري من تسع طائرات طراز «P-3C». ولا يوضح المركز تفاصيل أكثر. ومن المعروف أنه قد أعيد تمركز ٧٢ طائرة قتال أمريكية من إسبانيا إلى إيطاليا. بينما كانت هناك مجموعة قاعدة جوية وجناح تدريب مقاتلات وجناح طائرات إعادة ملء من ١٥ طائرة من طراز «KC-135» وطائرات إنذار مبكر «EA-3B/E» أواكس[٢٣].

تشتمل القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في إسبانيا على قاعدة بحرية في روتا؛ وثلاث قواعد جوية في: مورون، وتوريغون، وزاراغوازا؛ وقاعدتي تدريب ورماية: في بارديناس ريال (ميدان رماية قنابل جو ـ أرض، ومدافع طائرات)، وزاراغوزا؛ وتسع قواعد إدارية في: أداموز، واليكانت، وكارتاجينا، والفيرول، ولاموبلا، ولويشيز، وماهون، وبوبليت، وزاراغوزا؛ وتسع تسهيلات فنية في استاكا دي بارز، وإستاريت، وفيريرياس، وغواردامار دي سيغورا، وهوموزا، وإينوجز، ومدريد، وسان بابلو، وسونسكياكون كازا لغوردو؛ ومركز قيادة في مدريد[٢٤].

سبق إيضاح أن إسبانيا إحدى الدول التي تحصل على مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام، ومن الطبيعي أن تجري اسبانيا مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي، إلا أن إسبانيا تعترض على وجود قوات مسلحة بأسلحة نووية على أراضيها وفي مياهها الاقليمية، بينما ترفض الولايات المتحدة الإعلان عما إذا كانت قواتها تحمل أسلحة نووية أو لا، وتبقى المشكلة دون حل. وقد سبق لإسبانيا طلب سحب الطائرات الأمريكية المسلحة بالأسلحة النووية من قاعدة توريغون[٢٥].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٣) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, pp. 29 and 70.

(٢٤) Duke, Ibid., pp. 264-272.

(٢٥) المصدر نفسه.

تشير بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى أن الوجود العسكري الأمريكي في البرتغال في منتصف عام ١٩٩٦ كان يقدر بحوالى ٥٥ فرداً من الأسطول ونحو ٩٥٥ فرداً من القوات الجوية، بالإضافة إلى ١٠ أفراد من الأسطول و٩٥٠ فرداً من القوات الجوية في جزر الآزور. وتشتمل القوة في جزر الآزور على تسهيلات محدودة في لاجيس، ومفارز بحث وإنقاذ توجد لفترات لدعم عمليات مكوكات الفضاء. كذلك توجد في لشبونة قيادة منطقة الأطلسي الايبيرية. واشتملت القوات الأمريكية في البرتغال عادة على مجموعة أمن بحرية، وتسهيلات اتصالات، وقيادة قوات الولايات المتحدة الجوية في الآزور، وجناح دعم النقل الجوي، وسرب بحث وانقاذ، وسرب اتصالات، وموقع قيادة اتصالات قوات جوية، وموقع مساحة فضاء أرضية كهروبصرية، ومركز عمليات مكافحة الغواصات، ومركز أرصاد ومساحة محيطية، ونظام تجهيز ومتابعة صواريخ، ووحدة جيش، ومركز معدات إعادة إذاعة برق آلي. وتتمتع الولايات المتحدة باستخدام تسهيلات الميناء في باريا دا فيتوريا، بينما تستخدم ميناء لشبونة استخداماً منتظماً. وتستخدم القوات الجوية الأمريكية والأسطول قاعدة لاجيس في الآزور، في حين يستخدم الأسطول الأمريكي قاعدة أنغرا دو هيرويسمو[٢٦].

تشير المراجع العالمية إلى وجود عسكري أجنبي في مالطة يشتمل على طائرتين هليكوبتر و١٦ فرداً، مما يشير إلى وجود نوع من التسهيلات العسكرية فيها لإيطاليا، في حين لا تشير إلى وجود عسكري في ألبانيا، غير أن حدوث اضطرابات في ألبانيا جعل الوجود العسكري الأجنبي في ألبانيا أمراً مبرراً من وجهة نظر هذه الدول.

أما في يوغوسلافيا القديمة فقد تضخم الوجود العسكري الأجنبي بشكل ملحوظ حيث توجد «قوة تطبيق السلام» التابعة لحلف شمال الأطلسي المكونة من ٥٠ ألف فرد من عدة دول من حلف شمال الأطلسي بما في ذلك القوات الأمريكية الموضحة في الوجود العسكري الأمريكي، وقوة أخرى من حوالى عشرة آلاف فرد من دول من خارج الحلف، و١٦١٨ فرداً من الشرطة المدنية ضمن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، من ٣٤ دولة.

أما في كرواتيا فهناك قوات الأمم المتحدة ضمن «الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في سلوفينيا الشرقية، وبارانجا وسيرميوم الغربية، وهي من ٥٤٢٣ فرداً،

(٢٦) IISS, Ibid., pp. 29 and 68.

وفيها ٦ كتائب مشاة و٩٠ مراقباً، و٤٣٤ شرطياً مدنياً من ٢٨ دولة، بالإضافة إلى ٢٧٦ فرداً من ٧ دول، ثم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، وفيها ٢٨ مراقباً عسكرياً من سبع عشرة دولة.

أما في ماسيدونيا، فهناك «قوة الأمم المتحدة لمنع الانتشار»، وتتكون من ١١٦٧ فرداً في كتيبتي مشاة من الولايات المتحدة ومن النرويج، هذا بالإضافة إلى ٣٥ مراقباً و٢٦ شرطياً مدنياً من ٢٧ دولة.

سابعاً: أسباب الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي

ترجع أسباب الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي إلى عوامل عدة بعضها يتعلق بالتاريخ، والآخر يتعلق بأسباب دفاعية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي أو تلك الدول التي تستضيف هذا الوجود. فيلاحظ أن الوجود العسكري الأجنبي في كل من دييغو غارسيا وافريقيا الوسطى وتشاد والسنغال، وكذلك في جبل طارق وقبرص، يرجع في حقيقته إلى أنه امتداد لفترة الاستعمار. فجزيرة دييغو غارسيا امتلكتها بريطانيا في فترة المد الاستعماري، ثم سمحت للولايات المتحدة باستخدامها، والآن تقع الجزيرة تحت السيطرة الأمريكية مع وجود بريطاني محدود[٢٧]. أما كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسنغال فقد كانت مستعمرات فرنسية. ويعتبر الوجود العسكري الفرنسي امتداداً للاحتلال الفرنسي بصورة أو أخرى[٢٨]، ويلاحظ أن هذا الوجود قد قُنن عند استقلال هذه الدول بحيث يمكن اعتبار قبول تلك الدول بالوجود العسكري الفرنسي قبول إذعان أكثر منه اختياراً حراً.

أما الوجود العسكري البريطاني في كل من جبل طارق وقبرص فيرجع في حقيقته إلى أن كليهما كان مستعمرة بريطانية، وتحتفظ بريطانيا بوجودها العسكري فيهما تحت مسميات مختلفة، فهي في قبرص تحت علم الأمم المتحدة، وهي في جبل طارق تحت مسمى حماية المصالح والتعاون الدفاعي.

يرجع الوجود العسكري الأمريكي في كينيا إلى أسباب أقرب إلى تلك الأسباب الخاصة بجزيرة دييغو غارسيا، حيث كانت كينيا مستعمرة بريطانية قبل

---

(٢٧) Harkavy, *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*, p. 97.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٤.

استقلالها، وقد حافظت على علاقاتها القوية ببريطانيا بعد الاستقلال[٢٩]. وبعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس، ورثت الولايات المتحدة الأمريكية القواعد البريطانية في المنطقة.

أما الوجود العسكري الأجنبي في دول شمال البحر المتوسط، فيرجع مثلاً في كل من اليونان وإيطاليا وفرنسا إلى تحرير هذه الدول من الغزو أو الوجود العسكري النازي في الحرب العالمية الثانية، بينما يرجع الوجود العسكري الأمريكي في تركيا إلى أزمة العلاقات التركية ـ السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية، ويصعب ربط الوجود العسكري الأمريكي في إسبانيا بمراحل تاريخية سابقة.

إن التعرف إلى أسباب الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي يتطلب البحث عن دوافع كلا الجانبين في هذا الوجود حتى يمكن تقدير آثاره واحتمالات التغلب عليه. ولنبدأ بالدول صاحبة هذا الوجود.

ثامناً: دوافع الدول صاحبة الوجود العسكري في دول الجوار الجغرافي

لا شك في أن أهم أسباب الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة هو ما تعتبره هذه الدول حماية لمصالحها الحيوية التي تركزت في استمرار التدفق «الحر» للنفط، وحماية «الأصدقاء» الذين تقع إسرائيل في رأس قائمتهم، بينما قد يشكل بعض القيادات العربية أعضاء محتملين فيها[٣٠]. ولقد كان الاتحاد السوفياتي هو الخطر الذي يحتمل أن يهدد هذه المصالح، إلا أن زوال الاتحاد السوفياتي في نهاية العام ١٩٩١ قد بدّد هذه المقولة، وأظهر أن الدول صاحبة هذا الوجود، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يعتبران الأخطار المحلية المتمثلة في نظم عربية أخرى والحركات ذات الطابع الإسلامي، ليست أقل خطراً من وجود الاتحاد السوفياتي.

وحتى في حالة التسليم بهذا الهدف، فإن الوجود العسكري في دول الجوار الجغرافي لا يسعى إلى مجرد حماية المصالح بمفهومها الدفاعي البحت، وإنما يهدف في حقيقته إلى احتواء المصادر المحتملة للتهديد، حتى قبل تحركها نحو هذا

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) «Official Text: US National Security Strategy, 1991,» (Cairo, Embassy of the United States of America, US Information Service, August 1991).

التهديد، بل وتهديدها في حالة عدم الانصياع للمطالب الأجنبية.

إذا كان من الممكن القول بأن الوجود العسكري الأمريكي في دول الجوار الجغرافي يستهدف حماية المصالح الحيوية للدولة، فإن الوجود العسكري البريطاني والفرنسي في حقيقته أقل من أن يحقق مثل هذا الهدف، إذا ما تعرضت هذه المصالح لتهديد حقيقي، وهكذا فإنه لا يمكن التسليم بهذا الدافع ببساطة. الأقرب إلى العقل أن الوجود العسكري لهذه الدول يستهدف أكثر ما يستهدف المكانة الدولية، حيث تحافظ هذه الدول على أوضاعها كدول كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

كان الوجود العسكري الأمريكي في دول شمال البحر المتوسط تدفعه بالدرجة الأولى رغبة في محاصرة «احتواء» القوة العسكرية السوفياتية التي كانت المنافس الوحيد للقوة العسكرية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ربما تكون قد أدت إلى خشية الولايات المتحدة الأمريكية من أن وصولها إلى المياه الدافئة يمكن أن يهدد الوجود الأمريكي ذاته، ولذا فقد لجأت الولايات المتحدة إلى التحالف مع دول أوروبا وخصوصاً غرب أوروبا لاعتراض التقدم السوفياتي عبر أوروبا إلى المحيط الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى ظهور حلف شمال الأطلسي إلى الوجود، وبالتالي إلى الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في دول هذا الحلف الذي كانت كل من تركيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال من أعضائه[٣١].

كان الوجود العسكري الأجنبي في بعض دول الجوار الجغرافي يهدف إلى حرمان الاتحاد السوفياتي من أن تكون له قواعد أو صور أخرى من الوجود العسكري في المنطقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الوجود العسكري الأمريكي في كينيا والوجود العسكري البريطاني في قبرص، حيث كانت للاتحاد السوفياتي علاقات قوية بالصومال في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات، وكان يُخشى من امتداد النفوذ السوفياتي إلى كينيا، كذلك فإن انضمام قبرص إلى حركة عدم الانحياز أدى إلى خشية وصول النفوذ السوفياتي إلى الجزيرة.

يؤدي اختفاء الاتحاد السوفياتي في الخريطة السياسية إلى زوال السبب الرئيسي للوجود العسكري الأجنبي عموماً، والوجود العسكري الأمريكي بصفة خاصة في دول الجوار الجغرافي، ولا تبدو هناك أية بادرة إلى زوال هذا الوجود نتيجة للتعلل

---

(٣١) Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe*, pp. xiii and 6-7.

بعدم اليقين، أو بالمشاكل والاضطرابات الإقليمية وبمكافحة الإرهاب[٣٢]، الأمر الذي كان يمكن أن يترك للمنظمات والقوى الإقليمية، إلا أن هذه الدول تصر على بقاء القوات الأجنبية في المنطقة، ومن المؤكد أن هذه الدول تسعى إلى تصفية باقي النظم التي كانت لها علاقة بالاتحاد السوفياتي والشيوعية، كما قد تحتاج إليه لمنع عودة النظم الشيوعية إلى الحكم، وهو ما يمكن أن يفسر الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في البلقان وحوله. كذلك فإن هذا الوجود أصبح وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال نفوذها الناجم عن وجودها العسكري. وقد انخفض حجم الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار لأسباب مختلفة، منها تخفيض النفقات، والتلاؤم مع الأوضاع الدولية الجديدة، ولأن التقنيات الحديثة تقلل من الحاجة إلى الوجود العسكري الكثيف وتستبدله بوجود عسكري أقل كثافة وأكثر فاعلية.

تاسعاً: دوافع دول الجوار المضيفة إلى قبول الوجود العسكري الأجنبي

يعتبر الوجود العسكري الأجنبي في دول شمال البحر المتوسط ناجماً عن إدراك النخبات الحاكمة في تلك الدول ما كان يمثله الاتحاد السوفياتي من تهديد لأمنها، ولا شك في أن تصرفات الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية إزاء كل من تركيا واليونان[٣٣]، قد عملت على تأكيد تلك الشكوك. كذلك فإن ممارسات الاتحاد السوفياتي في بعض دول أوروبا الشرقية، التي انضمت إلى منظمة معاهدة وارسو، قد سببت قلقاً عميقاً لدى النخبات الحاكمة في بعض الدول الأوروبية. ولا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت هذا الشعور لتأكيد وجودها العسكري فيها. لكن الأمر يصعب تعميمه بالنسبة إلى كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال، نظراً إلى بعدها النسبي عن الاتحاد السوفياتي، خصوصاً أن انضمام اسبانيا والبرتغال إلى حلف شمال الأطلسي جاء متأخراً، وهكذا كانت هناك أسباب أخرى للوجود العسكري الأجنبي فيها. لقد سبقت الإشارة إلى أن الوجود العسكري الأجنبي في إيطاليا إنما هو امتداد للوجود الأمريكي فيها، في الحرب العالمية الثانية، وأن حاجة إيطاليا إلى المعونة الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت من الدوافع التي دفعت ايطاليا إلى القبول

---

(٣٢) «Official Text: US National Security Strategy, 1991».

(٣٣) Duke, Ibid., pp. 160-161.

باستمرار الوجود العسكري الأمريكي فيها[٣٤]. كذلك كان الوجود العسكري الأمريكي في فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، امتداداً لاشتراك قوات الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير فرنسا، وقد استمر كذلك حتى سحب القوات الأمريكية من فرنسا على النحو السابق ذكره.

أما بالنسبة إلى كل من إسبانيا والبرتغال، فيرجح احتمال أن هذه الدول قد قبلت بالوجود العسكري الأجنبي في مقابل حصولها على معونات اقتصادية وعسكرية، كما أنها سهلت انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وعموماً فإن المعونة الأمنية كانت إحدى العوامل الرئيسية لقبول دول الجوار الجغرافي للوطن العربي بالوجود العسكري الأجنبي.

حتى بالنسبة إلى دول مثل تركيا واليونان، لا يمكن إغفال أثر الحاجة إلى المعونة الاقتصادية في القبول بالوجود العسكري الأجنبي على أراضيهما، ويكفي أن نستشهد بالخلاف الذي دار بين اليونان في أيام حكم الحزب الاشتراكي بقيادة اندرياس باباندريو والولايات المتحدة حول استمرار بقاء القواعد الأمريكية، لنخرج باستنتاج أن حاجة اليونان إلى المعونة الأمنية كانت السبب الرئيسي في قبول اليونان باستمرار الوجود العسكري الأمريكي فيها.

إن مراجعة الجدول رقم (٤ ـ ٥) الخاص بالمعونات الأمنية الأمريكية توضح حجم المعونات الاقتصادية التي تتلقاها دول الجوار الجغرافي، وبالتالي تأثيرها في قبولها الوجود العسكري الأجنبي. وإذا كان ذلك ينطبق على دول أوروبية مثل تركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال، فإن ذلك بلا شك ينطبق بدرجة أكبر على دول الجوار الأفريقية التي تعاني الفقر الشديد وأزمات اقتصادية طاحنة.

لم تكن البوسنة والهرسك مخيرة في قبول الوجود العسكري الأجنبي على أرضها، ويكاد ينطبق ذلك أيضاً على كل من كرواتيا وماسيدونيا نظراً إلى ظروف الحرب الأهلية.

لا يتعارض ما سبق مع احتمال حاجة بعض دول الجوار الجغرافي إلى الخبرة وخصوصاً مع احتمال حصولها على أسلحة حديثة، إلا أن بقاء الخبراء العسكريين ـ كما سبق أن أوضحنا ـ عادة ما لا يستغرق زمناً طويلاً، وينتهي بانتهاء مهمتهم.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

الفصل الخامس

الوجود العسكري البحري
في المياه الدولية المحيطة بالوطن العربي

أولاً: الوجود العسكري البحري كبديل من الوجود العسكري على الأرض

لقد كانت إحدى نتائج الحقبة الاستعمارية أن أصبحت لدى شعوب البلدان العربية حساسية واضحة حيال الوجود العسكري الأجنبي، باعتباره المظهر الرئيسي للاستعمار الأجنبي، وهكذا كان على القوى الأجنبية التي اضطرت إلى الجلاء عن الوطن العربي أن تجد لها صيغاً جديدة لوجودها العسكري.

هكذا برزت إلى الوجود صور مثل التسهيلات العسكرية، والمناورات المشتركة، والتخزين المسبق للمعدات والمواد، والمساعدات الأمنية، والوجود البحري في المياه الدولية القريبة، لكن التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة عادة ما يصاحبها وجود عسكري مؤقت يمكن أن يثير المشاعر الوطنية وانتقادات القوى المعارضة، بالإضافة إلى أنها مؤقتة ولا تنفع في حالة الطوارىء المفاجئة. كذلك فإن التخزين المسبق للمعدات والمواد يتطلب وجوداً عسكرياً محدوداً، ولكنه ملحوظ يمكن أن تكون له الآثار السابقة نفسها، والمساعدات الأمنية تكفل ضمانات على المدى البعيد، ولكنها قليلة الفعالية في الحالات الطارئة التي تتطلب إجراءات سريعة وتدخلاً فورياً من وجهة نظر القوى الأجنبية.

لذا، قد يكون الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة حلاً لمشكلة الحاجة إلى وجود قوات جاهزة للاستخدام في الحالات الطارئة، التي تتطلب تدخلاً فورياً من وجهة نظر القوى الأجنبية، إذ إن عمق المياه الإقليمية المحدّد باثني عشر ميلاً لا يمنع القوات الأجنبية من التدخل وخصوصاً مع تطور القدرات الفنية للأسلحة والمعدات الحديثة، في حين أنها لا تكون ملحوظة بالنسبة إلى القوى الوطنية العربية، كما أنها لا تتطلب مواصفات قانونية أو اتفاقات معينة،

ولا يمكن الاعتراض عليها عملياً في أواخر القرن العشرين[١].

غالباً ما يتطلب الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية القريبة استخدام بعض التسهيلات الشاطئية وزيارة الموانىء لأغراض الصيانة والإصلاح والإمداد بالاحتياجات، وكذلك لراحة الأفراد والترويح عنهم، إلا أن ذلك أمكن حله بإحدى الطرق التالية: اللجوء إلى موانىء دول صديقة أقل حساسية للوجود العسكري الأجنبي وقريبة من مناطق الأزمات المحتملة، أو الاعتماد على التسهيلات الذاتية، سواء من حيث تجهيزات الإصلاح والصيانة حيث توفرت أحواض جافة عائمة، وسفن الإصلاح، وسفن الإمداد، وسفن المستشفى، وجميعها يمكن أن يرسو على المخطاف خارج المياه الإقليمية، أو أن تلجأ إلى قاعدة قريبة، أو إلى الجزر المهجورة القريبة التي يمكن استخدامها دون اعتراض من السلطات[٢].

رغم ذلك لا يمكن القول بأن الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية يشكل صورة جديدة من صور الوجود العسكري الأجنبي، إذ كان معروفاً حتى في فترة الاستعمار وما قبله، وكان الوجود العسكري البحري في المياه الدولية مرتبطاً في أحوال كثيرة بسياسة التهديد باستخدام القوة التي عرفت بدبلوماسية البوارج، حينما كان يكفي أن تظهر سفن أسطول الدولة الكبرى أمام سواحل الدولة، لتفهم قيادتها أنها ستتعرض لاستخدام القوة ضدها إن لم تسارع بالاستجابة لمطالب الدولة صاحبة الأسطول[٣]. وقد استخدمت القوات البحرية البريطانية والأمريكية هذه الدبلوماسية مرات عدة ضد الوطن العربي، خصوصاً أثناء الحرب عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، وأثناء الأزمة على اثر الثورة العراقية عام ١٩٥٨، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

يعتبر الوطن العربي من أكثر المناطق حساسية للوجود العسكري الأجنبي، نتيجة ما تعرضت له الأمة العربية من آلام على أيدي القوى الاستعمارية. وقد أدركت القوى الأجنبية هذه الحساسية، وحاولت أن تتغلب عليها سواء بمحاولة

---

(١) Robert E. Harkavy: *Great Power Competition for Overseas Bases*, Pergamon Policy Studies on Security Affairs (Oxford: Pergamon Press, ᶜ1982), p. 25, and *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), pp. 26-33.

(٢) المصدران نفسهما.

(٣) Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases*, p. 25.

إقناع القيادات العربية بأهمية القبول بالوجود العسكري الأجنبي لصالح هذه الشعوب، أو بالضغط عليهم بالتهديد مرات والترغيب مرات أخرى للقبول به، أو لإظهار أهمية مصالح تلك الدول الأجنبية نفسها؛ أو باستمالة الحكومات العربية لقبول مستتر بصور مستحدثة من الوجود العسكري الأجنبي. وقد أدى ذلك إلى قبول بعض الحكومات العربية بالوجود العسكري الأجنبي على أراضي دولهم، في حين أوضح البعض ما يمكن أن يعرضه له هذا الوجود من مصاعب؛ وبالتالي فقد كان الوجود العسكري البحري في المياه الدولية العربية حلاً مناسباً للطرفين، وهو صورة شائعة بالنسبة إلى الوطن العربي، إذ إن كثافة هذا الوجود العسكري على الأرض العربية أقل بكثير منها في المناطق المحيطة، إلا أن الوجود العسكري البحري يحيط بالوطن العربي من كل الجهات: في الخليج والمحيط الهندي في الشرق والجنوب، وفي البحر الأحمر في قلب الوطن العربي، وفي البحر المتوسط في شمال الوطن العربي، وأخيراً في المحيط الأطلسي في غرب الوطن العربي.

ثانياً: الأساطيل البحرية حول الوطن العربي

ارتبط الوجود العسكري البحري الأجنبي في الخليج بقاعدة الجفير البحرية في البحرين، ويتشكل هذا الوجود أساساً من الأسطول الخامس الأمريكي، ويعتمد هذا الوجود ـ ضمن ما يعتمد عليه ـ بالاشتراك مع تشكيل المحيط الهندي الفرنسي، على قاعدته البحرية في جيبوتي، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية وجوداً عسكرياً دائماً في المحيط الهندي يستخدم عند اللزوم لتدعيم الوجود العسكري البحري الأمريكي في الخليج. لكننا نضيف إلى ذلك قوة «العملية أرميللا» البريطانية في الخليج والمحيط الهندي. وتدعم هذه التشكيلات عند الحاجة إلى ذلك.

وكان هناك وجود عسكري بحري سوفياتي محدود في المحيط الهندي وخليج عدن، إلاّ أنه قد اختفى فعلاً إلا من بعض الظهور الرمزي في فترات شديدة القصر.

وهناك الوجود العسكري البحري الفرنسي في المحيط الهندي، والذي لا يبتعد كثيراً عن الوطن العربي، وقد كان لهذا الوجود وما زال دور في الصراع في الخليج منذ العام ١٩٨٧.

يتشكل الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر من بعض القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط والمحيط الهندي. أما الوجود البحري الأجنبي

في البحر المتوسط فيتشكل أساساً من الأسطول السادس الأمريكي، وما يحتمل من وجود عسكري بحري روسي وأوكرايني بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لكنه يكاد يكون قد اختفى تماماً، في حين أن الوجود العسكري البحري الفرنسي في البحر المتوسط ليس وجوداً عسكرياً بحرياً أجنبياً، على أساس أن فرنسا إحدى الدول المطلة على هذا البحر. وقد كان هناك رأي يقول إن الوجود العسكري البحري السوفياتي في البحر المتوسط ليس وجوداً أجنبياً على أساس أن البحر الأسود هو أحد أذرع البحر المتوسط، شأنه في ذلك شأن البحر الأدرياتي وبحر إيجه.

ثالثاً: تفصيلات الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية القريبة من الوطن العربي

١ ـ الوجود العسكري البحري الأجنبي في المحيط الهندي والخليج

أ ـ الأسطول الخامس الأمريكي

عادة ما يتكون في الأحوال العادية من القوة التالية التي عادة ما كانت تنقسم إلى قسمين: **الأول** يوجد بصفة مستمرة في الخليج شمال مضيق هرمز، والثاني يوجد في شمال البحر العربي جنوب مضيق هرمز.

(١) التركيب النمطي(٤)

عادة ما يتكون من القوات البحرية للولايات المتحدة الأمريكية المنتشرة في المحيط الهندي والخليج والبحر الأحمر بالتركيب التالي: مجموعة حاملة طائرات تتكون من حاملة طائرات تعمل بالوقود العادي أو النووي، ٢ طراد دفاع جوي يعمل بالوقود العادي أو النووي، ٢ فرقاطة دفاع جوي، و١ ناقلة وقود قادرة على الإصلاح في البحر أو سفينة إمداد بالوقود والذخيرة أو سفينة ذخيرة، و٢ غواصة تعمل بالوقود النووي.

(٢) احتمالات الدعم

سبق دعم القوة العسكرية البحرية الأمريكية في الخليج والمحيط الهندي عند حراسة القوة الأمريكية ناقلات النفط الكويتية أثناء الأزمة خلال الحرب العراقية ـ

---

(٤) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1996-1997* (London: Oxford University Press, 1996), p. 30.

الإيرانية عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ بالتعاون مع القوى البحرية لدول غرب أوروبا[٥]، كما دعمت أثناء أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وقد اشتمل الدعم خلال حرب الخليج ١٩٩١ على بارجتين أمريكيتين.

أشارت بيانات القيادة السياسية الأمريكية أثناء أزمة تفتيش وزارة الزراعة العراقية بواسطة فريق الأمم المتحدة المكلف بالتفتيش عن أسلحة العراق للتدمير الشامل والصواريخ البالستية، إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية اثنتي عشرة سفينة سطح في الخليج والبحر. وقد ذكر قائد القوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج سيشتمل على مجموعة من حوالى ست سفن[٦]، مما يعني في الحقيقة مجموعة حاملة طائرات.

(٣) أسلحة التدمير الشامل

وعادة ما يشتمل الأسطول الخامس الأمريكي على وحدات بحرية من الطرادات والمدمرات وطائرات الحاملات التي لديها القدرة على استخدام الأسلحة النووية وباقي أسلحة التدمير الشامل، وكانت الولايات المتحدة قبل أن تقرر سحب أسلحتها النووية التكتيكية ترفض أن تفصح عما إذا كانت وحداتها البحرية وغيرها تحمل أسلحة نووية، متعللة بأسباب السرية وأمن الولايات المتحدة[٧].

(٤) استخدام القوة

وقد سبق للقوة البحرية الأمريكية في الخليج أن أسقطت طائرة مدنية إيرانية أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما اشتبكت مع القوات البحرية الإيرانية في نيسان/ابريل عام ١٩٨٨ وأحدثت بها خسائر. أخيراً كانت هذه القوة البحرية بمثابة النواة للقوات التي قامت بتنفيذ الحصار البحري على العراق منذ العام ١٩٩٠ وشاركت في الهجوم على العراق في إطار عملية «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١. وقد اشتمل الدعم في الحالتين على مجموعات حاملات طائرات وبوارج وطرادات

---

(٥) ارتفع الوجود العسكري الأمريكي خلال عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ليصل إلى سفينة قيادة وسفينة برمائية، و٩ ـ ١٠ سفن سطح، وقوة مكافحة ألغام من ست سفن مكافحة ألغام، ومجموعة حاملة طائرات من نحو تسع سفن سطح. وقد ضمت القوة في إحدى المراحل بارجة تحمل صواريخ سابحة «كروز» تقليدية وسفناً لحراستها. International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1988-1989* (London: Brassey's, 1988), p. 15.

(٦) انظر تصريح قائد القوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط في: الحياة، ٢٠/٦/١٩٩٣.

(٧) Simon Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 259-264.

ومدمرات وسفن ألغام وغيرها.

(٥) الاشتراك في مناورات مشتركة

عادة ما يشترك الأسطول الخامس الأمريكي في مناورات «النجم الساطع» في الخليج وفي البحر العربي والتي عادة ما تجري بالاشتراك مع دول أخرى في المنطقة، وكانت تجري في السابق مع قوات عُمان فقط من دول الخليج، لكن من المتوقع أن يمتد ذلك إلى دول أخرى في الخليج، خصوصاً أنها قد بدأت فعلاً في إجراء مناورات مشتركة مع قوات كل من الكويت وقطر[٨].

لا يمنع قيام القوات البحرية الأمريكية في الخليج بمناورات مشتركة مع قوات عربية من قيامها بتدريبات منفردة في ما بينها، أو مع دول غير عربية وفقاً لبرامج التدريب المخصصة لها، ووفقاً للمهام التي يحتمل أن تقوم بها دون أن ترتبط بالضرورة باشتراك قوات عربية أو حتى بعلمها أو موافقتها.

ب ـ القوة العسكرية البحرية البريطانية في المحيط الهندي

(١) التركيب النمطي

تشتمل هذه القوة عادة على ما يسمى بقوة «العملية أرميللا» وهي التي تشير إلى القوة البحرية البريطانية في الخليج.

وتتكون قوة العملية أرميللا عادة من[٩]: سفينتي سطح رئيسيتين (مدمرة أو فرقاطتين، إحداها على استعداد للعمل خلال ٢١ يوماً من الإنذار)، وسفينة دعم واحدة.

(٢) تغيرات في التركيب

تتعرض القوة لتغيرات، سواء بالزيادة أو النقصان، وقد ظهر خلال العام ١٩٩٣ أن القوة البحرية البريطانية في الخليج، في وقت من الأوقات، لم تزد على

---

(٨) وفقاً لاتفاق دفاعي وقع بين الكويت والولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أجريت مناورات مشتركة عديدة اشتركت فيها قوات من البلدين، وعلى سبيل المثال تلك التي أجريت في آذار/مارس ١٩٩٣. الحياة، ٢٨/٣/١٩٩٣.

(٩) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, p. 75.

أفادت تقارير بأن القوة البحرية البريطانية في الخليج عام ١٩٨٧ كانت تتكوّن من سفينتي سطح، وسفينة إمداد بالوقود، وأربع كاسحات ألغام، وسفينة إمداد.

سفينة سطح واحدة كانت عبارة عن فرقاطة[10]، مما يؤكد درجة استعداد العملية السابق ذكرها.

(٣) أسلحة التدمير الشامل

ليس هناك ما يدل على أن القوة العسكرية البحرية البريطانية في الخليج مسلحة، أو يمكن أن تسلح بأسلحة نووية، أو أنها مجهزة لاستخدام أسلحة تدمير شامل أخرى، إذ ليس لدى المملكة المتحدة أسلحة كيميائية، وتقتصر أسلحتها النووية البحرية على الغواصات النووية، وقذائف الأعماق النووية، لكن يظل الاحتمال وارداً إذا ما رأت القيادة السياسية للمملكة المتحدة أن تتسلح بأسلحة نووية.

(٤) القواعد والتسهيلات

كانت القوات البحرية البريطانية هي القوة البحرية العسكرية الرئيسية في الخليج حتى أوائل السبعينيات، إلا أنها بدأت تخفف من وجودها بعد هزيمة بريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦، وبدأ انسحابها بعد ذلك من شرق السويس. وقد كانت قاعدة الجفير وقاعدة سلمان البحرية في البحرين من أهم القواعد التي كانت تستند إليها، رغم أن منطقة الخليج كانت كلها تقريباً مستعمرة أو محتلة بقوات بريطانية. وقد ظلت هذه القواعد بعد انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس، وبعد وراثة الولايات المتحدة الأمريكية إياها، مفتوحة لاستخدام القوات البحرية البريطانية التي تستخدم تسهيلات الموانىء في باقي دول الخليج، وخصوصاً بعد حرب الخليج الأخيرة عام ١٩٩١.

(٥) المناورات المشتركة

نادراً ما قامت القوة العسكرية البحرية البريطانية في الخليج بمناورات مشتركة، إلا أنها قامت بمناورات مشتركة مع قوات عُمان، مع ما هو معروف عن ضعف نسبي لقوة عُمان البحرية. وقد اشتركت القوة البحرية البريطانية بعد الحرب في الخليج عام ١٩٩٠ في مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية وقوات من دول الخليج العربية، كما اشتركت في مناورات مكافحة غواصات مع القوة البحرية الأمريكية عام ١٩٩٣.

(٦) المهام القتالية

سبق أن اشتركت القوة العسكرية البحرية البريطانية في عملية حراسة ناقلات

---

(١٠) الحياة، ٢٧/٧/١٩٩٣.

النفط الكويتية عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ وذلك ضمن قوات اتحاد غرب أوروبا[١١]، كما كانت من أوائل السفن العسكرية التي ساهمت في فرض الحصار البحري على العراق منذ البدايات الأولى لأزمة الخليج عام ١٩٩٠، كما شاركت بعد ذلك في عملية «عاصفة الصحراء» في الهجوم على العراق.

ج ـ التشكيل البحري الفرنسي في المحيط الهندي

تشتمل القوة الفرنسية في المحيط الهندي على قوة بحرية عائمة، وقوة برية جاهزة للنقل بحراً تتمركز في جزر مايوتي، ولاريونيون.

(١) القوة البحرية العائمة

عادة ما تشتمل القوة البحرية العائمة على[١٢]: سفينة قيادة عائمة Alindein، ٣ فرقاطات، سفينتي مرور، سفينتين برمائيتين، ٣ سفن دعم (منها سفينة القيادة). وتدعم هذه القوة بفرقاطة وطائرة اتلانتيك.

(٢) القوة البرية الفرنسية في المحيط الهندي

عادة ما تشتمل على ٤٠٠٠ فرد موزعين على[١٣]: فوجين مارينز يشتملان على فوج وكتيبة معاونة وسرية من الفرقة الأجنبية ووحدة نقل جوي فيها ٢ طائرة «C-160» و٢ هليكوبتر «AS 555» و٧٠٠ من الجندرمة.

(٣) أسلحة التدمير الشامل

ليس هناك ما يدل على احتمال تسليح القوات البحرية الفرنسية في المحيط الهندي بأسلحة تدمير شامل نظراً إلى صغر القوات البحرية العاملة، ورغم أن فرنسا كانت من الدول التي احتفظت بمخزون من الأسلحة، وكذلك من الدول التي لم توقّع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا في العام ١٩٩٢.

(٤) المهام القتالية

تقوم القوات البحرية الفرنسية في المحيط الهندي بالمرور لإظهار العلم واستعراض القوة، كما انها نواة التدخل العسكري الفرنسي عند الضرورة، عندما

---

(١١) Willem van Eekelen, «WEU and the Gulf Crisis,» *Survival* (November-December 1990), pp. 523-529.

(١٢) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993), p. 44.

(١٣) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, p. 56.

ترى القيادة الفرنسية ضرورة ذلك. وقد قامت القوات الفرنسية بمناورات مشتركة مع القوات الكويتية والقطرية في الخليج منذ عام ١٩٩٣[١٤]، ومن المتوقع أن تستمر في ذلك في ضوء الاتفاقات الدفاعية مع دول خليجية. وكانت القوات البحرية الفرنسية من أوائل القوات التي شاركت في فرض الحصار البحري على العراق منذ البدايات الأولى لحرب الخليج[١٥].

د ـ التشكيل البحري السوفياتي (الروسي) في المحيط الهندي

(١) التركيب النمطي

كان للأسطول السوفياتي وجود في المحيط الهندي قبل تفككه وانهياره، وقد كان له تكوين شبه ثابت من[١٦]: صفر ـ غواصة واحدة، ٢ ـ ٣ سفن سطح رئيسية، ١ ـ ٣ سفن حرب ألغام، برمائية واحدة، ٨ ـ ١٠ سفن معاونة.

(٢) المناورات المشتركة وأسلحة التدمير الشامل

لم يعرف عن الأسطول السوفياتي في المحيط الهندي والخليج إجراؤه مناورات مشتركة مع دول أخرى، رغم أن العلاقات السوفياتية كانت قوية مع جمهورية اليمن الديمقراطية قبل الوحدة اليمنية، لكن احتمال تسليحه بأسلحة تدمير شامل كان قائماً.

(٣) تغيرات في التركيب

يعتبر مستقبل الوجود العسكري البحري السوفياتي في المحيط الهندي والخليج محاطاً بغموض شديد، إذ إن الافتراض النظري بأنه يمكن القوة البحرية الروسية أو قوة أوكرايينا البحرية، أو كليهما، من أن تحل محله نظرياً ليس واقعياً، فأوضاع روسيا وأوكرايينا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي لا تسمح لهما بالاحتفاظ بوجود عسكري بحري في مياه بعيدة دون دعم وتمويل أجنبي، وبالتالي فإن أي وجود عسكري بحري روسي أو أوكرايني في المحيط الهندي في المستقبل القريب هو في الحقيقة وجود عسكري تابع للقوة التي ستقوم بتمويله. وقد ذكر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن الأسطول الروسي لم ينشر سفن قتال في المحيط

---

(١٤) الحياة، ٢٦/٥/١٩٩٣.

(١٥) Eekelen, «WEU and the Gulf Crisis».

(١٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1991-1992* (London: Brassey's, 1991), p. 45.

الهندي والخليج في عام ١٩٩٢(١٧)، ولم يلاحَظ انتشار لها عام ١٩٩٣ وما بعده، إلاّ أنه قد عرف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ أن الكويت ستجري مناورات مشتركة مع الأسطول الروسي(١٨).

٢ ـ الوجود العسكري البحري الأجنبي في البحر المتوسط

كان الوجود العسكري البحري الأجنبي في البحر المتوسط يشتمل على الأسطول السادس الأمريكي، بالإضافة إلى التشكيل البحري السوفياتي الذي كان عادة ما يوجد في البحر المتوسط، والذي يسري عليه ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة إلى الوجود العسكري البحري السوفياتي في الخليج والمحيط الهندي. إلا أن البحر المتوسط يشكل أهمية خاصة بالنسبة إلى كل من جمهوريات روسيا الاتحادية وأوكرايينا وجورجيا التي تطل على البحر الأسود، وكذلك بالنسبة إلى باقي الدول الأعضاء، في ما عرف بكومنولث الدول المستقلة من الجمهوريات التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفياتي الذي انهار، باعتبار أن البحر المتوسط هو المنفذ على المياه الدافئة طوال العام، وبالتالي فإن هذه الجمهوريات ستقوم بنشر أساطيلها في البحر المتوسط بمجرد قدرتها على تحقيق ذلك، إلا أنها كانت منذ عام ١٩٩٢ غير قادرة على ذلك، إلى درجة أن أوكرايينا، ثانية دول هذا الكومنولث من حيث المساحة وعدد السكان، قد وافقت على أن يكون أسطول البحر الأسود تحت قيادة روسية ـ أوكرايينية مشتركة لمدة ٣ ـ ٥ سنين على أن يقسم بعد ذلك(١٩)، وبالتالي، فليس من المتوقع أن يتم انتشار أساطيل من هذه الدول في البحر المتوسط قريباً من منتصف تسعينيات القرن العشرين، وقد لا يتم ذلك أبداً.

أ ـ الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط

يعتبر وجود الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط وجوداً ثابتاً ودائماً، ولا ينتظر أن يتغير هذا الوضع في المستقبل إلا نتيجة تغير جذري في موازين القوى العالمية. وقد سبق للاتحاد السوفياتي أن تقدم باقتراحات لإخلاء البحر المتوسط من الأساطيل الأجنبية، وأبدى استعداده لسحب قواته البحرية من هذا البحر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقبل بالاستجابة لهذا الاقتراح.

---

(١٧) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 43.

(١٨) «مناورات بحرية كويتية روسية،» الحياة، ٢٣/١٠/١٩٩٣، ص ٤.

(١٩) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, p. 118.

(١) القواعد والتسهيلات

يعتمد الأسطول السادس الأمريكي في وجوده في البحر المتوسط على مجموعة القواعد البحرية في تركيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال السابق ذكرها، والتسهيلات البحرية التي يتمتع بها في إسرائيل ومصر وتونس والمغرب.

(٢) المناورات المشتركة

يشترك الأسطول السادس الأمريكي في المناورات المشتركة البحرية مع دول حلف شمال الأطلسي المطلة على البحر المتوسط، ومع إسرائيل ومع مصر، في كل من مناورات «النجم الساطع» و«رياح البحر» على انفراد.

(٣) المهام القتالية

اشترك الأسطول السادس في أعمال القتال المتعلقة بعملية «درع الصحراء» عام ١٩٩٠ و«عاصفة الصحراء» ضد العراق عام ١٩٩١، كما سبق أن اشترك في العملية الجوية «الدورادو» ضد الجماهيرية العربية الليبية عام ١٩٨٦[٢٠]، كذلك فإن للأسطول السادس تاريخه في التدخل في المنطقة وخصوصاً أثناء الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ وبعد الثورة العراقية في ١٤ تموز/يوليو من العام نفسه، ثم في أزمة أيلول/سبتمبر (الأسود) عام ١٩٧٠.

(٤) التركيب النمطي للأسطول السادس الأمريكي

عادة ما يشتمل الأسطول السادس الأمريكي في الأحوال العادية على تركيب نمطي من غواصات نووية، ومجموعة حاملة طائرات، ومجموعة إصلاح، ومجموعة طوارىء برمائية[٢١]، إلا أنه جرت العادة على تدعيم قوة الأسطول في حالة الطوارىء بمجموعة حاملة طائرات أو أكثر حسب الحالة.

تتكون مجموعة حاملة الطائرات من: حاملة طائرات، و٦ سفن سطح رئيسية، وسفينتي دعم سريعتين. وتتكون مجموعة إعادة الملء السريعة من: ٤ سفن دعم، و٢ سفينة حراسة، ومجموعة الطوارىء البرمائية من: ٤ سفن فيها معدات للواء مارينز، ومجموعة مارينز جاهزة متقدمة قادرة على إجراء العمليات الخاصة.

---

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٥٢ - ٥٣.

(٢١) IISS, Ibid., p. 29.

وقد أذاعت القيادة السياسية الأمريكية أثناء أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري العراقية بواسطة فريق تفتيش من الأمم المتحدة، أن لديها تسع عشرة سفينة سطح في البحر المتوسط، كما أذيع بعد ذلك خبر عن انضمام مجموعة حاملة طائرات إلى هذه القوة[٢٢].

(٥) الأسطول السادس في البحر الأحمر

عادة ما يقوم الأسطول السادس الأمريكي بتوفير القوة البحرية الأمريكية في البحر الأحمر عند الحاجة إلى ذلك. وقد قام بدفع مجموعة حاملة طائرات إلى البحر الأحمر تمركزت قبالة ينبع على ساحل العربية السعودية، ومجموعة أخرى في مدخل خليج العقبة قبالة الساحل المصري في مضيق تيران، قرب شبه جزيرة سيناء، أثناء أزمة الخليج عام ١٩٩٠[٢٣]، ومن المنتظر بقاء القوة البحرية الأمريكية في هذه الأماكن فترة طويلة بعد انتهاء الأزمة.

أذاعت القيادة السياسية الأمريكية أثناء أزمة تفتيش وزارة الزراعة والري العراقية بواسطة فريق تفتيش من الأمم المتحدة أن لديها في البحر الأحمر قوة بحرية تشتمل على خمس سفن سطح رئيسية[٢٤].

(٦) الأسطول السادس وأسلحة التدمير الشامل

من الواضح أن تشكيل الأسطول السادس الأمريكي يشتمل على قطع بحرية ـ غواصات وسفن سطح ـ وطائرات قادرة على استخدام الأسلحة النووية وباقي أسلحة التدمير الشامل، بل من المؤكد أنها كانت مسلحة بأسلحة نووية نظراً إلى قرب الأسطول من الاتحاد السوفياتي الذي كانت الولايات المتحدة تعتبره التهديد الرئيسي لها، ولدول منظمة معاهدة شمال الأطلسي بشكل عام. وإذا كانت الأسلحة النووية التكتيكية قد سحبت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كما وقّعت معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن سفن الأسطول تظل قادرة على استخدام هذه الأسلحة النووية عندما ترى القيادة السياسية للولايات المتحدة ذلك.

---

(٢٢) *International Herald Tribune*, 27/7/1992.

(٢٣) Jonathan T. Howe, «NATO and the Gulf Crisis,» *Survival*, vol. 33, no. 3 (1991), p. 250.

(٢٤) *International Herald Tribune*, 27/7/1992.

ب ـ المارينز الأمريكي في البحر المتوسط

(١) التكوين

نحو ٢٠٠٠ فرد.

يشتمل على:

وحدة طوارىء مارينز متمركزة على مجموعة سفن برمائية جاهزة[٢٥].

(٢) المهام

يتولى المارينز المهام العاجلة التي تقررها الولايات المتحدة في البحر المتوسط، والتي تحتاج إلى وجود على الأرض ولا تكتفي بنيران الأسطول أو القوات الجوية. وقد سبق للمارينز في البحر المتوسط أن قاموا بالنزول في بيروت مرة في عام ١٩٥٨ أثناء الأزمة اللبنانية، كما شكلوا القوة البرية الأمريكية الرئيسية للقوة الأمريكية في القوة المتعددة الجنسيات التي شكلتها الولايات المتحدة هناك عام ١٩٨٢، وعادة ما يشارك المارينز في المناورات المشتركة مع الأسطول السادس الأمريكي.

ج ـ القوة البحرية السوفياتية (الروسية) في البحر المتوسط

تكوّنت القوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط عادة من عناصر من أساطيل الشمال والبلطيق والبحر الأسود، وكانت تشتمل على قوة من الغواصات، ومجموعات من سفن السطح، وطائرات عمودية، وسفن دفاع جوي. وكانت القوة البحرية السوفياتية تستند إلى قواعدها البحرية في البحر الأسود، بالإضافة إلى الاستفادة من التسهيلات العسكرية في مصر قبل انهيار العلاقات المصرية ـ السوفياتية، ثم في سوريا وليبيا وكذلك استخدام التسهيلات الشاطئية في الجزائر.

(١) التركيب النمطي للقوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط

عادة ما اشتملت القوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط على العناصر التالية[٢٦]: ٢ ـ ٣ غواصات (من أسطول بحر الشمال)، طراد واحدة (من جميع الأساطيل الأوروبية)، ٢ ـ ٣ مدمرات (من جميع الأساطيل الأوروبية)، ١ ـ ٢ فرقاطة (من جميع الأساطيل الأوروبية)، حاملة طائرات أو حاملة هليكوبتر بشكل

---

(٢٥) IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, p. 27.

(٢٦) IISS, *The Military Balance, 1991-1992*, p. 44.

دوري، ٢٠ ـ ٢٤ سفينة دعم وخدمات بما فيها سفينتا جمع معلومات على الأقل.

وكما سبق الذكر، فإنه وفقاً لمعلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن لم يقم الأسطول الروسي بنشر أية سفينة قتال في البحر المتوسط خلال العام ١٩٩٢[٢٧]، وتأكد ذلك منذ ١٩٩٣، وليس من المتوقع أن يقوم بذلك في وقت قريب.

(٢) القوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط والمناورات المشتركة وأعمال القتال

نادراً ما اشتركت القوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط في مناورات مشتركة مع دول في المنطقة، رغم ما ربط الاتحاد السوفياتي من علاقات مع دولها، كذلك فقد تحاشت القوات البحرية العسكرية السوفياتية التورط أو الاشتراك في أعمال ذات طابع قتالي، وامتنعت عن القيام بأعمال قتال لصالح أي من سوريا أو ليبيا في فترة تعرضهما لعدوان أو تهديد خارجي.

٣ ـ الوجود العسكري البحري الأجنبي في المحيط الأطلسي

يختلف المحيط الأطلسي بطبيعته عن باقي المسطحات المائية المحيطة بالوطن العربي، من حيث إن إطلال الوطن العربي عليه محدودة في كل من المغرب وموريتانيا، في حين أن إطلال الدول الأجنبية عليه هو الغالب، ويكاد يكون دور المحيط الأطلسي في أمن الوطن العربي والأمة العربية في الماضي القريب محدوداً بعملية الغزو الأمريكي للساحل الغربي لافريقيا، أثناء الحرب العالمية الثانية.

يكاد يقتصر الوجود العسكري البحري الأجنبي في المحيط الأطلسي على القوة البحرية الأمريكية الموجودة في هذا المحيط، في حين كانت هناك قوة بحرية سوفياتية في هذا المحيط إلا أنها تركزت في الجزء الجنوبي منه قبالة شاطىء انغولا.

أ ـ الأسطول الأمريكي في المحيط الأطلسي

عادة ما تشكل الوجود العسكري البحري في المحيط الأطلسي في المياه الاقليمية العربية، من الأسطول الثاني الأمريكي وغالباً ما يتكون أسطول الأطلسي من[٢٨]:

---

(٢٧) IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, p. 91.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الغواصات: ٧ غواصات طراز أوهايو، و٣ غواصات أخرى مسلحة بصواريخ بالستية تعمل بالوقود النووي، و١٦ غواصة تعمل بالوقود النووي مزودة بقواذف لصواريخ غير بالستية، و٣٥ غواصة تعمل بالوقود النووي.

سفن السطح: ٦ حاملات طائرات نووية أو غير نووية، و٢٣ طراد دفاع جوي بالوقود النووي أو العادي، و٥ مدمرات دفاع جوي، و١٦ مدمرة، و٢٣ فرقاطة دفاع جوي.

وتشتمل **البرمائيات** على سفينة واحدة قيادة برمائية، و٢ سفينة إبرار حوض، و٢ سفينة اقتحام للإبرار، ورصيف واحد هبوط هليكوبتر، و٦ أرصفة إبرار حوض، و٦ سفن إبرار رصيف، وسفينة واحدة إبرار دبابات.

أما الأسطول الثاني الأمريكي والذي يغطي الأطلسي فيتكون عادة من ٤ مجموعات حاملات طائرات، ومجموعة برمائية، و٤ مجموعات إعادة ملء.

ب ـ الأسطول السوفياتي في المحيط الأطلسي

كان الأسطول السوفياتي ينشر جزءاً من أسطول الشمال في المحيط الأطلسي، لكن أغلب أعماله كانت حول شواطىء الدول الأوروبية، ورغم ذلك من الصعب القطع بأنه لم يكن يبعث ببعض قطع هذا الأسطول بالقرب من شواطىء المغرب وموريتانيا، لكن هذا الوجود في حال حدوثه كان ضعيفاً.

عادة ما اشتمل التركيب النمطي لأسطول الشمال الروسي على [(٢٩)]:

٧٩ غواصة منها: ٢٠ غواصة استراتيجية، و٥٩ غواصة تكتيكية منها: ١٢ تعمل بالوقود النووي غير مجهزة بصواريخ بالستية، و٢٩ غواصة تعمل بالوقود النووي، و١٠ غواصات بوقود الديزل وغير مسلحة بصواريخ.

٦٧ سفينة سطح رئيسية تشتمل على: حاملتي هليكوبتر وإقلاع عمودي أو قصير، ١٥ طراداً، ٨ مدمرات، ٤٢ فرقاطة.

ومن الطبيعي أن أغلب هذه القوة كان بعيداً عن الشواطىء العربية، لكن هذه القوة بدورها تقلصت بشدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أمكن تدقيق حجم سفن السطح الروسية في أسطول الشمال كالآتي: حاملة للطائرات القصيرة والعمودية الإقلاع والهبوط وللهليكوبتر، و١٠ طرادات، و٨ مدمرات، و٣٥

---

(٢٩) IISS, *The Military Balance, 1991-1992*, p. 42.

فرقاطة[٣٠]. ورغم أن المراجع لم تتحدث عن انتشار الأسطول الروسي في المحيط الأطلسي، إلا أن من المتوقع ألا تكون حاله أفضل منها في البحرين المتوسط والأحمر وكذلك في الخليج والمحيط الهندي.

من الواضح أن التركيب النمطي لأسطول الشمال الروسي يشتمل على عناصر قادرة على استخدام الأسلحة النووية، وبالتالي فإن هذا الوجود البحري قادر عند الضرورة على استخدام الأسلحة النووية، بمجرد توفيرها وصدور القرار السياسي بذلك.

(٣٠) IISS, *The Military Balance, 1996-1997*, p. 117.

الفصل السادس

الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني
في فلسطين

أولاً: أهمية دراسة الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني

إذا كان الحديث عن الوجود العسكري الأجنبي قد تطرق إلى وجود قوات وتسهيلات وأفراد لدول لا تنتمي إلى الوطن العربي، على أرضه وفي مياهه وأجوائه الإقليمية، وفي الدول المجاورة، وفي المياه المحيطة به، فهناك نوع من الوجود العسكري الأجنبي لا يمت مباشرة إلى أية أطراف من خارج المنطقة، وإنما هو قد أوجد لنفسه غطاءً قانونياً، واكتسب شرعية دولية باستخدام القوة وبمعاونة دول أجنبية. وقد استوطن هذا الوجود العسكري في جزء من الوطن العربي بعد أن طرد شعباً من الأمة منه، وأقام فوقه دولة له؛ ثم إنه يستدعي مستوطنين، وأقام مجتمعاً عسكرياً بحيث يعتبره بعضهم جيشاً أقيمت له دولة، وهو يتمثل في الكيان السياسي لإسرائيل الذي أسبغ على نفسه صفة الدولة، وانضم إلى المنظمات الدولية بصفاتها وتخصصاتها المختلفة، والذي أصبح مصدر التهديد الرئيسي للدول العربية رغم كل ما جرى خلال أكثر من أربعين عاماً من محاولات لفرض سلام دائم بينه وبين الشعوب العربية المحيطة به التي ترفض ممارساته، سواء كان ذلك بتوقيع معاهدة سلام بينه وبين مصر بعد زيارة السادات، الرئيس المصري السابق، للقدس، والاتفاق مع رئيس هذا الكيان العسكري الاستيطاني مناحم بيغن، أو كان باجتماع مؤتمر السلام في مدريد في آخر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩١، وما تبع ذلك من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف مع أطراف عربية، ثم بإعلان المبادىء بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ المعروف باتفاق «غزة ـ أريحا أولاً».

عبّر الكثيرون من مسؤولين وكتّاب وأبناء الشعب عن إدراك الأمة العربية مخاطر هذا الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني، ويكفي أن نقول إن انقسام الأمة حيال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كان في حقيقته انقساماً حول أسبقية خطر

هذا الوجود العسكري الاستيطاني على أمن هذه الأمة، وليس حول الاعتراف بخطر احتلال العراق للكويت. وكان المعارضون للتدخل الأجنبي يعارضونه لأنه يساند الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين المحتلة، وليس لأنهم يوافقون على احتلال العراق الكويت بالقوة، في حين تحجج الجانب الآخر الذي سعى إلى هذا التدخل أو سمح به، أو قبله أو باركه بأن احتلال العراق الكويت هو الذي أدى إلى تدعيم هذا الوجود العسكري الأجنبي، أي أن كلا الجانبين يشعر بخطر الوجود العسكري الأجنبي، وعبّر عن هذا الشعور بطريقته، كما أن كلا الطرفين أنحى باللائمة على الطرف الآخر لأنه دعم الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين.

لقد تعرّض الاحتلال العسكري الاستيطاني في فلسطين للكثير من الدراسات التي استوفت أغراضها من حيث الجوانب التي سعت إلى دراستها، لكن المطلوب هنا هو دراسته على أنه وجود عسكري أجنبي استيطاني، وبالتالي الاستفادة من الدراسة لاستكشاف احتمالات تكرار تعرض الوطن العربي لمخاطر مثل هذا الوجود والعمل على تفاديها.

لذلك من المهم دراسة العوامل التي أدت إلى نموه، ثم دراسة الطبيعة المميزة لقوات الاحتلال الاستيطاني، لمعرفة ما هو مشترك وما هو مختلف، ثم احتمالات توسع الاحتلال الاستيطاني أو وجود عسكري أجنبي مشابه، ثم أخيراً دراسة هذا الوجود كقاعدة لوجود عسكري أجنبي آخر.

ثانياً: العوامل المؤدية إلى الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين

يتميز الوجود العسكري الاستيطاني عن باقي صور الوجود العسكري الأجنبي من حيث العوامل التي تؤدي إليه، ولا يعني هذا أنه ليست هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى كلتا الصورتين، لكن من المؤكد أن هناك عوامل خاصة تؤدي إلى الوجود العسكري الاستيطاني لا تتوفر في حالات الوجود العسكري الأجنبي الأخرى، رغم التسليم بأن الوجود العسكري الأجنبي نفسه كان أحد العوامل المؤدية إلى الوجود العسكري الاستيطاني. ولنبدأ بالعوامل المشتركة المؤدية إلى الوجود العسكري الأجنبي.

١ ـ العوامل المشتركة

تتلخص العوامل المشتركة في ضعف القوى المحلية، ووجود قوة منظمة تسعى إلى التوسع والسيطرة، ووجود مجال لمطامع القوى الأجنبية.

أ ـ ضعف القوى المحلية

يغري ضعف القوى المحلية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً القوى الأجنبية بالسيطرة والهيمنة، والقول بملء الفراغ الاستراتيجي. فحينما تتمتع القوى المحلية بأسباب القوة يكون من الصعب على القوى الأجنبية أن تجد لنفسها مكاناً أو مبرراً. وتتميز القوة السياسية بقدرتها على تنظيم القوى المحلية بحيث تكون قادرة على مواجهة القوى الأجنبية، في حين أن القوة الاقتصادية المبنية على القدرة على الانتاج ـ وليست القوة المالية الناتجة من تراكم رؤوس الأموال والموارد الطبيعية ـ هي التي تدعم هذه القوى وتمكّنها من مقاومة التدخل الأجنبي؛ أخيراً فإن القوة العسكرية هي التي تمكّن من قطع الطريق على الوجود العسكري الأجنبي بحرمانه من الذريعة التي يستند إليها، وهي التي تمكّن من صدّه في حال إصراره على الحضور إلى المنطقة أو فرض نفسه عليها.

من مظاهر الضعف السياسي الخضوع لحكم أجنبي أو غير وطني، وضعف التنظيمات ذات الطابع الشعبي مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضعف السلطة المحلية سواء كانت سلطة وطنية أو أجنبية، كما ان من أهم مظاهر الضعف غياب استراتيجيا شاملة ومتخصصة لقيادة العمل الوطني أو القومي.

أهم مظاهر الضعف الاقتصادي التي تؤدي إلى الوجود العسكري الأجنبي ضعف الانتاج والاعتماد على سلعة واحدة أو مورد طبيعي واحد أو احتكار جهة ما سوق المنتجات أو احتكارها للإمداد بمواد استراتيجية معينة، إذ إنه حتى في حال توفر موارد طبيعية أو وجود فوائض مالية، فإن الدولة تظل معتبرة ضعيفة اقتصادياً وبالتالي يتوقع أن تتعرض لوجود عسكري أجنبي إذا لم تغطِّ مصادر القوة الشاملة الأخرى هذا الضعف.

لا شك في أن الضعف العسكري هو العامل الحاسم الذي يؤدي إلى الوجود العسكري الأجنبي أو يقف حائلاً دونه، لكن مقاييس القوة العسكرية متعددة وليست مقياساً واحداً. ولا شك في أن حجم القوة العسكرية والمعدات، وكذلك مدى التقدم التقني، كل ذلك من أهم عناصرها، إلا أن مستويات التدريب والتنظيم والقيادة والتعاون، وكذلك مدى الاكتفاء الذاتي من الأسلحة والمعدات،

وأخيراً وقبل كل شيء، الروح المعنوية للقوات ليست أقل أهمية. لكن القوة، أو الضعف العسكري، هي محصلة كل ذلك وليس واحداً أو مجموعة معينة منها. هكذا فإن ضعف هذه المحصلة نسبياً يصبح دعوة لوجود عسكري أجنبي أقوى.

ب ـ وجود قوة منظمة تسعى إلى التوسع والسيطرة

إذا كان الضعف مغرياً فلا بد من وجود من يستجيب للإغراء، ولا يفعل ذلك إلا من لديه القوة الغالبة والرغبة والسيطرة على مقدرات منطقة معينة سواء عن طريق السيطرة المباشرة، أو غير المباشرة. فنلاحظ أن ضعف القوى المحلية في القوى العربية والعثمانية أغرى القوى الاستعمارية المحيطة بالمنطقة والقريبة منها، والتي كانت لها مطامع فيها لأسباب مختلفة. فأغرى الامبراطورية البريطانية باحتلال مصر عام ١٨٠٤ (حملة فريزر) ثم عام ١٨٨٢ ولتحتل أجزاء من الوطن العربي في الحرب العالمية الأولى. وكانت فرنسا تتنافس مع بريطانيا أحياناً، وتتعاون معها أحياناً أخرى. فقد حاولت أن تحتل مصر وأجزاء من بلاد الشام أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) في منافسة مع بريطانيا، واحتلت الجزائر عام ١٨٣٢ في تعاون معها. وقد كان الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ مخططاً ليتم بتعاون بريطاني ـ فرنسي، إلا أن فرنسا امتنعت في النهاية وانفردت بريطانيا بمصر، ثم تقاسمت الامبراطوريتان المنطقة في ما بينهما باتفاق سايكس ـ بيكو، بينما احتلت ايطاليا ليبيا، واحتلت اسبانيا أجزاء من المغرب العربي سواء جيبي سبتة ومليلة، أو ميناء طنجة، أو الصحراء. وكان هذا التقسيم إحدى وسائل تفتيت الوطن العربي بما أنشأته من حواجز داخل الوطن العربي، إذ شعرت بالحاجة إلى ذلك منذ الحملة الفرنسية وفشلها في الاستيلاء على عكا.

ج ـ وجود مجال لمطامع القوى الأجنبية

تتلخص هذه المطامع في الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي والأهمية السياسية والتاريخية. ومن هذه الثروات الانتاج الزراعي والثروة السمكية واللؤلؤ والثروة المعدنية والنفط، ثم الصناعات الحرفية والصناعات الأخرى بأنواعها، ثم الموقع الاستراتيجي الذي يتحكم في طرق المواصلات بين مناطق المواد الخام ومناطق الصناعة والأسواق، والقرب من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى، ثم الأهمية السياسية والاستراتيجية بما فيها المناطق التاريخية والأماكن ذات الأهمية الدينية، والمناطق الأثرية التي شكلت مصدراً علمياً غزيراً للحضارة الإنسانية.

٢ ـ الأسباب الإضافية للوجود العسكري الاستيطاني

الأصل أن عملية الاستيطان عملية سلمية مدنية إذا تمت بالتراضي مع السكان الأصليين، إلا أنها يمكن أن تقابل بالرفض والمواجهة من السكان الأصليين إذا اشتملت على إنكار لحقوقهم أو مساس بقيمهم وتقاليدهم، وهنا تتسلح القوى الاستيطانية لتحقيق أهدافها وفرض نفسها على السكان الأصليين.

أ ـ عوامل حافزة للقوة الأجنبية للاستيطان

تنقسم أهم العوامل الحافزة إلى مجموعتين متقابلتين تكمّل كل منهما الأخرى:

(١) عوامل الطرد

وهي عوامل تدفع القوة العسكرية الأجنبية إلى خارج المنطقة أو المناطق الموجودة فيها، مثل الأزمات والاضطهاد، إلى مناطق لا تتوفر فيها عوامل الطرد المذكورة.

(٢) عوامل الجذب

وهي عوامل تتوفر في منطقة الاستيطان الجديدة، تجذب هذه القوى إليها، وغالباً ما تكون ذات طبيعة اقتصادية (ثروات طبيعية) أو ثقافية (ارتباط تاريخي سابق)، أو الاثنين معاً.

ب ـ عوامل مساعدة على الاستيطان

بالإضافة إلى العوامل الحافزة السابقة عادة ما توجد عوامل تساعد على التنفيذ، قد يكون بعضها محلياً والآخر اقليمياً أو عالمياً.

(١) نظام حكم استعماري

يسمح الاستعمار بالهجرة ويشجعها على حساب السكان الأصليين لإضعاف الأخيرين ودعم سيطرته، وبالتالي قد يسمح بتسليح المهاجرين المستوطنين، بينما يحرم السكان الأصليين من ذلك، ويوفر بذلك للوجود العسكري الاستيطاني الغطاء الشرعي الذي يستند إليه، كما يوفر له الحماية، ويعترف بنظامه.

(٢) علاقات التعاون والصراع الدولي

عادة ما يؤدي وجود صراع بين أكثر من جانب دولي إلى استغلال أحد الأطراف الدولية المستوطنين كقوة عسكرية لتحقيق مكاسب ضد القوة المضادة،

وقد يؤدي ـ ربما من حيث لا يقصد ـ إلى تسليح قوى الاستيطان ودعمها عسكرياً، ثم إنه يؤدي إلى تعاون هذا الطرف والقوة المستوطنة، غالباً على حساب السكان الأصليين.

(٣) الاتجاهات السياسية العقائدية والايديولوجية

قد تساعد الاتجاهات السياسية والعقائدية والايديولوجية قوى الاستيطان على تحقيق أهدافها، فالاتجاهات الرأسمالية الاستعمارية قد ساعدت قوى الاستيطان في أمريكا (الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية) والمستوطنين الفرنسيين في الجزائر، والأفريكانرز في جنوب أفريقيا، والاستيطان الصهيوني في فلسطين، في حين ساعد الاتحاد السوفياتي والقوى الاشتراكية استيطان اليهود في فلسطين باعتبار غلبة الأحزاب والاتجاهات الاشتراكية في المستوطنين اليهود في فلسطين حينئذٍ. ولا تقتصر المساندة على التأييد الدبلوماسي أو الاقتصادي، بل إنها عادة ما تشتمل أيضاً على الدعم العسكري، إذ عادة ما يصاحب الاستعمار الاستيطاني الحصول على أسلحة من مصادر الدعم السياسي والدبلوماسي نفسها، بل قد يدعم بقوات الدولة المدعمة على نحو الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

٣ ـ علاقة العوامل السابقة بالوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين

أ ـ ضعف القوى المحلية

كانت القوى المحلية عند بدء الاستيطان اليهودي في فلسطين ضعيفة سواء تلك المتمثلة في الاحتلال العثماني نفسه تحت ستار الخلافة الإسلامية، أو ضعف التنظيم السياسي المحلي الداخلي للسكان الذي لولا ضعفه ما استطاع الاحتلال العثماني البقاء، وقد كان هذا الضعف سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ويكفي أن نذكر أنه رغم ما أبداه الشعب الفلسطيني من مقاومة للاحتلال الصهيوني، إلا أنه كان يفتقر إلى وجود استراتيجيا شاملة وعسكرية تقود جهاده[١].

وقد كانت للفلسطينيين قوة عسكرية محلية محدودة، لكن سعت القوى الأجنبية إلى التفوق عليها. وقد قاومت هذه القوة أعمال الاستيطان اليهودي،

---

(١) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٢ و٥١٨ ـ ٥١٩، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **العسكرية الصهيونية**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ج ١: **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: النشأة والتطور**، ص ٢٦٥.

وكان من الطبيعي أن تكون أضعف القوى وبخاصة بعد أن تدعمت القوة اليهودية بالاستعمار البريطاني الذي قهر قوات الجيش العثماني[٢] وكان مستعداً لمواجهة احتمال تدخل قوات فرنسية ـ قبل اتفاق سايكس ـ بيكو ـ بالإضافة إلى احتمالات أقل لتدخل القوات الروسية والدولة الصفوية. وكان هذا التفاعل المتسلسل بين القوى المختلفة في المنطقة في أيام الاستعمار البريطاني والاستيطان الأولي قد أدى إلى نمو القوة العسكرية المحلية، بينما سعت القوى الأجنبية إلى المحافظة على تفوقها عن طريق إضعاف القوى المحلية بصور شتى بما فيها الحرب، ودعم الوجود العسكري الأجنبي بما فيه الاستيطاني من جهة أخرى.

ب ـ وجود قوة منظمة تسعى إلى التوسع والسيطرة

كانت القوة الصهيونية تتربص بالضعف العربي والعثماني وما حدث من تفتت في الوطن العربي سواء من بدء حركة البيلوييم، أو دعوة هرتسل إلى إقامة الدولة اليهودية، أو المؤتمرات الصهيونية الأولى. ورغم أن هذه القوة كانت ما زالت في بدايتها، إلا أنها تميزت بالتنظيم، الأمر الذي كانت القوى العربية تفتقر إليه، كما أنها اكتسبت القوة عن طريق التأثير في القوى العظمى التي كانت مهيمنة في ذلك الوقت، والتي كانت تبحث في الوقت نفسه عن شيء مشابه لتحقيق أهدافها.

ج ـ وجود مجال لمطامع القوى الأجنبية

اشتملت فلسطين على ثروات زراعية وتعدينية وموارد مائية بدرجات متفاوتة، فالثروات الزراعية تمثلت أساساً في زراعة الحمضيات التي حصلت على شهرة دولية وكانت تصدّر إلى الخارج، وزراعة الزيتون التي قامت عليها صناعة استخراج زيته ثم تسويقها، وزراعة الدخان، هذا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية المصاحبة التي تركزت في تربية الضأن، وصيد السمك من المياه القريبة في البحرين المتوسط والأحمر. أما الثروات التعدينية فقد كانت تركزت في استخراج الفوسفات، وهو يساعد على قيام الصناعات الكيماوية. وكانت الموارد المائية لنهر الأردن وروافده وفيرة بالدرجة التي يسيل لها لعاب الطامعين في الزراعة.

تميّز الموقع الجغرافي والأهمية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لفلسطين باعتبارها الدفة الشرقية للمفصل الأفروآسيوي عند نقطة الاتصال الضيقة. وتتميز فلسطين في هذا المجال بأنها مكان قابل للسكن ويشتمل على مناطق تجمّع سكانية

---

(٢) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٤، ٩٨ و١٣٧.

طبيعية بعكس صحراء سيناء المجاورة التي تفتقر إلى موارد المياه اللازمة للحياة، وكذلك بالأهمية الجيوبوليتيكية لموقعها كونه منفذاً على البحرين المتوسط والأحمر، في حين تميّز الموقع الاستراتيجي بالحصانة النسبية وبالإشراف على أهم ممر مائي في العالم القديم وفي مكان متوسط بين وادي النيل وأرض الرافدين كمناطق خصبة، بالإضافة إلى قربها من روسيا ومضائق الدردنيل والبوسفور، وجنوب أوروبا.

وهناك الأهمية السياسية والتاريخية لفلسطين باعتبارها البوابة الشرقية لمصر، وارتباطها السياسي بها على مدى التاريخ، كذلك تميزت بأنها ملتقى للرسالات السماوية الثلاث التي تسود أغلبية مناطق العالم، وبخاصة القدس. هكذا كان هناك مجال متسع للاستعمار الاستيطاني اليهودي الصهيوني الذي أدى إلى وجوده العسكري.

د ـ عوامل حافزة للقوة الأجنبية للاستيطان

ارتبط الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين بالاضطهاد الديني والسياسي لليهود في أوروبا وأمريكا، والعزلة اليهودية في مجتمعات الشتات كعوامل الطرد الرئيسية، في حين كانت موارد الثروة الطبيعية وبخاصة التعدينية من عوامل الجذب. فقد كانت في فلسطين بنية أساسية اقتصادية تغري بالاستيطان، تتمثل في بساتين الحمضيات ومزارع الزيتون ومصائد الأسماك، واستخراج الفوسفات؛ كما كانت الحوافز الثقافية مبنية على المعتقدات الدينية اليهودية حول أرض الميعاد، وموقع أورشليم من الديانة اليهودية، وحائط المبكى (الركن الغربي من الهيكل)، وأرض اسرائيل الممتدة من الفرات إلى نهر مصر (النيل)، وقد أعطت هذه العوامل أسبقية لفلسطين على أماكن أخرى رشحت لإنشاء الدولة اليهودية مثل غرينلاند وأوغندا وأماكن أخرى.

لم تنجح عوامل الطرد والجذب السابقة في جلب ملايين اليهود من أوروبا وأمريكا، كما أن نجاح إسرائيل في تأمين المستوطنين سواء بتحقيق انتصارات على جيوش عربية أو على المقاومة الفلسطينية في الداخل لم يجذب اليهود للهجرة إلى فلسطين، بينما أدى سوء الحالة الاقتصادية والسياسية في ما عرف بالاتحاد السوفياتي إلى اندفاع آلاف اليهود منه إلى خارجه، وكادت عوامل التوجيه المادية والقانونية تحصرهم داخل أنابيب إلى إسرائيل، وكانت المقاومة العربية بصورها المختلفة من أسباب تحول الوجود الاستيطاني إلى وجود عسكري مسلح.

هـ ـ عوامل مساعدة على الاستيطان

ساعد الاستعمار البريطاني تحت اسم الانتداب في أعقاب الحرب العالمية الأولى على تحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين، بشقيه المدني والعسكري، عن طريق تسهيل الهجرة منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، وبخاصة بعد تعيين يهودي أول مندوب سام بريطاني (سير هربرت صموئيل) هناك، كما ساعد على إنشاء منظمات «هاشومير» و«الشرطة الإضافية الخاصة» و«الهاغاناه» و«الإرغون تسفائي لؤومي» و«سرايا الميدان»، ثم القوات الضاربة «البالماخ» و«سلاح الميدان (حيس)»، و«سلاح الدفاع (حيم)» بحجة تأمين مناطق الاستيطان اليهودي، وإنشاء «الفيلق اليهودي» في الحرب العالمية الثانية بعد «سرية ونغت» في الحرب العالمية الأولى[٣]. وكان الاحتلال نفسه يحرم السكان العرب الأصليين من الحصول على السلاح وبالتالي القدرة على مقاومة الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني، وقد أصبحت هذه القوات اليهودية نفسها نواة لجيش الدفاع الإسرائيلي «تساهال» بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٨.

كان من الطبيعي في ظل الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن يساند المعسكر الرأسمالي إسرائيل باعتبار أنه هو الذي أنشأها وساعد على إقامتها رغم أن الاتحاد السوفياتي لم يعارض ذلك. لكن الصراع الايديولوجي أدى إلى مساندة الاتحاد السوفياتي الحق الفلسطيني بعد جهد عربي ملموس ضد التوسع الإسرائيلي. وكانت لعلاقات الصراع بين المعسكرين آثارها في الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين والدول المجاورة، حيث تسلحت إسرائيل وأمدتها الولايات المتحدة بالكثير من أجل بناء قوة وصناعة عسكرية متطورة تدعم هذا الوجود العسكري الاستيطاني لاستخدامها ضد الاتحاد السوفياتي وضمان تفوقها على الأمة العربية التي كان يساندها.

ساعدت الاتجاهات الايديولوجية إسرائيل في الحصول في مراحلها الأولى

---

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٣٤ و١٤٥ ـ ١٤٧؛ تيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)؛ Uri Avnery, *Israel Without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Macmillan, 1968), and Albert Montefiore Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, 2 vols. ([London]: Pub. for the Society by E. Goldston Ltd., 1939-1941).

على أسلحة من المعسكر الاشتراكي، وكذلك على اعترافه نتيجة سيادة الأحزاب الاشتراكية في ذلك الوقت متمثلة في «حزب عمال إسرائيل (ماباي)»، و«حزب العمال الموحدين (مابام)»، و«حزب وحدة العمل (أحدوت هاعافوداه)». والأهم من ذلك كله قيام أول حزب شيوعي ذي صفة قانونية شرعية في المنطقة «حزب شيوعي إسرائيل (ماكي)».

ثالثاً: الطبيعة المميزة للوجود العسكري الاستيطاني

يتسم الوجود العسكري الاستيطاني بأنه قوة احتلال لها مواصفات قوات الاحتلال الأخرى نفسها، لكنه بالإضافة إلى ذلك يتميز منها بطابعه الاستيطاني. فإذا كان الهدف هو التعرف إلى طبيعته، فلا بد من التعرف إلى طبيعة قوات الاحتلال الأخرى حتى نستطيع التمييز بينهما.

١ ـ الطبيعة المميزة للوجود العسكري الأجنبي الامبريالي

أ ـ الانتماء

ينتمي الوجود العسكري الأجنبي الامبريالي إلى امبراطورية أو دولة كبرى تلعب دوراً عالمياً أو تسعى إلى ذلك، ويكون لهذا الوجود دور محلي في الدولة أو مجموعة الدول الموجود فيها، بينما يكون هو نفسه قاعدة ارتكاز للعمل خارج هذه الدولة أو مجموعة الدول.

ب ـ مدى العمل

لذا فعادة ما يسلّح هذا الوجود بأسلحة بعيدة المدى قادرة على العمل على مسافات كبيرة من قواعدها، وعادة ما يظهر ذلك بصفة خاصة في الطائرات ذات المدى الطويل والغواصات وسفن السطح البعيدة المدى والقوات المحمولة جواً ومشاة البحرية، وأخيراً بالصواريخ ذات المدى الطويل نسبياً (المتوسطة والأطول مدى عادة). وتختلف أنواع هذه الأسلحة والقوات تبعاً لاتساع مسرح العمليات الذي يحتمل أن تعمل فيه، وتطور القوات المسلحة داخل هذه المنطقة والتي يحتمل أن يعمل هذا الوجود ضدها.

ج ـ العلاقة بالسكان المحليين

يسعى الوجود العسكري الأجنبي الامبريالي إلى تحقيق درجة من التعاون مع السكان المحليين وإقناعهم بأنه موجود لمصلحتهم، وعادة ما تقبل قوته بتشكيل

قوات مسلحة محدودة وضعيفة من السكان المحليين، كما يستخدم الوجود العسكري الأجنبي بعض السكان المحليين في القيام ببعض أعمال الخدمات لصالح قواته، لكنه عادة ما يعتبر قواته متميزة من شعوب الدول التي يوجد فيها، وبالتالي من قواتها المسلحة، ويعطي لنفسه حقوقاً تزيد على حقوق هذه الشعوب والقوات.

د ـ البناء العسكري

عادة ما يشتمل الوجود العسكري الامبريالي على وحدات وتشكيلات مكتملة الأفراد والأسلحة والمعدات، قادرة على تنفيذ مهامها بعد فترة قصيرة من الإنذار، وغالباً ما تكون هناك درجة من التوازن بين حجم أفرع القوات الرئيسية، برية وبحرية وجوية وصاروخية، وفقاً لطبيعة المسرح. ويرجع ذلك عادة إلى بعد هذا الوجود عن قواعده مما لا يمكنه من تعبئة الاحتياطي في وقت مناسب، في حين تستخدم القوات الاحتياطية لتعزيزه عند الضرورة.

هـ ـ الاعتماد الإداري

يعتمد الوجود العسكري الامبريالي على الموارد الاستهلاكية المحلية في مناطق وجوده أو المناطق القريبة منها سواء كانت محلية الانتاج أو مستوردة، كلما أمكن، نظراً إلى بعده عادة عن قواعده. وينطبق ذلك بصفة خاصة على احتياجاته من المياه والأغذية والأنواع العادية من الوقود، بينما قد يعتمد على قواعده الإدارية في الإمداد ببعض الأصناف الخاصة من الأغذية، وكذلك من الوقود الخاص. وعادة ما يعتمد الوجود العسكري الامبريالي على الإمداد بالأسلحة والذخيرة والمعدات من القواعد الرئيسية والمتقدمة، إلا أنه يجري الانتفاع بما يمكن أن توفره المصانع المحلية في مناطق وجوده مما يفيد في هذا المجال، وقد يقام بعض المصانع لتحقيق الاكتفاء الذاتي في حال البعد واحتمال انقطاع الإمداد، وبخاصة بالنسبة إلى أنواع الذخيرة البسيطة والأسلحة الصغيرة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري)، مثل السيارات والجرارات وآلات ومعدات الورش، والأدوات والمعدات الطبية وبعض الآلات البصرية، ومعدات الكشف الإشعاعي، وآلات وأجهزة الاتصال البسيطة، وغير ذلك.

٢ ـ خصائص الوجود العسكري الاستيطاني

أ ـ الانتماء

تنتمي قوات الوجود العسكري الاستيطاني إلى مجموعة سكانية دخيلة على المجتمع الذي تعيش فيه، وتشعر بتفوقها عليه، بل تشعر بأنها أحق بالحياة من

سكانه، وبأنها أقدر على استغلال ثروات ومميزات الأرض منه، وبالتالي أولى بها، وغالباً ما تسعى إلى طرد السكان الأصليين. لذلك فإن الوجود العسكري الاستيطاني عادة ما يسعى إلى طرد السكان الأصليين، وعادة ما يرفض أن تكون لهم قواتهم المسلحة الخاصة بهم مهما كانت ضعيفة، وعادة ما يرفض دخول السكان الأصليين في القوات المسلحة والشرطة الاستيطانية إلا تحت قيود وشروط صارمة.

ب ـ مدى العمل

عادة ما يختلف مدى عمل قوات الوجود العسكري الاستيطاني وفقاً لمراحل الاستيطان، فرغم أنه يسعى منذ البداية إلى الحصول على أسلحة ذات مدى طويل، إلا أن ذلك يتصاعد تدريجياً مع مراحل نمو الاستيطان، ووفقاً لأبعاد المحيط المعادي له، إذ عادة ما يعيش هذا الوجود في محيط من الكراهية والرفض مهما امتد القبول بالإذعان نتيجة اختلال موازين القوى في منطقة الاستيطان وحولها. ولا يمنع ما سبق من أن يتحول الوجود العسكري الاستيطاني في حال نجاحه إلى احتلال امبريالي في منطقة أخرى له مميزاته وخصائصه وطموحاته نفسها.

ج ـ البناء العسكري

لا تستطيع جماعات الاستيطان الأولى عادة بناء قوات مسلحة كبيرة تتناسب مع حجم تلك التي يمكن للمواطنين الأصليين بناءها والكافية لصدهم، لذا عادة ما يتميز الوجود العسكري الاستيطاني بصغر حجمه النسبي في وقت السلم مع الاعتماد على نظام تعبئة يسمح بتعبئة أغلب الموارد البشرية في زمن محدود، والاعتماد على أسلحة ومعدات ذات خفة حركية عالية وقوة نيران كبيرة، وارتفاع نسبة مضاعفات القوة (القوات الجوية، وأجهزة الاستطلاع، والأسلحة الالكترونية) عن معدلها العادي في القوات المسلحة التقليدية، كذلك فإن الوجود العسكري الاستيطاني يسعى في العصر الحديث إلى الحصول على أسلحة التدمير الشامل لتغطية الفارق العددي عند الضرورة، كما يلتزم التحالف مع قوة أجنبية من خارج الإقليم تسانده في حال الفشل.

د ـ العلاقة بالدول المجاورة

مع شعور الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني ببحر الكراهية المحيط به فإنه يسعى إلى إضعاف الدول المجاورة بشتى الوسائل، وبالتالي فإن عناصر الاستخبارات لا بد من أن تكون لها مكانتها الخاصة وقدراتها الكبيرة حتى تتمكن

من زعزعة الاستقرار، وتجنيد عناصر المعارضة والعملاء ضد قوات الدولة، وأن تسعى إلى تقييد بناء القوات المسلحة لدول المنطقة سواء بقواتها مباشرة عن طريق أعمال الاعتراض المباشر والتخريب، أو عن طريق علاقتها بالدول الأخرى والمنظمات الدولية لفرض قيود على وارداتها من الأسلحة وصناعاتها العسكرية.

هـ ـ الصناعة العسكرية

يسعى الوجود العسكري الاستيطاني إلى تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي ولو بتكاليف باهظة عن طريق بناء قاعدة صناعية عسكرية متسعة تجنبه آثار احتمال التعرض للحصار أو حظر استيراد الأسلحة وتعرض خطوط الإمداد للخطر نظراً إلى اعتماده على خطوط مواصلات محدودة ومعرضة مع العالم الخارجي.

٣ ـ طبيعة الوجود العسكري الاستيطاني الإسرائيلي

تنطبق الخواص السابق ذكرها للوجود العسكري الاستيطاني على الوجود العسكري الإسرائيلي بدرجة كبيرة، مثله في ذلك مثل باقي الحالات المشابهة في أمريكا، وفي ناميبيا قبل الاستقلال، وفي روديسيا الشمالية (زيمبابوي حالياً)، وجنوب أفريقيا أثناء الحكم العنصري، وكذلك المستوطنين في الجزائر قبل رحيلهم واستقلال الجزائر، وفي استراليا وغيرها من حالات الاستيطان الأجنبي، إلا أن من الضروري التفرقة بين حال المناطق التي لم يكن فيها سكان أصليون، أو كانت كثافتهم شديدة الانخفاض كما كان الحال في استراليا وأمريكا، وحالات الكثافة المرتفعة في فلسطين وجنوب افريقيا والجزائر.

أ ـ القوات الفلسطينية

لا تسمح قوات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي بإنشاء قوات مسلحة فلسطينية شأنها في ذلك شأن باقي الحالات، ولا تقبل في قواتها المسلحة من السكان المحليين الأصليين غير الدروز والشركس ومتطوعين من المسيحيين والمسلمين بشروط صارمة[٤]، وتسمح لهم بالاشتراك في الشرطة. وقد بدأ منذ عام ١٩٩٢ تشكيل شرطة فلسطينية وبدأت في التحرك إلى فلسطين في أعقاب توقيع اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في إطار سلطة الحكم الذاتي.

---

(٤) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 111.

ب ـ العلاقة بالسكان الأصليين

تميزت أعمال الوجود العسكري الاستيطاني الإسرائيلي في مراحله الأولى وإلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين بمحاولة إبادة السكان الأصليين وإبعادهم بالقوة وبواسطة وحدات وعناصر القوات المسلحة، الأمر الذي جعل إمكان الاعتماد على سكان فلسطينيين في تنفيذ مثل هذه المهمة أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

ج ـ البناء العسكري

لم يشتمل جيش الدفاع الإسرائيلي في مراحل بنائه الأولى على أسلحة تتميز بالمدى البعيد، وبخاصة حينما استبعدت القاذفات المتوسطة(٥)، كما استغنت القوات البحرية بعد ذلك عن المدمرات على إثر إغراق المدمرة إيلات(٦)، إلا أنه عمل على زيادة مدى الأسلحة والمعدات بالتدريج، وبخاصة بعد استقلال معظم الدول العربية والبدء في بناء قواتها المسلحة. وقد بدأت إسرائيل ببناء صواريخ قصيرة المدى(٧)، لكنها طورت صناعة الصواريخ بحيث وصلت إلى مدى ١٥٠٠ كم(٨)، وهذا يعكس اهتمام الوجود الاستيطاني الإسرائيلي بالمدى المعادي له، والمتصور أن مدى الصاروخ يغطي منطقة تمتد من إيران شرقاً إلى ليبيا غرباً. وينطبق ما سبق على كل من طائرات القتال والزوارق السريعة والغواصات، إذ حرصت إسرائيل على الحصول مؤخراً على مقاتلات وطائرات هجوم أرضي وغواصات وزوارق من طراز «سعر ٥»، وكلها تتميز بمدى طويل.

يعتمد البناء العسكري الإسرائيلي على حجم من القوات المقاتلة العاملة لا يزيد على ثلث حجم اجمالي القوات، ويعتمد على نظام تعبئة يسعى إلى تعبئة الموارد البشرية خلال فترة محدودة، كما ان هذه القوات تعتمد على التفوق النوعي أساساً سواء عن طريق امتلاك قوات جوية متفوقة كماً ونوعاً، أو التفوق في مجالات الاستطلاع والاستخبارات والحرب الالكترونية، وعن طريق امتلاك أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

د ـ إضعاف الدول المجاورة

تسعى إسرائيل من خلال استخباراتها إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة ببث

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **العسكرية الصهيونية**، ص ٣٣٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٦٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(٨) *International Defence Review*, vol. 20, no. 1 (1987), p. 857.

الفرقة وتجنيد العملاء، وبالعمل على إضعافها بوضع قيود على تسليحها كلما أمكن عن طريق مصادر التسليح المباشرة كحالة الولايات المتحدة بالنسبة إلى تسليح كل من الأردن ولبنان ودول الخليج ومصر، أو ما تضعه القوى الأخرى من قيود مثلما كان الحال بالنسبة إلى تسليح سوريا والعراق، ومصر قبل أن تغير تحالفاتها من الاتحاد السوفياتي إلى الغرب.

هـ ـ الدعم من قوة كبرى ووجود أجنبي قريب

اعتمدت اسرائيل على تأييد قوة كبرى ودعمها باستمرار؛ بدأت بالاعتماد على بريطانيا سواء كدولة احتلال أو كدولة حليفة بعد انسحابها من فلسطين، ثم على فرنسا بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ تمهيداً لانتقال اعتمادها إلى الجانب الآخر من الأطلسي، أي على الولايات المتحدة، وعلى قواتها في البحر المتوسط وفي أوروبا. وقد ظهر ذلك بصفة خاصة أثناء أزمة الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وأزمة أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وفي الحرب عام ١٩٧٣، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وحرب الخليج عام ١٩٩١.

و ـ الصناعة العسكرية

أولى الوجود العسكري الاستيطاني الإسرائيلي اهتماماً خاصاً بالصناعة العسكرية لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي ولتجنب نتائج احتمال تعرض خطوط المواصلات للاعتراض بحيث تقدمت في هذا المجال بمعاونة الولايات المتحدة بصفة خاصة بشكل ملحوظ.

رابعاً: احتمالات توسّع الوجود العسكري الاستيطاني الصهيوني أو وجود ما يشابهه

يعتبر الوجود العسكري الاستيطاني الصهيوني المثال الباقي الموجود في الوطن العربي، بل وفي العالم قرب نهاية القرن العشرين، وبخاصة بعد انتهاء حكم التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، ومن الواجب دراسة احتمالات تطوره في الوطن العربي، واستنتاج ما إذا كان هناك احتمال لوجود عسكري مشابه له طابع الاستيطان لتوجيه النظر إليه والعمل على القضاء على أسبابه، واتخاذ التدابير اللازمة لعدم السماح به.

احتمالات التوسع الإسرائيلي

تطوّر الوجود العسكري الإسرائيلي في فلسطين المحتلة سواء من حيث الحجم، أو النوعية، أو الحيز مع مضي الزمن، وقد ارتبط هذا التطور بنمو الهجرة

اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها، وكذلك بنمو الكيان السياسي الممثل لهذا الاستيطان الذي بدأ بالمستوطنات، ثم بجماعات المهاجرين، ثم بالوكالة اليهودية، ثم بالدولة، ثم بنمو الدولة نفسها نتيجة الحرب، كما أن الوجود العسكري نفسه كان سبباً في نمو الهجرة والكيان السياسي للدولة، أي أن الهجرة، والكيان السياسي لحركة الاستيطان، والوجود العسكري الاستيطاني عوامل متداخلة ومتشابكة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به؛ وهكذا فإن مستقبل هذا الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني معلق بنمو الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وكذلك بالنمو السياسي للدولة، كما ان نمو الهجرة وكيان الدولة سيرتبط هو الآخر بنمو الوجود العسكري الاستيطاني هناك.

أ ـ التوسع والهجرة اليهودية

تشير حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أنه حدثت طفرة مفاجئة في معدلات الهجرة منذ عام ١٩٨٩ حيث وصلت إلى معدلات غير مسبوقة نتيجة سماح الاتحاد السوفياتي السابق، وبعده روسيا، بهجرة اليهود منه، ووضع الولايات المتحدة قيود على قبول اليهود المهاجرين إليها، والسياسات التي سعت إلى تضييق البدائل أمام المهاجرين بحيث يرغمون على الاتجاه إلى فلسطين المحتلة. فقد وصل عدد هؤلاء المهاجرين من عام ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩١ إلى أكثر من أربعمائة وخمسة آلاف يهودي[٩]. وقد أدى هذا بالفعل إلى التوسع على حساب الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في منطقة القدس الكبرى[١٠].

تشير بيانات الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة خلال عام ١٩٩٢ إلى تراجع في معدلاتها عن سابقتها في السنين السابقة[١١]، كما تشير بيانات إلى تزايد معدلات الهجرة المضادة من فلسطين[١٢]، لكن البيانات نفسها تشير إلى أن أكثر من مليوني يهودي في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق كانوا قد حصلوا على تأشيرة هجرة إلى اسرائيل لكنهم ألغوا سفرهم إلى إسرائيل[١٣]، والأغلب أن هذا

(٩) نشرة الوكالة اليهودية في القدس، ٢٦/٤/١٩٩٢.
(١٠) جريدة القدس، ٥/٥/١٩٩٢.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) نشرة الوكالة اليهودية في القدس، ٢٦/٤/١٩٩٢.

ارتبط بسوء الأحوال التي واجهها المهاجرون السابقون نتيجة عجز الموارد المالية لإسرائيل.

وبناء عليه، فقد يكون من المتوقع عودة معدلات الهجرة إلى سابقتها بعد تقديم الولايات المتحدة ضمانات قروض لإسرائيل بمقدار عشرة بلايين دولار لاستيعاب المهاجرين إثر زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين الولايات المتحدة الأمريكية في اغسطس/آب عام ١٩٩٢، ثم تأكدت في مطلع عام ١٩٩٣ بعد تولي الرئيس بيل كلينتون الرئاسة.

ب ـ التوسع والحكم الذاتي

لا يعني ما سبق أن التوسع الإسرائيلي نتيجة الهجرة اليهودية قد توقف حتى بعد توقيع إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، بل قد يكون هو الفرصة لتنظيم الهجرة اليهودية تحت أقل الضغوط الممكنة، وبالتالي إتاحة الفرصة لتوسع أكبر خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. وبالرغم من إيقاف الحكومة الإسرائيلية عقود بناء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع حتى بأموال خاصة قبل الزيارات السابقة، فمن الواضح أنها كلها كانت إجراءات مؤقتة وأن إسرائيل قد أجّلت كل تعهداتها، في حين أصرّت على الحصول على تعهدات فلسطينية. وقد كشف النقاب عن تخطيط لبناء مستوطنات جديدة في القدس العربية، كما سارعت إسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٦ إلى البدء ببناء خط استيطاني ممتد من مستعمرات دوليف وطلمون ونحليليل وحلميش. وقد تركز النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس تنفيذاً لقرارات السلطة الإسرائيلية. وبوشر ببناء حي استيطاني في رأس العامود لإسكان مستوطنين جدد لتكون أول وحدات سكنية تبنى خصيصاً لليهود في قلب القطاع الشرقي من القدس، حيث تم شراء الأراضي الخاصة بالمشروع بتمويل من يهودي أمريكي، وقد شرعت حكومة الليكود المنتخبة في أيار/مايو ١٩٩٦ في بناء مستوطنة جديدة في جبل «أبو غنيم» لتتسع لسكنى ١٢٥ ألف مستوطن يهودي.

ومن المتوقع أن يؤدي ضغط الوجود الاستيطاني في النهاية إلى التوسع لا على حساب الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة فقط، وإنما على حساب باقي الدول العربية أيضاً. فالموارد الطبيعية لفلسطين محدودة، وقد أدت الهجرة اليهودية المذكورة إلى نقص متوسط نصيب الفرد منها، كما ان فرص العمل تضيق أصلاً بالسكان الحاليين، فما بالنا باستمرار الهجرة، الأمر الذي لا بد من أن يؤدي إلى

مزيد من البطالة، وبالتالي إلى البحث عن موارد وفرص جديدة غالباً ما سيجري البحث عنها في الدول العربية المجاورة في ظل الوجود العسكري الاستيطاني.

ج ـ أماكن الاستيطان

كان من الممكن تصوّر أن يجري التوسع في مناطق الكثافة السكانية المنخفضة داخل فلسطين المحتلة، وبخاصة في صحراء النقب، إلا أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة لتعمير الصحراء، كما أنه يتطلب زمناً طويلاً. لكن الأهم أن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي أشارت سابقاً إلى إقامة إسرائيل الكبرى، وحركات المستوطنين الذين يقاومون أي تقييد لحركة الاستيطان تشير إلى أن التوسع الإسرائيلي على حساب دول عربية أمر غير مستبعد، وبخاصة أن إسحاق رابين الذي تولى رئاسة الوزارة الإسرائيلية عام ١٩٩٢ أكد عدم انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان، ويصنف المستوطنات على أن منها ما هو مستوطنات أمنية لا بد من الاحتفاظ بها، وأخرى سياسية يمكن الانسحاب منها[١٤]، أي أن المقياس في النهاية هو متطلبات أمن الكيان الاستيطاني كما تراها القيادة الإسرائيلية وليس الحق العربي بأي حال من الأحوال، وبالتالي فإن متطلبات أمن إسرائيل يمكن أن تتمدد وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية وتبعاً لتطور حركة الهجرة. وقد أكدت حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو هذا التوجه لدرجة أنها رفضت الالتزام بما كانت وصلت إليه المفاوضات بين حكومة المعراخ والجانب السوري.

د ـ الوجود العسكري الاستيطاني وتفريغ المناطق العربية

لا شك في أن التوسع هو الهدف الإسرائيلي البعيد المدى، لكن تنفيذه يحتاج إلى خطوات سابقة أهمها تفريغ المناطق العربية من سكانها العرب. وتعتبر عملية الإبعاد الطوعي «الترانسفير»[١٥] أو القسري مقدمة ضرورية لزيادة الاستيطان والوجود العسكري الأجنبي في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لا يتوقف امتداد التوسع الإسرائيلي نحو إقامة إسرائيل الكبرى على نيات الحكومة الإسرائيلية، وعلى قدرات القوات الإسرائيلية فقط، وإنما يتوقف أيضاً على قدرات ونيات الدول العربية منفردة ومجتمعة بما فيها المقاومة الشعبية على صد

---

(١٤) القدس، ٥/٥/١٩٩٢.

(١٥) عمر محجوب، تقديم، الترانسفير (القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

أعمال التوسع الإسرائيلي، كما انه يتوقف بشكل أعم على القوة الذاتية للدول العربية، وعلى قدرتها على استخدام مصادرها.

قد يكون هناك احتمال لوجود عسكري استيطاني في الوطن العربي إضافة إلى الوجود العسكري الأجنبي الصهيوني، ويرتبط ذلك على نحو ما سبق إيضاحه بعوامل بعضها يتعلق بالقوى الأجنبية والآخر يتعلق بالوطن العربي، والأمة العربية نفسها. فالوجود العسكري الاستيطاني يرتبط بحركة الاستيطان ذاتها، وحاجتها إلى الوجود العسكري، وقدرتها على ذلك. وهكذا نجد أن احتمالات الاستيطان في الوطن العربي إما ترتبط بقوميات تعيش في مناطق مجاورة للوطن العربي أو ترتبط بقوى دولية كبرى.

نستطيع أن نلمح في الوطن العربي وجوداً إيرانياً قوياً في الخليج، وبخاصة في مناطق الجزر، الأمر الذي ظهر سابقاً وله امتداده في استيلاء إيران على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والوجود العسكري فيها، وطرد السكان الذين من أصل عربي من جزيرة أبو موسى خلال عام ١٩٩٢. ويحتمل أن تعتمد حركة استيطان إيرانية على الوجود الإيراني الكثيف في دول الخليج العربية، وعلى السكان الذين من أصل إيراني، كما يشجعها الفراغ السكاني في منطقة الخليج وافتقارها إلى القوة البشرية اللازمة لبناء القوات المسلحة. كما أن الثروة النفطية في الخليج والموقع الجغرافي وبخاصة مضيق هرمز يمكن أن يشكلا عوامل الجذب للاستيطان الإيراني، وربما غيره، ولن يكون من الصعب أن تحصل قوى الاستيطان الإيرانية على وجود عسكري لها معتمدة على القوات الإيرانية المتمثلة في الحرس الثوري، كما قد يستفيد المستوطنون من الأسلحة الغربية التي يجري تخزينها في الخليج بعد الحرب عام ١٩٩١ إذا كانت دول الخليج ضعيفة. فقد يكون الوجود العسكري الأجنبي قوة تكفي لصد أعمال الاستيطان المسلح، إلا أن تسرب المستوطنين ثم تداخلهم مع السكان الأصليين، وكذلك النفوذ الديني للثورة الإيرانية، واتّباعهم أساليب المواجهة غير النظامية يمكن أن يحدّ من فعالية هذا الوجود الأجنبي بدرجة كبيرة[(١٦)].

هناك أيضاً احتمال لحركة استيطانية انفصالية كردية وتركمانية مسلحة في شمال العراق، وذلك عن طريق نزوح الأكراد من تركيا وإيران وتركمانستان إلى

(١٦) أحمد حروش [وآخرون]، «تهجير اليهود السوفيات إلى فلسطين (ندوة)،» أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعدّ تقرير الندوة وحيد عبد المجيد، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، ص ١٠٩.

شمال العراق هرباً من المطاردة داخل تركيا وسوء الأحوال الاقتصادية في تركمانستان، وطمعاً في موارد الثروة النفطية في شمال العراق، وباستغلال التأييد الغربي للأكراد والقيود المفروضة من مجلس الأمن على السلطة العراقية المركزية. وقد سبق للحركات الانفصالية الكردية أن حصلت على الأسلحة من قوى أجنبية كثيرة، سواء من إيران، أو من الاتحاد السوفياتي، أو من القوى الغربية مؤخراً.

لقد سبق أن صرح مسؤولون أتراك أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية باحتمال استيلائهم على مناطق النفط في شمال العراق في حال انتصار ايران في الحرب، وقد ترى تركيا الاستفادة من الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، وفي دول الخليج العربية وعلى الأراضي التركية القريبة، وفي المنطقة الآمنة للأكراد تحت إشراف الدول الغربية وتحت ستار الأمم المتحدة. ويمكن توفير القوة العسكرية لمثل هذا الاحتمال من تركيا[١٧]، أو من القوى الغربية بهدف إضعاف العراق.

هناك احتمال ضعيف لاستيطان مسلح لقوميات من جنوب الاتحاد السوفياتي المنهار في مناطق قريبة في الوطن العربي هرباً من الظروف الاقتصادية الصعبة والانهيار الاجتماعي اللذين تعيشهما في بلادها، يقابلهما الطمع في الثروات العربية في الخليج، والقيمة الثقافية والحضارية للمنطقة، والشعور بضعف القوى المحلية سواء تلك المتمثلة في دول الخليج العربية أو ضعف العراق بعد الحرب. وأخيراً فإن هذه القوميات تتميز بتوفر الأسلحة لديها، وبالخبرة والمهارة في أعمال القتال.

سبق أن تردد احتمال محاولة فرنسية لخلق كثافة سكانية في قسنطينة في الجزائر، ومشروعات إيطالية مشابهة في منطقة الجبل الأخضر في ليبيا[١٨]. ومن الطبيعي أن تكون هذه المحاولة، في حال صحتها، ذات طابع عسكري، لكن هذه الاحتمالات لن تجد لها غالباً دليلاً أو تأكيداً في المستقبل القريب، ولكن لا يستبعد قيام حركة استيطان أفريقي بربري في شمال افريقيا نتيجة مزيد من التصحّر والجفاف والحروب الأهلية، إلا أن مثل هذا الاستيطان يفتقر إلى القدرة على توفير وجود عسكري يستطيع أن يفرض الاستيطان بالقوة. لكن تجربة الحرب الليبية ـ التشادية توحي باحتمال ذلك وبخاصة الغارة التشادية على معاطن السارة في جنوب ليبيا، وبالاستفادة من التسليح الغربي لها.

---

(١٧) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١٠٠ ـ ١٠٦.

(١٨) حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٨٦.

خامساً: الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين قاعدة للوجود العسكري الأجنبي

سبق أن ثبت أن الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني لا بد من أن يرتبط بعلاقات عسكرية قوية مع دولة أو مجموعة دول أجنبية كبرى ذات علاقة بالأصول التي نزح منها. وقد كانت إسرائيل المجسّد لهذا الوجود في فلسطين المحتلة تأكيداً لهذه الحقيقة منذ السنين الأولى لظهورها، وقد تجسّد أولاً في التحالف الإسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، الأمر الذي أدى إلى اشتراك القوات الجوية الفرنسية في الصراع من قواعد اسرائيلية في فلسطين المحتلة[١٩]. كما كانت إسرائيل ممراً لقوات بريطانية تحركت إلى الوطن العربي في تموز/يوليو ١٩٥٨ على إثر ثورة العراق ضد الحكم الملكي، وقد اعتبرتها الولايات المتحدة قاعدة لها في الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠[٢٠]، كما ارتبطت هيئة مراقبي الهدنة بتمركز قيادتها هناك. ثم إن إسرائيل أصبحت قاعدة للنشاط العسكري الغربي عموماً، والأمريكي بصفة خاصة في المنطقة، وقد برز ذلك في فترات التوتر الشديد أثناء حرب الاستنزاف وحرب عام ١٩٧٣، وفي لبنان عام ١٩٨٢، وأخيراً في حرب الخليج عام ١٩٩١ حيث أصبحت إسرائيل مركزاً لنشاط أمريكي مستتر ومكثف.

لقد قننت العلاقة بين الوجود العسكري الاستيطاني الإسرائيلي والوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بتوقيع الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي يشتمل على اجراءات مشتركة عدة خاصة بالتخطيط وتبادل معلومات الاستخبارات، والتدريب المشترك، والتخزين المسبق للأسلحة والمعدات، والمشاركة الأمريكية في الصناعة العسكرية الإسرائيلية[٢١].

تطورت العلاقة بين الوجود العسكري الإسرائيلي والوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد حرب الخليج. وقد أوضح برنامج الرئيس الأمريكي كلينتون

---

(١٩) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٩.

(٢٠) ويليام ب. كوانت، **أمريكا والعرب وإسرائيل**، ترجمة عبد العظيم حماد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ١٧٠ ـ ١٧٢.

(٢١) وحيد عبد المجيد، «الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل: الأبعاد وردود الفعل،» **المنار**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، والبرت ميرجلان، «تأملات عسكري أوروبي حول الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي،» **المنار**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

وتصريحات وزير دفاعه التطور النوعي في هذه العلاقة التي عبّر عنها ليس أسبن، وزير الدفاع الأمريكي، بالشراكة الاستراتيجية التي اشتملت، بالإضافة إلى ما سبق أن جاء في اتفاق التعاون الاستراتيجي، على إنشاء لجنة عليا تقانية (تكنولوجية) مشتركة تتعاون فيها الولايات المتحدة مع إسرائيل في مجال التقانة الرفيعة[٢٢]. وكذلك تردد الحديث عن احتمال تمركز مجموعة من الأسطول السادس الأمريكي في قاعدة حيفا البحرية[٢٣]، كما اشتمل برنامج الرئيس كلينتون الانتخابي على التمركز المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في إسرائيل[٢٤]. كذلك يشتمل التعاون الإسرائيلي ـ الأمريكي على إجراء مناورات مشتركة، مما يؤكد وضع الوجود العسكري الاستيطاني الإسرائيلي كرأس جسر للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يظل مفتوحاً في حال إغلاق كل القواعد الأخرى.

يمكن توقع وجود كل صور الوجود العسكري الأجنبي في إسرائيل بدءاً بالخبراء والمستشارين العسكريين، حيث لا يرد ذكرهم في المراجع، إلا أنهم يظهرون في الأخبار، وبخاصة في مجالات تعاون إسرائيل عسكرياً مع القوات الأجنبية والصناعة العسكرية، وبخاصة في مشروع الصاروخ المضاد للصواريخ «أرو». ومن المعروف أن إسرائيل تتلقى أكبر حجم من المساعدات الأمنية في العالم، وتبدو أهميتها أكثر إذا وضع في الاعتبار حجم السكان في إسرائيل، كما أن فيها قواعد وتسهيلات عسكرية وبخاصة قاعدة حيفا البحرية، وحق اختراق المجال الجوي، وتشارك مع قوى أجنبية، وبخاصة الولايات المتحدة، في مناورات مشتركة. وقد تمركزت فيها قوات أجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية لتشغيل بطاريات الصواريخ «باتريوت» وهي تعتبر قوات متخصصة، وليس من المستبعد وجود قوات أجنبية فيها، مسلحة بأسلحة التدمير الشامل. أما عن قوات الأمم المتحدة، فترفض اسرائيل وجود قوات للأمم المتحدة على أراضيها، بينما تقبل بوجود مراقبي الهدنة ومقر رئاستهم، وتقبل بوجود عناصر من القوة المتعددة الجنسيات فيها، وسبق أن قبلت طلعات الطيران الأمريكية للتحقق من تنفيذ اتفاقية الفصل الثاني للقوات مع مصر عام ١٩٧٦، ثم معاهدة السلام مع مصر.

---

(٢٢) **الحياة**، ٥/٦/١٩٩٣، و**نشرة الأنباء العربية** (وكالة الاعلام الأمريكية، واشنطن)، ٥/١٢/١٩٩٣.

(٢٣) **الحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٢. رصدت الولايات المتحدة مبلغ مليوني دولار لتنفيذ دراسة عن إمكان بناء منشآت في ميناء حيفا لإيواء أربعين سفينة من الأسطول السادس.

(٢٤) بيل كلينتون وآل جور، **رؤية لتغيير أمريكا** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٦.

الفصل السابع

الوجود العسكري الأجنبي
في دول الخليج العربية ١٩٩٠ ــ ١٩٩١

مقدمـة

كانت الدول العربية، والأمـة العربيـة عمومـاً، قد سعت منـذ الخمسينيات إلى التخلص من الـوجود العسكـري الأجنبي، كما كـانت قد حققت نجـاحاً ملحـوظاً في ذلـك بعد تصفيـة الاحتلال الأجنبي، سـواء كان احتـلالاً مباشـراً كما كـان في عـدن والجزائر والمغرب وتونس، أو مرتبطاً بمعاهدات تنظم هذا الاحتـلال كما كـان الأمر في مصر والعـراق والأردن وليبيا. وعـلى أثر ذلـك، ونتيجة الضغـوط السياسيـة والشعبية أمكن تصفية بقايا الوجود العسكري الأجنبي في الـوطن العربي، وخصـوصاً القـواعد الأمريكية في السعودية (الظهران) وليبيا (هويلس)، والـبريطانيـة في عدن، وفي عُـمان والإمـارات، وإن ظلت قـاعـدة الجفـير في البحـرين عـاملة، وقـد انتقلت من أيـدي الامبراطورية البريطانية إلى الإدارة الأمريكية.

ورغم أن الوجود العسكـري الأجنبي عاد متسللاً إلى الـوطن العربي تحت عـدة مسميات، أهمها التسهيلات العسكرية والمناورات المشـتركة، إلا أن هـذا ظل مستـتراً قدر الإمكان، وسعت الدول الأجنبية، وكذلك الدول العربية المضيفة إلى إخفـاء هذا الوجود، وعدم ذكر تفصيلات عنه، بل وإنكاره في حالة الحديث عنه[1].

---

(١) قدم الباحث ورقة إلى ندوة عقدتها منظمة تضـامن الشعوب الآسيـوية والافـريقية في كـانون الثـاني/ يناير ١٩٩٠ في عدن عن أمن الخليج والمحيط الهندي والبحر الأحمر ذكر فيهـا ما أشـارت إليه المـراجع الأجنبيـة عن الوجود العسكـري الأجنبي في المنطقـة حيث كان كـل من الاتحاد السـوفياتي والـولايات المتحـدة الأمريكيـة يتباريان في كشف الـوجود العسكـري للطرف الآخر والتنـديد بـه. وكانت غضبـة الحاضرين وخـاصة من دول الخليـج العربيـة شديدة عما ذكـر عن الوجـود العسكري الأجنبي في بـلادهم. ونفى بعضهم بشـدة أي وجـود =

حينما دخلت القوات العراقية الكويت، ثم أعلن العراق قيام الوحدة بينه وبين الكويت، ثم اعتبرها المحافظة رقم تسعة عشرة؛ انهار كل ما سبق، وانكشف ما كان مختفياً تحت ستار، واختفى كل ما سبق أن قيل عن اعتماد دول الخليج على سواعد أبنائها، وتدفقت القوات الأجنبية على منطقة الخليج بأحجام لم يسبق لها مثيل، ربما منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبح الوجود العسكري الأجنبي سافراً، وحقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد.

ولقد امتد هذا الوجود العسكري الأجنبي منذ السادس من آب/ اغسطس عام ١٩٩٠ تحت اسم عملية «درع الصحراء» بمفهومه ورموزه الدفاعية، إلى أن تطور إلى التحضير لعملية «عاصفة الصحراء» الهجومية التي اشتملت على عملية «سيف الصحراء» المشتركة، والتي انتهت بنهاية شباط/ فبراير ١٩٩١. إلا أن نهاية العمليات الحربية، وإيقاف إطلاق النيران لم يعن انتهاء الوجود العسكري الأجنبي، الذي جاء بهدف معلن «انهاء الاحتلال العراقي للكويت»، بل إنه ظل باقياً بشكل أو بآخر، وبحجج مختلفة، بعضها يتعلق بتأمين دول الخليج العربية، وبعضها الآخر يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ضد العراق، وبعض ثالث بحجة حماية الأقليات الكردية والشيعية.

إن هذه الحالة جديرة بالدراسة، ليس من حيث التسجيل كظاهرة تاريخية فريدة، وإنما لدراسة الظروف التي أدت إليها، وخصائصها المميزة، ونتائجها الحالية والمستقبلية، والأهم من كل ذلك احتمال تكرارها.

أولاً: ظروف الوجود العسكري في الخليج

لسنا بحاجة إلى إعادة ما تابعه كل عربي عاش تلك الفترة من الثاني من آب/ اغسطس عام ١٩٩٠، وإنما بصدد البحث عما مثله في ظروف أدت إلى الوجود العسكري الذي لم تكن له سابقة مشابهة؛ فليس الأمر هنا من هو المعتدي، أو المعتدى عليه، أو حتى من الذي أتى إلى الوطن العربي بأسلحته، رغم أنه قد يكون مهماً، ولكن أهميته في ما مثله أو يمكن أن يمثله في ظروف أخرى، وما مثله كل ذلك في أسباب الوجود العسكري الأجنبي. يمكن تلخيص الأمر هنا في نزاع بين طرفين عربيين، هاجم أحدهما الآخر واستولى عليه بما يمثله كل طرف من عناصر القوة والضعف السياسي والاقتصادي والعسكري، وأطراف عربية اتخذت مواقف معينة

=عسكري أجنبي هناك مؤكداً أنه لن يحمي الخليج إلا سواعد أبنائه، وأن دول الخليج العربية ترفض أي وجود عسكري أجنبي.

حيال النزاع، وأطراف إقليمية وعالمية لكل منها عناصر قوته وضعفه، واتخذت هي الأخرى مواقف وشاركت في النزاع إما مشاركة نشطة في صالح الوجود العسكري الأجنبي، أو أنها شاركت بموقف غير نشيط لم يعرقل الوجود العسكري، سواء من حيث هو وجود، أو من حيث أعماله القتالية ضد العراق. الأهم من كل ذلك شبكة العلاقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بين كل هؤلاء في فترة الأزمة، مبتدئة بها قبل بدء النزاع المسلح، ومستمرة معها مع استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي كأحد آثار النزاع.

رغم أننا يجب أن نسعى إلى عدم الارتباط بمواقف الدول حيث هي، وإنما بموضعها من الموقف المحلي والإقليمي والعالمي، في محاولة لاستكشاف الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى حالات مشابهة، إلا أننا لا نجد بداً أحياناً من ذكر اسم هذه الدولة أو تلك، نظراً لاختلاف الفوارق بين الدول من حيث موقعها الجغرافي، أو تعداد السكان، أو ثرواتها الطبيعية، أو قوتها العسكرية، أو علاقتها بالدول الأخرى بحيث يستحيل تصور إمكان تطابق موقف دولتين، ناهيك عن مجموعة من الدول؛ كذلك فإن العلاقة بين دولتين أو بين مجموعات الدول قد تكون أكثر تأثيراً من الدولة نفسها.

قبل أن نلخص الموقف لا بد من الاشارة إلى أنه من الصعب أن نجزم بأن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان نتيجة واقعة معينة بذاتها، مهما كانت قيمة هذه الواقعة، وأنه لا شك في أن هناك وقائع مختلفة شاركت في حدوثه، وأن محصلة هذه الأحداث والوقائع هي التي أدت إلى الوجود الأجنبي، وأنه ربما لو أن الظروف التي سادت في العام ١٩٩٠ كانت قد اختلفت في إحدى جزئياتها فقط، لاختلف الوجود العسكري الأجنبي عما حدث، سواء في حجمه، أو مكانه، أو توقيته، أو أسلوب عمله.

خلاصة الموقف أن دولة عربية كبيرة ورئيسية هاجمت دولة عربية صغيرة وغنية وضمتها إليها تحت دعاوى مختلفة (مرة مساندة ثورة داخلية، وأخرى لحقوق تاريخية، وثالثة لقيام وحدة بين الدولتين، ورابعة باعتبارها إحدى محافظاتها). وأن الدولة العربية الصغيرة والغنية لم تتورع عما يمكن اعتباره استفزازاً للدولة العربية الكبيرة، ثم إنها لم تتخذ من الإجراءات الوقائية ما يمكنها من الثبات والصمود أمام التهديدات الصريحة من الدولة الكبيرة، وبالتالي لم تبد أي نوع من المقاومة الدفاعية للهجوم، ثم إنها لم تحاول أن تستعين بالدول العربية الأخرى وتطبيق معاهدة الدفاع المشترك، واتجهت إلى طلب المعونة العسكرية من القوى الأجنبية.

وقد انقسمت الدول العربية الأخرى في ما بينها حيال الموقف، لا على اعتبار أن

ما قامت به الدولة العربية الكبيرة خطأ ومخالفة خطيرة لميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وإنما على أسلوب معالجتها إياه. إن من بين الدول التي تصدت إيجابياً لهذا العمل، دولاً شعرت بالخطر المباشر عليها نتيجة اتصالها الجغرافي بالدولة الكبيرة فقبلت بالوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، وأخرى استشعرت الخطر على مكانتها بين الدول عموماً والدول العربية بصفة خاصة، بينما انتهزته أخرى لتصفية حسابات قديمة. كذلك فإن الدول التي تصدت بالمعارضة لأسلوب معالجة النزاع - وخصوصاً الوجود العسكري الأجنبي - كانت في ظروف لا تسمح لها بالمعارضة القوية لعملية الضم، نظراً لما كانت ترتبط به من مصالح مع الدولة التي قامت بالضم. وقد جاء هذا كله في أعقاب انتصار الدولة الرئيسية القائمة بالضم على كبرى جاراتها غير العربية في حرب طويلة الأمد أدت إلى ايقاف إطلاق النيران بينهما.

كذلك فإن الواقعة حدثت في فترة من أكثر لحظات الموقف العربي ضعفاً، نتيجة وقوع كبرى الدول العربية في براثن الديون الأجنبية، وضعف النظام السياسي، وبعد الاختلاف بين الدولتين العربيتين الرئيسيتين الملاصقتين لاسرائيل وتوقيع كبراهما معاهدة سلام منفصل مع اسرائيل، مما سهل الانفراد بالأخرى وجعل معارضة أية منهما الوجود العسكري الأجنبي تعرضها للاصطدام المباشر بالولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل.

وجاءت الواقعة الرئيسية في ظروف انهيار القطبية الثنائية العالمية، نتيجة انهيارات داخلية في أحد القطبين وأوروبا الشرقية، بما لم يكن يسمح للقطب الآخر أو الكتلة الأخرى بمعارضة قوية، في حين ظل القطب الأول مهيمناً على كتلته متهيئاً لتولي زمام القيادة السياسية الدولية العالمية.

تشير الدراسة السابقة إلى ظروف الوجود العسكري الأجنبي في الخليج المذكور إلى أنها غير قابلة للتكرار بكل تفصيلاتها، إلا أن نتائجه يمكن أن تؤدي إلى وجود عسكري مشابه بظروف أقل بكثير من ظروفه، وأنه يمكن أن يحدث بالصورة نفسها أو بصورة مشابهة في ظروف أخرى، لذا فمن المناسب تحديد أهم الظروف التي أدت إليه:

١ - الأهمية الحيوية والعالمية للدولة موضوع النزاع

لقد حدثت نزاعات مسلحة أخرى في عدة أماكن أخرى في العالم متزامنة مع النزاع في الخليج، سابقة له أو تالية له، ولم تؤد هذه النزاعات إلى وجود عسكري مماثل. يكفي أن نذكر هنا الصراع في ليبيريا وفي أذربيجان، وجورجيا ويوغوسلافيا، وقبل ذلك الحرب العراقية - الايرانية، والصراع في الصحراء الغربية، فإما أنها لم تؤد

إلى وجود عسكري أجنبي على الإطلاق، أو أنها أدت إلى وجود عسكري أجنبي أقل بكثير. العامل الحاسم في هذا النزاع كان ملكية الدولة المحتلة كمية كبيرة من مصادر النفط الحالية والمحتملة(٢)، وقد سمى البعض النفط «كنز العصر»(٣). ومن الواضح أنه سيظل كذلك فترة من الزمان، إلا أنه لا يشترط أن يكون النفط السبب الرئيسي أو الوحيد للوجود العسكري الأجنبي المشابه، سواء في وقت قريب، أو بعد فترة طويلة نسبياً، لكننا إذا أردنا التعميم فالمهم أن يكون لدى الدولة عنصر ذو أهمية عالمية وخصوصاً بالنسبة إلى الدول التي لديها قدرة على التأثير في باقي الدول، وقد تكون هذه الأهمية ناجمة عن مورد طبيعي كالنفط أو مصدر آخر تظهر أهميته بدرجة مماثلة أو قريبة منها، أو أن يكون موقع الدولة بالغ الحيوية في القدرة على التأثير في مصالح أغلبية الدول. وهنا قد تبدو الممرات الملاحية أقرب الأماكن إلى الأذهان، لكن الممرات الملاحية تختلف أهميتها وخصوصاً بالنسبة إلى الدول ذات التأثير الأكبر في باقي الدول، كما أنه قد تنبع أهمية موضوع النزاع من قربه من أحد المتنافسين في حال تجدد التنافس على قمة النظام العالمي.

٢ ـ استحالة تشكيل قوة داخلية أو محلية لاستعادة الأوضاع

لم يكن الوجود العسكري الأجنبي ليحدث بهذه الصورة لو أن قوات الدولة المحتلة (القوات الكويتية) قد أبدت قدراً مناسباً من الصمود والمقاومة، بحيث يمكن ايقاف الهجوم ولو لبضع ساعات، أو لو أن الدول الحليفة (دول الخليج العربية) كانت قادرة، بما كان لديها من أفراد وأسلحة متقدمة، وبما كان يمكن إمدادها به من أسلحة ومعدات وعتاد أن تصد الهجوم، وأن تستعيد الأراضي المحتلة (الكويت)، أو أن أياً من الحلفاء الآخرين (الدول العربية بموجب معاهدة الدفاع المشترك) أبدى استعداده لإرسال قوات كافية لتدعيم الدفاع عن المنطقة المهددة (الخليج) واستعادة الدولة المحتلة، أو لو أن القوات العراقية لم تكن بهذه القوة وهذا الحجم والتجهيز والاستعداد بحيث يسهل تصور إمكان صدها ودحرها. ولا يعني هذا بالضرورة أن تكون قوات أي من هذه الدول أكبر من حيث الحجم، أو أن لديها معدات أكثر، وإنما أن يكون لديها الاستعداد للعمل لتنفيذ المهام بجدية، إذ إن القدرات النظرية لكثير من هذه القوات كانت كافية، كما ان هذه الدول كانت تستطيع أن تطلب

---

(٢) Ronald Dannreuther, *The Gulf Conflict: A Political and Strategic Analysis,* Adelphi Papers; 264 (London: Brassey's for IISS, 1991-1992), pp. 23, 25 and 74, and
محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٦٠.

(٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٥ و٧٤.

مساعدتها وإمدادها بما تحتاجه دون تدخل عسكري بالقوات، إلا أن الاستعداد النفسي، والإعداد المسبق لم يكونا في مستوى تنفيذ المهمة وتحقيق الهدف، في حين أن الافتقار إليهما يؤدي إلى استحالة تحقيق الهدف حتى ولو توفرت الأعداد من الأفراد والأسلحة والمعدات.

لا شك أن عجز الدول العربية عن العمل الفعال، يرجع إلى أسباب كثيرة، بعضها اقتصادي نتيجة تعرض دول عربية لأزمات اقتصادية حادة، وأخرى سياسية ناتجة من التشرذم العربي بعد زيارة السادات القدس وما تلا ذلك من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، والنزاع العراقي ـ السوري، والحرب الأهلية اللبنانية والصراع حول الصحراء الغربية.

يرى البعض أنه حتى لو كان لدى الدول العربية العزم والاستعداد النفسي والمادي، والإعداد المسبق لما منع ذلك التدخل الأجنبي، ووجوده بهذا الحجم؛ ورغم أنه يمكن الاتفاق مع توقع أن تضغط الدول الأجنبية لكي تقوم بالحجم الأكبر من العمل، أو القيادة على الأقل، إلا أن تصور إمكان تحقيق ذلك كان سيكون أصعب بكثير: أولاً نتيجة صعوبة تدبير احتياجاتها دون مشاركة الدول العربية، وثانياً لقدرة الدول العربية على التصرف بأسرع من القوى الأجنبية بحيث تجد الأخيرة نفسها أمام أمر واقع يصعب تجاهله أو الرجوع عنه.

٣ ـ حرج الوضع الاستراتيجي للدولة المستهدفة للعمل العسكري

يتميز الوضع الاستراتيجي للعراق بحرجه نتيجة: أولاً ضيق منفذه البحري الوحيد على الخليج وإمكان التحكم فيه بسهولة، وكذلك التحكم في مضيق هرمز، وبالتالي اضطرار العراق إلى تصدير نفطه عن طريق أنابيب عبر كل من تركيا والسعودية، الأمر الذي أدى إلى سهولة التحكم في هذه المنافذ، وكذلك إلى تدهور العلاقات العراقية مع أغلب الدول المجاورة، ومع ايران نتيجة الحرب الطويلة بينهما، الأمر الذي لم يتمكن الانسحاب العراقي من أراضيه المحتلة من إزالته، وسوريا التي كانت على خلافات حادة معه ، وكذلك السعودية وتركيا، نتيجة الضغوط التي تعرضتا لها من القوى الخارجية(٤). ويستكمل حرج الموقف الاستراتيجي للعراق بالأردن، الذي وإن عارض الوجود العسكري الأجنبي، إلا أنه كان وما يزال من الضعف بحيث يصعب عليه تحمل ضغوط كبيرة إلى ما لا نهاية، إضافة إلى أن منفذه البحري هو الآخر شديد الضيق ويسهل التحكم فيه على أكثر من مستوى: مباشر عن طريق اسرائيل (لكنه كان يحتمل مخاطر التنسيق مع العدو التقليدي)، ومضايق خليج

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤١١.

العقبة على مستوى ثانٍ، ثم مضايق البحر الأحمر في قناة السويس شمالاً، وباب المندب جنوباً.

ترجع أهمية هذا الحرج الاستراتيجي إلى أنه لو لم يكن، لما أمكن قوات التحالف الدولي التي شكلت الوجود العسكري الأجنبي، والتي أمكن حشدها، أن تحتشد وتحقق مهامها بالسهولة نفسها والنجاح، وما كانت الأموال التي أمكن جمعها كافية بالتالي لتغطية نفقات العمليات(٥)، وبالتالي ربما استحالت معالجة الموقف عسكرياً، أو لاحتاج الأمر إلى مزيد من القوات والأموال التي تصر القوى الأجنبية على توفيرها رغم ذلك، وهو احتمال أقل.

ليست هناك دول عربية كثيرة لها مثل هذا الوضع الاستراتيجي الحرج، وربما كان الأردن هو أقربها إليه نتيجة ضيق منفذه البحري وخطوط المواجهة الطويلة مع اسرائيل، إلا أن صغر حجم الأردن وقدراته المحدودة يجعل احتمال تحقيق وجود عسكري أجنبي بهذا الحجم أو قريباً منه احتمالاً ضعيفاً.

٤ ـ تأييد دولة/ دول عربية ذات أهمية خاصة للوجود الأجنبي

كان تأييد مصر الوجود العسكري الأجنبي عاملاً في تحقيقه أولاً، ثم في تحقيقه لمهام قتالية بعد ذلك، إذ إن سماح مصر بمرور حاملات الطائرات والسفن التي تعمل بالوقود النووي عبر قناة السويس، قد وفر، زمناً وجهداً، تكاليف ثمينة، وكان لا بد وأن يؤدي إلى إطالة الزمن اللازم للفتح الاستراتيجي لقوات الوجود العسكري الأجنبي، كذلك فإن السماح باختراق المجال الجوي قد وفر مزيداً من الزمن والجهد والوقود، بالإضافة إلى ما حققه استخدام تسهيلات الموانىء والمطارات وغيرها. ويمكن القول إن دور مصر حاسم في حالة محاولة حشد وجود عسكري مماثل أو مشابه بالنسبة إلى أغلب دول المشرق العربي، والقرن الافريقي إذا كانت أوروبا ستظل المصدر الرئيسي للوجود العسكري الأجنبي، أما بالنسبة إلى دول شمال افريقيا فيكون دور مصر محدوداً ويقتصر دورها على حالة كون ليبيا مستهدفة.

٥ ـ التقدم العلمي والتقني المتميز والمحدود للدولة المستهدفة

تميز العراق بأنه نجح في تحقيق تقدم علمي وتقني محدود، ولكنه متميز؛ إذ استطاع بناء صواريخ ذات مدى طويل نسبياً يمكن أن تهدد أغلب دول الخليج

(٥) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1991-1992* (London: Brassey's, 1991), p. 242.

واسرائيل، وربما غيرها، وأنتج كميات كبيرة نسبياً منها، كما استطاع امتلاك وتصنيع أسلحة كيميائية، ونجح في التقدم في مجال التقنية النووية بحيث أصبح يشكل تحدياً اقليمياً للسياسة الخارجية لأقطاب السياسة العالمية(٦)، مما أوحى بضرورة اشتراك القوى الكبرى بقواتها المسلحة، حيث أصبحت القوات المحلية المتيسرة، بما فيها اسرائيل، غير كافية لمواجهته، خصوصاً وأن استخدام القوات الاسرائيلية محفوف بمخاطر فقدان التأييد العربي، إلا أن كون هذا التقدم محدوداً، أغرى هذه القوى بالقدرة على مواجهته بوجود عسكري قوي نتيجة اتساع الفجوة التقنية بين الجانبين. ولو تصورنا أن هذه الفجوة لم تكن متسعة، أو أنها ضاقت، لأمكن تصور احتمال تراجع القوى الأجنبية عن التدخل العسكري، أي أنه لو لم يكن هذا التقدم أصلاً لما احتاج إلى هذا الوجود بالحجم والقوة نفسهما. ولو أن هذا التقدم كان أكبر بكثير مما كان، لربما أدى إلى تراجع القوى الأجنبية عن الوجود العسكري. أما وأن التقدم محدود فقد جعل الوجود العسكري الأجنبي مبرراً، ولم يكن رادعاً له بما فيه الكفاية. كذلك كانت قوة القوات المسلحة العراقية ذريعة للوجود العسكري الأجنبي من جهتين: الأولى الحاجة إلى قوات لم تكن متيسرة، والثانية الحاجة إلى قوة متميزة تضارع القوة العراقية.

٦ ـ وهن وضعف دول الجوار الجغرافي

تلعب دول الجوار الجغرافي دوراً مشابهاً لدور مصر بالنسبة إلى الوجود العسكري الأجنبي، أي انها باعتراضها عليه تستطيع أن تخفض من حجمه وأن تؤثر في معدلاته، بينما تؤدي موافقتها إلى مزيد من هذا الوجود. نذكر هنا أن تركيا، إحدى دعائم الوجود العسكري الأجنبي حول الوطن العربي، وكذلك كانت ايران أيام الشاه، في حين أن اعتراض ايران الثورة على هذا الوجود كان سبباً في انخفاض مفاجيء له. لكن اعتراضها على الملاحة النفطية عام ١٩٨٧ كان سبباً في تعزيز الوجود العسكري الأجنبي البحري في الخليج وبحر العرب. وفي أزمة الخليج عام ١٩٩٠ كات موافقة تركيا على هذا الوجود عاملاً مساعداً عليه وعلى كبر حجمه، كما أنها قبلت باستخدام أراضيها ضد العراق، وهو ما يعكس ضعف تركيا وعجزها عن الاعتراض على الوجود العسكري الأجنبي، والأهم من ذلك الاعتراض، موافقتها على استخدام أراضيها في أعمال عسكرية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي طالما تمسكت به السياسة التركية.

---

(٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1990-1991* (London: Brassey's, 1991), pp. 60-62.

كانت ايران قد خرجت منذ سنتين أو أقل قليلاً من حرب طويلة مهزومة، وبعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩ لم تكن قد استعادت توازنها السياسي والعسكري، كما لم تكن قيادتها السياسية الجديدة قد استطاعت توطيد أقدامها. ولو كانت ايران على درجة عالية من القوة لربما استطاعت أن تؤثر في القرار بالوجود العسكري الأجنبي، أو أن تؤثر فيه خصوصاً بعد وجوده في مياه الخليج.

كذلك كانت تركيا قد وصلت إلى درجة عالية من التبعية للولايات المتحدة، بعد أن اضطرت إلى فتح القواعد الأمريكية مرة أخرى والسماح باستخدام التسهيلات، رغم عدم اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية التركية في شمال قبرص، ورغم صعوبة تصور معارضة تركيا الوجود العسكري الأجنبي في ضوء معاهدة التعاون بينها وبين الولايات المتحدة(٧)، إلا أن قوة تركيا كانت قادرة على أن تمكنها من الاعتراض على استخدام أراضيها في النزاع على الأقل.

في اثيوبيا كان الحكم العسكري الماركسي يلفظ أنفاسه الأخيرة التي انتهت في شهر أيار/ مايو ١٩٩١، وكان يعاني الاضطرابات الداخلية وانشقاق الحركة الاريترية وشعب التيغرى، وشعب أورومو، وغرب الصومال، ولم تكن اثيوبيا بقادرة على التأثير الكبير في الوجود العسكري الأجنبي، إلا أنها في حال قوتها، كانت لا بد وأن تستدعي اتخاذ القوات الأجنبية إجراءات احتياطية تكون على حساب القوات الرئيسية.

في شمال البحر المتوسط ترسخت تبعية اليونان بعد خروج باباندريو من رئاسة الوزارة اليونانية، وظلت ايطاليا مركزاً لعمليات الأسطول السادس وقيادة قوات حلف الأطلسي في البحر المتوسط، واسبانيا مركزاً لأعمال غواصات الأسطول السادس، وفي غياب القيادة التاريخية للجنرال ديغول لم تستطع فرنسا معارضة الوجود العسكري الأجنبي، رغم أنها حاولت أن تتخذ موقفاً مستقلاً، إلا أنها اضطرت في النهاية إلى الموافقة واللحاق بالركب الأمريكي.

الواضح أن موقف دول الجوار كان يرجع إلى أسباب بعضها اقليمي، والآخر عالمي، وإن كان من الصعب تصور أن موقف كل منها كان يمكن أن يكون بمعزل عن الأخرى، إلا أن وضع ايران كان يتميز بصفة خاصة بأن أسبابه اقليمية أكثر منها عالمية، وأن ايران لو كانت تحت قيادتها الثورية، وفي الوقت نفسه في قوتها أيام الشاه، لاختلفت الأوضاع تماماً، ولم يكن لقوات التحالف أن تتحرك وتنتشر وتنجح بهذه السهولة.

---

(٧) Simon Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 277-279.

٧ ـ انفراد قوة وحيدة بقمة النظام العالمي

كان العام ١٩٩٠ أول عام ينفصل فيه الاتحاد السوفياتي عن حلفائه السابقين في منظمة معاهدة وارسو، التي شهدت تغيرات حاسمة في نهاية العام ١٩٨٩ نتيجة الهجرة الجماعية الألمانية من المانيا الديمقراطية (الشرقية) إلى الاتحادية (الغربية)، وسقوط كثير من نظم الحكم الشيوعية في باقي دول هذه المنظمة واحداً تلو الآخر بطريقة مأساوية؛ هكذا كان الاتحاد السوفياتي ـ الذي لم يكن قد تفكك بعد ـ قد زالت عنه صفة القطبية العالمية واقعياً، إذ لم يعد قادراً على استقطاب أحد، بل إنه في الواقع أدى إلى نفور أغلب القوى الدولية منه.

وجدت الدول التي كانت تتمنى أن يحتفظ بقوته لمعادلة القطب الآخر نفسها مدفوعة بعيدة عنه، وقد ظهر ذلك بوضوح سواء في أوروبا أو في باقي العالم، فحلفاؤه التقليديون في شرق أوروبا والوطن العربي وفي شرق آسيا وفي أمريكا الوسطى، وجدوا أنفسهم يبتعدون عنه، سواء بإرادتهم أو بواسطة الاتحاد السوفياتي نفسه، ووجدوا الاتحاد السوفياتي يتخلى عن تأييد قضاياهم وعن مواقفه المبدئية السابقة ببساطة.

أما الدول التي طالما ناصبت الاتحاد السوفياتي العداء في غرب أوروبا، كدول حلف شمال الأطلسي، وفي الوطن العربي مثل دول الخليج وخصوصاً العربية السعودية، وفي جنوب شرق آسيا كاليابان، فقد وجدت نفسها مدفوعة من الولايات المتحدة لتقديم المساعدات للاتحاد السوفياتي.

وقد أثر كل هذا، قبل ذلك وبعده، في موقف باقي الدول الكبرى التي كان يفترض أنها تشارك في قيادة العالم، مثل الصين وفرنسا وبريطانيا، فازدادت بريطانيا التصاقاً بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمسكاً بذيلها مع تحريضها على التشدد المستمر في موقفها حيال الأزمة. وحاولت فرنسا أن تتخذ موقفاً مستقلاً إلا أنها لم تتمكن من الاستمرار في القيام بهذا الدور لعجزها عن تكوين جبهة دولية مؤثرة تدعم موقفها المعتدل. والصين، وإن كانت قد تخلت عن الاتحاد السوفياتي منذ فترة طويلة سابقة، إلا أنها كانت تستفيد من وضع الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، في القدرة على اتخاذ موقف مستقل قوي.

في ظل هذا الانفراد بقمة النظام العالمي، فقدت دول عدم الانحياز قدرتها على المناورة واتخاذ مواقف تتسم بالحياد الايجابي، خوفاً من تعرضها لضغوط شديدة لا تجد من يستطيع أن يخففها عنها في حال حدوثها.

الأهم من كل ما سبق أن انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام السياسي

العـالمي، مكنها من تحـرير كثـير من قواتهـا التي كانت متمـركـزة في أمـاكن تمكنهـا من التصدي لاحتمالات تهديد سـوفياتي، ومن تحـريكها إلى منـطقة الـوطن العربي لتنفيـذ الحصار حول العراق والاستعداد للهجوم.

لولا الانفراد السابق لما أمكن تحقيق هذا الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، فقد كانت هناك خطوط حمراء تمنع من تحقيقـه، وكان لا بـد من الخوف من استغـلال القطب الآخر الفرصة للتوسع في أوروبا، وكان من المستحيل توفـير التأييـد الدولي في الأمم المتحدة على نحـو ما جـرى في قرارات مجلس الأمن، وخصـوصاً مـوقف الاتحاد السوفياتي والصين ودول عدم الانحياز.

قد يقول قـائل إن ثنـائية القـطبية لم تكن لتمنـع من التعاون بـين القطبـين إزاء موقف معين، على نحو ما حدث في الحرب العراقية ـ الايرانيـة مثلاً، أو في العـدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ورغم أنه كان من الممكن تحقيق نوع من التعـاون بين القطبين في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة، إلا أن هذا التعـاون كانت لـه حدوده التي كـانت تضع في الاعتبـار أسوأ الاحتـمالات، كما كـانت تضع في الاعتبـار ضرورة اتخاذ مواقف متشابهة أو متماثلة حيال المواقف المتشابهة. وهكذا لم يكن ممكناً قبول مثل هذا التدخل الأجنبي، في حين تستمـر اسرائيل في احتـلال أراضٍ عربيـة، وتجاهلهـا قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، وضربها بها عرض الحائط.

ثانياً: الخصائص المميزة للوجود العسكري الأجنبي في الخليج

ينـطبق على الـوجود العسكـري الأجنبي الذي حـدث في الخليـج منـذ النصف الثـاني من عام ١٩٩٠ مـا ينطبق عـلى غيره من أمثلة الـوجـود العسكـري الأجنبي في الوطن العربي، سواء من حيث صوره، أو العوامل التي تؤدي إليـه، أو دوافع الـدول الأجنبية والدولة/ الدول المضيفة، أو ارتباطه بالعـلاقات الـدولية وغـير ذلك. كـما ان تكـوينه اشتمـل على كثـير من العناصر المكـونة للوجـود العسكري الأجنبي في الـوطن العربي قبله، بل إنه في الحقيقة كان مكملاً لهـا، ومعتمداً عليهـا؛ إلا أن هذا الـوجود قد تميز عن سابقيه بخصائص يمكن تجميعها حول عدد من رؤوس المـوضوعـات هي: التشكيل، والاستمرار، والمهـام، وأسلوب الإدارة، حيث كان كـل من هذه الجـوانب لـه طبيعته الخـاصة، التي تختلف عن طبيعـة الـوجـود العسكـري الأجنبي قبله، وإن كانت ليست بالضرورة متناقضة معه.

١ ـ التشكيل المتميز للوجود العسكري الأجنبي في الخليج

تميز تشكيل الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ من حيث تنوّعه،

ومن حيث حجمه، ومن حيث الدول التي ينتمي إليها، ومن حيث مشتملاته، والوزن النسبي للأفرع الرئيسية للقوات والقوات الخاصة، ومن حيث المستوى النوعي للقوات، وكذلك من حيث القيادة التي تولت إدارة أعماله والسيطرة عليها، بحيث يمكن القول إن هذا التشكيل كان فريداً في نوعه ليست له سابقة.

أ ـ صوره

كان تنوع الوجود العسكري الأجنبي مطلقاً من حيث صوره، حيث اشتمل على كل الصور، بداية بالخبراء وانتهاء بالقوات والتشكيلات المسلحة بأسلحة التدمير الشامل، وقد صاحبها وجود قوات حفظ السلام، كما انها كانت بشكل أو بآخر تشبه صورة قوات صنع السلام والقوات المتعددة الجنسيات.

ب ـ حجمه

يمكن القول إن تشكيل الوجود العسكري الأجنبي المذكور قد زاد حجمه على أي تشكيل سابق منذ الحرب العالمية الثانية، حيث زاد عدد الأفراد على ستمئة ألف جندي، ووصل عدد الدبابات إلى ٢٣٨٧ دبابة أجنبية، وعدد طائرات القتال إلى ١٤٩٧ طائرة، والطائرات العمودية المسلحة إلى ١٥٠٨ طائرات، وعدد حاملات الطائرات إلى ست حاملات بالإضافة إلى بارجتين، و١٨ طراداً، و٢٥ مدمرة، و٣٦ فرقاطة وغيرها. واشتملت التشكيلات أساساً على ١١ فرقة منها واحدة محمولة جواً، وأخرى اقتحام جوي، وأربع فرق مدرعة، وفرقة مشاة ميكانيكية، وفرقة فرسان، وفرقة مشاة، وفرقة مارينز (مشاة بحرية)، وكذلك وحدات أخرى مستقلة(٨). ويضاف كل ما سبق إلى الوجود العسكري الأجنبي الموجود أصلاً في المنطقة، وخصوصاً الوجود العسكري الاستيطاني الأجنبي في فلسطين المحتلة والذي لم يكن من الممكن إغفاله، والذي كان له دوره، وإن كان غير نشيط، حيث لم يكن ممكناً لأية دولة عربية إلا أن تحسب احتمال تحركه للاستفادة من ظروف الأزمة.

ج ـ انتماؤه

انتمى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج إلى عديد من الدول حيث وصل عدد الدول الأجنبية المساهمة إلى ثلاث وعشرين دولة يمكن تقسيمها إلى مجموعات. لكن من الملاحظ أنه رغم أن عدد الدول التي انتمى إليها هذا الوجود كبير نسبياً، إلا

---

(٨) مجلة القوات الجوية (الامارات العربية المتحدة) (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ٤١ ـ ٤٥؛
IISS, *The Military Balance, 1991-1992,* pp. 238-242, and United States of America, Department of Defense, *Conduct of the Persian Gulf Conflict: An Interim Report to Congress* (Washington, D.C.: [n. pb.], 1991), appendicies, A, P A-1.

أن الغالبية العظمى من القوات تنتمي إلى دولة واحدة بعينها هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت قواتها نصف التشكيلات المدرعة، وكل تشكيلات المشاة والمحمولة جواً والقوات الخاصة، وكل البوارج، وحوالى تسعين بالمئة من حاملات الطائرات، وتسعة وثمانين بالمئة من طائرات القتال، وثلاثة وثمانين بالمئة من الطائرات العمودية (الهليكوبتر) المسلحة، وكل المارينز[٩].

تشتمل مجموعات الدول المشتركة في الوجود العسكري الأجنبي المذكور على مجموعة أعضاء حلف شمال الأطلسي، ومجموعة دول شرق أوروبا، ومجموعة الدول الاسلامية، ومجموعة الدول حلفاء الولايات المتحدة خارج حلف شمال الأطلسي، ودول متفرقة أخرى. وإلى جانب الدول المشاركة مباشرة بالقوات، فقد شاركت دول أخرى، سواء بالأموال أو بالتسهيلات، حيث قدمت اليابان الأموال بينما قدمت الهند تسهيلات لاستخدام القوات، وهناك المانيا التي قدمت المعدات. ويلاحظ أن عدم اشتراك اليابان والمانيا بقوات يرجع أساساً إلى عقبات دستورية قد لا تكون موجودة في ظروف أخرى.

اشتملت مجموعة الدول أعضاء حلف شمال الأطلسي المشاركة على الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وبلجيكا والدنمارك واليونان وهولندا والنرويج واسبانيا، أي ان كلاً من المانيا وايسلندا والبرتغال وتركيا ولوكسمبورغ هي الدول الأعضاء في الحلف التي لم تشارك بقوات في هذا الوجود؛ إلا أن البرتغال ساهمت بإرسال سفن إمداد، في حين ساهمت تركيا بأن وضعت قواعدها في خدمة الوجود العسكري، وسمحت للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة انشيرليك الجوية في الهجوم على العراق، بالإضافة إلى استخدام مجالها الجوي؛ أما المانيا فهي لم تشارك بقوات في الحرب مباشرة لكنها أرسلت طائرات مقاتلة لتدعيم الدفاع عن تركيا، كما أرسلت خمس كاسحات ألغام إلى شرق البحر المتوسط لتحل محل قوات حلف شمال الأطلسي التي أرسلت إلى الخليج، وقدمت مركبات استطلاع كيميائي وسفناً وطائرات لتكون تحت تصرف القوات الأمريكية، وقدمت صواريخ «باتريوت» لاسرائيل، وقدمت قروضاً لفرنسا بقيمة صواريخ مضادة للدبابات[١٠].

اشتملت مجموعة دول أوروبا الشرقية على بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر، وهي الدول التي قدمت عناصر عسكرية تقوم بدور في الحرب، والتي اشتملت أساساً على عناصر طبية، وسفينة طبية، وأفراد للوقاية الكيميائية؛ وهي جميعها عناصر خاصة بتأمين القتال وليست مقاتلة. ويلاحظ هنا غياب كل من رومانيا وبلغاريا؛ ورغم أن

---

(٩) IISS, Ibid.

(١٠) المصدر نفسه.

الاتحاد السوفياتي خصص مدمرتين وسفينتي إمداد للقيام بأعمال الدورية في المنطقة، إلا أنها لم تكن لها أية سلطة. لذا يمكن استبعاده من تشكيل الوجود العسكري الأجنبي المذكور(١١).

اشتملت مجموعة الدول الاسلامية غير العربية (لا نعتبر القوات العربية قوات أجنبية) على أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، والسنغال، والنيجر. وقد كان اشتراكها رمزياً في أغلبه حيث تمّ تجهيز أحد لواءي الباكستان من المخزون السعودي، واقتصرت مساهمتها على وحدات من المشاة(١٢) لم تشارك في أي أعمال قتال، والأغلب أن الدافع الرئيسي لتلك الدول لوجودها العسكري، هو الأمل في الحصول على مساعدات مالية، وتفادي الإحراج أمام الولايات المتحدة.

اشتملت مجموعة الدول حليفة الولايات المتحدة خارج الأطلسي على الأرجنتين، واستراليا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، واليابان. وقد كانت أكثر مساهمات هذه الدول بحرية سواء من سفن السطح، أو قوات مكافحة الألغام لخدمة عمليات «عاصفة الصحراء» و «سيف الصحراء»، أو بعد انتهاء هذه العمليات. وينطبق ذلك على كل من الأرجنتين واستراليا واليابان، أما كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وسنغافورة، فقد اقتصرت مساهماتها على فرق طبية(١٣).

كانت هناك مساهمات عسكرية أخرى من كل من سيراليون والسويد، وهي دول يصعب إدراجها تحت أية مجموعة سابقة، لكنها بلا شك ذات علاقة طيبة بالولايات المتحدة والغرب، وقد اقتصرت مساهمتها على عناصر طبية: وحدة طبية من سيراليون، ومستشفى ميداني من السويد(١٤).

كانت هناك مساهمات إلى جانب المساهمة بالقوات، صنفت على أنها مساعدات انسانية، وأخرى اقتصادية، ومعدات، ومساعدات أخرى.

يلاحظ أن الدول التي قدمت مساعدات انسانية هي من حلفاء الولايات المتخدة الغنية، وأن أغلبها من تلك الدول التي لم تتمكن من المساهمة بقوات كبيرة أو بقوات أصلاً، واشتملت على المانيا وبلجيكا وكوريا الجنوبية وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان(١٥)؛ أما المساعدات الاقتصادية والمعدات فقد قدمتها تسع

---

(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.

دول هي: المانيا وايطاليا وبلجيكا وكوريا الجنوبية وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان(١٦). ويلاحظ أن غالبية المساعدات الاقتصادية تعود إلى اليابان والمانيا وهي الدول التي لم تقدم قوات مباشرة لأسباب دستورية.

اشتملت المساعدات الأجنبية الأخرى على استخدام القواعد، التي قدمتها المانيا وايطاليا وتركيا والمملكة المتحدة، بينما أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لتقديم مساعدات في مجال الاستخبارات عن العراق(١٧).

د ـ الوزن النسبي لأفرع القوات المسلحة

تميز الوجود العسكري الأجنبي من حيث ارتفاع الوزن النسبي لبعض الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة خصوصاً القوات الجوية والبحرية، إذ نجد متوسط نصيب الفرقة البرية من طائرات القتال ١٣٦ طائرة، ومن الطائرات العمودية (هليكوبتر) المسلحة ٤٦ طائرة عمودية، كما نلاحظ أن عدد حاملات الطائرات المشتركة يعادل نصف حاملات طائرات الولايات المتحدة، في حين اشتمل على كل البوارج في الولايات المتحدة (وفي العالم في الوقت نفسه)، وما يعادل أكثر من ثلث طرادات الولايات المتحدة، وأكثر من نصف مدمراتها، وأكثر من ثلث فرقاطاتها. ويرجع ارتفاع الوزن النسبي للقوات الجوية والبحرية إلى أسباب عدة أولها صغر حجم القوات البرية للدول الأجنبية المشاركة ـ باستثناء الولايات المتحدة التي لديها ١٦ فرقة من الجيش، وثلاث فرق مارينز ـ وافتقار بعض الدول إلى وسائل النقل الاستراتيجي السريع، وبالتالي فإن القوات الجوية تعوض نقص القوات البرية. أما القوات البحرية فقد فرض كبر حجمها أولاً صغر حجم القوات البرية، والحاجة إلى توفير قوة جوية على حاملات الطائرات في ظروف الافتقار إلى قواعد جوية على اليابسة، والحاجة إلى فرض حصار بحري ومقاطعة اقتصادية على العراق. ويلاحظ أنه في حالة الحاجة إلى فرض حصار بحري على دولة أخرى غير العراق والكويت والبحرين وقطر والأردن وجيبوتي، فإن الأمر يحتاج إلى عدد أكبر من سفن السطح والقوات البحرية عموماً.

هـ ـ نوعية التشكيلات

اشتملت تشكيلات الأسلحة المشتركة في الوجود العسكري الأجنبي على فرقة محمولة جواً، وفرقة اقتحام جوي، وفرقتي مارينز، وهي فرق مجهزة للانتقال السريع نسبياً إلى مسرح العمليات. وهذه الفرق تمثل جميع الفرق المحمولة جواً والاقتحام الجوي للولايات المتحدة، وثلثي فرق المارينز. كذلك اشتملت القوات الفرنسية على

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

الفرقة المدرعة الخفيفة الوحيدة لدى فرنسا، مما يوضح أن القوات الأجنبية لجأت إلى الاعتماد على تشكيلاتها الخفيفة لسرعة نقلها إلى المنطقة، كذلك يلاحظ أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد ضمّنت قواتها مجموعات من القوات الخاصة، مما يعكس اضطرارها إلى الاعتماد على العمليات الخاصة بدرجة ملموسة.

و ـ المستوى التقني للقوات

حاولت القوات الأجنبية تعويض التفوق العددي للعراق عن طريق استخدام أحدث وأعلى المعدات تقنياً، حيث استخدمت الدبابات M1A1 والناقلات المدرعة «برادلي». وفي القوات الجوية استخدمت سربين من الطائرات المقاتلة إف ـ ١١٧ التي تتميز بدرجة منخفضة من الظهور على شاشات الرادار، وطائرات الإنذار المبكر «أواكس E3-A»، في حين استخدمت القوات البحرية لأول مرة الصواريخ كروز (السابحة) «توماهوك». هذا بالإضافة إلى استخدام الطائرة العمودية أباش، والصاروخ «هل فاير» ودانات المدفعية «كوبر هيد» الموجهة بالليزر.

ز ـ القيادة

تولى قيادة القوات الأجنبية في الخليج القائد العام لقوات القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية مع الاحتفاظ للقيادات البريطانية والفرنسية والعربية بدرجة من الاستقلال المظهري، واشتملت القيادة على عدد كبير من مراكز التنسيق. ويتميز أسلوب القيادة بأنه لأول مرة يجري توحيد قيادة كل الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. فرغم أنه سبق توحيد قيادة قوات العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث تولت قيادة القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية المشتركة، إلا أنها لم تكن تمثل كل الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة في ذلك الوقت وخصوصاً الوجود العسكري الأمريكي في الجزيرة العربية، كما أن تبعية القوات هذه المرة كانت متعددة بدرجة كبيرة. أخيراً فقد مثل هذا الوجود أول مرة تتولى فيها قيادة أمريكية قوات تابعة لدول من شرق أوروبا.

٢ ـ خصائص الاستمرار الزمني للوجود العسكري الأجنبي في الخليج

تميّز الوجود العسكري الأجنبي في الخليج من حيث علاقته بالزمن بثلاث خصائص عنه في أي ظروف سابقة، خصوصاً إذا ما تذكرنا طبيعة العصر والقدرات التي توفرها التطبيقات العلمية. ويمكن تلخيصها بالحاجة إلى زمن طويل لبدء وصول القوات واكتمال انتشارها، وبقاء الحجم الكامل للقوات فترة قصيرة من الزمن، وأنه أدى إلى اضافة وجود عسكري محدود شبه دائم في الوطن العربي إلى الوجود السابق للأزمة.

وصلت أولى القـوات الأجنبيـة وفقـاً للبيـانـات المتيسرة في الثـامن من آب/ اغسطس، أي ان بدء وصول القوات استغرق في الواقـع أكثر من ستـة أيام، بـاعتبار أن دخـول القـوات العـراقيـة الكـويت بـدأ في اللحـظات الأولى من الثـاني من آب/ اغسطس. وإذا قارنا ذلك بالوجود العسكري الأجنبي الطارىء عام ١٩٥٨ في أعقاب الثورة العراقية لوجدنا أنه لم يستغرق سوى يومين.

استمر الفتح الاستراتيجي للقوات الأجنبية للعملية الـدفاعيـة «درع الصحراء» منـذ الثامن من آب/ اغسـطس حتى التاسـع والعشرين من تشرين الثاني/ نـوفمـبر، فكـان زمناً طـويلاً للفتـح بكل المقـاييس، خصوصـاً إذا وضعنا في الاعتبـار أن قوات القيادة المركزية كانت قد شكلت أصلاً في أوائل الثمانينيات في أعقـاب دخول القـوات السوفياتية أفغانستان والثورة الايرانية بعد ذلك، وأنه كان من المفـترض حسب ما هـو معروف عن تخطيط هذه القيادة أن يتم الفتح خلال خمسين يومـاً، أي ان إتمام الفتـح قد تأخر شهرين كاملين عن الموعد المحدد أو المخطط.

يلاحظ أن الفتح قد استمر بعد ذلك، ولكنه هنا كـان فتحاً للعمليـة الهجوميـة «عاصفة الصحراء»، ورغم أنه ليست هناك معلومات مؤكدة عن توقيت انتهاء الفتح، إلا أن من المؤكـد أنه لم يكن قـد انتهى قبل بـدء العملية في السـابع عشر من كـانون الثاني/ يناير ١٩٩١، أي ان الحملة الجوية لم تنتظر استكمال الفتح الاستراتيجي، وهو أمر ليس مستغربـاً في تحضير وإدارة العمليـات عمومـاً، ولكن توقيت استكـمال الفتح ليس محدداً بدقة، والأغلب أنه استمر حتى منتصف شباط/ فـبراير وهـو الموعـد الذي كانت قد أشارت إليه الأنباء على اعتبار أنه الزمن اللازم لاستكمال الاستعداد. ورغم ما سبق فقد أثبتت العمليات أن عملية الفتـح لم تكن قد اكتملت عنـاصرها عنـد بدء العملية الهجومية، وأنه كان هناك قصـور في كثير من النـواحي خصوصـاً تلك المتعلقة بالحصول على المعلومات ودراستها، وكذلك التخطيط، وأن القوة القتالية كان ينقصهـا بعض العناصر وخصوصاً وسائل الدفاع المضاد للصواريخ.

كـان بقاء القسم الأكـبر من قوات الـوجود العسكـري الأجنبي الـذي حـل في المنطقة إثر الأزمة محدوداً للغايـة خصوصـاً بالمقـارنة بسـوابقه، إذ بـدأ انسحابـه بمجرد ايقاف إطلاق النيران، وإن كان قد استمر هو الآخر فترة طويلة نسبيـاً. ترجـع سرعة انسحاب الجزء الأكبر من القوات البرية الأجنبية إلى عوامل عدة أهمها أن هذه القوات كانت تشكل الجزء الأكبر من إمكانات دولها ـ كما اتضح سابقاً ـ بحيث أدى وجودها في الخليج وحوله إلى خلل في التوازن الاستراتيجي، كان يمكن أن يغري قوى أخـرى بانتهاز الفرصة والتحرك في أجزاء أخرى من العالم. كـان العامـل الثاني، الصعـوبات السياسية الناجمة عن هذا الوجود بالنسبة إلى الدول التي استضافته، خصوصاً أن النقد

الأساسي الذي وجه إلى سلوك هذه الدول، انصب على سماحها بهذا الوجود خصوصاً بالقرب من الأماكن المقدسة. وقد كان من الصعب إخفاء وجود القوات البرية، بينما كان إخفاء الوجود البحري والجوي والتخزين المسبق للأسلحة والمعدات والمواد أسهل بكثير. ومن أهم عوامل سحب القوات ما يتطلبه استمرارها من موارد مالية لإعاشتها، وقد كان تدبير تكاليف الحملة في حد ذاته أمراً صعباً، وكان من المنتظر أن يزداد صعوبة مع بقاء القوات. ورغم ما سبق فالمؤكد أنه لم يجر انسحاب كامل للقوات البرية، والأغلب أن هناك من القوات ما يزيد على لواء مدرع، وأن الوجود البحري زاد عما كان قبل الأزمة، وأن الوجود الجوي لم يقل كثيراً[١٨].

يبدو أن القوات البرية والبحرية والجوية الباقية من الوجود الطارىء الذي حدث في الفترة ما بين آب/ اغسطس ١٩٩٠، وشباط/ فبراير ١٩٩١ ستكون لها صفة شبه دائمة، أو أنها على الأقل سيرتبط استمرارها باستمرار التوتر بين القوى الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والسلطة القائمة في بغداد، بما فيه استمرار العقوبات الاقتصادية، والسيطرة على صادرات النفط، والقيود المفروضة على القوات والصناعات العسكرية العراقية. والغالب أن يرتبط هذا بإجراء تغيير في النظام السياسي الحاكم في العراق، وتليين الإدارة العراقية وإلحاقها بالنظام الغربي، لكن هذا البقاء يمكن أن يرتبط أيضاً بحدوث تغيرات جذرية في النظام السياسي العالمي، سواء كان ذلك ناتجاً من حركة نهوض عربي قومي، أو من زوال الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي العالمي.

٣ ـ خصائص مهام الوجود العسكري الأجنبي في الخليج

تميزت المهام التي كلف بها الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عن أية مهام كلف بها الوجود العسكري الأجنبي قبله ـ باستثناء الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين ـ بتعدد المهام التي كلف بها، إذ كلف بمهام قتالية دفاعية وهجومية، ومهام «إنسانية» ومهام سياسية بحت، كما ان طبيعة المهام القتالية التي كلف بها كانت تختلف نوعياً عن تلك التي كلفت بها قوات الوجود العسكري الأجنبي منذ العام ١٩٥٦.

اشتملت المهام القتالية التي كلف بها على مهام قتالية ذات طابع هجومي، على عكس مهام قوات الأمم المتحدة، أو الوجود العسكري الأجنبي الطارىء في الأردن ولبنان عام ١٩٥٨، أو القوات المتعددة الجنسيات في لبنان عام ١٩٨٢، بدءاً بفرض

(١٨) نذكّر هنا بما جاء في تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٩٢/٧/١٦ عن حجم القوات الأمريكية في الخليج أنه حوالى سبعة عشر ألف جندي، وكذلك بإرسال فرنسا عشر مقاتلات، والمملكة المتحدة ست مقاتلات بحجة حماية الشيعة في جنوب العراق.

الحصار البحري على العراق، ثم بالهجوم على العراق. كما كان من الواضح أن مهام القتال الهجومية قد تركزت أساساً على تحقيق مهام هجومية استراتيجية استهدفت تدمير البنية الأساسية للعراق، بتدمير المراكز الإدارية والاقتصادية للدولة، والتأثير في الروح المعنوية للشعب العراقي، بحجة أنها تساعد المجهود الحربي العراقي(١٩). وقد برز ذلك بصورة واضحة باستهداف مقرات حزب البعث العربي الاشتراكي، والقصر الجمهوري كأهداف إدارية، ومحطات الطاقة والمصانع والطرق والكباري والمخابز ومحطات ضخ المياه كأهداف اقتصادية، كما استهدفت الروح المعنوية للشعب العراقي، سواء عن طريق الإزعاج المستمر بالضغط على أعصاب المواطنين ليلاً ونهاراً، أو بضرب الملاجىء التي لجأ إليها المواطنون أثناء الغارات الجوية، على نحو ما حدث في ملجأ العامرية وفي منطقة الفالوجا.

وقد كان من الطبيعي أن تشتمل المهام القتالية على التمهيد للهجوم ومعاونته واختراق الدفاعات العراقية والاستيلاء عليها، إلا أنه يلاحظ أن هذه المهام، وخصوصاً مهمة استعادة الكويت من القوات العراقية، لم تسند إلى الوجود العسكري الأجنبي، وإنما تركت للقوات العربية، وبدقة أكبر للقوات المصرية، بينما تولت القوات الأجنبية الهجوم على الأراضي العراقية نفسها، بهدف تدمير القوات العراقية(٢٠)، كما ان تمهيد القوات الأجنبية لهجوم القوات المصرية برّاً كان محدوداً للغاية وضعيف التأثير.

كذلك اشتملت مهام القوات الأجنبية على مهام ردعية، بمعنى إقناع العراق بأن خروجه عن حدود معينة يمكن أن يؤدي إلى خسائر أكبر بكثير من أية مكاسب يمكن أن يحصل عليها، ويتعلق هذا بصفة خاصة باستخدام أسلحة التدمير الشامل.

كانت المهام السياسية للوجود العسكري الأجنبي تشجيع الطوائف العراقية على الثورة على النظام الحاكم في العراق بهدف إضعاف نظام الحكم عموماً، والأغلب كانت بهدف إضعاف العراق أصلاً، بحيث لا يظل جاراً قوياً لدويلات الخليج المتميزة بقلة تعداد السكان، والتي لا يتوقع أن تفقد صفتها هذه في المستقبل القريب. وقد اشتملت هذه المهام على البحث عن بديل من نظام الحكم العراقي، بما فيها البحث عن ضابط عراقي يمكنه القيام بانقلاب عسكري ضد النظام القائم. كذلك فقد كلفت هذه القوات بحماية التمرد الكردي ضد القوات العراقية، ثم حماية تمرد شيعي، وهي كلها مهام سياسية لا علاقة لها بالمهام القتالية.

ارتبطت المهام السابقة بما اعتبر مهام انسانية إذ إن حركة التمرد الكردي قد

---

(١٩) United States of America, Department of Defense, Ibid., pp. 2-6.
(٢٠) IISS, *Strategic Survey, 1990-1991.*

أدت إلى رد فعل عسكري قوي من القوات العراقية، أدّى إلى هرب الكثيرين من الأكراد إلى مناطق الحدود العراقية ـ التركية، مما عرض الكثير منهم للأخطار نتيجة الافتقار إلى المأوى والمأكل والملبس. وهكذا تحولت بعض قوات الوجود العسكري الأجنبي إلى مهمة إمداد هؤلاء الأفراد بالخيام والمواد الغذائية، والأغطية وما شابه ذلك، وربما كانت هذه أول مرة تكلف بها قوات أجنبية بمهام مشابهة في الوطن العربي، إلا أنه يلاحظ أنها قد وجهت أساساً إلى قومية غير عربية.

٤ ـ خصائص إدارة وإعاشة قوات الوجود العسكري الأجنبي في الخليج

اختصت إعاشة القوات عن غيرها بخصائص عدة أهمها: **أولاً**، ارتفاع معدلات احتياجات القوات، **وثانياً**، البعد الكبير للقوات عن قواعدها الادارية، **وثالثاً**، تحقيق درجة أعلى من استقلالية القوات التابعة للدول الأجنبية، **ورابعاً**، اتساع مسرح العمليات والحرب بما يفترض درجة أعلى من لامركزية الادارة، **وخامساً**، ندرة الموارد الطبيعية وتدني القاعدة الصناعية مما يعقد مشكلة الإمداد.

كانت طبيعة المهام التي كلفت بها القوات تفترض ارتفاع معدلات استهلاك القوات الاحتياجات أثناء تنفيذ عملية «عاصفة الصحراء» و «سيف الصحراء» بصفة خاصة، كما ان اتساع مسرح العمليات كان يفرض ارتفاعاً في معدلات استهلاك الوقود، وكان ارتفاع درجة الحرارة يفرض ارتفاعاً في معدلات استهلاك المياه، وكذلك استهلاك الطاقة لأغراض التبريد. فإذا أضفنا إلى ما سبق أن حجم القوات الأجنبية كان كبيراً نسبياً، ووجود قوات عربية أخرى، سواء من دول الخليج العربية أو من مصر وسوريا، أمكن تقدير أن احتياجات إعاشة القوات وإمدادها بمستلزمات القتال كانت ضخمة الكمية.

أدّى التنوّع الشديد للقوات المشتركة إلى بُعد بعضها بمسافات ضخمة عن قواعدها الإدارية، ولا يجوز هنا الدفع بأنه كانت هناك قوات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كوجود دائم في الخليج، باعتبار أنها كانت محدودة الحجم وغير كافية، أو بأنه كانت هناك قوات من استراليا ونيوزيلندا في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث لم تكن مهامها تتطلب مطالب إدارية كبيرة، بل لم تكن في الحقيقة تحتاج إلى ما يمكن تسميته قاعدة إدارية، أو حتى قسم قاعدة إدارية متقدم. وكانت أغلب هذه القوات أو تلك تعتمد في احتياجاتها على ما تحمله من احتياطي الاحتياجات، وعلى ما يمكنها الحصول عليه من المصادر المحلية سواء عن طريق انتاج النفط، أو عن طريق استيراد باقي الاحتياجات، حيث لم يكن هناك استهلاك للذخيرة بالمعنى الدقيق للمصطلح، كما ان احتياجات الصيانة والاصلاح كانت أقل ما يمكن

نظراً إلى انخفاض معدلات التشغيل وهبوط معدل الإصابات إلى ما يقرب من الصفر.

وهذه هي المرة الأولى التي اضطر فيها حجم كبير من القوات الأمريكية إلى الاعتماد على الحصول على كثير من احتياجاته من قواعده الإدارية في الولايات المتحدة على بعد ثلاثة عشر ألف ميل، وعلى قواعده المتقدمة في أوروبا وإسرائيل بما كان يعني ارتفاعاً كبيراً في طول رحلة الإمداد والإخلاء. وينطبق ذلك على القوات الكندية أيضاً، التي اقتصرت على قوات جوية وبحرية. كذلك كانت القوات الاسترالية والنيوزيلندية تعتمد في بعض احتياجاتها على قواعدها الإدارية البعيدة آلاف الأميال عن منطقة الخليج، لكنها كانت تعتمد بدرجة أكبر في الحصول على احتياجاتها على السحب من القواعد الإدارية للحلفاء في المنطقة، وخصوصاً من قاعدة دييغو غارسيا، مما زاد من الأعباء الإدارية لهذه القوات.

لم تكن تبعية القوات الأجنبية للقيادة الأمريكية مطلقة، إذ احتفظت بعض الدول بدرجة من استقلاليتها بحيث تنفذ المهام التي ترى أنها تتفق مع سياستها وليس مع ما تراه قيادة القوات في المنطقة. وهكذا اقتصرت مهام القوات الفرنسية في الأيام الأولى للهجوم على أهداف داخل الكويت فقط، رغم أنها انضمت إلى باقي القوات في تنوع مهامها بعد ذلك. كذلك اقتصرت مهام بعض القوات على الدفاع عن العربية السعودية، ولم تشارك في الهجوم مثل قوات باكستان وبنغلاديش والسنغال وسيراليون ونيوزيلندا. واقتصرت أعمال القوات الألمانية على تعزيز الدفاع عن تركيا وإخلاء سفن دول الأطلسي للتفرغ والاشتراك في العمليات.

اتسع مسرح الحرب نتيجة تعدد مصادر القوات من أقصى الشرق في نيوزيلندا إلى أقصى الغرب في كندا والولايات المتحدة، ومن أقصى الشمال في النرويج إلى سيراليون في الجنوب، بخيث يكاد يشتمل على أغلب مسطح كوكب الأرض باعتبار أن المسرح يضم أراضي وأجواء والمياه الإقليمية للدول المشتركة في الصراع وخطوط المواصلات بينها، أي أنه يمكن استثناء تلك الدول التي لم ترسل قوات ولم تقدم أية معونات أو تسهيلات للوجود العسكري الأجنبي، وهي عموماً ليست كثيرة. كذلك اتسع مسرح العمليات الذي دارت عليه أعمال حشد القوات وتنفيذ مهام القتال وخصوصاً ما يختص بمهام الحصار البحري للعراق، حيث امتد من البحر العربي شرقاً إلى قناة السويس وخليج العقبة غرباً، ومن مصبات النفط في تركيا وشرق البحر المتوسط شمالاً إلى البحر الأحمر وباب المندب جنوباً. وكان

هذا يعني، أولاً، ضرورة وجود عدد كبير من مراكز السيطرة والتنسيق المحلية المتصلة بالقيادة الرئيسية، وشبكات متعددة ومعقدة للاتصالات، ومزيد من استهلاك الاحتياجات. وقد خفف من حدة مشاكل القيادة أن السفن والقوات العراقية لم تبد مقاومة منظمة وملموسة، لكنها بأعمال المناورة والقتال المحدودة قد تسببت بكثير من الارتباك لدى قيادة القوات، خصوصاً ما يتعلق بمحاولات السفن العراقية التهرب من الرقابة، وأعمال القصف الصاروخي لبعض دول الخليج وإسرائيل، ولجوء طائرات عراقية إلى إيران، وقيام بعض طائرات القتال بأعمال اعتراض متهورة.

أدت ندرة الموارد الطبيعية وخصوصاً موارد المياه وما يتبعها من نقص في المواد الاستهلاكية التي تعتمد على المياه، وبنوع خاص الأغذية والمواد المصنوعة من المنسوجات، وكذلك تدني القاعدة الصناعية في المنطقة، إلى اضطرار القوات الأجنبية إلى نقل احتياجاتها أو توفيرها بوسائل نقل كبيرة وبصفة شبه مستمرة. فلا شك في أن احتياجات القوات من المياه شكلت عبئاً إدارياً ضخماً اعتمد فيه على عملية تكثيف مياه البحر وتحليتها على نطاق واسع، بالإضافة إلى الاستفادة من مياه الآبار المتيسرة في المنطقة، بما كان ينطوي عليه ذلك من أخطار التلوث بالمواد النفطية، سواء من السفن وناقلات النفط في الخليج، أو نتيجة أعمال متعمدة من القوات العراقية. كذلك كان يجري استيراد الجزء الأكبر من المواد الغذائية لهذه القوات والحصول على الباقي من الأسواق المحلية القريبة التي سبق لها استيرادها، كما ان تدني القاعدة الصناعية في المنطقة أدى إلى اعتماد الوجود الأجنبي على الأسواق الخارجية في الحصول على احتياجاته من المواد المصنعة الرفيعة المستوى، مما زاد من المشاكل الإدارية لهذا الوجود، سواء كانت المتعلقة بالإمداد بالاحتياجات أو بأعمال الإخلاء الطبية ونجدة المعدات العاطلة والمصابة وإصلاحها.

أدت جميع الأسباب السابقة إلى ارتفاع تكلفة التعقيدات الناجمة عن الأزمة، إذ بلغ إجمالي تكاليف الحملة حوالى ٨٢,٧٥ مليار دولار، منها ٥٨,٧١٥ مليار دولار تكاليف الحرب، أي ان متوسط نصيب الفرد العسكري من تكاليف الحرب يزيد على ستين ألف دولار، كما ان إجمالي التكلفة يصل إلى ما يقرب من ضعف هذا المبلغ. وترجع أهمية هذا العامل إلى أنه يحدد مقدار إمكان تكرار مثل هذا الوجود في المستقبل، كما انه قد يشير إلى ما ينتظر القيام به لزيادة فرص تكراره. كذلك فإن تحديد نصيب الدول العربية من هذه التكاليف لا بد من أن يشير إلى أن الدول العربية قد تحملت ٥٥,٦ مليار دولار، بما يقرب من ٦٨ بالمئة من اجمالي

التكلفة، بينما تحملت المانيا واليابان مجتمعتين ٢٧ و٢٨ بالمئة من اجمالي التكلفة، وتحملت باقي الدول الأوروبية ٢,٧٣٥ مليار دولار، ما يعادل ٣,٣٢٤ بالمئة من قيمة المساهمات تقريباً.

ثالثاً: النتائج الحالية والمتوقعة للوجود العسكري الأجنبي في الخليج

لقد أدى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج إلى نتائج خطيرة يصعب ـ إن لم يستحل ـ حصرها محلياً وإقليمياً وعالمياً، إلا أن من المفضل أن تحصر تلك النتائج في ما يكون متعلقاً مباشرة بالوطن العربي والأمن القومي. لكننا لا بد من أن نشير أيضاً إلى الصعوبة المنهجية في فصل نتائج هذا الوجود وآثاره عن آثار ظروف وأوضاع دولية صاحبته أو واكبته ونتائجها، وأثرت فيه وتأثرت به، تلك الأوضاع مثل تفتت الكتلة الشرقية، واضمحلال الاتحاد السوفياتي إلى الحد الذي أدى إلى تلاشيه وتفككه في نهاية العام ١٩٩١، واتجاه أوروبا إلى التوحد السياسي مما يجعلها أكثر قدرة على الاستقلال عن أمريكا، وكذلك صعود اليابان كعملاق اقتصادي ينافس قوة الولايات المتحدة الاقتصادية، وعودة مصر إلى احتلال مكانها في الجامعة العربية، وتحسن علاقاتها بسوريا وليبيا، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية، والغربية بشكل عام. كذلك احتدام الصراع في لبنان بين سوريا والعراق، ووفاة الامام الخميني، كل هذه العوامل كانت سابقة أو مواكبة للحرب أو تالية لها بحيث يصعب فصل نتائجها عن نتائج الوجود العسكري الأجنبي. وإذا كان من الصعب مجرد حصر النتائج المباشرة للوجود العسكري الأجنبي في الخليج على الأمن القومي العربي في جزء من فصل من الدراسة، فإن هذه النتائج وإن كانت تبدو آنية، إلا أن تأثيراتها المتوقعة أكبر وأخطر بكثير.

يمكن تقسيم النتائج المباشرة للوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ على الأمن القومي العربي إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وفقاً لعناصر هذا الوجود. فهناك نتائج لمجرد وجود القوات الأجنبية في المنطقة وقبل أن تقوم بأي عمل؛ وهناك نتائج لأحد أعمالها وهو الخاص بالحصر البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية للعراق؛ ونتائج أخرى للهجوم الذي شنته قوات التحالف الدولي ـ بما فيه الوجود العسكري الأجنبي الذي قاد الهجوم ـ ضد العراق؛ ولسنا هنا بصدد تحديد المسؤول عن الوجود العسكري الأجنبي أو الأسباب التي دعت إليه وإنما النظر إلى نتائجه باعتبارها موضوع الدراسة، ومع الاعتراف بأن احتلال العراق الكويت كان أحد الدوافع الرئيسية لهذا الوجود.

١ ـ نتائج الوجود العسكري في حد ذاته

كان وصول القوات الأجنبية إلى أرض الوطن العربي واستخدامها مجاله الجوي ومياهه الإقليمية كفيلاً وحده، وقبل قيامها بأي عمل ذي طابع عسكري، بإحداث نتائج خطيرة في الوطن العربي، بعضها قد حدث بالفعل، والآخر يتلخص في امكانات وفّرتها، وقد تكون بدأت تمارسها، أو انها لم تمارسها بعد. وهناك نتائج قد تحققت ولكنها ما زالت كامنة نتيجة عدم توفر الظروف التي تؤدي إلى ظهورها.

أ ـ نتائج تحققت فعلاً

(١) قبول مبدأ الوجود العسكري الأجنبي والاعتماد على قوة أجنبية في تحقيق الدفاع عن دولة/ دول عربية وأمنها وترسيخه

كان التخلص من الوجود العسكري الأجنبي أحد الإنجازات المهمة التي تحققت بعد صراع شديد خلال عقود عدة، بحيث أصبحت الدول العربية ترفض الوجود العسكري الأجنبي إما تماماً، أو انها حين تقبل به فإنما تقبله على استحياء وتسعى إلى إلباسه أثواباً مختلفة، وان تضع عليه القيود لتأكيد استمرار سيادتها وتبرير كل ذلك؛ ثم إنها كانت تسعى إلى التخلص منه في أول فرصة. وربما كان أحد المظاهر الرئيسية للحرب العراقية ـ الإيرانية، أنه مع اتجاه الكويت إلى طلب الحماية الأمريكية لناقلات النفط الكويتية، فإن الكويت رفضت أن تمنح الأسطول الأمريكي قواعد بحرية، كما ان دول الخليج تحفظت عن ذلك؛ كذلك فإن المناورات المشتركة التي كانت تشارك فيها قوات القيادة المركزية الأمريكية وقوات من مصر والصومال وعُمان قد جرى التعتيم الإعلامي على إجرائها لتفادي ما يوجه إليها من نقد.

أما الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ فقد وافقت عليه منذ بدايته إحدى عشرة دولة عربية في مؤتمر للقمة، وحتى باقي الدول لم تكن كلها معارضة إياه، فقد كان منها المتحفظ، والممتنع، والغائب؛ وهكذا أصبح مبدأ الوجود العسكري الأجنبي مقبولاً، مما سهل على دول عربية خليجية (الكويت وقطر بالإضافة إلى البحرين على الأقل) أن توقع اتفاقات دفاعية مع الولايات المتحدة وكل من المملكة المتحدة وفرنسا. ومن دون هذه الاتفاقات، فإن الدول العربية لم تعد في حاجة إلى إخفاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها ولا إلى السعي إلى التخلص منه، وأصبح هناك من يقول صراحة إن من حق الدول أن تلجأ إلى القوة التي ترى أنها يمكن أن تساعدها أو تدافع عنها، كما أصبح هذا

مقبولاً لدى قطاع ملموس من الرأي العام، وخصوصاً في الخليج ومصر، مما يعني استمرار قبول هذا المبدأ لفترة من الزمن ستطول إلى حين خوض معركة جديدة ناجحة ضد الوجود العسكري الأجنبي.

(٢) إحداث أكبر انقسام في الأمة والدول العربية في التاريخ الحديث

كان رفض الوجود العسكري الأجنبي أحد العناصر الرئيسية التي اجتمعت عليها الأمة العربية منذ أواخر الخمسينيات، وكان هذا الرفض أحد عناصر التضامن داخل الوطن العربي، داخل كل دولة وفي ما بين الدول. وقد أدى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ إلى أكبر انقسام في الأمة منذ استقلال دولها، ولم يكن الانقسام مقتصراً على الحكومات، وإنما امتد إلى الشعوب أيضاً، كما انه لم يكن بين شعب وآخر و/أو شعوب أخرى فقط، وإنما داخل كل شعب أيضاً، بل ربما وصل الأمر إلى الانقسام داخل الفرد ذاته. كذلك فإن الانقسام حدث بين الدول التي وافقت على هذا الوجود، فالمغرب جمد موافقته، وكانت موافقة كل من جيبوتي والصومال ولبنان اضطرارية. ولم يكن الانقسام حول صحة احتلال العراق الكويت بأي حال من الأحوال، وإنما كان حول القبول بالوجود العسكري الأجنبي من حيث المبدأ بالتحديد.

لا ترجع أهمية هذا الانقسام إلى ما يمكن أن يؤدي إليه من خلافات داخل الدول العربية فقط، وإنما إلى آثاره السياسية والعسكرية بالدرجة الأولى، حيث إن الوطن العربي يشكل وحدة سياسية جغرافية استراتيجية تظهر أهميتها في وحدتها، بينما تفقد هذه القيمة بانقسامها وتفتيتها، بل إن ذلك يحوّل في الحقيقة أي تهديد لجزء منها إلى تهديد الباقي. وهكذا كانت وحدة موقف الأمة في مواقف معينة خصوصاً في الحرب عام ١٩٧٣ ذات تأثير سياسي واقتصادي وعسكري بالغ، كما كان لها وزنها عام ١٩٥٦ في العدوان الثلاثي على مصر، رغم أن أغلب الدول العربية لم تكن قد تخلصت من الاحتلال الأجنبي، إلا أن وحدة الأمة كانت قادرة على التأثير.

كان الانقسام الناتج من الوجود العسكري الأجنبي المذكور عميقاً بحيث لم ينته بإيقاف إطلاق النيران في نهاية شباط/ فبراير ـ أوائل آذار/ مارس ١٩٩١، بل إنه ظل كذلك بعده، ولم ينحسر بانحسار الجزء الأكبر من هذا الوجود، وما زال الجدل حوله قائماً، وأغلب الظن أنه سيظل كذلك عقوداً من الزمن، وسيظل أحد مواضع الجدل في التاريخ العربي الحديث.

(٣) اكتساب حقوق تاريخية في الوجود العسكري الأجنبي

شكل الوجود العسكري الأجنبي المذكور في الخليج والقبول به سابقة تاريخية، ربما كان أبرز ما فيها هو السماح لحاملات الطائرات والسفن التي تعمل بالوقود النووي بعبور قناة السويس، حيث كانت الإدارة المصرية ترفض ذلك حتى بداية الأزمة، باعتباره يعرض الملاحة في القناة للخطر، ومع الموافقة على وجود قوات أجنبية والسماح بمرور حاملات الطائرات النووية في قناة السويس. كذلك فإن سماح دولة عربية باختراق مجالها الجوي أو استخدام مياهها الإقليمية، أو تزويد الطائرات المقاتلة الأجنبية بالوقود منها، وهي في حالة صراع مع دولة عربية أخرى، أصبح سابقة تزيد من صعوبة رفض تكرارها في أحوال ترى هذه القوات الأجنبية حاجتها إلى تكرارها، سواء ضد دولة عربية مرة أخرى، أو ضد دولة غير عربية.

(٤) إحكام القبضة الأجنبية على موارد النفط في الخليج

أدى الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في الخليج، سواء على الأرض أو في المياه الدولية القريبة، إلى إحكام قبضة الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، على منابع النفط العربي في الخليج، بحيث لم تعد دول الخليج، وبالتالي الأمة العربية، قادرة على التحكم في حجم الانتاج، وبالتالي في أسعار النفط إلا بالقدر الذي تسمح به هذه الدول، ناهيك عن امكانية فرض حظر على تصدير النفط على النحو الذي جرى عام ١٩٧٣، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

(٥) القدرة على تهديد الأمة العربية باستخدام القوة العسكرية

كان الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي محدوداً قبل بدء أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وكانت هناك قوى عربية تستطيع أن تحقق نوعاً من التوازن معه، بحيث كانت قدرة هذا الوجود على تهديد الأمة العربية باستخدام القوة العسكرية محدودة للغاية، إلا أن تكثيف هذا الوجود على النحو الذي حدث أثناء الأزمة وبعدها، قد غيّر موازين القوى بحيث زادت القوة العسكرية الأجنبية على القدر الذي يمكن لأية قوة عربية أن توازنه. وهكذا أصبح في قدرة هذه الدول تهديد الأمة باستخدام القوة، سواء ضد شعوبها في حال أرادت تغيير أوضاعها إلى الأحسن بإجراء تعديل في النظام السياسي أو الاقتصادي أو العسكري فيها بما لا يتفق مع رؤية القوى الأجنبية، أو ضد الدول إذا ما أرادت أن تتخذ موقفاً لا تراه القوى الأجنبية الغربية مناسباً لها. ولقد تعرضت دول اليمن والأردن بصفة خاصة

لضغوط نتيجة تهديدات عسكرية أجنبية بمجرد بدء وصول القوات الأجنبية، كما ان استمرار الوجود العسكري الأجنبي سهّل تهديد ليبيا باستخدام القوة ضدها في ما عرف بالأزمة الليبية ـ الغربية حول تفجير طائرة «بان آم» فوق لوكربي في اسكتلندا، وكذلك تفجير طائرة فرنسية فوق النيجر، والمزاعم الغربية حول مصنع ليبي لانتاج الأسلحة الكيميائية تقول ليبيا إنه لانتاج الأدوية. وكذلك هذا الوجود يمكن أن يهدد مصر في حالة اتجاهها إلى بناء مفاعل نووي لانتاج الطاقة دون موافقة الغرب، أو انتاج صاروخ بالستي لأغراض أبحاث الفضاء وما إليه. والأغلب أن هذا الوجود نفسه يهدد سوريا باستخدام القوة ضدها بحجة مساندتها الإرهاب، أي انه أصبح على كل دولة عربية أن تحسب لهذا الوجود حسابه وأن تضعه في اعتبارها عند اتخاذ القرار في أي موقف قد يتعارض مع موقف الدول الغربية، وان هذا الوجود أصبح مصدراً لتهديد الدول العربية بغرض ردعها أو إجبارها، بمعنى امتناع الدول العربية عن اتخاذ قرار أو القيام بعمل يعرضها للعدوان العسكري عليها، وكذلك اضطرار الدول العربية إلى اتخاذ قرارات أو القيام بأعمال لم تكن لتتخذها أو لتقوم بها لولا أنها تخشى أن تتعرض للعدوان من هذا الوجود الأجنبي في حال عدم القيام بها. قد يرى البعض أن ذلك كان موجوداً قبل هذا الوجود، إلا أنه من الواضح أن وجود قوى أخرى موازنة، والحاجة إلى الزمن، بالإضافة إلى خشية القوى الغربية من رد الفعل الجماعي العربي الذي كان محتملاً، كل ذلك كان يقلل من هذا الاحتمال بدرجة كبيرة.

ب ـ نتائج متوقعة للوجود العسكري الأجنبي في الخليج

(١) ربط الأمن القومي بأمن دول أخرى

يخدم الوجود العسكري الأجنبي أمن الدول التي ينتمي إليها، ولا يخدم الأمن العربي إلا بالقدر الذي يرى فيه تطابقاً بين أهداف هذه الدول العربية ومصالحها وبين أهدافه ومصالحه. لكن آثار هذا الوجود العسكري الأجنبي في أرض الوطن العربي، وفي مجاله الجوي ومياهه الإقليمية لا تقتصر على مثل هذه الأعمال، وإنما تقوم أيضاً بما تراه في مصلحة الأمن القومي لدوله، وهو ما قد يتعارض مع أمن ومصالح الدول الأخرى الحيوية. هكذا فإن الوطن العربي ـ أو جزء منه على الأقل ـ قد دخل في خريطة أمن هذه الدول، بينما يصبح تهديداً لأمن دول أخرى مناهضة لها حالياً أو في المستقبل، وبالتالي فإن الأمة العربية قد تجد نفسها مسحوبة بلا مبرر إلى التورط في صراعات أخرى لا علاقة لها بها، أو أن مصلحتها فيها تتنافى مع مصلحة الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي.

(٢) إمكانية السيطرة الأجنبية على تحديث التسليح العربي

مكّن الوجود العسكري الأجنبي الكثيف القوى الأجنبية من إحكام السيطرة على منافذ الدول العربية البحرية، بحيث يمكنها عند الحاجة اعتراض ما تشك في أنه يؤدي إلى تحديث التسليح العربي إلى ما وراء الحدود التي تحددها هذه القوى، وخصوصاً في مجال الصواريخ البالستية وأسلحة التدمير الشامل، إلا أنه يمكن أن يمتد إلى ما تعتبره هذه القوى في المستقبل متعدياً احتياجات الدفاع الشرعي، أو ما تراه كافياً لذلك، ضاربة عرض الحائط بتقديرات أبناء الأمة أنفسهم؛ هذا بالإضافة إلى أن هذا الوجود على أراضي بعض الدول العربية، وفي مياهها الإقليمية، وفي أجوائها يوفر له قدرة أكبر على مراقبة نشاط هذه الدول في مجالات التسليح، سواء كان ذلك عن طريق الاستيراد أو التصنيع. ولا يتوقف تأثير ما سبق في ما حدث فعلاً، وإنما تزداد أهميته في أن تأثيره يستمر في المستقبل بقدر ما يستمر هذا الوجود.

٢ ـ نتائج فرض الحصار البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية

كانت أولى المهام التي كلف بها الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ هي فرض الحصار البحري والمقاطعة الاقتصادية على العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ والقرارات التالية بعد ذلك، والتي فرضت الحصار الجوي في النهاية، وفقاً للقرار رقم ٦٧٠. ولا شك في أن تنفيذ هذه المهام كان له آثاره السلبية في الأمن القومي العربي نتيجة إضعاف الأمة العربية من جهة، وما أدى إليه بالتالي من تدعيم الدول والقوى المحيطة في ضوء الضعف العربي، إما كنتيجة لهذا الضعف، أو ما صاحب هذا الوجود من تدعيم مادي لهذه القوى.

أ ـ إضعاف الأمة العربية

كان فرض الحصار البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية على العراق سبباً في إضعاف الأمة العربية، سواء عن طريق تعميق الفجوة التي حدثت نتيجة احتلال القوات العراقية الكويت، أو عن طريق سد السبيل أمام الوصول إلى تسوية سلمية عربية للأزمة. فقد أدى هذا الوجود وهذا التصرف إلى تحول واضح في سلوك القيادة العراقية حيال الأزمة، بعد أن كانت قد أبدت نيتها في الانسحاب من الكويت. كذلك أدى هذا الفرض إلى تفاعلات متتالية، أدت كلها إلى إضعاف الأمة بحرمان دول عربية مما كانت تحصل عليه من موارد أساسية من العراق، مثل حرمان الأردن من الموارد النفطية العراقية، وما تلاه من منع تصدير النفط

السعودي إليه، ثم استغناء العربية السعودية عن أكثر من مليون عامل يمني كانوا يعملون لديها، مما كان يعني أيضاً حرمان الجمهورية اليمنية من تحويلات العاملين فيها. هذا بالإضافة إلى ما أدى إليه من توقف العمل في المنشآت الكويتية، وخسارة كثير من العمال العرب وظائفهم في الكويت، وفي العراق. وقد يرى البعض أن هذه النتائج هي خاصة باحتلال القوات العراقية الكويت، إلا أنه يمكن القول بأن كثيراً من ذلك لم يكن ليحدث لو أن الوجود العسكري الأجنبي لم يحدث.

ب ـ إضعاف العراق كقوة اقليمية

رغم أن العراق استطاع أن يتدبر أموره في ظروف الحصار البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية وحرمانه من عائدات النفط، إلا أن هذا كان على حساب قوة دولة العراق ومشروعاتها التنموية التي تعني تنمية شعب عربي يزيد تعداد سكانه على خمسة عشر مليوناً، وصاحب إحدى الحضارات القديمة في الوطن العربي وإحدى القوى الإقليمية، وإبطاء تقدمه في المجالات العلمية والاقتصادية والعسكرية والتنموية، الأمر الذي كان يمثل عنصراً في تنمية قوة الأمة العربية ودعمها في مواجهة القوى الأجنبية المحيطة بها، سواء محلياً أو عالمياً، وهكذا ضاعت فرصة أخرى أمام الأمة لتضييق الفجوة الحضارية بينها وبين من سبقوها، وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي مع مصادر تهديد الأمن القومي الأخرى. وقد أدى هذا الحصار الذي استمر فترة طويلة إلى كثير من الوفيات، وبخاصة بين الأطفال، نتيجة لسوء التغذية لنقص الموارد الغذائية، وكذلك لمنع استيراد الأدوية والأدوات الطبية، مما له أثره ليس في قوة العراق كقوة إقليمية فقط وإنما في مستقبل العراق في المستقبل المنظور.

ج ـ اختلال التوازن الاستراتيجي على حساب الدول العربية

(١) لصالح اسرائيل

حقق العراق تقدماً في مجالات التنمية والتسليح والصناعة العسكرية أدى إلى تحقيق نوع من التوازن بين الأمة العربية وإسرائيل، إذ أمكن الوصول إلى حالة أقرب ما تكون إلى الردع المتبادل لم يقتصر على العلاقة بين العراق وإسرائيل، بل امتد إلى ردع الأمة العربية لإسرائيل. ونتيجة الوجود العسكري الأجنبي وفرض الحصار على العراق، وبانضمام الوجود العسكري الأجنبي المنحاز تقليدياً إلى إسرائيل، ضمنت إسرائيل عدم رد العراق في حال تهديدها إياه. وإذا كان الدفع بأن ما حدث هو العكس، بأن الوجود العسكري الأجنبي منع إسرائيل من الرد

على الصواريخ العراقية، وهو ما حدث فعلاً، فإنه لا يمكن إغفال أن الوجود العسكري الأجنبي كان قد تكفل هو بالرد على الصواريخ العراقية من جهة، وبردع العراق عن استخدام أسلحته من جهة أخرى، بما أرسل إليه من إشارات تحذير توضح مغبة إمكان استخدام هذه الأسلحة. كذلك فقد قام الوجود العسكري الأجنبي بدعم الدفاع عن إسرائيل بتزويدها بصواريخ للدفاع الجوي التي لها قدرة على اعتراض الصواريخ أرض ـ أرض من طراز «باتريوت»، وبأسلحة أخرى. والأهم أن هذا الوجود العسكري الأجنبي أدى إلى دعم موقف إسرائيل حيال الأمة العربية، ليس أثناء الأزمة فقط، وإنما بعدها أيضاً.

ومع إضعاف العراق، وحتى قبل شن الحرب ضده، خسرت دول المواجهة العربية مع إسرائيل إمكانية دعمها في صراعها مع إسرائيل على نحو ما حدث في عام ١٩٤٨ و١٩٧٣، أو حتى إمكان حساب هذه القوة كاحتمال في التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، كما خسرت احتمال استمرار التنافس الحضاري بين الدول العربية وإسرائيل على نحو ما سعى إليه العراق من تطوير للصواريخ البالستية والمنظومة الصاروخية القادرة على وضع أقمار صناعية في الفضاء، وعلى الإلمام بالتقنية النووية بما يتيح الفرصة للبقاء في حلبة السباق ومحاولة التفوق، الأمر الذي لم يعد ممكناً طوال فرض الحصار والمقاطعة الاقتصادية، بل ويظل احتماله ضعيفاً حتى عند رفعها.

(٢) لصالح تركيا

كان تقدم الأمة العربية بالنسبة إلى تركيا أكثر وضوحاً منه بالنسبة إلى إسرائيل، إذ كانت تركيا أقل تقدماً في مجالات كثيرة ومنها الصناعة العسكرية، وفي مجال أسلحة التدمير الشامل والصواريخ البالستية. وكانت تركيا تعاني كثرة مصادر التهديد ضدها في الاتحاد السوفياتي حينذاك، وبلغاريا، وفي علاقاتها المتدهورة حيال اليونان حول قبرص، بالإضافة إلى توتر العلاقات مع كل من سوريا والعراق حول مياه نهر الفرات[٢١]، وكذلك مشاكل الأقليات التركمانية والكردية[٢٢]، في الوقت الذي كانت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تعاني آثار الاحتلال التركي لقبرص وما تبعه من حظر تصدير الأسلحة

---

(٢١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٦١.

(٢٢) المصدر نفسه.

الأمريكية إلى تركيا الذي استمر حوالى أحد عشر عاماً[٢٣].

جاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج لتصبح هذه الدول الغربية في حاجة إلى تركيا أكثر من حاجة تركيا إليها، وبالتالي فقد تدعمت تركيا بالأسلحة وبقوات للدفاع عنها، كما أنيط بها القيام بدور سياسي في مجال تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ودفعت دول الخليج إلى تقديم المساعدات لها، وغض الطرف عن كثير من ممارسات تركيا ضد حزب العمال الكردستاني وتتبعها أفراده داخل الأراضي العراقية، وأصبحت تركيا أكثر حرية في التصرف في مياه نهر الفرات على حساب كل من سوريا والعراق.

كذلك كان لتركيا نصيب واضح في ما اعتبر مساعدات وتعويضات للدول التي تضررت من أزمة الخليج. فبحساب الآثار الناتجة من إضعاف العراق بما فرض عليه من حصار ومقاطعة اقتصادية، نجد أن تركيا قد حققت تفوقاً استراتيجياً ليس على العراق وحده، وإنما على الأمة العربية كلها؛ وأصبح على كل من العراق وسوريا أن يقبل بما تقرره تركيا بالنسبة إلى مياه الفرات، وعلى دول الخليج أن تقدم المساعدات الاقتصادية لتركيا، وأن تدعم مشروعات المياه التركية المعروفة بمشروع أنابيب السلام، وأن تقبل عموماً بدور إقليمي لتركيا يتجاوز دور أية دولة عربية أخرى.

لا بد من الإشارة إلى أنه يصعب الفصل بين آثار الوجود العسكري الأجنبي في التوازن الاستراتيجي بين تركيا والدول العربية، وآثار الأوضاع الدولية الأخرى التي زادت من الخلل الاستراتيجي، مثل ضعف الاتحاد السوفياتي ثم تفككه، وتفكك حلف وارسو قبل ذلك، وانتقال السلطة في اليونان إلى الحزب الديمقراطي، وتحسن العلاقات التركية ـ الأمريكية، والصراع بين أرمينيا وآذربيجان حول إقليم ناغورني كاراباخ، كما سبقت الإشارة. إلا أنها كلها أحداث زادت من قدرة تركيا على تحسين ميزانها الاستراتيجي حيال الأمة العربية.

سيظل الاختلال السابق فاعلاً إلى أن تتغير عوامل كثيرة، ولا ينتهي بانتهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي كان العامل الرئيسي فيه، إذ إن الزمن اللازم لتحسين الميزان الاستراتيجي مرة أخرى سيظل عاملاً فاعلاً إلى أن تستطيع الأمة العربية تحقيق طفرة تعوض بها هذا الزمن.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٣) لصالح ايران

توقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية بقبول ايران وقف اطلاق النيران وقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في تموز/يوليو ١٩٨٨، وكان هذا بمثابة هزيمة سياسية وعسكرية لإيران التي طالما رفضت قبول القرار، وقد عبّر عن ذلك الإمام الإيراني السابق آية الله الخميني بأنه «كان أصعب عليه من تجرع السم»، وقد عكس ذلك تحول الميزان الاستراتيجي بين العراق ـ وبالتالي الأمة العربية ـ وإيران لصالح الجانب العربي. وقد كان مفهوماً أن قبول ايران السابق كان محاولة لتفادي الهزيمة الكاملة، ولاكتساب الزمن اللازم لتصحيح الميزان لصالحها، إلا أن محاولات العراق بناء جيش قوي وصناعة قوية زاد من صعوبة تحقيق الأهداف الإيرانية حتى بداية أزمة الخليج.

أدى فرض الحصار البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية بواسطة الوجود العسكري الأجنبي إلى تحول النمو العراقي إلى نمو سلبي، بينما استمرت إيران في بناء قوتها، بل واستطاعت أن تنمّي قوتها نتيجة اضطرار العراق إلى التنازل عن مطالباته السابقة وما حققه خلال الحرب، وإلى نمو تأثيرها الديني في جنوب العراق، وإلى اضطرار دول الخليج العربية إلى تحسين علاقاتها معها نتيجة ضعف العراق، ولو عن طريق التغاضي عن حقوقها على نحو ما حدث من تغاضي دولة الإمارات العربية المتحدة عن طرد إيران سكان جزيرة أبو موسى الذين هم من أصل عربي، ومما ظهر من لقاء آية الله محمد باقر الحكيم بملك العربية السعودية. هكذا لم يؤد إضعاف العراق إلى اختلال التوازن الاستراتيجي على حسابه فقط، وإنما على حساب باقي الأمة العربية أيضاً. وينتظر إن يظل هذا التوازن مختلاً لصالح إيران زمناً يصعب تحديده، حيث يتوقف على قدرة العراق على العودة إلى النمو بمعدلات أعلى بكثير من قدرة إيران عليه، وعلى عودة علاقات التعاون بين العراق ودول الخليج العربية.

٣ ـ نتائج هجوم القوات الأجنبية

قد يقول قائل إن الهجوم لم يكن بقوات أجنبية فقط، وبالتالي فليس من العدل ولا من الدقة القول بنتائج هجوم القوات الأجنبية، لكن الواقع يقول إن الغالبية العظمى من القوات المهاجمة كانت قوات أجنبية، وإن القوة العربية الوحيدة التي اشتركت في الهجوم فعلاً كانت القوات المصرية، وإن القوات الجوية المهاجمة كانت كلها أجنبية، وإن دور باقي القوات العربية اقتصر على الدفاع.

أ ـ تعميق الخلافات بين الدول العربية

أحدث الوجود العسكري الأجنبي انقساماً داخل الأمة العربية، وعمّق الحصار البحري والجوي والمقاطعة الاقتصادية للعراق الفجوة بين أبناء الأمة ودولها. لكن الهجوم الأجنبي الذي استند إلى قواعد وتسهيلات على الأرض العربية قد أحدث جرحاً عميقاً لم يندمل، ويصعب التئامه نتيجة اشتراك قوات عربية مع قوات أجنبية في الهجوم على شعب عربي، ولأن الهجوم لم يلتزم الأهداف التي سعت إليها الدول والشعوب العربية بجلاء القوات العراقية عن الكويت، بل إنه سعى إلى إذلال العراق وتدمير بنيته الأساسية بما يحول دون استعادة العراق قوته ومعدلات نموه، كما انه أدى إلى تجنب بعض الأطراف العربية العودة إلى المصالحة العربية خوفاً من تعرضها للنقد والهجوم، مما جعلها تسعى باستمرار إلى إثارة المزيد من الخلافات التي تحول دون المصالحة، أو حتى دون رفع الحصار عن الشعب العراقي.

ب ـ تفكيك النظام الدفاعي العربي والتمهيد لنظام شرق أوسطي

حقيقة، لم تنفذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، رغم ما حققته هذه المعاهدة من نجاح محدود قبل ذلك، سواء في الكويت أو لبنان، وفي إنشاء القيادة العربية الموحدة لفترة، ثم ما تحقق عام ١٩٧٣ من تضافر عسكري عربي. ورغم أن مجلس الدفاع المشترك لم يجتمع ولم يدعَ إلى الانعقاد منذ العام ١٩٨١، فقد ظل الأمل ممكناً والباب مفتوحاً لوضع المعاهدة موضع التنفيذ، أو على الأقل تحقيق حد أدنى من التعاون العسكري العربي عندما تتعرض دولة عربية للخطر على نحو ما تكرر أكثر من مرة؛ وقد ظل ذلك ممكناً حتى بعد احتلال القوات العراقية الكويت، إذ كان ممكناً تشكيل قوة عربية تستطيع أن توقف الأعمال العدائية على الأقل، وأن تقتنع القيادة والشعب العراقي بخطأ ما اتجهوا إليه، إلا أن الوجود العسكري الأجنبي وهجومه على العراق قد أنهى في الواقع فرص استمرار النظام الدفاعي العربي، بعد أن عجزت الدول العربية عن العمل، وترك بعضها قيادته لقيادة أجنبية تهاجم العراق، الأمر الذي يعتبر، **أولاً**، إلغاء لأساس المعاهدة الذي ينص أن أي اعتداء على دولة من الدول المتعاقدة يعتبر اعتداء على باقي الدول[٢٤]، والذي ينص أيضاً امتناع الدول المتعاقدة عن الدخول

---

(٢٤) طلعت أحمد مسلّم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٥٢.

في علاقات تتعارض مع المعاهدة، وأخيراً قبول دولة عربية أن توضع قواتها تحت قيادة أجنبية وليس قيادة تابعة للأمم المتحدة (وإن كانت ألبست نفسها شرعية بقرار من مجلس الأمن بالتعارض مع ميثاقها). ويعتبر، **ثانياً**، تسليماً بفشل النظام الدفاعي العربي والتحاقاً بنظام دفاعي أجنبي يغلب عليه الطابع الشرق أوسطي، تشارك فيه دول وقوات غير عربية وأخرى غير شرق أوسطية. وقد يرى بعضهم أن ذلك يرجع إلى احتلال العراق الكويت، إلا أننا نرى أنه من الطبيعي أن يخطىء أحد الأطراف المتعاقدة، أما حينما يتخذ عدد كبير من الأعضاء أو غالبيتهم موقفاً، فإن الأمر يخرج عن كونه خطأ أحد الأعضاء إلى كونه تسليماً بصحة الوضع الجديد وخطأ الوضع الأصلي.

ج ـ استنزاف موارد الدول العربية وإهدارها

أدى الهجوم على العراق إلى استنزاف موارد الدول العربية بصورة أو بأخرى، فمن جهة تكفّل بعض الدول العربية بالمساهمة بقيمة ٥٥,٦ مليار دولار أمريكي من إجمالي المساهمات المالية الرئيسية في الأزمة، منها ٣٩,٦٩ مليار دولار أمريكي قيمة مساهماته المباشرة في تكاليف الحرب، و٦,٤ مليار دولار أمريكي قيمة وقود ومياه وخدمات أخرى لقوات التحالف[٢٥]. ولا شك في أن أغلب هذه المساهمات كان يتعلق بأعمال الحرب، حيث ازداد استهلاك التحالف للمياه والوقود، وازدادت حاجته إلى الخدمات بعد بداية الهجوم.

لا تدخل ضمن الحساب السابق خسائر دول الخليج في الحرب، سواء كانت خسائر في الأفراد أو المعدات أو المنشآت ناتجة من هجوم قوات التحالف على العراق، أو من أعمال العراق للرد والانتقام بما فيها إشعال النفط، وإطلاق النفط في الخليج بما أدى إليه من خسائر بيئية واستنزاف للموارد العربية في هذا المجال، ثم الخسائر التي مني بها العراق سواء كانت خسائر عسكرية أو خسائر في البنية الأساسية للعراق، وكذلك تكاليف اشتراك قوات دول الخليج وقوات دول عربية أخرى في هجوم قوات التحالف أو تأمينه بما في ذلك خسائرها مهما كانت محدودة.

أدى الهجوم الأجنبي على القوات العراقية في الكويت إلى تدمير غالبية المنشآت الكويتية، ثم إسناد أعمال إعادة التعمير والتجديد في الكويت، وباقي

---

(٢٥) United States of America, Department of Defense, *Conduct of the Persian Gulf Conflict: An Interim Report to Congress.*

دول الخليج العربية إلى مؤسسات غير عربية في الغرب بشكل يثير الشكوك نحو شروط الإسناد، ويوحي بأنه جرت مجاملات في قيمة العقود، بما يعني أيضاً إهداراً مركباً للموارد العربية، أولاً بتدمير المنشآت، ثم باستبعاد المؤسسات العربية، وبالإسناد إلى مؤسسات غربية، وأخيراً بالمبالغة في قيمة العقود.

تضاف الموارد المستنزفة نتيجة شن الهجوم على العراق إلى الخسائر الناتجة من فقدان السيطرة على الموارد العربية وخصوصاً النفطية وأسعارها، الأمر الذي يصل تراكمه إلى مئات الملايين من الدولارات.

د ـ التمهيد لفرض تسوية انتقالية للصراع العربي ـ الإسرائيلي تمهيداً لتكريس التفوق والاحتلال الإسرائيليَّين

شكّل الهجوم على العراق ضربة لصراع العرب ضد إسرائيل، إذ بدت دول عربية وإسرائيل في جانب واحد ضد دولة عربية أخرى هي العراق، وذلك تحت اسم «التحالف الدولي (الغربي) ضد العراق». وهكذا أصبحت دول عربية في الجانب نفسه مع إسرائيل، وفقد الصراع العربي ـ الإسرائيلي جزءاً كبيراً من مكوّنه العربي رغم ادعاء الجميع باستمرار دعمهم القضية الفلسطينية. وبذلك لم تعد الدول العربية المواجهة لإسرائيل قادرة على التمسك بشروطها للدخول في مفاوضات مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، سواء من حيث إشراف الأمم المتحدة، أو من حيث تمثيل الفلسطينيين على قدم المساواة مع باقي الأطراف، أو من حيث الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما ان ذلك كان في الوقت نفسه نتيجة مباشرة لاستبعاد الصراع المسلح كأداة من أدوات الصراع مع إسرائيل لاسترداد الحقوق العربية في فلسطين المحتلة والجولان وجنوب لبنان. وقد كان الاتجاه واضحاً وصريحاً منذ البداية نحو تحقيق تسوية انتقالية، وليس سلاماً نهائياً، في حين كان الاتجاه عملياً إلى تكريس التفوق الإسرائيلي، وبالتالي احتلال إسرائيل الأراضي المحتلة وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٩١، عام الحرب.

هـ ـ إحباط مشروع مجلس التعاون العربي

كان كل من الأردن والعراق ومصر واليمن قد اتفق على إنشاء مجلس التعاون العربي في ما بينها لتحقيق درجة أعلى من التعاون، وقد تميز هذا المجلس من غيره من المجالس الإقليمية (الجهوية) الأخرى في أنه اشتمل على دولتين عربيتين من أكبر وأقوى هذه الدول هي العراق ومصر، كما ضم دولة ذات أطول وأهم حدود مع إسرائيل، ودولة تطل على مضيق باب المندب. وقد كان هذا المجلس يشكل

قوة محتملة تستطيع أن تكون نواة لقوة عربية كبيرة رغم أن ميثاقه قد ركز على الجوانب غير العسكرية.

أدى الوجود العسكري الأجنبي تحت ستار ما سمي عملية «درع الصحراء» إلى تجميد المجلس المذكور نتيجة انقسام دوله ووقوعها تحت ضغوط مختلفة، إلا أن احتمال عودة المجلس إلى النشاط ظل وارداً طالما كان الحل السلمي للأزمة وارداً؛ أما وقد هاجمت قوات التحالف الغربي المستندة إلى الوجود العسكري الأجنبي العراق، وقد شاركت دولة من أعضاء المجلس (مصر) في الهجوم، فإن تصور إمكان عودة المجلس إلى الفعالية يعتبر وهماً غير واقعي، بل إنه أدى إلى نتائج مخالفة تماماً إعلان قيامه حينما التزمت دول المجلس بدرجة أو بأخرى تتفاوت بين الالتزام الكامل بالمقاطعة الاقتصادية والتحريض على استمرارها، وبين الالتزام بها على مضض وبالقدر الذي يجنبها مصاعب جديدة. كذلك فإن ما اعترى العراق من جراء الهجوم على أهدافه الاستراتيجية وبنيته التحتية يضعف من قدراته على التعاون مع باقي أعضاء المجلس. وإذا كان مشروع مجلس التعاون العربي الذي كان يضم دولتين من أكبر الدول العربية قد أحبط، فإن ذلك يؤدي بنا إلى الاقتناع بإحباط التعاون العربي بشكل عام.

و ـ إحباط المشروع التنموي العراقي

وجّه الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ضرباته إلى الأهداف العراقية ذات الأهيمة الاستراتيجية، وخصوصاً المراكز الإدارية الاقتصادية مما كانت له آثاره السلبية الواضحة في استمرار وتقدم الخطة التنموية العراقية في المجالات الصناعية والعلمية والتقنية، مما عطله ـ على نحو ما ذكر ـ عن مواصلة خططه التنموية للقضاء على التخلف واللحاق بركب التقدم. ومع هذا التعطيل تضيع إحدى الفرص القليلة للحاق شعب عربي بركب التقدم، وبما يسمح له بالتعاون مع دول عربية أخرى بالنهوض بالأمة في أغلب المجالات والأخذ بأسباب القوة.

ز ـ إحباط الصناعة العسكرية العراقية

كانت الصناعة العسكرية العراقية أحد العناصر الرئيسية لنوع من التوازن الاستراتيجي الذي تحقق في الوطن العربي مع إسرائيل بشكل خاص، ودول الجوار الجغرافي بشكل عام، إذ كانت تمثل تقدماً طموحاً لملاحقة نظم التسليح الحديث ومواجهتها وخصوصاً في مجالي الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل النووية والكيميائية. ورغم أن فرض الحصار والمقاطعة الاقتصادية كانا كفيلين بخنق هذا المشروع أو إبطائه على الأقل، وبالتالي اختلال التوازن على حساب الدول العربية

مرة أخرى، إلا أن هجوم القوات العسكرية الأجنبية وحلفائها قد وجّه ضربات إلى القاعدة المادية لهذا المشروع بحيث أصابها ببعض الخسائر. وقد أدى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وما اشتمل عليه، أولاً، إلى تدمير منشآت كثيرة من هذه القاعدة كانت قد أفلتت من ضربات الهجوم العسكري الأجنبي، كما انه، ثانياً، قد قنن لمراقبة مستمرة للنشاط العراقي في هذا المجال المهم، مما يزيد من صعوبة استعادة المشروع مرة أخرى.

ح ـ تفكك الوحدة العراقية

شجع هجوم القوات الأجنبية النعرات المذهبية والعرقية العراقية عن عمد على التمرد على السلطة المركزية في العراق على أمل أن يؤدي هذا التمرد إلى الإطاحة بالنظام الحاكم في العراق، إلا أن التمرد قد فشل، وأمكن القوات المسلحة العراقية أن تسحق التمرد في الأيام التالية لإيقاف إطلاق النيران، كما أن قرار مجلس الأمن الذي استطاعت القوى الأجنبية فرضه، قد فرض أيضاً مناطق منزوعة السلاح في كل من جنوب العراق وشماله بأسلوب متعمد واضح لتشجيع الشيعة العراقيين في الجنوب، والعراقيين من أصل كردي في الشمال على التمرد على الحكومة العراقية. ورغم فشل كل ذلك في إسقاط النظام العراقي الحاكم، فقد أدى في الواقع إلى تفكك الوحدة العراقية، وإلى انفصال بعض المناطق عملياً عن باقي العراق، مما يشكل في الحقيقة خطراً شديداً لا على العراق فقط، وإنما على باقي البلدان العربية أيضاً، حيث يصبح العراق المتفكك منفذاً لتدخل مصادر تهديد الأمن القومي في إيران وتركيا. وقد تابعت القوى الأجنبية جهودها في هذا المجال، وفرضت منطقة أخرى يحظر فيها الطيران العسكري العراقي، ويمارس فيها الطيران الأجنبي التحليق جنوب خط العرض ٣٢ للتأكد من تقيد الطائرات العراقية بالحظر المذكور(٢٦).

رابعاً: احتمالات تكرار الوجود العسكري الأجنبي على نمط ما حدث في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

يعتبر الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أكبر وأخطر صور الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي منذ انحسار الاستعمار

(٢٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1992-1993* (London: Brassey's, 1993), p. 233, and Dannreuther, *The Gulf Conflict: A Political and Strategic Analysis,* pp. 63-67.

عنه، وبالتالي فإن احتمالات تكراره تصبح ذات أهمية خاصة في دراسة المستقبل. تتعلق احتمالات تكرار هذا الوجود باحتمالات تكرار ظروف مشابهة للظروف التي أدت إليه. وبداية، نقول إنه عادة ما يستحيل تكرار الظروف نفسها لحدث ما على النحو نفسه، إلا أن بعض الظروف يمكن أن تستمر أو تتكرر.

بداية، يمكن القول إن النفط سيظل على الأغلب عنصراً استراتيجياً حيوياً طوال القرن الأول بعد العشرين الميلادي، وبالتالي فإنه سيظل هدفاً للوجود العسكري الأجنبي، وتظل دول الخليج موضعاً له ودافعاً لاستنفاره. كما أن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام السياسي العالمي، دون منافس، يتوقع أن يستمر لفترة من الزمان على أن يتعرض للتحدي أو التغيير بعد ذلك، لكن من الصعب تصور استمرار أو تكرر باقي الظروف في المستقبل القريب على الأقل، إذ إن ما اعترى العراق من ضعف نتيجة الحرب يجعل من المستبعد، في المدى المنظور، أن يستعيد وضعه وقوته التي ساعدت على احتلال الكويت عام ١٩٩٠ والتي بررت اندفاع القوى الأجنبية إلى المنطقة بوجودها العسكري الثقيل الوطأة لمواجهة قوته. كذلك فإن الترتيبات التي تلت الحرب مباشرة، سواء من حيث إنشاء قوة أجنبية دائمة قادرة على التدخل للتصدي الفوري لمثل هذا التهديد، بما فيها من قوة أجنبية محدودة، والتخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة، والقواعد والتسهيلات المتيسرة لاستخدام القوات الأجنبية، أو من حيث محاولة بعث الحياة في قوات دول الخليج بالشكل الذي يمكنها من إبداء مقاومة معقولة أمام احتمالات الهجوم عليها، تؤدي في الحقيقة إلى تلافي الحاجة إلى مثل هذا الوجود العسكري الأجنبي الضخم اكتفاء بما هو موجود فعلاً. وقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية فعلاً إلى استبعاد هجوم إيراني على نطاق واسع في الخليج في المستقبل القريب، كما ان الترتيبات المؤثرة في القوة العراقية تؤثر في الوقت نفسه - ربما بدرجة أقل - في قدرة إيران على التهديد.

كذلك يصعب تصور الظروف التي تؤدي إلى قبول عدد كبير من الدول العربية بالوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي على النحو الذي جرى في عام ١٩٩٠، سواء لصعوبة تكرار السبب الذي أدى إلى قبوله أصلاً، أو لما شعرت به بعض هذه الدول من خيبة أمل نتيجة ما جرى من إنكار دورها، أو سوء معاملتها بعد الحرب؛ كما ان احتمال استعداد دول عربية لدفع تكاليف الحرب على النحو الذي سبق إيضاحه، ينخفض بشدة نتيجة استنزاف الموارد العربية في هذه الحرب، وتحكم القوى الأجنبية في أسعار النفط بما لا يسمح بحدوث تراكمات مالية كبيرة تسمح بتكرارها.

المؤكد أن ما أحدثه الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي عام ١٩٩٠ وبعده يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات الحاجة إلى مثل هذا الوجود مرة أخرى، رغم أن المصالح الأجنبية يمكن أن تتعرض للخطر، إذ إن هذا الوجود العسكري الأجنبي قد استثار العناصر الراديكالية في المنطقة بما لا يستبعد وصولها إلى السلطة، إلا أن وسائل تهديد المصالح الأجنبية لن تكون عسكرية على الأغلب مما يتطلب مواجهة مختلفة. ورغم الانقسام الشديد الذي حدث في الوطن العربي، إلا أن صعود الحركة القومية والإسلامية يمكن أن يؤدي إلى نوع من الثورة على الوجود العسكري الأجنبي على النحو الذي يمكن أن يؤدي إلى تجريد جميع الترتيبات التي تلت الحرب في الخليج من قيمتها.

الفصل الثامن

آثار الوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي العربي

مقدمة

أشارت الفصول السابقة إلى آثار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي في الأمن القومي العربي، لا سيما الفصل السابق عن الوجود العسكري الأجنبي الأخير في الخليج، إلا أن أغلب ما ذكر كان متفرقاً، كما أنه اختص بحالة أو حالات معينة، وقد تكون الظروف الحالية أو السابقة قد حالت دون أن يظهر أحد الآثار نتيجة عدم توفر الظروف التي تساعد على تحقيقه. ورغم أن أغلب آثار الوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي سلبي، أي في غير صالحه، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا الوجود لا يحقق أو لا يستطيع أن يحقق فائدة للأمن القومي، إذ إن وجوده في غير حالة الاستعمار المباشر، يعني أنه قد حدث بقبول واختيار قوى عربية قد تعبّر عن مصلحة الأمن القومي العربي أو لا تعبّر عنها. كذلك قد يصعب الاستغناء نهائياً عن جميع صور الوجود العسكري الأجنبي وإلى الأبد في ظل استمرار الحاجة إلى الحصول على أسلحة ومعدات عسكرية من دول أخرى، مهما اتسعت قاعدة الصناعة العسكرية العربية، إذ أصبح من شبه المستحيل الاستغناء نهائياً عن استيراد أسلحة ومعدات عسكرية حتى بالنسبة إلى أكثر الدول الصناعية تقدماً[1]. ومع الحاجة إلى الاستيراد تصبح الحاجة إلى خبراء واردة، وإن كانت لفترة محدودة، وقد تؤدي البعثات التعليمية

---

(1) يلاحظ بمراجعة المراجع العالمية المهتمة بتجارة السلاح أن الدول الصناعية العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا تشتري أسلحة من دول أخرى. انظر على سبيل المثال:
Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), ***World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1990*** **(Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 258 and 268-270.**

إلى خفض الحاجة إليهم بدرجة كبيرة، ولكنها لا تؤدي إلى الاستغناء عنهم تماماً. ومع نقص الخبرة، ونقص الكوادر والأفراد، ونقص الموارد، قد تتزايد الحاجة إلى وجود عسكري أجنبي، إلا أن المؤكد أن الأمة العربية تستطيع أن توفر الكثير من العناصر المادية والبشرية اللازمة للدفاع عن الوطن العربي وحماية مصالحه وأمنه، لكن الإرادة السياسية هي التي تستطيع أن تدفع إلى الاعتماد على أبناء الأمة قبل غيرهم، والإرادة السياسية وإرادة القتال لا يمكن أن تنبع إلا من الداخل ولا يمكن استيرادها.

أدى الوجود العسكري الأجنبي في ظروف معينة إلى خفض الإنفاق العسكري لمصر وسوريا بعد الحرب عام ١٩٦٧ عن طريق ما قدمه الاتحاد السوفياتي حينئذ من مساعدات على هيئة أسلحة ومعدات رخيصة[٢]، إلا أن هذا الوضع لم يعد وارداً بعد التغيرات في النظام السياسي العالمي، سواء من حيث نوع التهديدات الموجودة، أو مصادر الوجود العسكري الأجنبي المحتملة. ويبدو من الصعب في ظروف نهاية القرن العشرين استبعاد وجود قوات للأمم المتحدة بأنواعها المختلفة المنفذة حتى الآن من مراقبين وقوات حفظ السلام، وقوات صنع السلام، وقوات فرض السلام، وقوات بناء السلام، نتيجة الصراع في الوطن العربي في ضوء النزاعات القائمة والمحتملة في الوطن العربي والدول المحيطة به.

تتعدد الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي العربي، من ربط للأمن القومي بأمن دول أخرى، إلى الزج بالأمة في استقطابات دولية، إلى جرها إلى صراعات نابعة من خارج الإقليم، إلى الضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية، إلى استنزاف موارد الأقطار العربية، إلى امكانية السيطرة الأجنبية على التقدم التقني في مجال صناعة الأسلحة، إلى تشجيع الأقليات والنعرات الطائفية على التمرد، إلى إثارة النزاعات بين شعوب الأمة العربية والعمل على استمرارها، إلى إثارة النزاعات بين الأمة العربية والأمم المجاورة، وإضعاف الأمة العربية لصالح هذه الأمم، وإحباط الجهود النهضوية الحضارية العربية.

ينفّذ الوجود العسكري الأجنبي سياسة الدول التي ينتمي إليها والتي يحقق مصالحها بغض النظر عن مصالح الدول التي يوجد فيها إلا بقدر تقاطع مصالحها، وهي مصالح لا بد من أن تتعارض في بعض عناصرها على الأقل، وهو حتى في حالة الوجود التابع للأمم المتحدة، فإنه ينفذ إرادة ومصالح القوى المهيمنة عليها، وليس إرادة ومصالح المجتمع العالمي كله.

---

(٢) أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٨٤، ٦٠١ ـ ٦١٢ و٦١٩ ـ ٦٨٢، ومقابلات مع رئيس الدولة.

أولاً: ربط الأمن القومي بأمن دول أخرى

يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى أن يتعرض أمن الأمة للأخطار نفسها التي يتعرض لها الوجود العسكري الأجنبي والدول التي ينتمي إليها في الوقت نفسه وبصورة آلية. ربما كان أوضح مثال لذلك ما تعرضت له الأمة أثناء الحرب العالمية الثانية من هجوم قوات المحور على الوطن العربي نتيجة وجود القوات البريطانية في مصر، كما تعرضت ليبيا لهجوم الحلفاء نتيجة وجود القوات الايطالية فيها. وامتدت آثار الصراع المسلح إلى العديد من أجزاء الوطن العربي بالطريقة نفسها والأسباب نفسها. كذلك فإن مثالاً من خارج المنطقة قد يبدو صارخاً حينما توترت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب عام ١٩٧٣، فإذا بالولايات المتحدة الأمريكية ترفع درجة استعداد قواتها النووية المتمركزة في أوروبا على أراضي حلفائها دون استئذانهم(٣)، الأمر الذي كان يمكن أن يعرّض شعوب تلك الدول إلى أخطار الرد النووي السوفياتي في حال حدوثه ودون موافقة ولا استعداد من الدول المضيفة المعنية. وتزداد خطورة هذا المثال في أن الخطر هنا خطر نووي وليس تقليدياً فقط. ولا ننسى هنا أن الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين المحتلة كان سبباً في تعريض أمن الأمة العربية للخطر نتيجة علاقة هذا الوجود الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك في أن الوجود العسكري الأجنبي على أراضي دولة ما ـ خصوصاً إذا تصاعدت درجاته وتزايد حجمه ـ يعني في النهاية درجة من التحالف الذي يربط مصير الحلفاء ببعضهم البعض حتى إذا كان هذا التحالف على كره من أحد الأطراف.

ثانياً: الزجّ بالأمة في استقطابات دولية

أدى الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي أثناء الحقبة الاستعمارية إلى ارتباط الوطن العربي بالاستعمار ذي العلاقة الوثيقة بالاستعمار الاستيطاني في فلسطين، الذي امتنع عن تسليح وتأييد الأمة العربية في سعيها للحصول على حقوقها المشروعة، مما أدى بعد ذلك إلى اتجاه دول عربية إلى القطب الآخر في السياسة العالمية للحصول على الأسلحة واحتياجاتها الدفاعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى الدخول في دائرة الاستقطاب الدولي، إذ كلما اقتربت دول عربية من الاتحاد السوفياتي (مصر وسوريا والعراق وفلسطين والجزائر وليبيا واليمن) زادت الأقطاب الغربية من وجودها العسكري في المنطقة ودعمها لاسرائيل، الأمر الذي دعا الدول التي على علاقة

---

(٣) جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب اكتوبر ١٩٧٣، العاشر من رمضان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩)، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣.

بالقطب العالمي الآخر (الاتحاد السوفياتي) إلى مزيد من الاقتراب منه، وهكذا عانى الوطن والأمة العربية آثار الاستقطاب الدولي في وقت كان ينشد فيه الحياد الإيجابي.

لا شك في أن احتمال انخراط الأمة العربية في استقطابات دولية قد انخفض كثيراً بعد تفكك الكتلة الشيوعية في نهاية عام ١٩٨٩، ثم بتفكك الاتحاد السوفياتي بنهاية عام ١٩٩١، وبالتالي لم يعد هناك قطب آخر على قمة السياسة العالمية، ولم تعد هناك فرصة قريبة للاستقطاب، إلا أن الأغلب أن هذه الحال لن تدوم طويلاً، حيث لا بد من ظهور قطب آخر على الأقل، وأن تعود حلقة الاستقطاب المفرغة تلعب دورها في السياسة العالمية، وحينئذ سيكون الوجود العسكري الأجنبي الحالي، سواء في الخليج أو في فلسطين المحتلة أو في دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة من الوطن العربي، من أدوات هذا الاستقطاب.

ثالثاً: جر الأمة العربية إلى صراعات من خارج الإقليم

يؤدي الوجود العسكري الأجنبي على أراضي دولة ما، إلى تورطها في صراعات نابعة من خارج محيطها، ولا تهدد بالضرورة أمن الدول صاحبة الوجود، ولكنها تتورط فيها بناء على تقدير مصالحها. هكذا كان الوجود العسكري الأمريكي في مصر وعُمان سبباً في تورطها عام ١٩٨٠ في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الاسلامية في ايران في ذلك الوقت مما أدى إلى انهيار في العلاقات المصرية ـ الايرانية، واصل تدهوره بعد ذلك. كذلك فإن الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان أدى إلى صراع بين أفغانستان وكثير من الدول العربية[٤]، كما ان الوجود العسكري الأجنبي في الخليج قد غذى هذا الصراع، حيث تورطت دول عربية خليجية في أفغانستان، ربما بدرجة زادت على مساهمتها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إذ إن مساهماتها غير معلنة وبالتالي يصعب حصرها بدقة.

رابعاً: الضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية

أدى الوجود العسكري الأجنبي في لبنان والأردن في تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ إلى تهديد الدول العربية عموماً وخصوصاً الثورة العراقية الوليدة، كما ان الوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين يشكل ضغطاً مستمراً على الإرادة السياسية للدول العربية وخصوصاً تلك الدول المواجهة لها. والوجود العسكري الأجنبي في الخليج

---

(٤) ظهر حجم التورط العربي في الحرب في افغانستان إثر توقف أعمال القتال هناك وقيام بعض العرب المشاركين في القتال بأعمال عنف سياسي في كل من الجزائر ومصر خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وفي شرق البحر المتوسط يشكل تهديداً لأمن الدول العربية وضغطاً على إرادتها، وقيداً على سعيها لتحرير أراضيها المحتلة. وقد ظل الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة في البحر المتوسط يهدد أمن ليبيا أكثر من عقد من الزمان، وهو منذ عام ١٩٩٢ يشكل ضغطاً أكبر ويفرض الحظر الجوي عليها، ويمنع عملياً الدول العربية من مساندتها وفقاً لقرار جامعة الدول العربية بهذا الخصوص. هكذا لا تستطيع دولة عند اتخاذ قرار سياسي أن تغفل رد الفعل المحتمل للوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، وعلى أراضي الدول المجاورة وبالقرب منها، على قرارها في حال اتخاذه، ويزداد تأثير هذا الوجود كلما اقترب من أراضي الدولة، ويصل إلى قمة التأثير في حال وجوده على أراضي الدولة نفسها.

خامساً: استنزاف موارد الدول العربية

عادة ما يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى استنزاف موارد الدولة التي يقع على أراضيها أو في مياهها الاقليمية، وقد كان الاستعمار السافر والمقنّع تحت ستار الصداقة قمة صور الوجود العسكري الأجنبي، وقد استنزف موارد الدول العربية أثناء خضوعها له، سواء عن طريق نهب محاصيلها وثرواتها بأسعار رخيصة، أو عن طريق تسخير أبنائها في خدمة دولته، أو بالحصول على خدمات بأسعار متدنية. وينطبق ما سبق وبصورة أبشع على الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي في فلسطين. أما الوجود العسكري الأجنبي في الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ فقد سبق إيضاح ما أدى إليه من استنزاف للموارد العربية في الخليج، وما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي من أن الحرب قد كلفت الاقتصاد العربي ما يقرب من ٦٢٠ بليون دولار[٥]، وينتظر أن يظل كذلك لفترة طويلة نسبياً.

يبدو أن الصورة الجديدة للوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وبخاصة في الخليج أصبحت ترتبط بأن تتحمل الدولة «المضيفة» تكلفة الوجود العسكري الأجنبي، على عكس ما يحدث في بقية العالم، إذ تحصل الدول على مقابل للوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، في حين يمكن الدولة الأجنبية صاحبة هذا الوجود، أن تتحكم في موارد الدولة وفي معدلات واتجاهات نموها بما يعني أيضاً استنزافاً سلبياً لمواردها. وقد أوضحت التجربة الأخيرة في عام ١٩٨٢ و١٩٩١ أن الوجود العسكري الأجنبي لا يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة الموجود على أرضها فقط، بل يستنزف موارد الدول العربية القريبة من موقعه أيضاً، إذ أدى الوجود العسكري الأجنبي في

---

(٥) الحياة، ١٣/٤/١٩٩٢ نقلاً عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢، تحرير صندوق النقد العربي.

لبنان عام ١٩٨٢ إلى استنزاف موارد سوريا بالإضافة إلى لبنان، وأدى الوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي) في مصر إلى استنزاف موارد في ليبيا والسودان، كما أدى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩١ إلى استنزاف موارد العراق والأردن واليمن ومصر بصفة خاصة، بالإضافة إلى دول الخليج، وموارد الأمة العربية بشكل عام(٦). ومن المتوقع أن يستمر الوجود العسكري الأجنبي عموماً، والاستيطاني في فلسطين والأمريكي في الخليج بصفة خاصة، والغربي في تركيا، والوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة في استنزاف موارد الأمة العربية في كل دولها بشكل عام.

سادساً: السيطرة الأجنبية على التقدم التقني وخاصة في مجال صناعة الأسلحة

تسعى الدول الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى السيطرة على التقدم التقني للدول الأخرى، ورغم أن هذا السعي قد اتخذ صورة السيطرة على انتشار الأسلحة، إلا أنه في الواقع العملي قد أدى إلى منع وصول الدول النامية، باستثناء ضئيل، إلى المعرفة أو الحصول على التقنية النووية التي تمثل في الحقيقة أحد مفاتيح التقدم العصري، وقد كان ذلك عن طريق ما يعرف بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(٧). ورغم أن المعاهدة المذكورة في نصها تنصبّ على الأسلحة النووية، بل وتعد الدول التي تلتزم عدم الحصول على هذه الأسلحة بأن تتمكن من الحصول على التقنية النووية في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكذلك تحظى بالنتائج السلمية للتجارب والانفجارات النووية(٨)، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه الدول قد منعت عنها كل استخدامات الطاقة النووية، ربما بحجة أنه يصعب الفصل بين الاستخدامات السلمية لهذه الطاقة والأسلحة النووية.

ومع التقدم في صناعة الصواريخ البالستية التي يمتد استخدامها إلى صناعة الفضاء التي هي بدورها أحد مفاتيح التقدم العصري ـ وهو ما يخرج عن نطاق الأغراض العسكرية ـ عمدت القوى الكبرى والدول الصناعية إلى توقيع اتفاق للسيطرة على نقل تقنية الصواريخ(٩) بهدف حرمان الدول النامية من القدرة على

---

(٦) **الحياة**، ٢٠/٤/١٩٩٣ نقلاً عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**، تحرير صندوق النقد العربي.

(٧) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1990-1991* (London: Brassey's, 1991), pp. 99-102.

(٨) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1990,* p. 637.

(٩) IISS, Ibid.

صناعتها وبالتالي تكريس تفوّق الدول الكبرى، واستمرار تخلف الدول النامية.

تُستخدم اتفاقية جنيف لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك الجهود من أجل مد المنع إلى انتاج هذه الأسلحة وتخزينها[١٠]، الأمر الذي تحقق في معاهدة الأسلحة الكيميائية الجديدة، للتضييق على الدول النامية في مجالات الصناعات الكيميائية عموماً، بما فيها صناعة الأدوية، وقد ظهر ذلك واضحاً في الضجة التي أثيرت حول مصنع الرابطة الليبي قبل احتراقه.

بدأت المباحثات خلال عام ١٩٩٢ للسيطرة على الأسلحة التقليدية، ومن المتوقع أن تحاول الدول الكبرى الوصول إلى اتفاق يهدف، ضمن ما يهدف، إلى منع وصول الأسلحة المتقدمة إلى الدول النامية بحيث تبقى عرضة لتهديدها والسيطرة عليها. وتشير البيانات المتيسرة إلى أن الدول الكبرى تستخدم معايير مختلفة في معاملة الدول النامية، فهي تسمح للبعض، وتحرم البعض الآخر عن طريق استخدام مصطلح عدم الانتشار أحياناً، حيث يعني أن يحتفظ من أمكنه الحصول على سلاح أو تقنية ما، بما حصل عليه، بينما لا يجوز لمن لم يحصل عليه بعد أن يحاول ذلك، وهو ما يعني ضمان استمرار تفوق دول على أخرى، وأحياناً أخرى عن طريق فرض سيطرة على الواردات، مما يؤدي إلى استمرار تفوق الدول الصانعة على الدول المستوردة، بل وإتاحة الفرصة للدول التي تقوم بالتصنيع للتقدم وسبق باقي الدول، بينما تظل الدول التي لا تقوم بالتصنيع محرومة حتى من الحصول على المعدات والآلات المتقادمة إلا بإذن من الدول الكبرى[١١]؛ أما في حالة عدم مناسبة أي من سياسة منع الانتشار أو منع الاستيراد فإن هذه الدول تلجأ إلى فرض قيود معينة على دول بعينها، بينما تسمح لغيرها بالعمل بغير قيود على نحو فرض قيود على العراق وليبيا وايران في مجالات الأسلحة المختلفة، بينما لا توضع أية قيود على اسرائيل.

لا تستطيع الدول الكبرى فرض ما تفرضه من قيود والحيلولة بين الدول النامية والأخذ بأسباب التقدم، إلا عن طريق وجودها العسكري بالقرب من أراضي الدول النامية، إذ تستطيع عن طريقه فرض الحصار البحري، والتفتيش عن واردات الدول النامية، متعللة بالقرارات والشرعية الدولية، كما تستطيع عند الضرورة التدخل لاعتراض النقل الجوي من خلال القواعد والتسهيلات الجوية والبحرية، وحاملات الطائرات من خلال الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة. قد يبدو أحياناً سلوك القوى الأجنبية في الوطن العربي مخالفاً لما سبق نتيجة بيع أسلحة متقدمة

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1991-1992* (London: Brassey's, 1992), pp. 207-208.

إلى دول عربية بعينهـا، إلا أن ذلك لا يتم إلا مصحـوباً بشروط تقيّـد استخدام هـذه الدول المعدات المتقدمة، وتقصره على خبراء وأفراد من القوى الأجنبية، كما أن أغلب هذه الأسلحة إنما يكون في حقيقتـه تخزينـاً مسبقاً لـلأسلحة والمعـدات والمواد لصـالح الدول الكبرى لدى دول عربية، ولكن بعد أن تقوم الدول العربية بتسديد ثمنها.

سابعاً: تشجيع الأقليات والطوائف على التمرد والانفصال

سعت الدول الأجنبية منذ القدم لتشجيع الأقليات العـرقية والـطوائف المذهبيـة على التمرد والانفصال في محاولة لإضعاف جسد الأمة العربية، وبما يحقق مصالـح هذه القوى في ذلك الوقت على الأقـل. ومن الطبيعي أن الـوجود العسكـري الأجنبي كان ولا يزال وسيلة رئيسية، أو على الأقل مساعدة على ذلك.

هكذا كان الاستعمار البريـطاني للسودان يسعى إلى فصـل جنوب السـودان عن باقيه بتشجيع النعرات العرقية الافريقية والعقـائد الـوثنية والتبشـير المسيحي في مقابـل الانتماء العربي ووحدة السودان وانتشار الإسلام. وحتى بعد جلاء الاستعمار البريـطاني عن السودان أصبح الوجود العسكـري الأجنبي في اثيوبيـا وكينيا بصفـة خاصـة، وفي بـاقي الدول المجـاورة للسودان بصفـة عامـة، مصدراً للتشجيـع على الانقسـام داخل السـودان، الأمر الـذي أدى إلى حركـات التمرد والانفصـال في جنوب السـودان التي عرفت بأسماء «أنانيا ـ ١» و «أنانيا ـ ٢» و «حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان» بقيادة العقيد جون قرنق. ولا ننسى هنا دور الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني في فلسطين، إذ قامت اسرائيل بتشجيع وتدريب وتسليح قـوات الجيش الشعبي لتحريـر السودان ضد الحكومة المركـزيـة. وهكذا نجـد أن الوجـود العسكري الأجنبي المحيط بـالسودان وخصـوصاً جنـوبه يشجـع على انفصـاله عنـه، أو أنه يؤدي عـلى الأقل إلى استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار داخل هذه الدول العربية.

شجـع الـوجـود العسكـري الأجنبي في ايـران أيـام الشـاه، وفي العـراق أثنـاء الاحتلال الأجنبي، وفي تركيا سابقـاً ولاحقاً، الـطائفة الكـردية في شمال العراق عـلى التمرد على الحكومة المـركزيـة في العراق، ضمن أسلوب يسعى إلى إضعـاف العراق، وخلق حالة من عدم الاستقرار، الأمر الذي يشكل وسيلة ضغط على الإرادة السياسية للعراق وإضعافها، والذي أدى في الماضي إلى توقيـع المعاهـدات الخاصـة بالحـدود مع ايران لصالح الأخيرة عامي ١٩٣٥، و١٩٧٥[١٢].

---

(١٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤١ و١٢٨، والتقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

أدى الاستعمار الفرنسي لبلاد الشام إلى تشجيع النعرات المذهبية والقومية ومحاولة فصل وتقسيم بلاد الشام إلى دويلات، وتركزت جهوده على كل من الموارنة والدروز، لكنه نجح فقط في فصل لبنان عن باقي بلاد الشام. وقد أدت التركيبة اللبنانية والتدخل الفرنسي العسكري والسياسي إلى المزيد من الانقسام داخل لبنان، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الحرب الأهلية. كذلك فإن التدخل العسكري الاسرائيلي عام ١٩٨٢ شجّع على فصل منطقة جنوب لبنان عملياً عن السلطة المركزية اللبنانية، وإخضاعها لمجموعات عميلة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقد ساعد على ذلك الوجود العسكري الأجنبي الذي تمثل في القوات المتعددة الجنسيات التي شكلتها الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ والذي سرعان ما انتهى في أعقاب نسف مبنى المارينز، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي في البحر المتوسط.

ما زال الدور الفرنسي في محاولة تشجيع البربر على الانفصال عن الوطن العربي مؤثراً رغم دورهم الملموس في حركة التحرر الوطني والقومي في المغرب، وقد استمر ذلك خلال فترة الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي، ثم إنه استمر بعد زوال هذا الاستعمار باستمرار الوجود العسكري الفرنسي في دول الجوار للمغرب العربي وخصوصاً في تشاد والسنغال، كما كان قبل ذلك في النيجر. ولقد كان من أبرز ما يتعلق بالوجود الفرنسي تشجيع البربر على التمرد والانفصال ما تردد عن تهديد فرنسي بفصل مناطق البربر عن الجزائر في حال ما إذا وصلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى الحكم في الجزائر.

لا يعني ما سبق طبعاً أن الوجود العسكري الأجنبي هو العامل الوحيد المؤثر والمؤدي إلى تشجيع الأقليات والطوائف على التمرد والانفصال عن الوطن العربي، وإنما هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ذلك، ولا يعفي العرب من مسؤولية توفير الظروف التي تساعد الوجود العسكري الأجنبي كإحدى وسائل القوى الأجنبية إلى النجاح في تحقيق أهدافها.

ثامناً: إثارة النزاعات بين الشعوب العربية والعمل على استمرارها

بقدر ما كان الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي مبعثاً لوحدة الأمة في مواجهته أثناء فترة الاستعمار السافر، بقدر ما أصبح هذا الوجود سبباً ومثيراً للنزاعات بين شعوب الأمة بعد استقلالها، إذ إنه أصبح في هذه الحالة ناجماً عن قبول هذه الدولة أو تلك، أو هذا الشعب أو ذاك، هذا الوجود، بل إنه في الحقيقة أصبح مثيراً للنزاع داخل الشعب الواحد والدولة الواحدة.

هكذا كان الوجود العسكري البريطاني في العراق بعد الاستقلال وإلى حين

الثورة العراقية عام ١٩٥٨ مثيراً للنزاع بين العراق وباقي الدول العربية المستقلة حينذاك، وخصوصاً مصر وسوريا؛ كما أدى الوجود العسكري البريطاني المحدود في الأردن، فترة رئاسة الجنرال باغوت غلوب أركان الجيش الأردني، إلى أزمات وتوترات في العلاقات الأردنية مع كل من مصر وسوريا على الأقل(١٣). وكانت قاعدة الظهران في السعودية مثاراً لتوترات بين العربية السعودية ومصر على الأقل. وحينما قامت الثورة العراقية في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ سارعت الدول الأجنبية (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) بقواتها إلى كل من الأردن ولبنان مما زاد من توتر العلاقات بين هاتين الدولتين العربيتين وباقي الدول العربية.

كان الوجود العسكري في محمية عدن مبعثاً لتوتر العلاقات بين الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ومناهضيها من اليمنيين وكذلك الدول العربية القريبة، كما كانت معقلاً للأعمال المضادة للثورة ولمصر التي ساندت الثورة سياسياً وعسكرياً، كما كان لهذا الوجود دوره في تشجيع بعض القبائل اليمنية على التمرد على الثورة، وقد أدى هذا الوجود وغيره إلى إطالة النزاع بين القبائل، وبين أنصار الثورة ومؤيدي الملكية إلى حين حسم الصراع عام ١٩٦٧ لصالح الثورة.

كان الوجود العسكري السوفياتي في مصر وسوريا، على أثر صفقات الأسلحة السوفياتية سبباً في إثارة النزاعات والخلافات بين مصر والدول العربية المحافظة خصوصاً في أوائل الستينيات، ولم ينقطع ذلك بعد عام ١٩٦٧ بعد أن تزايد الوجود العسكري السوفياتي في هاتين الدولتين بدرجة كبيرة؛ ورغم أن هذا الوجود كان يخضع للقيادة العربية المحلية، وأن الاتحاد السوفياتي كان في ذلك الوقت يؤيد القضية العربية، إلا أن وجوده سبّب حينذاك كثيراً من التوترات في العلاقات بين الدول العربية.

ظل الوجود العسكري السوفياتي في دول مثل العراق وسوريا والجزائر واليمن الديمقراطية، والوجود العسكري الأمريكي في الخليج، خصوصاً في البحرين وعُمان، سبباً في توترات متتالية في العلاقات بين تلك الدول والدول المجاورة (العراق وسوريا مع الأردن والسعودية والبحرين، والجزائر مع المغرب، واليمن الديمقراطية مع عُمان، واليمن العربية مع السعودية)، كما أدى الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي إلى توترات بينها وبين جمهورية الصومال.

لم يؤد الوجود العسكري الأجنبي في الخليج عام ١٩٩٠ إلى قطع الطريق على

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٥ و٤٠٨ ـ ٤١٩.

محاولات إيجاد حل سلمي للنزاع بين العراق والكويت فقط، ولا إلى النزاع بين العراق وبعض دول الخليج، إذا كان هناك مثل هذا الخلاف، ولم يتوقف عند بث الكراهية وتأليب الشعوب العربية في الخليج وفي غيرها ضد الرئيس العراقي أو الحزب الحاكم في العراق، وإنما هو قد بث بذوراً للنزاع الدائم بين الشعوب بما لا يترك فرصة للتعايش السلمي بين دول تنتمي كلها إلى وطن عربي واحد، وشعوب تنتمي كلها إلى أمة عربية واحدة، وذلك عن طريق العمل على تحريك الحدود العراقية ـ الكويتية في اتجاه الشمال بما يضم جزءاً من حقل الرميلة، والأهم من ذلك جزءاً من ميناء أم القصر، الأمر الذي يعني في الحقيقة تضييق المنفذ البحري الوحيد للعراق عما كان عليه. ومن المعروف أن هذا من أهم نقاط الضعف الجيوستراتيجية للعراق، وهو أمر لا يتوقف الاهتمام به على حاكم عراقي بعينه، أو فئة عراقية بعينها وبغض النظر عن تأييدها أو معارضتها الحكم القائم. وهكذا فإن القرار الذي هيّأ له الوجود العسكري الأجنبي، والذي أسدل عليه ثوب الشرعية عن طريق إحدى اللجان التابعة للأمم المتحدة، إنما يدق إسفيناً دائماً في العلاقات العراقية ـ الكويتية، ويضمن استمرار توتر العلاقات بين العراق والكويت، بما يشتمل عليه أيضاً من انتشار لهذا التوتر في دول الخليج بصفة خاصة، والوطن العربي بدرجة أعم، وما كان من الممكن فرض مثل هذا القرار دون الوجود العسكري الأجنبي في دول الخليج العربية وفي المياه الدولية القريبة. ومن المتوقع أن يستمر الوجود العسكري الأجنبي سبباً في استمرار التوتر في العلاقات بين دول الخليج والعراق واليمن وليبيا وسوريا ومصر.

تاسعاً: تشجيع النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة

كان الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي للوطن العربي سبباً في تشجيع نزاعات بين هذه الدول والدول العربية عموماً، والدول العربية المجاورة لتلك الدول بصفة خاصة؛ بينما يؤدي الوجود العسكري الأجنبي لدى دول عربية إلى إثارة وتشجيع النزاعات بين هذه الدول العربية والدول المجاورة. وفي جميع الحالات فإن توتر العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي له تأثير سلبي في الأمن القومي العربي، باعتبار أن ما يؤثر في أمن دولة عربية ما لا بد من أن يؤثر سلبياً في أمن باقي الدول العربية؛ كذلك فقد أدى الوجود العسكري الأجنبي لدى دولة عربية أو دولة جوار جغرافي، في كثير من الأحيان، إلى الوجود العسكري الأجنبي لدى الطرف الآخر.

كان الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية،

سبباً في تشجيع تركيا على ممارسة الضغط على سوريا، وعلى الاحتفاظ بلواء اسكندرون الذي كانت سوريا ـ وما زالت ـ تطالب به، خصوصاً في عام ١٩٥٥، كما شجع تركيا على تهديد سوريا عسكرياً، كذلك أدى إلى تعاون تركيا مع اسرائيل استجابة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية(١٤). كذلك كان الوجود العسكري الأمريكي في ايران وسيلة للضغط على العراق بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وبخاصة في توجهه نحو الوحدة. وقد أدى إلى ضغط ايران على العراق سواء في ما يختص بمنفذه البحري على شط العرب، أو عن طريق تشجيع الأكراد على التمرد على السلطة المركزية، أو عن طريق بسط سيطرته على الخليج(١٥).

كذلك أدى الوجود العسكري الأمريكي في تركيا إلى تشجيعها مؤخراً على إثارة قضايا الأقليات وممارسة الضغوط في قضايا المياه ضد كل من سوريا والعراق(١٦)، وقد أدى الوجود العسكري الأجنبي مؤخراً في حرب الخليج إلى تشجيع تركيا على ممارسة ضغوط كبيرة على العراق، سواء في ما يتعلق بالأكراد والتركمان ـ خصوصاً حزب العمال الكردي ـ أو في ما يتعلق بتصدير النفط العراقي.

من جهة أخرى أدى الوجود العسكري الأجنبي في دول الخليج العربية إلى توتر أو مزيد من التوتر بين دول الخليج وايران، أولاً عن طريق الوجود العسكري البحري الأجنبي لحراسة ناقلات النفط الكويتية بعد إعادة تسجيلها في الولايات المتحدة، ثم أثناء أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وبعدها.

كان الوجود العسكري في اثيوبيا عاملاً مساعداً لخلافات بين اثيوبيا وكل من الصومال والسودان. وقد أدى هذا إلى قبول الصومال بوجود عسكري سوفياتي حينما كان الوجود العسكري في اثيوبيا أمريكياً، وقد انقلب الوضع مع تحول السياسة الاثيوبية بعد الانقلاب على حكم هيلاسلاسي، إذ تحوّل الوجود العسكري الأمريكي في اثيوبيا إلى وجود سوفياتي، بينما تحوّل الوجود العسكري الأمريكي من اثيوبيا إلى الصومال. وكان هذا الوجود العسكري في كلتا الحالتين سبباً في إثارة النزاعات بين اثيوبيا والسودان والصومال، أو عاملاً على استمرارها؛ كذلك كان الوجود العسكري

---

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، ص ١٥٠ ـ ١٥٢، وعبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٤.

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥٢، وسعيد، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٧.

(١٦) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٢ ـ ١١٢.

الفرنسي في جيبوتي سبباً مستمراً في إثارة النزاعات بينها وبين اثيوبيا فترة حكم المجلس العسكري برئاسة منغستو.

شجع الوجود العسكري الأجنبي الفرنسي والأمريكي في تشاد الوجود العسكري السوفياتي في ليبيا، كما كان الأخير مشجعاً للأول، وقد أدى ذلك إلى مزيد من النزاعات بين تشاد وليبيا حول اقليم أوزو، كما أدى إلى مزيد من توتر العلاقات بين تشاد والسودان.

يتوقع مع استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الخليج وفي تركيا وفي تشاد، وفي السنغال، وفي المحيط الهندي والبحر المتوسط، أن تستمر الخلافات وتتزايد بين دول الخليج وايران، وبين العراق وتركيا، وبين موريتانيا والسنغال، وبين السودان واثيوبيا.

عاشراً: إحباط جهود التنمية الحضارية النهضوية

لقد بذلت جهود عربية عديدة من أجل النهوض بالأمة العربية حضارياً من خلال مشروعات حضارية نهضوية في دول عربية عدة على أساس من الاستقلال الوطني والتنمية المستقلة والديمقراطية والوحدة العربية، وقد أدى الوجود العسكري الأجنبي في مراحله المختلفة إلى احباط أغلب هذه الجهود، وقد جرى هذا الإحباط بوسائل سلمية أحياناً، وبوسائل عسكرية ايجابية في أحوال أخرى.

وقد كان المشروع القومي لثورة الثالث والعشرين من تموز/ يوليو في مصر أحد المشروعات الرئيسية التي كانت هدفاً لأعمال الإحباط بوسائل عسكرية إيجابية، سواء عن طريق الإحباط العسكري، عن طريق العدوان الثلاثي على مصر الذي اعتمد على الوجود العسكري الأجنبي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت في قبرص والعراق وليبيا واليمن (عدن)، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأجنبي الاستيطاني الموجود في فلسطين، والذي استهدف ـ ضمن ما استهدف ـ السيطرة على قناة السويس كأحد مصادر الدخل القومي المصري بالإضافة إلى كونها جزءاً من التراب المصري، كما استهدف منع مصر من تنفيذ مشروع السد العالي بما كان يمثله حيئنذ من ركيزة للتقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر. أخيراً، فإن كل ذلك كان يمثل مقدمة قوية للمشروع الوحدوي العربي. ورغم أن الأعمال العسكرية في هذا الصراع المسلح لم تستند إلى القواعد العسكرية الفرنسية في شمال افريقيا، أي في تونس والجزائر والمغرب حينذاك، إلا أن الوجود العسكري الفرنسي في تلك الدول كان أحد الأسباب والقواعد الرئيسية لقوات العدوان[١٧].

(١٧) هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ص ٤٠٧ ـ ٤٢٧ و٥٠١ ـ ٥٠٣.

لم تتـوقف محاولـة الوجـود العسكري الأجنبي إحبـاط جهود التنميـة الحضاريـة النهضـوية العـربية المستقلة عنـد ثورة ٢٣ تمـوز/ يوليـو ١٩٥٢ على العـدوان الثـلاثي بالوجود العسكري البريطاني والفرنسي والاسرائيلي، إذ إنه سعى بوسائل مختلفة، ومنها الوسائل العسكرية لاستنزاف القوى العربية بما فيهـا القوة العسكـرية عن طـريق دعم القوى العربية المتسلطة على الشعوب، والتي مثّل نظام حكم الأئمة في اليمن قمتها.

كذلك سعى الوجود العسكري الأمريكي في العربية السعودية في ذلك الوقت، والقاعدة البريطانية في عدن حينذاك، إلى استنزاف القوة العربيـة ومواردهـا في الحرب بإثارة القبائل ضد الحكم الثوري والقوات المصرية التي ساندته، بالإضـافة إلى أعـمال المخابرات البريطانية في عدن، وأخيراً بشن الحرب ضد كل من مصر والأردن وسـوريا من قاعدة الـوجود العسكـري الأجنبي الاستيطاني في فلسـطين، في حين مـا زال دور القوات الأمريكية ومنها دور السفينة «ليبرتي» لم يكشف بالكامل، الأمر الـذي أدى إلى استنفاد كثير من المـوارد العربيـة في محاولـة إزالة آثـار النكسة، ممـا منعها من المسـاهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية الحضارية النهضوية كما كان مخططاً لها، بدلاً من جرها إلى مناطق النفوذ، ومن البعد عن التنمية المستقلة، كما كانت الحرب ضربة موجهة إلى الاستقلال الوطني في الوطن العربي.

كـان لبنان أحـد مراكـز الإشعاع الحضـاري في الوطن العـربي بمـا مثّله من نمـو اقتصادي متميز وتقدم ثقافي وحضاري وتطبيق متقدم للديمقراطية، رغم ما كـان يعيبه من اعتـماد كبـير عـلى الخـارج، ومن ضعف عسكـري واضـح. إلا أن هـذا المشروع المحـدود قد تعـرض هـو الآخـر لضربـات، الـواحـدة تلو الأخـرى. وكـان الـوجـود العسكري الاستيطاني في فلسطين هو المصدر الرئيسي لتوجيه هـذه الضربات، إلا أنـه كان مستنداً بدوره إلى تأييد عسكري أجنبي غربي عمومـاً، وأمريكي بصفـة خاصـة، وقـد برز ذلـك بصفة خـاصة بـالوجـود العسكري الأجنبي المتمثـل في القوة المتعـددة الجنسيـات التي وصلت إلى لبنـان خـلال عـام ١٩٨٢، وبعـد أن اتضح التعـاون الأمـريكي ـ الاسرائيلي أثنـاء الحملة نفسها، والـذي ساعـد القوات الاسرائيليـة على تدمير عدد كبير من الطائرات المقاتلة السورية، وبالتالي على تعرض كل البنيـة التحتية والوجود السوري للخطر[١٨].

كانت هناك مشروعات تنموية نهضوية عربيـة أخرى غـير متكاملة، وإن كـانت تقـوم على الأسس نفسهـا في كـل من ليبيـا والعـراق، وقـد أدى الـوجـود العسكـري

---

(١٨) مـركز الـدراسات السيـاسية والاسـتراتيجية بـالأهرام، التقـريـر الاسـتراتيجي العـربي، ١٩٨٥، ص ٤٣ ـ ٤٥.

الأجنبي في تشاد إلى امتصاص جزء كبير من جهـود التنمية الليبيـة في الصراع في تشاد وجنوب ليبيا عند الغارة على «معاطن السارة»، كما قامت القوات الأمريكية بـاستنزاف الموارد الليبية من خلال استفزاز القوات المسلحة الليبيـة في بعض العمليات في خليـج سرت، ووصلت في عـام ١٩٨٦ إلى تـوجيـه ضربـات جـويـة إلى مـطارات طـرابلس وبنغـازي، ومعسكرات العـزيزيـة وسيدي بـلال. وما كـان لهـا أن تفعـل ذلـك دون وجودها العسكري البحري في البحـر المتوسط، والقـواعد والتسهيـلات الأمريكيـة في دول شمال البحر المتوسط، هذا بـالإضافـة إلى أعمال الاستفـزاز الأخرى، عن طـريق إجراء المناورات البحرية قبالة الشاطىء الليبي خارج المياه الاقليمية.

سعى العـراق هو الآخـر إلى تحقيق مشروع تنموي نهضـوي متقدم يعتمـد على التقـدم العراقي في المجـال التقني والعسكري والصنـاعي بصفة عـامة، كـما هدف إلى تنمية الزراعة مستفيداً من القوة البشرية والخبرة العربية. كان يعيب المشروع العـراقي افتقاره إلى جانب هام من جوانب المشروع وهو المشاركة السياسيـة والديمقـراطية، كـما ان اتجاهه نحـو الوحـدة لم يخرج عملياً كثيراً عن نـطاق الدعـوة إليها، ولم يصـل إلى العمل الفعال لتحقيقها. رغم ذلك فقد تعرّض العراق هو الآخـر لإحباط مشروعـه، سـواء عن طـريق استنـزاف مـوارده في حـرب الخليـج مـع ايـران، أو في الحـرب في الكويت. وإذا كان دور الـوجود العسكـري الأجنبي في الحرب الأولى غـامضاً، فقـد جاء في الحرب الثانية سافراً، لكن الغمـوض الذي يكتنف الحـرب الأولى لا يستطيـع أن يخفي ما لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من تزويد ايران بالأسلحة في الوقت نفسه الذي كانت تتظاهر فيه بالصداقـة مع العـراق. وأخيراً جـاء الوجـود العسكري الأجنبي بزعم حماية الملاحة النفطية الكويتية الذي لم يؤدِّ عملياً إلى حمايـة هذه المـلاحة بقدر ما أدى إلى استنـزاف موارد الأطـراف العربيـة، وعلى حسـاب مجهودات التنميـة النهضوية.

ومع حرب الخليج الثانية كان الوجود العسكري الأجنبي هو الأساس في تدمـير جهود التنمية النهضوية العراقية، إذ لم يكتف هذا الوجود بانسحـاب القوات العـراقية أو هـزيمتها، وإنمـا هدف إلى تـدمـير جميـع المنشـآت التي يمكن أن تكـون لهـا عـلاقـة بمشروعـات التنمية المستقلة[١٩]، وضرب أي اتجـاه نحو التـماسك الاجتـماعي، وتحقيق الديمقراطية، كما انتهك الاستقلال الوطني للعراق، ووقف حائـلاً عملياً دون أي تفكـير نحو الوحدة.

---

(١٩) نشير هنا إلى ما تناقلتهوكالات الأنباء أثناء الحرب في كـانون الثـاني/ ينايـر ١٩٩١ عن أن الحياة في العـراق قد تـراجعت إلى أيام العصـور الوسـطى نتيجة ضرب البنيـة الأساسيـة وخاصـة ما يتعلق بميـاه الشرب والكهرباء، كذلك كان قصف ملجأي العامرية والفالوجا دليلاً آخر على ذلك.

لم يساعد الوجود العسكري الأجنبي الدول العربية التي وجد فيها، أو ادعى مساندتها على انجاز مشروع تنموي حضاري، فبقدر ما ساعد الاتحاد السوفياتي على تدعيم دفاعات البلاد التي ارتبطت معه بمعاهدات صداقة وتعاون، أدى إلى تعطيل مشروعات التصنيع الحساسة[20]، وبقدر ما زوّد الغرب دول الخليج العربية بالأسلحة المتقدمة، لم يساعدها على بناء مجتمع رغم ادعاءاته حول الديمقراطية وحقوق الانسان، ولم يساهم فعلاً في بناء قوات مسلحة فعالة.

من المتوقع أن تعمل القوى الأجنبية على إحباط الجهود التنموية النهضوية العربية التي يحتمل ظهورها في المستقبل بوسائل عدة، ويكون الوجود العسكري الأجنبي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق ذلك. وقد بدا أن القوى الأجنبية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا تعتبر الإسلام «الأصولي» عدوها الأول بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الشيوعية، وهو الذي يمثل الركيزة الأساسية لأي مشروع تنموي نهضوي عربي في المستقبل، وأساس الثقافة العربية بغض النظر عن الدين الذي يعتنقه الإنسان العربي ومدى التزامه إياه.

حادي عشر: الوجود الأجنبي ليس العامل الرئيسي

يخشى من تعداد الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي العربي أن يتجه الفكر العربي، بل والوطن العربي أيضاً، إلى اعتبار أو تصور أن هذا الوجود هو في حد ذاته السبب الوحيد أو الرئيسي لما اعترى الأمن القومي العربي أو يعتريه من ضعف. فرغم أن له آثاره السلبية في الأمن القومي، على النحو السابق شرحه، إلا أنه ليس العامل الرئيسي ولا الوحيد، بل إنه في حد ذاته نتيجة عوامل ضعف تراكمت على البنية الاستراتيجية العربية، بحيث دفعتها أحياناً إلى الاستناد إلى الوجود العسكري الأجنبي رغم ما في ذلك من خطورة، في حين أنها أغرت أحياناً أخرى قيادات عربية تميل بطبيعتها إلى هذه القوى باللجوء إليها، وبدعوتها إلى الحضور بقواتها وبصور الوجود العسكري الأجنبي الأخرى.

هكذا لجأت قيادات عربية إلى ربط أمن بلادها بأمن دول أخرى اختياراً، وليس نتيجة الوجود العسكري الأجنبي فيها. هكذا فعل الرئيس السابق أنور السادات في مصر، والرئيس السابق جعفر النميري، رغم أن كلتا الدولتين لم تكونا في

---

(٢٠) توقف أغلب الصناعات الحربية المصرية قبل هزيمة ١٩٦٧ وخاصة صناعة الصواريخ. وكانت صناعة الطائرات قد تأثرت بانسحاب الخبراء الألمان. انظر: هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر**، ص ١٠١، وندوة الصناعات الحربية.

ذلك الوقت موضع تهديد جدي يتطلب وجوداً عسكرياً أجنبياً، إذ كانت مصر قد وقّعت معاهدة السلام مع اسرائيل، كما ان الوجود العسكري الأجنبي الغربي لا يحميها في حال تعرضها لهجوم اسرائيلي، ولم تكن السودان موضع تهديد جدي من أية قوة أخرى، ولا كانت هناك قوى أجنبية موجودة فعلاً على أراضيها بحيث يكون الإجراء مجرد تقنين للواقع، أو يكون من المقبول القول بأنها كانا مقتنعين بأن أمن الدولتين لا يتحقق إلا بالوجود العسكري الأجنبي في بلديهما، هذا فضلاً عن دول أخرى ربطت أمنها بأمن الدول الأخرى في ظروف رأت أنها كانت فيها مهددة، أو أنها كانت فيها قوات أجنبية فعلاً، على نحو ما كان في العراق أيام نوري السعيد، وما هو حادث في البحرين وجيبوتي، أو ما يحدث في الخليج، في الكويت وقطر والبحرين.

كذلك اندفع بعض الدول العربية في الاستقطابات الدولية، اختياراً أولاً، ثم اضطراراً بعد ذلك، إذ اختار أغلب الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن ينحاز إلى جانب المعسكر الغربي ضد الشرقي. وكان هناك اتجاه للانضمام إلى سياسة الأحلاف، إلا أن تفجر الثورات في الوطن العربي أدى إلى اتجاه الدول التي حكمتها النظم الثورية، إلى اتباع سياسة عدم الانحياز والبعد عن الاستقطابات، لكن انحياز المعسكر الغربي إلى اسرائيل والوجود العسكري الاستيطاني في فلسطين أديا عملياً إلى تحول موقف عدم الانحياز، في أغلب هذه الدول، إلى علاقات أوثق مع المعسكر الآخر، وبالتالي إلى الانزلاق إلى الاستقطاب الدولي والوجود العسكري الأجنبي للقطب الآخر.

كذلك فإن دور الوجود العسكري الأجنبي في جر الدول العربية إلى صراعات نابعة من خارج الاقليم، كان في حقيقته ـ بعد انحسار الاحتلال ـ العامل المساعد، إذ لم يفرض الوجود العسكري الأجنبي نفسه، ولا جر الدول العربية إلى الصراع مع الثورة الايرانية، دون موافقة مسبقة من الحكومات العربية المضيفة في ذلك الوقت. ومهما قيل عن عوامل الضغط، فإن أغلب هذه العوامل لم يكن عسكرياً، ولم يكن الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان والوجود العسكري الأمريكي ليكونا مبرراً لجر بعض الدول العربية إلى الصراع في أفغانستان، إذ إن هناك دولاً عربية لم يكن لديها مثل هذا الوجود، ولكنها تورطت في الصراع هناك، ويشابه هذا الوضع ما كان في اريتريا قبل سقوط حكم منغستو في اثيوبيا، وفي يوغوسلافيا بعد ذلك.

إذا كان الوجود العسكري الأجنبي ضاغطاً على الإرادة السياسية، وتهديداً لأمن الدول العربية، فإن هذا الوجود لم يكن ليمارس هذا الضغط، ولا التهديد من دون قبول وتعاون دول عربية أخرى، كما ان هذا الضغط لا يستطيع أن يحقق أياً من أهدافه في مواجهة مقاومة وصلابة إرادة سياسية وقدرة على تأمين أمن الأمة.

صحيح أن الوجود العسكري الأجنبي يستنزف موارد الأمة العربيـة، لكن هذا الاستنزاف يجري أحياناً بشكل قسري وضد إرادة الشعوب والدول العـربية، وأحيـاناً أيضاً يجري بقبول منها. فالوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي غـالباً مـا يكون وفقاً لاتفاق محدد، وغالباً ما يحدد التزامات كل جانب، وبالتالي يحدد مقدماً استهـلاك مـوارد كل طـرف. أما في الحـالات التي يكون فيهـا الوجـود العسكري الأجنبي دون اتفاق مسبق، أو في المياه الدولية القريبة، وعلى أراضي الدول المجاورة، فإن استنزاف الموارد هنا يتم بشكل اضطراري يصعب تجنبه. أخيراً فإن استعداد دول عربية لتحمل تكـاليف الوجـود العسكري الأجنبي عـلى أراضيها، لا يمكن أن يكـون مـوضعـاً للوم الوجود العسكري الأجنبي إلا بعد لوم الدول التي توافق على ذلك مرات عدة.

لا بد من الاعتراف بأن أغلب الدول العربية متخلّف في مجـال التقنية وصنـاعة الأسلحـة، وأن أغلب هذه الـدول يلجأ إلى استـيراد منتوجـات التقنية، وأن صنـاعـة الأسلحـة في الوطن العـربي محدودة للغـاية بحيث يمكن حصرهـا أساسـاً في الصناعـة المصرية والعراقيـة والسعوديـة. وقد تميّـزت الصناعـة المصرية بـاتساع القـاعدة، لكن أغلبها عن طريق تراخيص الانتاج مما يجعلها تابعة تماماً لغيرها. أما الصناعـة العراقيـة فقد كانت أكثر تقدماً في مجال بناء تقني خاص بها قبل حرب الخليج عـام ١٩٩١، إلا أنها، وبلا شك، قـد تأخـرت وتعطلت كثيـراً في أعقاب الحـرب. وكذلـك الصناعـة السعودية، فهي محدودة الاتساع عموماً، وتعتمد أيضاً على التراخيص والتقنية الأجنبية المستـوردة اعتماداً كـاملاً، بحيث يصعب تصـورها بـدايـة لنهضـة تقنيـة، أو صنـاعـة تسليحية عربية أو حتى سعودية.

إذا كان الوجود العسكري الأجنبي قد ساعد ويساعـد الأقليات والـطوائف على التمـرد والانفصال، فـلا بد من الاشـارة إلى أن هـذا التشجيـع لم يكن لينجـح أو أن يحقق أهدافه، لو أن هذه الأقليات والطوائف قد شعرت بالاطمئنان والتجانس وجرى إشباع احتياجاتها ورغباتها وتطلعاتها المشروعة. ففشل الحكومات والمجتمعات العـربية في استيعـاب هذه الأقليـات وإشباع رغبـاتها وتـطلعاتهـا المشروعة، وإدارة حـوار جاد ومقنـع معها، أدى إلى تـوفير منـاخ مناسب لنجـاح القـوى الأجنبيـة في تشجيـع هـذه الأقليات والطوائف على التمرد والدعوة إلى الانفصال بوسائل مختلفـة، ولا شك في أن الوجود العسكري الأجنبي كان أحد هذه الوسائل والأدوات.

إذا كان هذا يسري على الأقليات والطوائف في الوطن العربي، فلا شـك في أنه ينطبق وبدرجة أكبر عـلى الشعوب العـربية نفسهـا، إذ إن المفروض أن تكـون شعوب الأمة العربية أكثر تماسكاً في ما بينها، وأقدر على معالجة وتسوية النزاعات التي تظهر في علاقاتها بين بعضها البعض، وأحرص على إنهاء أي توتـر في هذه العـلاقات من دون

تدخل أي نفوذ أو قدرة أجنبية، وأن تكون قادرة على قطع الطريق على القوى الأجنبية في محاولاتها لإثارة النزاعات واستغلال الخلافات والعمل على تغذيتها واستمرارها. وإذا كانت القوى الأجنبية قد نجحت في تحقيق أهدافها نجاحاً كبيراً أو جزئياً أو محدوداً فإن المسؤولية مشتركة، لكنها تزيد من الحاجة إلى الجهود العربية لتأمين علاقات حسن جوار وتعاون مع هذه الدول بالدرجة التي تجعل مهمة القوى الأجنبية عموماً، والوجود العسكري الأجنبي خصوصاً، أصعب في إثارة النزاعات مع هذه الدول.

يمكن على المنوال نفسه القول بأن الجهود التنموية النهضوية العربية كانت محدودة، كما يمكن القول بأنه لم يكن هناك مشروع حضاري عربي معقول، سوى مشروع ثورة تموز/ يوليو، في حين كانت الجهود الأخرى متفرقة وغير متكاملة وقطرية إلى حد كبير، مهما حملت من شعارات قومية ووحدوية، كما أن هذه المشروعات والجهود كانت تعتريها نقائص سهلت من إحباطها. وكان أهم هذه النقائص هو الافتقار إلى مساندة شعبية قوية ومنظمة وجادة تمكّن من استمرارها حتى في حال ضرب القيادات التي تبنت المشروع، أو في حال ضرب القطر القاعدة الذي استندت إليه.

الخلاصة

خلاصة القول إن للوجود العسكري الأجنبي بصوره المختلفة في الوطن العربي، وفي دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة آثاره المختلفة. وإذا كان له بعض الآثار الايجابية فإنها محدودة جداً، بينما آثاره السلبية تفوقها بكثير. لكن هذه الآثار السلبية لم تكن لتحدث لو أن الأمة العربية، متمثلة في قياداتها وشعوبها، لم تتح لهذا الوجود الفرصة للإضرار بالأمن القومي العربي وفقاً لما تراه هذه الدول من مصلحتها.

الفصل التاسع

نحو التخلص من الوجود العسكري في الوطن العربي

مقدمة

لقد ثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الوجود العسكري الأجنبي يؤدي أحياناً إلى الإضرار بالأمن القومي العربي ويساعد أحياناً أخرى على ذلك، حتى وإن كان يحقق بعض المزايا المحدودة، وأن ذلك قد حدث في الماضي سواء أثناء الاستعمار الأجنبي للوطن العربي، أو بعد انحساره عنه، في فترة الحرب الباردة وبعد انتهائها، ومن المتوقع أن يظل كذلك. ونتيجة ما سبق، أصبح النضال من أجل التخلص منه في الوطن العربي واجباً قومياً على القوى العربية الشعبية والرسمية. ويعتبر التخلص من الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، على أرضه وفي مياهه الإقليمية وفي فضائه الجوي بداية منطقية، وحتمية للنضال من أجل التخلص منه لدى دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة، إذ ليس منطقياً أن نسعى إلى إزالته لدى الغير في حين نسمح به على أراضينا.

إن تحقيق هذا الهدف، يتطلب أولاً وقبل كل شيء، خفض حاجة الدول العربية إلى هذا الوجود العسكري الأجنبي. فقد سبقت دراسة الأسباب والدوافع التي تدفع دولة ما إلى دعوة وجود عسكري أجنبي والقبول به، وكذلك دراسة العوامل التي تدفع الدول الأجنبية إلى الوجود العسكري لدى دولة أخرى. وإذا كان من الصعب التحكم في دوافع الدول الأجنبية في الوطن العربي نتيجة تعليق ذلك بإرادة الآخرين، فإن من المفترض أن نكون قادرين على إزالة الدوافع التي تدفع دولاً عربية إلى قبول أو دعوة مثل هذا الوجود. لكن ذلك لا يعني على الإطلاق تجاهل أو استبعاد السعي إلى إزالة الدوافع لدى الدول الأجنبية لهذا الوجود، وإذا كان من الصعب أو المستحيل أن نزيل كل هذه الدوافع، فإن إزالة بعضها لا بد أن تكون ممكنة.

قد تؤدي إزالة دوافع دولة عربية لقبول أو دعوة وجود عسكري أجنبي لديها إلى ازالة هذا الوجود، لكن هناك درجات وصور من الوجود العسكري الأجنبي يصعب تصور التخلص منها بمجرد إزالة دوافعه، إذ إنه لن يترك مواقعه إلا تحت ضغط يقنع قياداته بأن المزايا التي تحققها عن طريق هذا الوجود لا توازي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بها نتيجة له، مما يدفعها إلى الانسحاب، وأحياناً أخرى، وخصوصاً في حالة الاستعمار الاستيطاني، قد لا تكون هناك وسيلة للتخلص منه سوى اقتلاعه بالقوة أي بالصراع والكفاح المسلحين. في حين أن هناك صوراً للوجود العسكري الأجنبي قد يصعب التخلص منها نهائياً، ولكن يمكن خفض الحاجة إليها أولاً، ثم خفض الزمن الذي تظل الدولة فيه في حاجة إليه.

أولاً: عوامل تقليص صور الوجود العسكري الأجنبي

١ ـ تسوية النزاعات بين الدول العربية ومع دول الجوار الجغرافي

تشير مصادر كثيرة إلى وجود نزاعات في ما بين بعض الدول العربية، وبين بعض الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافي، مما أدى إلى تكرار نشوب صراعات مسلحة في ما بين دول عربية، وبين دول عربية ودول من الجوار الجغرافي، بل إن بعض هذه الصراعات المسلحة أصبح متتالي التكرار إلى درجة أنه أصبح يمثل قاعدة في العلاقات بين بعض هذه الدول، أمثال الصراعات بين العراق والكويت، وبين قطر والبحرين، وبين العراق وايران، وبين كل من الصومال والسودان واثيوبيا.

صحيح أن أكثر الصراعات العربية حدة وتوتراً هو الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الصراع الذي حدث حوله أكبر اتفاق بين الدول العربية منذ استقلالها، إلا أن الصراع بين العراق وايران من أقدم الصراعات وبالتالي التهديدات في المنطقة، والصراع بين قطر والبحرين حول جزر حوار وجزيرة فشت الدبل بصفة خاصة أصبح متواتراً، وعادة ما تستخدم فيه القوة العسكرية. وقد أدى النزاع بين اليمن والعربية السعودية حول أراضٍ من مناطق الحدود إلى توتر مستمر في العلاقات لم تبد نهايته حتى قرب نهاية عام ١٩٩٣، وتستخدم فيه القوة المسلحة بشكل غير مباشر. والصراع بين السودان واثيوبيا تُستخدم فيه القوات المسلحة من الجانبين على مستوى منخفض، ولكن بشكل شبه منتظم بما لا يترك فرصة حقيقية لتحسين العلاقات بين الدولتين. وقد ظل الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء سبباً في توترات مسلحة بين عناصر تؤيدها الجزائر وقوات مسلحة مغربية لفترة طويلة. ورغم أن الأمر في عام ١٩٩٣ يبدو أنه يتجه إلى حل سلمي تحت رعاية الأمم المتحدة، ورغم تحسن العلاقات الجزائرية ـ المغربية، إلا أن طول فترة النزاع يوحي

باحتمال تجدده في المستقبل حتى وإن كـان الأمر يبـدو متجهاً نحـو التسويـة. والتجربـة الأوروبية بعد زوال الحـرب الباردة تشـير إلى أن الخلافـات التي تظل مكبـوتة عشرات السنين قد تتجدد فجأة بمجرد زوال القوة التي كانت قد كبتتها.

يمكن القول إن تخوف دول الخليـج العربيـة عمومـاً من كل من ايـران والعراق يمثل القاعدة في العلاقـات بين هـذه الدول وبـين العراق وايـران. وقد تعـرّض بعض هذه الدول للتهديد الفعلي إثر نجاح الثورة الإسلامية في ايـران، ثم إنه تعـرّض أخيراً للتهـديد العـراقي نتيجة غـزو العراق الكـويت. وما لم يمكن التـوصل إلى حـل أزمـة العـلاقات في مـا بين هـذه الدول، فـإن طبيعة العـلاقات بينهـا ستظل يعمهـا الشـك والتوجس والخوف، خاصة أن كلتـا الحالتـين ـ الحرب العـراقية ـ الايـرانية وحـرب الخليـج الأخيرة ـ قـد أدّتا إلى دعـوة وجود عسكـري أجنبي تركـز أساسـاً في كل من الكويت والعربية السعودية والإمارات.

كذلك فإن الخلافات بين العربية السعودية ودول الخليج الصغيرة تسبب توترات في العـلاقات الخليجيـة ـ السعوديـة، وأبرز تلك الخـلافـات الخـلاف بـين العـربيـة السعودية وقطر الذي أدى إلى اشتباك مسلح في أول تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٩٢ والخلافات السعودية ـ الكويتية، وكانت هناك نـزاعات بينهـا وبين عُـمان حول واحـة البوريمي.

تكون هذه النزاعات مـدعاة لقبـول الوجـود العسكري الأجنبي أو حتى دعـوته حينما تكون بين أطراف متباينة في قدراتها عموماً وقدراتها العسكرية خصوصاً، وهكذا يسعى الطرف الذي يشعر بأنه أضعف إلى تعويض هـذا الضعف عن طريق قبـول أو دعوة قوة عسكرية إضافية.

وإذا كـان من الطبيعي أن يكـون القبول أو الـدعوة إلى وجـود عسكري عـربي بـاعتباره أقـرب، وباعتبـار وحدة المصـالح والأمن، فـإن الواقـع يشير إلى أن القـاعدة ليست صحيحة دائماً، إذ أمنت دول عربية قوى مسلحة أجنبية خوفاً من قوى عـربية. وقد لا ننسى قبول الأردن بالقوات البريطانية وقبول لبنـان بقوات مسلحـة أمريكيـة في أعقاب ثورة العراق في ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ خوفاً من قوات الجمهورية العـربية المتحـدة في سوريـا، وولاء نظام سعـد حداد ومن بعـده انطوان لحـد في جنوب لبنـان لحماية اسرائيلية.

كذلك هناك لجوء عُمان إلى قوات ايرانية لمواجهة ثـوار ظفار المؤيـدين من اليمن الديمقراطية، واستقدام العربية السعـودية قـوات من باكستـان ثم من بنغلاديش بـدلاً من اللجوء إلى قوات مسلحة ودول عربية. وهكذا فإن الشعور بـالضعف وعدم الثقـة في القوى العربية يؤدي إلى الوجود العسكري الأجنبي.

تتطلب التسوية الحقيقية للنزاع معالجة أصله والوصول إلى حل يحقق المصالح المشروعة لكل طرف من دون ما افتئات على حقوق طرف آخر، إذ إن التسوية القائمة على التوفيق، أو ما يسمى بإدارة الأزمة، أو إدارة النزاع، أو إدارة الصراع ـ وإن كانت تتطلب زمناً أقل وتكون أسهل في التحقيق ـ إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى تجدد الصراع إذا ما استمر تجاهل معالجة جذور الصراع، بل قد تؤدي إلى تفاقم النزاع بدلاً من حله نتيجة تراكم عناصر جديدة على العناصر السابقة. كذلك فإن التسوية القائمة على أساس موازين القوى لا بد من أن تتعرض لهزات كبيرة نتيجة اختلاف هذه الموازين بدخول عناصر جديدة. لذا فإن المقصود هنا هو السعي إلى تسوية النزاعات بين الدول العربية في ما بينها، وكذلك بينها وبين دول الجوار الجغرافي، وهو السعي إلى تحقيق العدل وحقوق الجميع.

لما كان التوصل إلى تسوية نهائية وحقيقية للنزاعات يتطلب زمناً طويلاً نسبياً، فإن الأمر يحتاج إلى إجراءات موقتة وانتقالية، كما ان العلاج الحقيقي للأزمة والنزاعات يبدأ برصدها من بدئها. وبالنسبة إلى ما يستجد من نزاعات، فإن الأمر يتطلب استشعارها مقدماً والتنبيه لضرورة معالجة أسبابها قبل أن تتفاقم وتصل إلى درجة النزاع المسلح، أو الحاجة إلى استخدام القوة المسلحة لفضها.

إن تجميد النزاعات والحيلولة دون تحولها إلى صراعات مسلحة ـ وبالتالي الحاجة إلى وجود عسكري أجنبي ـ يتطلب إجراءات عدة موقتة تبدأ بالاتجاه جدياً نحو حل النزاع بالاتجاه ذات الطابع القانوني الذي ترتضيه الأطراف، والذي تستطيع أن تحكم فيه وتحدد حقوقها. وإلى حين الوصول إلى الحكم القانوني، فإن الأمر يتطلب إيجاد مناطق منزوعة السلاح ومراقبين دوليين أو قوات لحفظ السلام، والاتفاق على أسلوب للتفتيش المشترك سواء كان في الموقع أو بالتفتيش الجوي، وباستخدام الأقمار الصناعية. ويمكن في ذلك طلب مساعدة الهيئات الدولية الأخرى، على أن هذه يجب ألا تستمر طويلاً أو تؤدي إلى نسيان أصلها، وإلا عاد النزاع إلى التصاعد، خاصة أن قوات حفظ السلام عادة ما لا تستطيع منع الأطراف من القيام بأعمال الصراع المسلح.

تتطلب تسوية النزاعات بين الدول العربية ومع دول الجوار الجغرافي اهتمام الأجهزة المختصة بالأمن القومي العربي بالإجراءات المتعلقة بالتسوية وايجاد الأجهزة والأدوات والوسائل والآليات الخاصة بها. وهذا يتطلب أساساً ايجاد هيئة قضائية تابعة لجامعة الدول العربية تختص بالفصل في النزاعات، وتكون أحكامها ملزمة لجميع الأطراف، وتوفر الظروف التي تراها مناسبة لفرض الالتزام بهذه الأحكام، وتؤمن، عن طريق أعضائها، وحدات للعمل كقوات عربية لحفظ السلام تعمل تحت اشرافها

وبتفويض من مجلسها. ويمكن تشكيل وحدات رقابة تابعة للجامعة لمراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقيات والأحكام المتعلقة بالنزاعات بين الدول العربية، وبينها وبين دول الجوار، إما داخل الوطن العربي أو في المناطق التي يُتفق عليها مع أطراف أخرى.

لا شك في أن اندماج الدول العربية ووحدتها وإزالة الفواصل في ما بينها يشكّل حلاً أمثل للنزاعات بين الدول العربية، إذ لا تصبح هناك سوى دولة عربية واحدة، أو تجمعات عربية قليلة، بحيث تقل فرص النزاعات في ما بينها، كما لا يصبح هناك مجال للنزاع، إذ إن ذلك يجب أن يكون نابعاً من إرادة شعبية وليس قراراً فوقياً، وأن تسبقه إجراءات لسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية بين الدول العربية بحيث لا تتعرض الوحدة للفصم كما حدث في تجارب سابقة.

لا تتوقف مسؤولية تسوية النزاعات بين الدول العربية وبينها وبين دول الجوار على أجهزة الجامعة العربية، بل إنها تقع في الحقيقة وفي المقام الأول في الوقت الحالي ـ وطالما لم تتم الوحدة العربية ـ على الدول العربية نفسها؛ إذ إن ادراك حقيقة أن الدول العربية تنتمي إلى وطن واحد وأن الشعوب العربية تنتمي إلى أمة واحدة، وكذلك إدراك حقيقة الروابط العميقة والوثيقة بين هذه الشعوب يجب أن يؤدي إلى استبعاد محاولة أية دولة عربية أو شعب عربي ادعاء حقوق أكثر من غيره من الشعوب، أو الطمع في ما لدى غيره من الشعوب. كذلك فإن الدول العربية التي حباها الله بموارد طبيعية أو بشرية أو مالية أو غير ذلك، يجب أن تدرك حاجات الشعوب العربية الأخرى سواء إلى التنمية أو الأمن أو غير ذلك، وأنه لا يمكنها تحقيق أمنها إلا في إطار أوسع هو الأمن القومي العربي. كذلك فإن تحقيق الوحدة العربية على أي مستوى يؤدي إلى تسوية الصراعات بين الدول المتوحدة، وتحقيق الوحدة الشاملة ينهي النزاعات بين الدول العربية.

يجب أن تكون الأمة العربية، حكومات وشعوباً، على إدراك كامل بارتباطاتها بدول الجوار الجغرافي ثقافياً وتاريخياً بما يحتّم النظر إلى حقوقها المشروعة دون تهاون في التمسك بحقوق الأمة العربية، وأن تستغل المنظمات الدولية والحركات السياسية العالمية لتسوية النزاعات مع هذه الدول سلمياً كلما أمكن. وهنا يمكن منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومؤتمر التعاون لدول البحر المتوسط (بعد تحوله إلى مؤسسة) أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال إلى جانب دور الأمم المتحدة.

إذا كان ما سبق ينطبق على دول الجوار الجغرافي، فإنه بالطبع لا ينطبق على اسرائيل، باعتبارها دولة دخيلة قد اغتصبت حقوق شعب عربي وحقوق الأمة

العربية، وبالتالي فإن تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتطلب، أولاً وقبل كل شيء، إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها، دون أن يكون في ذلك أي إهدار لحقوق اليهود العرب الذين عاشوا بين أبناء الأمة مئات السنين، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. ولا مجال لسقوط الحقوق العربية بالتقادم حيث لم يتوقف الشعب الفلسطيني، ولا الأمة العربية ممثلة في جامعة الدول العربية عن المطالبة بهذه الحقوق ولم يتنازلا عنها.

٢ ـ دعم القوات المسلحة العربية داخل الأقطار العربية

سبق أن اتضح، أن لجوء دول عربية إلى دعوة وجود عسكري أجنبي أو إلى القبول به، يرجع أحياناً إلى إدراك قيادات هذه الدول أن هناك تهديداً عسكرياً أجنبياً لها، وأن الدولة لا تستطيع مواجهته وحدها، مما يدفعها إلى طلب المعونة من القوى الأجنبية التي ترى أن مساعدتها كافية لدعم قواتها لمواجهته. وإذا كانت تسوية النزاعات عموماً ترمي إلى إزالة التهديد فإن دعم القوات المسلحة للدولة يساعد على أن تكون قادرة على مواجهة هذا التهديد، وعلى بث الثقة في نفوس القيادات في الدول العربية في قدراتها على مواجهة التهديدات، معتمدة أولاً على قدراتها هي حيث إنها هي القوى المضمونة. ومن الطبيعي أن ينطبق دعم القوات المسلحة داخل الأقطار العربية على أية دولة عربية تنتج من قيام وحدة بين دولتين عربيتين أو أكثر، وبالتالي فإن قيام دولة الوحدة يشكل أكبر دعم للقوات المسلحة العربية.

تقع مسؤولية دعم القوات المسلحة للأقطار العربية على أكتاف الشعوب العربية داخل هذه الأقطار، قيادات ومحكومين، كما تقع كمسؤولية قومية على كل الأمة العربية وبصفة خاصة على تلك الشعوب التي تمتلك ما تحتاج إليه الشعوب الأخرى من دعم القوات المسلحة. كذلك فإن المنظمات والأجهزة فوق القطرية وخاصة الجهاز القومي الأكبر المتمثل في جامعة الدول العربية أو أي جهاز أو تنظيم يحل محلها، والتنظيمات الأخرى ذات طابع التجمع الجهوي (الإقليمي)، أو التنسيق الوظيفي مثل الأجهزة المنبثقة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، أو أية اتفاقية أو معاهدة تحل محلها، تستطيع أن تقوم بدور كبير في هذا المجال.

لا بد من التسليم منذ البداية بأن دعم القوات المسلحة لدولة عربية (قطر عربي) وإن كان يساعدها على مواجهة بعض التهديدات معتمدة على إمكاناتها الذاتية، فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى تمكّن هذه الدولة (القطر) من مواجهة جميع التهديدات المحتملة، وأن كل دولة تحتاج في حالة ما إلى دعم أكبر من قدرتها على الاستيعاب لمواجهة تهديد رئيسي. كذلك، فإنه حتى بفرض إمكان اعتماد دولة عربية

لمواجهة جميع التهديدات المحتملة على إمكاناتها الذاتية وحدها، فإن ذلك لا بد من أن يكون على حساب مخططاتها التنموية، وأن يكون باهظ التكاليف إلى الحد الذي يعني في النهاية إضعافاً لقدراتها الدفاعية الاستراتيجية على المدى البعيد.

غالباً ما تحتاج القوات المسلحة لدولة عربية إلى دعم بالسلاح أو بالخبرة، أو بالتمويل اللازم لتحقيق الدعم المطلوب، وبالتالي فإن مصدر الدعم لا بد من أن يختلف وفقاً لنوع الدعم المطلوب. ومن الطبيعي أن تحتاج قوات مسلحة لدولة عربية ما، في وقت من الأوقات، إلى دعم مركب من أكثر من نوع من الاحتياجات السابقة، غير أنه قد تحتاج قوات مسلحة لدول عربية إلى دعم أكبر من ذلك بالأفراد ونتيجة افتقارها إلى القاعدة البشرية من مواطنيها اللازمة لبناء قوات مسلحة كافية لمواجهة معظم التهديدات أو قدر مناسب منها.

أ ـ الدعم بالخبرة

ربما كان أسهل دعم يمكن توفيره لقوات مسلحة لدولة عربية هو الدعم بالخبرة، وهو ما يمكّنها من الاستغناء عن الخبراء العسكريين الأجانب وكذلك المستشارين العسكريين. ويمكن توفير هذا الدعم من القوات المسلحة لدول عربية اكتسبت خبرة مناسبة من خلال اشتراكها في صراعات مسلحة سابقة، على أن تكون هذه الصراعات قريبة في طبيعتها من الصراعات التي يحتمل أن تخوضها الدولة العربية المطلوب دعمها سواء من حيث طبيعة العدو (تسليحه، أساليب قتاله وإدارته للصراع) أو من حيث طبيعة طوبوغرافية ميدان القتال ومسرح العمليات، أو من حيث طبيعة الطقس السائد. ويمكن توفير ذلك إما بواسطة إعارة خبراء/ مستشارين عسكريين عاملين من دولة/ دول عربية لدولة/ دول عربية، أو عن طريق السماح لخبراء أو مستشارين عسكريين متقاعدين بتقديم الخبرة في الدولة/ الدول العربية المطلوب دعم قواتها المسلحة. ومن الطبيعي أن يحتاج تقديم الخبرة إلى فترة زمنية محدودة يمكن بعدها الاستغناء عنها. لكن ذلك قد لا يغني عن الخبراء العسكريين الأجانب في حالة استيراد نوع من الأسلحة والمعدات لأول مرة في الدول العربية حين لا تتوفر خبرة عربية بهذا السلاح أو تلك المعدة.

ب ـ الدعم بالسلاح

قد تحتاج قوات مسلحة لدولة عربية أو أكثر إلى دعمها بأسلحة ونظم تسليح ومعدات، وغالباً ما يكون النقص ناتجاً من الافتقار إلى الموارد المالية، أو نتيجة القيود التي تضعها الدول الأجنبية على إمداد الدول/ الدولة العربية بالأسلحة

والمعدات العسكرية وخاصة المتطورة[1]. وفي حالة ما إذا كان النقص راجعاً إلى الافتقار إلى الموارد المالية فإن الدعم المطلوب يكون التمويل وليس الأسلحة؛ أما إذا كان نتيجة القيود فيمكن محاولة التغلب عليها بوسائل أخرى، إلا أن هذه الوسائل قد تكون مفيدة حتى في حالة الافتقار إلى التمويل حيث يحل الإمداد العيني محل التمويل.

يُعتبر الإمداد بالأسلحة ونظم التسليح والمعدات العسكرية من تصنيع دولة عربية من أفضل أساليب الدعم بها، حيث يكون الإمداد هنا بأسلحة ونظم ومعدات متطورة. وقد يكون مفيداً للجانبين في حال توفر الموارد المالية اللازمة للشراء لدى الدولة المطلوب دعمها، إلا أن القاعدة الصناعية العسكرية للدول العربية أضيق من أن توفر متطلبات تدعيم القوات المسلحة لكل الدول العربية في كثير من المجالات.

أما إذا لم يكن ذلك ممكناً، فقد يجري عن طريق الإمداد بأسلحة ومعدات ونظم من احتياطي أو فائض الأسلحة لدى دولة عربية أو أكثر، إذ إن من المؤكد أن هناك دولاً عربية لديها فائض من الأسلحة والمعدات ما هو فوق طاقة استيعابها حتى في حالة التعبئة الشاملة[2]، وبالتالي فإن امداد دولة عربية بقدر من هذا الفائض لا يقلل من القدرة الدفاعية للدولة المانحة، لكن الغالب أن تكون هذه الأسلحة والمعدات قد تقادمت نوعاً ما، أو أنها فقدت قدراً من صلاحيتها نتيجة طول و/أو سوء الاستعمال والتخزين.

قد يمكن دولة أو مجموعة من الدول، أو جامعة الدول العربية، أو أي تنظيم يقوم مقامها، أن يقوم بدور الوسيط لحصول دولة عربية أو أكثر على نوع من الأسلحة و/أو المعدات في حالة إذا ما كانت الدولة المقصودة يفرض عليها حظر لا يفرض على غيرها من الدول العربية، إلا أن ذلك يحتاج إلى حذر شديد وإلى تضامن عربي بحيث لا يتحول هذا الحظر من الدولة العربية المعنية إلى دول عربية أخرى أو إلى مجموع الدول العربية دون إعداد لذلك. ومن المؤكد أن التضامن العربي لا بد من أن يؤدي إلى اهتمام منتجي الأسلحة الذين يصعب عليهم تجاهل أو الاستغناء عن الوطن العربي كمستورد للأسلحة. ويكون الأمر أسهل في حال ما إذا لم يكن في الأمر حظر على دولة أو دول عربية، في حين يكون هناك توجس وشكوك لدى أحد الطرفين

---

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1990-1991* (London: Brassey's, 1991), pp. 99-102.

(٢) يلاحظ أن أغلب دول الخليج العربية وليبيا لديها أسلحة تزيد على قدرتها على الاستيعاب خاصة ما يخص طائرات القتال والدبابات أحياناً. فمن المؤكد أنه ليس لدى العربية السعودية طيارون كافون لنحو ٢٩٣ طائرة قتال، ولا لدى ليبيا ما يكفي لتشغيل ٢١٥٠ دبابة قتال رئيسية و٤٠٩ طائرات قتال.

(الدول العربية أو المنتج للسلاح) حيث تكون الدول العربية ذات العلاقة الوثيقة بالطرفين قادرة على إزالة الشكوك.

ج ـ الدعم بالتمويل

قد تفتقر دولة عربية في فترة ما إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات القوات المسلحة سواء لإدارة عملياتها وتغطية نفقاتها اليومية، أو لتمويل عملية إعادة تنظيم وبناء؛ وكلها عمليات وحالات سبق فعلاً أن احتاجت إليها دول عربية، ربما كان من أكثرها وضوحاً احتياجات لبنان إلى إعادة بناء قواته المسلحة بعد انتهاء الحرب الأهلية في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات من القرن نفسه[3]، وحاجة العراق إلى تمويل مشترياته من الأسلحة وصناعته العسكرية أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحاجة مصر إلى تمويل كثير من نفقات قواتها المسلحة بعد حرب ١٩٧٣.

لا شك في أن لدى الدول العربية قدرات كبيرة على تمويل احتياجات القوات المسلحة، بعضها بما يتوفر لدى بعض هذه الدول من فوائض مالية، بل إن بعض هذه الدول قد اقتصر دوره في الصراعات المسلحة التي دارت للدفاع عن الوطن العربي، بما فيه أراضي هذه الدول، على الجانب التمويلي[4]. وإذا كان من المتصور قيام الدول العربية القادرة بتمويل ودعم القوات المسلحة للدول العربية غير القادرة، فإن الواقع يقول إن هذا الأمر لا يتم بسهولة، بل وبصعوبة شديدة، وأحياناً لا يتم على الإطلاق[5]. وإذا كان من الممكن فهم أن هذه الثروات هي ملك للشعوب التي تملكها، وأنه لا يجوز لباقي الشعوب التطلع إلى الحصول على نصيب منها، فإن استخدام هذه الفوائض لدعم وتمويل عمليات غير عربية، عسكرية أو غير عسكرية، مثل تمويل أعمال «المجاهدين» الأفغان، ومقاومة المسلمين في «البوسنة والهرسك»، والإنفاق على عمليات جراحية لأفراد من غير العرب ومن غير المسلمين وينتمون إلى دول غنية، يوضح أن أولويات بعض القيادات ليست في مكانها الصحيح.

---

(٣) تعاني القوات المسلحة اللبنانية نقصاً شديداً في المعدات خاصة في طائرات القتال حيث كان لديها ثلاث طائرات فقط في منتصف عام ١٩٩٣. انظر:

International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993), p. 114.

(٤) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٥) طلعت أحمد مسلّم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

د ـ الدعم بالأفراد

أدى ضيق القاعدة البشرية من مواطني كثير من الدول العربية أولاً، وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي بين هؤلاء السكان ثانياً، إلى عجزها عن توفير الأفراد اللازمين لقواتها المسلحة للقيام بالتخصصات المختلفة. فهناك دول عربية يقل عدد مواطنيها عن نصف مليون، ولا نتحدث هنا عن السكان حيث ليس كل السكان مواطنين في دول الخليج؛ وهناك دول مثل جيبوتي والأردن، وموريتانيا وتونس سكانها قليلون. كذلك فحتى بعض الدول ذات التعداد السكاني الأكبر نسبياً لا يستطيع أن يوفر بعض التخصصات الدقيقة التي تتطلب مستوى صحياً وثقافياً عالياً ومهارات كبيرة. وينطبق ذلك على الصومال واليمن بصفة خاصة، وإن كان ينطبق على أغلب الدول العربية في تخصصات معينة أهمها تخصص طياري القتال[6].

يمكن دعم هذه الدول بالأفراد الفائضين عن حاجة بعض الدول العربية ذات الوفرة البشرية والتي يؤدي بها الحال إلى الاستغناء عن بعض أفراد من هذه التخصصات. ولا شك في أن الفرد العربي سيكون أقدر على دعم أعمال القوات المسلحة للدولة العربية من فرد غير عربي سواء كان ذلك لما يربطه بالأرض العربية والشعب العربي من صلات، أو لقدرته على التفاهم مع قيادات وأفراد جيش الدولة العربية المعنية. وقد ظهر خلال اقتحام القوات العراقية الكويت أن الأفراد الأجانب الذين كانوا يعملون في قوات الكويت لم يقوموا بدور جدي شأنهم في ذلك شأن كثيرين غيرهم[7].

يمكن الدعم بأفراد من العاملين في القوات المسلحة نتيجة وجود فائض عن الحاجة من تخصص أو تخصصات معينة، وذلك عن طريق إعارتهم موقتاً أو عن طريق استخدام الأفراد الذين أنهوا فترة الخدمة بالاحتياط، أو من المتقاعدين من الضباط وضباط الصف، على أن يتم تنظيم ذلك بين الدول ذات الوفرة البشرية وتلك التي تعاني النقص البشري. ومن المفضل أن يتم هذا التنظيم والتنسيق بواسطة الأجهزة القومية في جامعة الدول العربية والتجمعات الاقليمية (الجهوية) أو ما يقوم مقامها.

لا يغيب عن البال أن على قوات الدولة العربية التي تعاني ضعف الموارد

---

(٦) يمكن، بمراجعة عدد الطيارين الذين أمكن تدريبهم عام ١٩٦٧ ـ وفقاً لرواية أمين هويدي ـ إدراك صعوبة توفير طياري القتال إذ بلغ الرقم تسعة وثلاثين طياراً. انظر: أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢).

(٧) تناقلت وكالات الأنباء أنباء متضاربة عن الأفراد الأجانب في القوات المسلحة الكويتية أثناء دخول القوات العراقية الكويت في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ كان فيها بعض المبالغة. إلا أنه من المؤكد أن أياً منهم لم يفعل شيئاً للدفاع عن الكويت.

البشرية أن تعتمد قدر الإمكان على استخدام وحدات تتميز بقلة عدد الأفراد اللازمين لتشغيلها واستخدامها، وبذلك تقل حاجتها إلى الدعم بالأفراد، إلا أنه لا بد من أن يوضع في الاعتبار أن ذلك يتطلب مستوى أعلى في الأفراد القليلين الذين تحتاج قوات الدولة إليهم كدعم.

٣ ـ التعاون العسكري بين الدول العربية (الدفاع الجماعي)

يشكّل التعاون العسكري العربي الخطوة التالية في مجال خفض الحاجة العربية إلى الوجود العسكري الأجنبي. فإذا كانت تسوية النزاعات بين الدول العربية ومع دول الجوار تهدف أصلاً إلى تقليص أو إزالة حاجة الدولة العربية إلى استخدام قواتها المسلحة لتحقيق أهدافها المشروعة في الدفاع عن أراضيها وشعبها ومصالحها الحيوية، فإننا نسلّم بأن التسوية قد لا تنجح وخاصة في حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي حالة عدوان القوى الكبرى عليها. في حين أن دعم القوات المسلحة للدول العربية يمكن أن ينجح في اعتماد دول عربية على ذاتها في صد هجمات وعدوان وتهديد قوى غير كبيرة سواء كانت من دول الجوار، أو من الدول ذات المطامع العالمية. لكن التهديد الصادر عن قوى رئيسية كبيرة وخاصة من اسرائيل والقوى الكبرى ودول الجوار الجغرافي الرئيسية، يصعب تصور إمكان التصدي له بالاعتماد على قوة دولة عربية واحدة، كذلك فإن التصدي له بقوة دولة عربية واحدة يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها الاجتماعية بالدرجة التي تؤدي إلى تقلصات سياسية واجتماعية تكون مصدراً لعدم الاستقرار بعد ذلك، على نحو ما حدث بعد الحرب العراقية ـ الايرانية. لذلك فإن الدفاع الجماعي يوفر للدول، أولاً، قدرات أكبر كثيراً على مواجهة مختلف التهديدات، ثم إنه، ثانياً، يوفر على الدولة/ الدول المعنية كثيراً من الجهد والتكلفة اللذين يمكّنانها من الاستمرار في تنمية مجتمعها، وبالتالي تتفادى التقلصات والتوترات الاجتماعية والسياسية الشديدة الناجمة عن الحرب.

سبق أن بُحث موضوع التعاون العسكري العربي في دراسات منفصلة، وبالتالي ليس من المناسب أن نكرر ما سبق بحثه أو الوصول إليه. لكننا هنا نتصدى له باعتباره وسيلة للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي باعتبار أن القوات المسلحة العربية أولى وأقوى وأجدر بالدفاع عن أي جزء من الوطن العربي من أية قوات مسلحة أخرى، لكن ذلك يتطلب التغلب على سلبيات تجارب التعاون السابقة. وأهم هذه السلبيات عدم جدية الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الموقعة في هذا الخصوص بالإضافة إلى الافتقار إلى الإعداد الجيد والمسبق لإنجاح هذا التعاون عند

القيام به، وعدم ثقة بعض قيادات الدول العربية بالقوات المسلحة للدول العربية الأخرى أو بقياداتها[8].

أظهرت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ إضافة إلى ما سبق ـ أن القوات المسلحة للدول العربية تفتقر بدرجة كبيرة إلى وسائل النقل الاستراتيجي اللازمة لنقل قوات دولة/ دول عربية ما بين مسارح العمليات الأمر الذي بدا مبرراً للجوء إلى الوجود العسكري الأجنبي، رغم أنه يمكن ملاحظة أن هذا الوجود كان هو الآخر يفتقر إلى وسائل النقل الكافية للقيام بأعمال النقل المطلوبة في فترة زمنية مناسبة[9]. من الطبيعي أن إجراء أعمال نقل القوات العربية داخل الوطن العربي وبين دوله أو تجمعاته سيحتاج إلى زمن أقل، ويمكن توفير هذه الوسائل على مستوى مركزي وبتنسيق من جامعة الدول العربية أو أية منظمة قومية مشابهة، أو بتوفيرها لدى دول الوفرة البشرية والدول الرئيسية من حيث القوة العسكرية بتعاون بينها وبين دول الوفرة المالية. أخيراً، فإنه يمكن بحث إمكانية استعارة أو تأجير وسائل نقل من الدول التي تملكها على نحو ما حدث عند نقل القوات المصرية إلى اليمن في الستينيات من القرن العشرين، على أن يلاحظ ألا تكون وسيلة لتحكم القوى الكبرى أو لدفع الدول العربية إلى صراعات مسلحة في غير مصلحة الأمة العربية.

من الطبيعي أن يختلف التعاون العسكري بين الدول العربية عن دعم القوات المسلحة إذ إن التعاون يعني المساهمة الفعلية في إعداد الدفاع عن الدول العربية وفي تنفيذه، ويتم ذلك باشتراك وحدات وتشكيلات مقاتلة في صلب الدفاع، ولا يقتصر على تقديم الخبرة أو السلاح أو المعدات أو الأموال أو حتى الأفراد بشكل منفرد، أو على هيئة وحدات متخصصة تقوم ببعض أعمال التأمين، مثل التأمين الإداري والفني والطبي أو ما شابه ذلك. كما لا ينفي هذا التعاون العسكري إمكان تقديم أي نوع من أنواع هذا الدعم، بل إنه بطبيعته لا بد من أن يشتمل على بعض هذه العناصر على الأقل، أو كلها. ويتطلب تحقيق التعاون أن تتوفر القدرات العسكرية العربية لتحقيق الدفاع عن كل جزء من الوطن العربي وفقاً للموقف، ولاحتمالات تعدد وقائع التهديد، وللأولويات التي تتقرر في مواجهتها.

من البديهي أن تقع مسؤولية التعاون العسكري بين الدول العربية على الأجهزة القومية المتمثلة في جامعة الدول العربية بمجلسها، ومجلس الدفاع المشترك. إلا أن

---

(٨) مسلّم، المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٩) IISS, *Strategic Survey, 1990-1991*, p. 95.

تقاعس مثل هـذه الأجهزة يجب ألا يعفي الـدول العربيـة والمنظمات العـابرة للقـطرية والقطرية والأفراد من مسؤولية العمل على تحقيقه، ودفع هذه المنظمات إلى تحقيقه.

٤ ـ تنمية الصناعات العسكرية العربية

لقد سبق أن اتضحت علاقـة الوجـود العسكري الأجنبي بـواردات السلاح من الدول الأجنبية، إذ إن هذه الواردات عادة ما تدعو إلى استقـدام الخبراء. كـما ان هذه الواردات تعني في حقيقتها نوعاً من الالتزام السياسي والعسكـري، بحيث لا تتعارض سياسة الدولة المستوردة مع سياسة الدولة المصدرة، ولا تقوم بعمل عسكري ضـدها، سواء كان ذلك بشكل مباشر ضد الدولة نفسها، أو بشكل غـير مباشر ضـد ما تعتـبره الدولة المصدرة مصلحة لها وخاصة إذا كانت تعتبره من مصالحها الحيوية.

كـذلك بـرز أن هناك بعض الـدول العـربيـة «المضيفـة» التي تقبـل بـالـوجـود العسكري الأجنبي، باعتباره شرطاً مسبقـاً لحصولهـا على الأسلحـة والمعدات الـلازمة للدفاع عنها، وباعتبار أنه سيشجع الدول الأجنبية على إمدادها بالسلاح مقابل السماح لها بالوجود على أرضها أو أجوائها ومياهها الاقليمية بأي من الصور المختلفة التي سبق ذكرها، ووفقاً لرغبة واحتياجات الدولة الأجنبية مصدر الأسلحة.

نتيجـة ما سبق، فـإن الصناعـة العسكريـة ليست عملاً اقتصـادياً بحتـاً تحكمه قوانين العرض والطلب، والتكلفة المالية، وأنسب الأسعار وما شابهها، بل إنها صناعة استراتيجية ترتبط بها قوة الدولـة وحريـة إرادتها واستقـلالها وهـامش حركتهـا في اتخاذ قراراتها السياسية، وبالتالي فإنه من الضروري عنـد إجراء دراسـات الجدوى لأي من مشروعات الصناعـة العسكريـة أن توضـع الجدوى السيـاسية في الاعتبـار دون اغفال الجدوى الاقتصادية تماماً.

هكذا فإن تنمية الصناعات العسكريـة العربيـة يمكن أن تسهم في التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، إذ إنها تقلل من الحاجـة إلى الخبراء العسكـريين بقـدر ما تؤدي إلى إمكان الاستغناء عن استيراد أسلحة ومعدات، إذ يمكن هنا أن يحـل الخبراء العسكـريون العـرب محل الخـبراء العسكريـين الأجانب، كـذلك فـإنها تقلل من قدرة الدول الأجنبية على الضغط على الدول العربية لقبول الوجود العسكري الأجنبي لديها مقابل إمدادها بالأسلحة.

٥ ـ التعاون الاقتصادي بين الدول العربية

أكدت المراجـع والدراسـات أن المساعـدات الاقتصاديـة هي إحدى الـوسائـل الـرئيسية التي تستخـدمها الـدول الأجنبية لإغـراء الدول الفقـيرة على قبـول وجودهـا

العسكري لديها[١٠]، وأنّ حاجة هذه الدول إلى المساعدة الاقتصادية كانت من العوامل الرئيسية التي أدت إلى قبول الدول المضيفة هذا الوجود. وبقدر ما ينطبق هذا الأمر على أغلب دول العالم الثالث الفقيرة، فإنه ينطبق بدرجة أكبر على الدول العربية الفقيرة نتيجة اختلال التوازن بين أعداد السكان والموارد الطبيعية بالإضافة إلى أعباء الصراعات المسلحة مع اسرائيل أساساً، ومع بعض دول الجوار الجغرافي. فقد تسبب عدم كفاية الموارد الطبيعية لسد احتياجات الموارد البشرية لمجموعة دول، مثل مصر وسوريا والأردن والمغرب والجزائر، بحاجتها إلى المساعدة الاقتصادية خاصة بعد استنزاف مواردها في حروب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كذلك فإن التخلف الناجم عن استنزاف الاستعمار موارد الدول العربية والسياسات الاقتصادية والتنموية الخاطئة، والافتقار إلى القاعدة العلمية والصناعية مع تسارع التقدم العلمي والتقني في الدول الصناعية، أدت إلى تزايد الحاجة لدى الدول العربية إلى المساعدات الاقتصادية المتمثلة في الآلات الحديثة والخبرة الانتاجية. وهكذا أصبحت هذه الحاجة مدخلاً إلى الوجود العسكري الأجنبي لدى بعض الدول العربية.

فلا شك في أن الدول العربية تمتلك من القدرات العلمية والتمويلية، بل والخبرات الصناعية المهاجرة، ما يمكّنها من الاستغناء عن كثير من هذه المساعدات، وبالتالي مقاومة الضغوط الأجنبية للقبول بالوجود العسكري الأجنبي. ولقد أدرك الرعيل الأول من المفكرين والمسؤولين العرب أهمية التعاون الاقتصادي الذي برز في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي معاهدة الدفاع المشترك. ثم إنه كان أساس تأسيس التجمعات الجهوية: مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي؛ وقد سبقتها اتفاقيات السوق العربية المشتركة ومعاهدة الوحدة الاقتصادية[١١].

يتطلب خفض حاجة الدول العربية إلى الوجود العسكري الأجنبي تنفيذ ما سبق التوصل إليه من اتفاقيات، بحيث تكتسب الدول العربية أفضلية في التعامل الاقتصادي في ما بينها عن غيرها، وتشجيع استثمار الأموال العربية داخل الدول العربية، والاهتمام بتمويل تأسيس وتشغيل مراكز البحث العلمي والمعامل اللازمة لتحقيق التقدم في مجالات العلم والاقتصاد المختلفة.

---

(١٠) Robert E. Harkavy, ***Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*** (Oxford; New York: Oxford; University Press, 1989), pp. 346-347, 354 and 356.

(١١) اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الأسيوية، «مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية» (١٩٨٩).

ثانياً: النضال من أجل التخلص من الوجود العسكري الأجنبي

إن انخفاض حاجة الدول العربية إلى الوجود العسكري الأجنبي، أو حتى زوال هذه الحاجة عملياً، لن يعني بالضرورة التخلص من هذا الوجود، إذ إن القوى الأجنبية ستسعى إلى التمسك بمواقعها والعض عليها بالنواجذ، متمسكة مرة بحقوق مكتسبة بموجب معاهدات أو اتفاقيات سابقة، ومرة أخرى برفض الانسحاب والتعلل باحتياجات أمنية(١٢)، وقد تتمسك بأن هذا الوجود قائم على قرارات من منظمة دولية(١٣). وأخيراً، فإن هذه الدول قد تسعى إلى تغيير نظم الحكم بأخرى تقبل بوجودها العسكري على أراضيها.

يعني ذلك أن تستخدم الأمة العربية جميع امكاناتها السياسية والدبلوماسية والمعنوية والعسكرية في الكفاح من أجل التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، وقد يتطلب ذلك توفير امكانات اقتصادية. وكما سبق أن اتضح، فإن هذا التخلص قد يؤدي في النهاية إلى تقليص صور الوجود العسكري الأجنبي، إذ قد يصعب التخلص نهائياً من وجود خبراء عسكريين ووجود قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، إلا أن ذلك لا يعني القبول بذلك والتسليم به بلا حدود، إذ يجب أن يكون وجودها في حالة الضرورة وبأقل حجم واستمرار زمني ممكن.

إن بداية النضال من أجل التخلص من الوجود العسكري الأجنبي هي رفض هذا الوجود، إذ لا يمكن بدؤه من دون اقتناع كامل بخطره على الأمن القومي، ودون الوصول إلى ايمان بضرورة التخلص منه قدر الإمكان، ويتبع ذلك الاقتناع والايمان بالتحوّل إلى العمل من أجل تحقيق الهدف باستخدام جميع الوسائل المتيسرة المشروعة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو اتباع الوسائل الدبلوماسية المباشرة مع الدول الأجنبية صاحبة الوجود، وغير المباشرة من خلال المنظمات والمؤتمرات الدولية، وكذلك وعند الضرورة من خلال العمل العسكري المحتمل في الكفاح المسلح ضد هذا الوجود، وربما إدارة صراع مسلح ضده.

١ ـ الرفض السياسي للوجود العسكري الأجنبي

قد يبدو الأمر بديهياً لدى البعض، إذ يعتقد أن الوجود العسكري مرفوض لدى

---

(١٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، على سبيل المثال ص ٣٣٥ و٧٤٥ ـ ٧٤٦.

(١٣) كان أول ما تبادر الرد على طلب مصر سحب قوات الطوارىء الدولية عام ١٩٦٧ هو أنها تعمل بقرار من المنظمة الدولية.

القـوى الشعبية والحكـومات «الـوطنيـة»، لكن الأمـر ليس بهـذه السهـولـة، إذ تشـير التجارب وخاصة في السنوات الأخيرة إلى أنه أصبحت هنـاك قطاعـات من الشعوب، بـالإضافـة إلى كثير من المسؤولـين وأصحاب القـرار، لديهـا استعداد لقبـول الـوجـود العسكـري الأجنبي[14]، وهي غالبـاً ما تتعلل بـأنه لا يـوجد بـديل منـه، بينـما يتعلل البعض الآخر بفشل التعاون العربي، ويستشهد بأخطاء من دول عربيـة. وهكذا فـإنه لا يمكن بدء عمل عربي من أجل التخلص من الوجود العسكري الأجنبي دون اقتناع الغالبية الشعبية بأن هذا الوجـود في محصلته النهـائية ضـار بمصلحتها حتى وإن بـدا في لحظة ما أنه يعمل لصالحها، وأنـه مهما حقق الـوجود العسكـري الأجنبي من مصلحة لشعب عربي في لحظة ما فإنـه سرعان مـا يتحول إلى مصـدر للإضرار بـه، في حين أن المصالح العربية مرتبط بعضها ببعض، بل إن وجود شعب عربي بذاتـه مرتبط بـوجود باقي الشعوب العربية حتى وإن سادت الخلافات بين بعضها خلال فترة زمنية معينة.

إن الوصول إلى الـرفض الجماهـيري والرسمي للوجـود العسكري الأجنبي هـو بـالدرجـة الأولى واجب القيادات السيـاسية القـوميـة والقـطريـة والمحليـة من خـلال الاتصال المباشر، ومن خلال العمل داخل المؤسسات والمنـظمات والأجهزة والتنـظيمات السياسية.

يتحقق الرفض السياسي للوجود العسكري الأجنبي بـالدرجـة الأولى من خلال المناقشة والحوار الجاد لإبراز أخطاره ومخاطره، إذ إن الدعاية الفجة والمثيرة للمشاعر قد تحقق اندفاعاً وراءها، ولكنه غالباً ما لا يدوم طويلاً، وعادة ما يمكن نقضه بسهولة من خلال طرح بعض الفوائد التي يحققهـا هذا الـوجود فعـلاً، أو من خلال إبـراز عيوب بعض البدائل القومية أو حتى التركيز على غيابها أصلاً. لذا فإن المطلوب هو الـوصول إلى اقتناع بالرفض مع ادراك كـل ما يمكن أن يثـار حول فـوائده وحـول بدائله، ويتم ذلـك من خلال دراسـة السوابق التـاريخيـة للوجـود العسكـري الأجنبي وكيف تحـوّل أغلبـه - إن لم يكن كله - إلى احتلال أجنبي، وكـذلك دراسـة الـوثـائق وتصريحـات القوى الأجنبية صاحبة الوجود نفسهـا التي تحدد مصـالحها وكيفيـة تحقيقها، وكيف أن هذه القوى، وإن بدت في لحظة ما متفقة مع الدول العـربية في المصـالح والأهـداف، فإن مصالحها وأهدافها الأساسية تختلف عن تلك الخاصة بالأمة العربية، بل ومتناقضة معها.

---

(١٤) أفاد استطلاع رأي عام أجرته وكالة الأنباء الكويتية أن أغلب الكويتيين (٦٤,٨٦ بـالمئة) يعـارض وجود قوات عربية في بلادهم، ١٦ بالمئة أيدوا هذا الوجود، ٤٣,٢ بالمئة أيدوا إبقـاء القوات الأمـريكية وعـدم الاستعاضة منهـا بقوات دوليـة، ٣٧,٨ بالمئـة لم يستبعدوا هجـوماً عـراقياً جـديداً، ٧٢ بـالمئة أيـدوا الاتفاقـات الدفاعية التي أبرمت مع دول غربية، ٤٣,٢ بالمئة يشعرون بعدم الاستقرار الأمني. الحياة، ١٩٩٣/٣/٦.

ويمكن الاستشهاد بمواقف هذه الدول وأعمال قواتها المسلحة في ظروف سابقة، وكيف أنها تقاعست عن أداء واجباتها على نحو ما حدث في حراسة ناقلات النفط الكويتية في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، وفي الدفاع عن الكويت عام ١٩٩٠، وقد قامت بعدوان مباشر على دول عربية على نحو ما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أو الهجوم على الجماهيرية العربية الليبية عام ١٩٨٦، أو استخدام نيران الأسطول ضد أهداف عربية كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢. هذا بالإضافة إلى دورها في مساندة العدوان في حرب عام ١٩٦٧، والاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والتآمر لتدمير نظام الدفاع الجوي السوري أثناء ذلك، والعمل على ضمان التفوق الاسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، بالإضافة إلى منعها إدانة اسرائيل أو اتخاذ إجراءات ضدها في أغلب المواقف، وممارسة ضغوط على الدول العربية للقبول بالشروط الاسرائيلية وغيرها على حساب المصالح العربية.

إن تحقيق هذا الرفض يجب أن يتولد لدى القاعدة بالقدر نفسه الذي يجب تحقيقه عند القمة حيث يصبح ضماناً لاستمراره، وسنداً للقيادة في نضالها للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، وهو ما لا يمكن تحقيقه بجهد فرد أو مجموعة أفراد، بل يتطلب عملاً جماهيرياً منظماً من خلال الأحزاب السياسية أساساً، ومن خلال باقي مؤسسات المجتمع المدني أيضاً. ولا شك في أن أجهزة الإعلام تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيقه على أن تبتعد عن أسلوب التلقين والتوجيه، وتتجه إلى نشر الحوار مبينة المزايا والمخاطر والآراء المختلفة، وكذلك تستطيع أن تصل إلى ضمير المتلقي وإلى إقناعه بما يجنبه مخاطر التذبذب نتيجة تلقي آراء وأفكار ومعلومات متناقضة توقعه في حيرة، تؤدي، إما إلى تغيير رأيه إلى النقيض، أو إلى السلبية وعدم الاكتراث على الأقل.

لقد سبق أن تحقق إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في دول عربية من خلال الرفض السياسي فقط، ودون الحاجة إلى اتباع ذلك بأعمال سياسية أو اقتصادية أو عسكرية رئيسية مثل: انسحاب الوجود العسكري البريطاني والأمريكي من ليبيا في أعقاب ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر، وانسحاب المستشارين والوحدات المتخصصة السوفياتية من مصر عام ١٩٧٢، ثم انسحاب المستشارين والخبراء العسكريين من الصومال بعد ذلك.

٢ ـ العمل السياسي والاقتصادي للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي

إن مهمة تحقيق الرفض السياسي للوجود العسكري الأجنبي ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي القاعدة الصلبة التي يمكن الانطلاق منها نحو العمل للتخلص منه،

ولا بد من أن يبدأ العمل داخلياً، أي أن تبدأ الأمة العربية بنفسها قبل أن تطلب من غيرها، وأن تبدأ بما في استطاعتها قبل أن تتطلع إلى ما هو فوق قدراتها. ولقد مارست الأمة العربية في تاريخها وما زالت تمارس نضالاً عنيفاً وقوياً ضد الوجود العسكري الأجنبي، سواء كان احتلالاً أو قواعد وتسهيلات، وحققت نجاحات، وواجهت فشلاً، لكنها اكتسبت خبرة في ذلك.

يبدأ العمل السياسي أولاً بالتعبير عن رفض الوجود العسكري الأجنبي، وعن العزم على التخلص منه بجميع الوسائل، كما يمتد إلى المقاطعة السياسية للوجود العسكري نفسه، وللدول صاحبته عن طريق مقاطعة جميع النشاطات التي تقوم بها. وقد تمتد هذه المقاطعة إلى الدول التي تؤيد هذا الوجود. ولا تعني المقاطعة بالضرورة عملاً سلبياً، بل قد تكون تعبيراً عملياً عن الرفض، إذ يمكن الامتناع عن إرشاد السفن داخل المياه الاقليمية وخاصة عند الرسو في الموانىء، وكذلك الامتناع عن إرشاد الطائرات أو تقديم المعاونة لها للهبوط والإقلاع من المطارات والقواعد الجوية، وتعطيل تحرك القوات البرية المتحركة على الطرق والسكك الحديدية بوسائل سلمية. كذلك لا يشترط أن تكون المقاطعة كاملة، بمعنى أن يكون الخيار بين مقاطعة كاملة أو لامقاطعة، إذ يمكن انتقاء عناصر المقاطعة مع الاستعداد لمواجهة الأعمال المضادة التي قد تقوم بها جهات وسلطات الوجود العسكري الأجنبي، سواء بالقيام بإجراءات مضادة للضغط على الإرادة القومية، أو بمحاولة شق الصف والإجماع القومي والوطني إزاء ذلك.

تشتمل المقاطعة الاقتصادية للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي على مقاطعة عناصر هذا الوجود، والامتناع عن تقديم الخدمات المباشرة لها أو إمدادها بالاحتياجات، وذلك بامتناع المطلوبين لخدمة الوجود العسكري الأجنبي، في مجالات الخدمة الطبية والفنية وصيانة المنشآت والاستشارة القانونية والدفاع عن مصالحه، والأعمال اليدوية المختلفة، عن التعاون مع عناصر الوجود العسكري الأجنبي، كذلك الامتناع عن إمداد هذا البلد بالسلع اللازمة من الموارد المحلية مثل احتياجات الغذاء والمياه والوقود مما يزيد من أعباء هذا الوجود الإدارية، واضطراره إلى الاعتماد على جلب جميع أو أغلب احتياجاته من الخارج، الأمر الذي لا بد من أن يؤدي إلى تخفيف هذا الوجود ثم انسحابه، خاصة أنه إذا استطاع أن يوفر لهذا الوجود احتياجاته في زمن السلم، فإن الأمر يصبح غير مضمون بالنسبة إلى احتمالات استخدام هذا الوجود لأغراض عسكرية واستخدام القوة، الأمر الذي هو في الحقيقة أصل الهدف منه.

من الطبيعي أن تثار في مثل هذه الحالة مشكلة الخسائر التي تتحملها الدولة نتيجة مقاطعة الوجود العسكري الأجنبي، أو امتداد هذه المقاطعة إلى مصالح الدولة

صاحبته، إذ إنه يشكل فرص عمل بالنسبة إلى العاملين، ومورداً لرزقهم، كما يشكل مصدراً لدخل الدولة من العملات الصعبة التي تعاني دول عربية كثيرة نقصها، وهي مشكلة حقيقية يجب العمل على حلّها قبل البدء في تنفيذها ضماناً لنجاح المقاطعة واستمرارها. ويتطلب ذلك تكاتفاً مهنياً داخل الدولة وبين الشعوب العربية بما يمكّنها من تعويض الأفراد والدول المتضررة ولو جزئياً مع الاستعداد لتقديم التضحيات، على ألا تقتصر التضحيات قدر الإمكان على أفراد أو فئات بعينها، كما يفضل ألا تقتصر على دول بعينها أيضاً، إلا أن عدم تعاون بعض الدول يجب ألا يؤدي إلى التخلي عن العمل السياسي والاقتصادي ضد الوجود العسكري الأجنبي.

يمكن القول إن العمل السياسي والاقتصادي كان موجوداً في كل حالة أمكن فيها التخلص من الوجود العسكري الأجنبي سواء كان ذلك بتنفيذه فعلاً، أو باقتناع القوى الأجنبية بتنفيذه في حالة عدم الانسحاب، وبالتالي يمكن اعتباره ملازماً الرفض السياسي، إذ إن التعبير عن الرفض يعني الاستعداد للعمل السياسي والاقتصادي ضده.

٣ ـ العمل الدبلوماسي للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي

إن تنظيم العمل السياسي والاقتصادي هو الأساس، لكنه يتطلب دعماً لاستثماره دبلوماسياً، خاصة أن تتويج الجهود من أجل التخلص من الوجود العسكري الأجنبي إنما يتم دبلوماسياً عندما تصل الدولتان «المضيفة» وصاحبة الوجود العسكري الأجنبي إلى اتفاق على إنهاء هذا الوجود. وحينئذ، وحينئذ فقط، يتحقق التخلص من الوجود العسكري الأجنبي. ولا يكفي التخلص عملياً من هذا الوجود من دون الوصول إلى اتفاق، إذ قد يسعى إلى العودة، كما لا يكفي توقيع الاتفاق من دون تنفيذه عملياً.

يجب أن يتجه العمل الدبلوماسي أولاً إلى الاتصال المباشر بالدول الأجنبية صاحبة الوجود العسكري للوصول إلى اتفاق حول تصفيته من حيث المبدأ، وتنظيمه، وكذلك حل المسائل المتعلقة بالتصفية لدى الطرفين، سواء كانت هذه المسائل مالية نتيجة استحقاقات أحد الطرفين أو كليهما لدى الآخر، أو كانت هذه المسائل فنية تتعلق بتنظيم العلاقة بينهما، وكيفية التصرف في الآلات والأدوات والمنشآت والمعدات الموجودة لدى القوة العسكرية الأجنبية. فرغم أن هذه الموضوعات اجرائية إلا أنها قد تكون سبباً أو مبرراً لتأجيل الاتفاق كله.

غالباً ما لا تقبل قوة ذات طموحات عالمية بالتخلي عن امتيازاتها ووجودها العسكري في مناطق بعيدة عن أراضيها بسهولة، وهكذا فإن العمل السياسي

والاقتصادي للتخلص من وجودها العسكري قد لا يكفي لدفع الاتصال الدبلوماسي فيها إلى الوصول إلى اتفاق حول قضايا التصفية. فالعمل الدبلوماسي يجب أن يمتد إلى العمل من خلال المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وكذلك الحركات الدولية المنظمة، إذ يمكن العمل من خلال جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى التجمعات الأخرى التي يمكن إثارة القضية من خلالها، أمثال المؤتمرات حول البحر المتوسط، والمحيط الهندي وغيرها. ويمكن هذه المنظمات أن تشكّل عوامل ضغط على الدول صاحبة الوجود الأجنبي لسحبه، وخاصة في حالة توازن القوى في النظام العالمي.

لا بد من معرفة الوزن الحقيقي لكل منظمة أو حركة من المنظمات السابقة في ميزان السياسة العالمية حتى لا تطالَب بأكثر من قدرتها أو تتهم بالتقاعس، أو غير ذلك؛ وكذلك حتى لا يهدر جهد في منظمة بلا طائل. لكن هذا يتطلب دراسة للمطالب التي يمكن أن تطلب منها، وبحيث تخدم القضية الأصلية وتساعد على انسحاب الوجود العسكري الأجنبي. ويرتبط بذلك استشراف التغيرات المتوقعة في الوزن النسبي لهذه المنظمات، ورصدها والتجاوب معها بحيث تغيّر من طبيعة العمل الدبلوماسي وكثافته وأهدافه من خلال كل منظمة بما يحقق أفضل عائد في ظل الظروف المتغيرة.

توحي التطورات التي حدثت في النظام السياسي العالمي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين بأنه في الوقت الذي تزداد فيه كثافة العمل من خلال المنظمات الدولية المختلفة، فإن هذه المنظمات تتباين في تأثيرها تبايناً كبيراً وملموساً، إذ إن المنظمات التي نما دورها هي تلك المنظمات التي تتمتع فيها الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، بوزن نوعي يسمح لها بالتأثير في المنظمة، في حين يضعف تأثير المنظمات غير الغربية التي لا تستطيع الدول الغربية التأثير الفعال في قراراتها. وبالتالي فإنه ليس متوقعاً في ظل تلك الظروف أن يكون دور المنظمات الاقليمية والدولية كبيراً في مجال الضغط لانسحاب الوجود العسكري الأجنبي، بل ربما كانت هناك فرصة أو فرص لإلباس هذا الوجود ثوباً مشروعاً عن طريقها. لا يعني ما سبق الإحجام عن القيام بعمل دبلوماسي من خلال هذه المنظمات، بل ربما كان العكس مطلوباً، بحيث تزداد كثافة العمل الدبلوماسي. لكن أهداف هذا العمل يجب أن تكون محدودة وواضحة وخالية من الأوهام، إذ يكون الهدف الأول هو مقاومة الاتجاه الذي يسعى إلى تقنين الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وإلباسه ثوباً مشروعاً، بينما يكون الهدف الثاني هو تشكيل مناخ دولي مناهض لهذا الوجود، بحيث يمكنه التعبير عن رفض هذا الوجود بمجرد حدوث

تغييرات في موازين القوى تسمح بتغيير العلاقة بين الدول صاحبة الوجود العسكري وباقي الدول، وتغيير قدرة الأولى على التأثير في قرارات المنظمة/ المنظمات الدولية. وهنا يمكن الاهتمام بإيضاح خطورة استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي لا على الدول العربية فقط، وإنما على باقي دول العالم. وإن ما يسري اليوم على هذا الوجود يمكن أن يشكل سابقة دولية لوجود عسكري أجنبي في أماكن أخرى من العالم.

من الطبيعي أن يستمر العمل الدبلوماسي بلا توقف وإن تغيرت أهدافه، فهو في مرحلة أولى يهدف إلى مقاومة الوجود العسكري الأجنبي وإنهائه، وهو في مرحلة ثانية ينظم انسحاب الوجود العسكري الأجنبي، ويعالج الآثار الناتجة من انتهائه، وهو في مرحلة ثالثة يعمل على منع عودته وتجدده.

يتطلب شرح دور العمل الدبلوماسي في إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي في التاريخ الحديث حيزاً متسعاً باعتباره قاسماً مشتركاً أعظم في جميع الحالات، وهو في الوقت نفسه متشعب ومتنوع. لذلك فقد يكفي أن نقول إن الجهد الدبلوماسي لم يتوقف لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي حتى في الفترات التي بدت فيها دول عربية كثيرة قابلة هذا الوجود، وموافقة عليه، وقد جرى التعبير عن هذا الجهد خلال الاتصالات الدبلوماسية المختلفة.

٤ - الصراع والكفاح المسلح ضد الوجود العسكري الأجنبي

رغم أنه حدثت حالات انسحبت فيها القوات الأجنبية من بعض المناطق اختياراً ومن دون الحاجة إلى ممارسة الكفاح والصراع المسلح ضدها، فإن ذلك ما زال مع اقتراب القرن العشرين من نهايته استثناء من القاعدة، ويصعب تصور تحقيقه. وحتى في حالة إمكان ذلك، فإن الخوف من احتمال أن تقوم البلاد بإدارة صراع مسلح ضدها، وأن يقوم الشعب بممارسة الكفاح المسلح ضدها، يكون أحد العوامل الدافعة إلى انسحاب الوجود العسكري الأجنبي.

من المؤكد أن انسحاب كل من الاحتلالين الفرنسي والبريطاني من أغلب الدول العربية لم يتم إلا بعد أن كان الوجود العسكري الممثل إياهما هدفاً لأعمال ذات طابع عسكري أفقدته قيمته الاستراتيجية، وأنه عندما حاول الاحتلال العودة مرة أخرى، كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر، وفي انتقال قوات بريطانية وأمريكية إلى كل من الأردن ولبنان على إثر ثورة العراق في تموز/ يوليو ١٩٥٨، فإن مصر قد مارست بقواتها المسلحة صراعاً مسلحاً ضد قوات العدوان، كما مارس الشعب المصري كفاحاً مسلحاً في المناطق التي احتلها العدوان، ومارس الشعب في كل من الأردن ولبنان

مقاومة مسلحة ضد الوجود البريطاني والأمريكي، مما مهد بعد ذلك لانسحاب هذه القوات. وقد تعرّض الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وأراضٍ عربية أخرى وما زال، لأعمال قتال مسلحة سواء كانت من القوات المسلحة لدول عربية، أو أعمال مقاومة شعبية في إطار الكفاح المسلح. حدث هذا في مصر في حرب الاستنزاف ونفّذته منظمة تحرير سيناء، وفي الأردن في معركة الكرامة عام ١٩٦٨، وفي لبنان في مقاومة الاجتياح الاسرائيلي وحصار بيروت وأعمال المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، كما تعرّض الاحتلال في سوريا لحرب استنزاف ذات طابع خاص[١٥].

لم يتعرّض الوجود العسكري الأجنبي في الخليج بعد الحرب لأعمال كفاح مسلح قبل انسحاب القوات الرئيسية من الأراضي العربية، ولا في المناطق الآمنة في شمال العراق، ويصعب تصور احتمالاته، إلا أن قتل أفراد ممن يسمون بحراس السلام في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٢ يمكن أن يكون بداية لمثل هذه الأعمال.

مع استمرار تطور وسائل الصراع ونمو الاعتماد على الوجود العسكري المبني على تسهيلات شاطئية وجوية، يُتوقع أن تكون المنشآت الفنية الأجنبية المساعدة، خاصة تلك التي تخدم الوجود العسكري البحري والجوي، هدفاً للكفاح المسلح، كما يُتوقع أن تتعرض المعدات والمواد المخزنة لأعمال المقاومة المسلحة. ولا تنتظر ممارسة أعمال الصراع المسلح بواسطة قوات نظامية إلا في حالة هجوم قوات أجنبية على دول عربية، وهو أمر غير متوقع إلا بالنسبة إلى احتمالات محدودة لهجوم اسرائيلي لطرد السكان العرب من الأراضي الفلسطينية والتوسع على حساب أراضي الدول المحيطة بفلسطين.

---

(١٥) هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٤٥٩ ـ ٥٥٤.

الفصل العاشر

مواجهة الوجود العسكري الأجنبي حول الوطن العربي وضرورة المواجهة

إن حجم الوجود العسكري الأجنبي حول الوطن العربي، سواء في دول الجوار الجغرافي أو في المياه الدولية القريبة، أكبر بكثير منه داخل الوطن العربي نفسه. وقبول الوجود العسكري الأجنبي في مكان ما من الكرة الأرضية، لا بد من أن يؤثر في الوطن العربي. إن استعراض قواعد انطلاق العدوان ضد دول عربية والتدخل الأجنبي في الشؤون العربية يوضح أولاً، أن الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة كان أساساً هاماً ومنطلقاً رئيسياً للعدوان، إذ كان الأسطول السادس الأمريكي قاسماً مشتركاً أعظم في العدوان على الدول العربية منذ التدخل الأجنبي في لبنان عام ١٩٥٨، كما كان له دور غامض لصالح اسرائيل عام ١٩٦٧، وفي العدوان على لبنان عام ١٩٨٢، وعلى الجماهيرية الليبية منذ أواخر السبعينيات، وعلى العراق عام ١٩٩١، في حين كان الوجود العسكري الأجنبي في الخليج والمحيط الهندي منطلقاً للعدوان على العراق والصومال عام ١٩٩٣، كما كان قاعدة للعدوان ضد ثورة اليمن في شماله وجنوبه قبل ذلك.

لكن الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي، بل وفي أماكن أخرى كان له دوره هو أيضاً في العدوان. كان الوجود العسكري البريطاني في قبرص قاعدة للعدوان على مصر، والأمريكي في ايران أيام الشاه أحد عناصر التهديد للعراق، كما كان في تركيا مصدر تهديد دائم لسوريا ثم العراق، وقد لعب دوراً بارزاً في الحرب ضد الأخير عام ١٩٩١. كذلك كان الوجود الأمريكي في أوروبا الغربية ودييغو غارسيا منطلقاً ضد العراق، وكان الوجود العسكري الأمريكي في المملكة المتحدة قاعدة - ضمن قواعد أخرى - للعدوان على ليبيا عام ١٩٨٦. ويظل الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا جنوب الصحراء: في جيبوتي وافريقيا الوسطى وتشاد

والسنغال، مصدراً لتهديد الدول العربية وخصوصاً ليبيا وموريتانيا. وتعتبر قاعدة دييغو غارسيا منطلقاً للتدخل في الشؤون العربية، وخصوصاً في الخليج.

يفرض كل ذلك على الأمة العربية أن تعمل على مواجهة الوجود العسكري الأجنبي، لا داخل الوطن العربي فقط، وإنما حوله أيضاً، وأن يشتمل الوجود حوله الوجود في دول الجوار الجغرافي وفي المياه الدولية المجاورة، ثم لدى الدول الأخرى بدءاً بالقريبة منها. وتختلف أساليب المواجهة ودرجة أهميتها للوطن العربي، كما لا يمكن محاربة الوجود العسكري الأجنبي خارج الوطن العربي في الوقت نفسه الذي تسمح فيه الدول العربية به داخلها.

أولاً: مواجهة الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي

١ ـ تسوية النزاعات مع دول الجوار

تعتمد فكرة تسوية النزاعات مع دول الجوار الجغرافي على فكرة إزالة الأسباب التي قد تدفع هذه الدول إلى قبول أو دعوة وجود عسكري أجنبي، وعلى أساس أن أهم الأسباب هو ما قد يستقر في إدراك دول الجوار من أنها مهددة، سواء كان هذا التهديد صادراً من دولة عربية مجاورة، أو من دول أخرى. وهكذا فإن تسوية النزاعات التي تكون دول الجوار طرفاً فيها، تعتبر خطوة هامة ورئيسية للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي.

لا بد هنا من ملاحظة الفروق بين دول الجوار الجغرافي، بحيث لا يكون التعامل معها من نمط واحد، إذ إن أغلب هذه الدول ليست بينها وبين الدول العربية نزاعات تستدعي الوجود العسكري الأجنبي لديها، فباستثناء النزاع بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، لا نجد نزاعاً بين دولة عربية ودولة مجاورة يمكن أن يتطلب وجوداً عسكرياً أجنبياً، طالما لم تتدخل قوى أجنبية أخرى عن طريق الطرف العربي، إذ إن التوازن العسكري بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي ليس مختلاً في أغلب الأحوال لصالح الدول العربية، وحتى في حالة اختلاله فإن ذلك ليس بالدرجة التي يمكن أن تستدعي وجوداً عسكرياً أجنبياً؛ بل إن العكس قد يكون أقرب إلى الصحة، إذ يتفوق بعض دول الجوار الجغرافي عسكرياً على الدول العربية المجاورة له. رغم ذلك فإن تسوية النزاعات تستطيع أن تقطع الطريق على احتمالات تصاعد النزاعات وتفاقمها بالشكل الذي يؤدي إلى استدعاء أي من الجانبين الوجود العسكري الأجنبي.

لا تعني التسوية للنزاعات مع دول الجوار التفريط في الحقوق العربية، كما لا تعني التجميد الموقت للنزاع، وإنما السعي إلى حل يحقق مصلحة وحقوق الطرفين على أساس من العدل والقانون الدولي، وبغض النظر عن موازين القوى. ويمكن الدول العربية ممارسة ذلك بسهولة في حالات النزاعات بين دول عربية ودول جوار تتوازن معها في قوتها، أو إذا كانت الدولة العربية تحقق تفوقاً عسكرياً استراتيجياً، إذ إن الاعتراف بالحقوق للأضعف، لا بد من أن يكون له أثره الطيب في العلاقات بين البلدين، بما يضع أساساً لعلاقات تعاون طيبة بينهما.

أما في حالات دول الجوار التي تتفوق على جاراتها العربيات استراتيجياً على نحو الميزان الاستراتيجي بين ايران والعراق، وبين تركيا وسوريا، وبين اثيوبيا وكل من الصومال والسودان وجيبوتي، فهنا قد يصعب تحقيق ذلك نتيجة ما يفرضه الميزان العسكري من نتائج على محاولات التسوية السلمية.

ويمكن تصحيح هذا الوضع بتعديل موازين القوى لصالح الجانب العربي أولاً، ثم التفاوض من موقع النّدية، وعلى أساس من المساواة في الحقوق ومن القانون الدولي. وربما كان تحقيق التحالف بين الدول العربية المعنية، من أفضل السبل لتعديل موازين القوى، كما ان تحقيق الوحدة بينها يوفر الجهد الخارق الذي قد تحتاج إليه دولة معينة لتعويض الفارق بينها وبين الدولة المجاورة، على نحو ما حاولت دولة العراق في علاقتها بإيران.

يتطلب تحقيق ما سبق أيضاً أن يكون الاتصال مع القوات الأجنبية ذات الوجود العسكري على أساس جماعي، وبرغبة صادقة في الوصول إلى تسوية عادلة للنزاع مع دولة الجوار المعنية. ويظهر ذلك بشكل خاص في حالة العمل على التخلص من الوجود العسكري الفرنسي في السنغال وتشاد، والوجود العسكري الأمريكي في كل من كينيا وتركيا، إلا أن أغلب هذه الحالات يتطلب تضامناً عربياً مع موريتانيا وليبيا والصومال والعراق وسوريا، حيث هناك اختلال في الموازين الاستراتيجية خصوصاً بين العراق وسوريا من جهة، وتركيا من الجهة الأخرى.

٢ ـ ربط التعاون مع دول الجوار بالتخلص من الوجود العسكري الأجنبي

إذا كانت تسوية النزاعات مع دول الجوار تسعى إلى تشجيع أو إقناع دول الجوار الجغرافي بعدم جدوى الوجود العسكري الأجنبي ونزع مبرراته، فإن التشجيع والإقناع قد لا يكونان كافيين لتحقيق الهدف، مما قد يتطلب وسائل أخرى تدفع هذه الدول إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي لديها، وتتلخص فكرة هذه

الوسائل في إشعار دول الجوار الجغرافي بأن استمرار الوجود العسكري الأجنبي لديها يؤدي إلى حرمانها من مزايا كان يمكنها تحقيقها لو أنها تخلصت منه، مما يدفعها إلى البحث عن وسائل التخلص منه، الأمر الذي بلا شك يعتبر القاعدة الأساسية لهذا التخلص باعتباره نابعاً مباشرة من الدولة المعنية بهذا الوجود.

لا شك في أن من مصلحة دول الجوار الجغرافي أن تحقق أكبر تعاون ممكن مع الدول العربية عموماً، والدول العربية المجاورة لها مباشرة بصفة خاصة، إذ إن ذلك، أولاً، يجنبها كثيراً من المشكلات الأمنية المتعلقة بالحدود، بما في ذلك تلك المتعلقة بوجود جماعات وطوائف داخلها لها امتدادات خارج أراضيها وفي البلدان العربية المذكورة، وان هذه الجماعات والطوائف قد تسبب توترات داخل دولها، وهي تبحث عن عون أو تأييد خارج أراضيها.

والغالب أنها تبحث عن هذا العون والتأييد أول ما تبحث عنه، لدى الدول العربية المجاورة وامتداداتها داخل هذه الدول بحكم الجوار. ينطبق ذلك على الأكراد في تركيا وايران، والصوماليين في اثيوبيا، وبعض القبائل التشادية التي لها امتدادها في ليبيا، والسودان في السنغال، والشيعة والعرب في ايران. وهناك أيضاً مشاكل التهريب عبر الحدود، سواء تهريب السلع أو تهريب المخدرات بما في ذلك من أخطار على الاقتصاد القومي وعلى المجتمع عموماً. كذلك فإن مصلحة دول الجوار، ثانياً، أن تكون الدول العربية درعاً يحميها من العدوان الخارجي في حال حدوثه، وقد يتطلب الأمر تنسيقاً دفاعياً على نحو محاولات إنشاء حلف بغداد سابقاً أو الحلف الإسلامي، بشرط أن يكون ذلك بعيداً عن القوى الأجنبية.

هناك أيضاً التعاون الاقتصادي الذي يتميز تحقيقه بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي بأنه لا يحتاج إلى تكلفة كبيرة أو زمن طويل للنقل، وهكذا يمكن تبادل سلع كثيرة قد تتعرض للتلف في حال تبادلها مع دول أبعد، وقد تنخفض تكاليف الشحن وإعادة التفريغ التي تتكرر في حال المسافات البعيدة. كذلك فإنه مع انخفاض الزمن، وانخفاض مسافة النقل، وبالتالي تكاليفها، تتحقق مصلحة لكلا الجانبين. ويُعتبر بعض دول الجوار الجغرافي سوقاً للمنتجات العربية بما فيها النفط والمنتجات الزراعية، والخامات المعدنية. كما لا شك في أن الأمة العربية تمثّل سوقاً كبيراً مغرياً للمنتجات الأجنبية عموماً، وبالتالي لمنتجات دول الجوار الجغرافي، إذ إن هذا السوق يتميز بوفرة السكان ووفرة المال، وإن كانت الوفرة غير متوافقة حيث لا تتوفر الأموال عندما يتوفر السكان، لذا فإن أفضل وضع للتعاون العربي مع دول الجوار هو التعاون على أساس جماعي حيث تتوفر كلتا الميزتين.

لا تتوقف احتمالات التعاون الاقتصادي عند التبادل التجاري، وإنما يمكن أن

تمتد إلى تبادل الخبرات واستثمار رؤوس الأموال من الجانبين، وكذلك إقامة المشروعات المشتركة التي تجمع بين خبرات ورؤوس أموال الجانبين بما يساعد على تطوير اقتصاد الدول والمنطقة ككل، ويقلّل من اعتمادها على استيراد أغلب السلع من خارجها، والفائدة هنا مزدوجة.

تعتبر المزايا السابقة أمثلة لأوجه التعاون المحتملة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، وبعضها قائم فعلاً، والبعض الآخر لم يتحقق بعد، إلا أن ذلك يجري حتى الآن بعيداً عن السياسة إلى حد كبير. وبالرغم من قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بمقاطعة اسرائيل، والتي تمس الجهات والشركات التي تتعامل معها، فإن العلاقات الاقتصادية العربية قد سارت بعيداً عن المجرى السياسي، متجاهلة قرارات المقاطعة.

تتلخص الفكرة هنا في أن اسرائيل هي إحدى مظاهر الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ولكنها ليست المظهر الوحيد لهذا الوجود، وأن الخطر على الأمن القومي العربي يرتكز أيضاً على الوجود العسكري الأجنبي، فإن المطلوب من دول الجوار الجغرافي هو زوال هذا الوجود من على أراضيها ومن مياهها الإقليمية وعبر أجوائها، خصوصاً أن حجج هذا الوجود السابقة، والتي كثيراً ما تعللت بالخطر الشيوعي والخطر السوفياتي قد زالت بانهيار الاتحاد السوفياتي، ولم يعد هناك من مبرر لهذا الوجود، إلا توفير ظروف مناسبة للتدخل العسكري الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية. وعلى هذا الأساس، فإن استعداد الدول العربية للتعاون مع دول الجوار لا بد من أن يتأثر بالوجود العسكري الأجنبي لديها، بحيث تكون هناك درجة من التشجيع والتحذير، تشجيع بزيادة التعاون إذا ما تخلصت من صورة مهمة من صور الوجود المذكور، وتحذير بتخفيض درجة التعاون إذا ما اتسع نطاق هذا الوجود.

يفضل في هذه الحالات البعد عن الوصول بالعلاقات إلى حديها: الأدنى والأقصى، أي الوصول إلى قطع العلاقات كلية مع إحدى أو كل دول الجوار المذكورة، أو الارتفاع بها إلى درجة معاملتها كدولة عربية، ولو كان ذلك بحجة أنها دولة اسلامية، إذ إن كلا الطرفين يصعب تحقيقه أولاً، ويؤدي إلى مصاعب في مستقبل العلاقات مع هذه الدول أيضاً، ويقلل من فاعلية استخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

يتطلب تنفيذ المبدأ دراسة أوضاع دول الجوار، كل دولة على حدة، وكمجموعات دول، لتحديد الأسلوب الأنسب لتطبيق ربط العلاقة معها بالتخلص من الوجود الأجنبي. يمكن بداية حصر الدول التي ليس فيها حالياً أية صورة هامة من صور الوجود العسكري الأجنبي، بحيث يجري دعم علاقات التعاون معها لتحافظ

على هذا الوضع، مع إيضاح أن هذا التعاون لا بد من أن يتأثر في حال السماح بأية صورة من صور هذا الوجود. ولا بد من مراعاة الفوارق بين هذه الدول أيضاً، فإيران ليس فيها وجود عسكري أجنبي رئيسي منذ أوائل الثمانينيات، وهناك دول مثل مالي والنيجر وزائير ورواندا وبوروندي ليس فيها وجود عسكري أجنبي، والتعاون مع هذه الدول يختلف حسب طبيعة تطور المجتمعات فيها وعلاقاتها بالقوى الأجنبية. كذلك فإن ايران دولة منافسة لكثير من المنتجات العربية، بما فيها النفط، وبالتالي فإن طبيعة التعاون معها يمكن أن تكون بالتنسيق من خلال منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، ومن خلال تشجيع التبادل التجاري على أساس استيراد بعض المنتجات الايرانية إلى دول عربية بعينها، بينما تصدّر دول عربية أخرى منتجات أخرى إلى ايران، كما يمكن تنسيق الدفاع عن الحدود الشرقية للوطن العربي مع ايران ضد التدخل الأجنبي، في حين يمكن تقديم معونة دفاعية عند الضرورة إلى دول الجوار الجغرافي الافريقية بدلاً من الوجود العسكري الأجنبي، بما يشجعها على الاستمرار في رفضه.

يتطلب موقف دول الجوار شمال البحر المتوسط المستقلة حديثاً ـ مثل قبرص ومالطة وجبل طارق، وكذلك الدول التي تعرضت لتغيرات رئيسية في نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات من القرن العشرين، مثل البانيا والدول التي انبثقت من تفكك يوغوسلافيا، مثل مقدونيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك بالإضافة إلى ما تبقى من يوغوسلافيا (الصرب والجبل الأسود) ـ متابعة حيث إنها دول يفترض فيها إما انها ليس فيها وجود عسكري أجنبي أو انها تتخلص من الوجود الأجنبي بعد استقلالها. وتتطلب دول مثل سلوفينيا وكرواتيا متابعة خاصة نظراً إلى ارتباطها بدول أجنبية.

تختلف دول الجوار الجغرافي التي لديها وجود عسكري أجنبي بعضها عن بعض، فهناك الدول الافريقية، مثل السنغال وتشاد وافريقيا الوسطى وكينيا، وهناك دول حلف شمال الأطلسي وشمال البحر المتوسط بداية بتركيا الملاصقة لشمال الوطن العربي، ثم اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال.

يحتاج الأمر إلى موازنة دقيقة في تنظيم العلاقة بين الدول العربية والدول الافريقية المجاورة، من حيث إن الوجود العسكري الأجنبي فيها يرتبط أساساً بالعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، باعتبارها جزءاً من مجموعة الفرانكوفون وفرنسا، وبالتالي فإن رفضها الوجود العسكري الأجنبي الفرنسي يعني تعرضها لهزات اقتصادية عنيفة. لذا فإن الأمر يتطلب أولاً تقديم المعونة لهذه الدول، بحيث تبدأ تدريجياً في الاستغناء عن علاقاتها القوية مع فرنسا، وبالشكل الذي يسمح لها بطلب

إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، وأن ينمو هذا التعاون ويزداد كلما تخلصت هذه الدول من هذا الوجود. أما بالنسبة إلى كينيا، فالأمر هنا لا يرتبط بفرنسا وإنما بالوجود العسكري الأمريكي مباشرة، ويمكن تعويض المعونات الاقتصادية الأمريكية بسهولة ـ نظراً إلى ضآلتها ـ إذا صح العزم على ذلك.

أما بالنسبة إلى دول الجوار الأوروبية، بدءاً بتركيا في الشرق وحتى البرتغال في الغرب، مروراً باليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا، فإن الأمر سيرتبط أولاً وقبل كل شيء بفتح الأسواق العربية أمام منتجات هذه الدول، وخصوصاً في فترات الأزمات الاقتصادية. ولما كانت الدول العربية في حاجة إلى سلع يجري انتاجها في هذه الدول، فيمكن أن تتحقق المصلحة المشتركة، بأن تستورد دول عربية احتياجاتها من هذه الدول، وأن يرتبط هذا التعاون بدرجة ما بالتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، إذ إن احتياجات الدول العربية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد من دول أوروبية أخرى، إما محايدة مثل سويسرا والنمسا والسويد، أو من بعض دول أوروبا الشرقية، أو من دول غربية غير مطلة على البحر المتوسط، مثل المانيا والدنمارك وهولندا وبلجيكا والنرويج، رغم ما قد يؤدي إليه ذلك من ارتفاع نسبي في التكاليف، على أن تعطى الأسبقية للدول التي ليس فيها وجود عسكري أجنبي، أو التي فيها أقل وجود، أو التي تفرض قيوداً عليه (على نحو القيود الاسبانية على السفن التي تحمل أسلحة نووية).

يختلف الوزن النسبي للتعاون مع دول الجوار الجغرافي جذرياً، باختلاف عدد ومواقع الدول العربية التي تستخدمه كأداة سياسية للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، فكلما زاد عدد الدول العربية المشاركة في إجراء واحد، وكلما كانت هذه الدول هامة بالنسبة إلى دولة/ دول الجوار الجغرافي، كان احتمال تأثيرها في دول الجوار الجغرافي أكبر. ولا شك في أن الوضع الأمثل هو التزام جميع الدول العربية خطة واحدة مقابل كل دولة من دول الجوار الجغرافي حسب ظروفها، الأمر الذي يعني في الحقيقة وحدة الموقف والقرار العربي الذي يبلغ أعلى درجاته وصوره في حالة تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

تزداد أهمية وفاعلية التعاون العربي مع دول الجوار وتأثيره كأداة سياسية في استمرار الوجود العسكري الأجنبي لديها بنمو وقدرة كل من القوة العسكرية والاقتصادية للدول العربية. ويمكن دول الجوار أن تستند إلى القوة العربية بدلاً من القوة الأجنبية، كما ان قوة الاقتصاد العربي تمكّن الدول العربية من تحقيق موقف مؤثر وفعال حيال دول الجوار الأوروبية بصفة خاصة.

من المناسب أن تضع الدول العربية في اعتبارها، أثناء استخدام معدلات

تعاونها مع دول الجوار كأداة للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، أنه يخشى أن تؤدي قوة دولة أو دول عربية إلى خوف دول الجوار من احتمال التهديد العربي لها، مما قد يدفعها إلى السعي إلى مزيد من الوجود العسكري الأجنبي بدلاً من التخلص منه، لذلك فإن الأمر يتطلب الاعتماد على الإغراء والترغيب أكثر من التحذير والتهديد، والعمل على طمأنة دول الجوار إلى نوايا الدول العربية، وعدم الإسراف في استخدام التعاون كوسيلة للضغط السياسي.

٣ ـ العمل من خلال المنظمات الدولية

تعتبر المنظمات الدولية إطاراً مناسباً ومفيداً في مجال الصراع ضد الوجود العسكري الأجنبي المحيط بالوطن العربي وخصوصاً في دول الجوار الجغرافي، حيث يتلاقى ممثلو الدول وتعرض الآراء، وتتوفر الفرصة لإيضاح وجهات النظر، وتجميع الآراء المتشابهة أو المتماثلة بحيث تشكل قوة ضغط على الدول الأخرى، إذ غالباً ما تلجأ الدول إلى الموافقة على إجراء ما، إما لإرضاء دولة أو دول ذات نفوذ كبير لديها، أو تربطها بها مصالح حيوية، أو أن تخضع لرأي الأغلبية حتى في حال معارضتها مثل هذا الإجراء. وهكذا يمكن السعي إلى التزام دول الجوار الجغرافي التخلص من الوجود العسكري الأجنبي لديها، من خلال استصدار قرارات من منظمات دولية تشارك فيها هذه الدول بالتخلص من هذا الوجود العسكري الأجنبي.

تختلف المنظمات الدولية من حيث إمكان الاستفادة بها في هذا المجال. فهناك منظمات دولية تشارك فيها الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي أو الحليفة لها بحيث يصعب ـ بل يستحيل أحياناً ـ استصدار قرار من هذا النوع فيها، بينما هناك منظمات دولية تشارك فيها الدول العربية ودولة/ دول الجوار الجغرافي ولا تشارك فيها الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي ولا حلفاؤها، وبالتالي فإن استصدار قرار من هذا النوع سيكون أسهل، وهو يمكن أن يمهد في النهاية للانتقال من مثل هذا النوع من المنظمات أو التنظيمات إلى نوع أكثر عضوية وتساهم فيه مصادر الوجود العسكري الأجنبي.

من أمثلة المنظمات الدولية التي تشارك فيها دول عربية ودول من دول الجوار الجغرافي، نجد منظمة الوحدة الافريقية التي تضم جميع دول الجوار الافريقية: اثيوبيا وكينيا ورواندا وبوروندي وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال، كما تضم الدول العربية الافريقية وهي: الصومال والسودان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. ولا نجد من بين الدول الأعضاء غير العربية دولة

أو دولاً من مصادر الوجود العسكري الأجنبي، وهكذا فإن السعي إلى استصدار قرار يهدف إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، يمكن أن يجد له فرصة من النجاح رغم ما سبق ذكره من الوجود العسكري الفرنسي وعلاقته بدول الفرانكوفون.

كذلك فإن منظمة المؤتمر الاسلامي تضم أغلب دول الجوار الجغرافي الآسيوية والافريقية، بالإضافة إلى أنها تضم جميع الدول العربية. وتشكل الدول العربية وزناً نسبياً خاصاً داخل المنظمة، سواء من حيث عدد الأعضاء، أو من حيث وضعها الخاص باعتبارها منبع الإسلام ومهبط الوحي، وأن القرآن قد أنزل بلغتها. هكذا، فإن الدعوة من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي تحتمل نجاحاً يستحق بذل الجهود من أجله، رغم أن كثيراً من الدول الاسلامية المجاورة فيه وجود عسكري أجنبي في الوقت الحالي. إلا أننا يجب ألا ننسى أنه قد سبق تحقيق نجاح في هذا المجال في الستينيات من القرن العشرين، وبالتالي فإن العودة إلى ذلك يمكن أن تحقق نجاحاً، وإن بجهود وصعوبة أكثر.

هناك أيضاً حركة عدم الانحياز، وهي حركة وليست منظمة، وربما كانت أكثر التنظيمات العالمية مناسبة للدعوة إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، إذ كانت هذه الدعوة إحدى ركائز الحركة منذ نشأتها. وقد أثبت مؤتمر جاكرتا عام ١٩٩٢ أن الحركة، رغم ما أصابها من ضعف عبر ما يقرب من أربعة عقود، ورغم أن زوال الكتلة الشيوعية قد أزال أحد الأسباب الرئيسية لوجودها، حيث نشأت للخروج من حالة الاستقطاب الناجم عن انقسام العالم إلى كتلتين متضادتين بعد الحرب العالمية الثانية، أن الحركة ما زالت تحتفظ بقسط ملموس من فاعليتها وحيويتها، مما يشجع على إعادة موضوع التخلص من الوجود العسكري الأجنبي إلى جدول أعمالها.

وتضم حركة عدم الانحياز كثيراً من الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، إلا أنها لا تضم بعض دول الجوار الجغرافي وخصوصاً تركيا ودول شمال البحر المتوسط (موقف الدول المنبثقة من تفكك يوغوسلافيا وكذلك البانيا غير واضح).

هناك أطر دولية يمكن من خلالها طرح الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الأوروبية، قد يكون أهمها التنظيمات الخاصة بالبحر المتوسط، حيث تضم بالإضافة إلى الدول العربية المطلة على البحر جميع دول الجوار الجغرافي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ورغم الاعتراف مقدماً بصعوبة إقناع هذه الدول بالتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، إلا أن هذا يجب ألا يكون دافعاً إلى اليأس من تحقيق النتيجة، خصوصاً بعد زوال احتمالات الخطر السوفياتي، وتوقيع معاهدة خفض

الأسلحة التقليدية في أوروبا[1] وتضاؤل قدرات الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات الأمنية إلى هذه الدول.

تشترك دول عربية مع ايران في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، وهكذا فإن هذه المنظمة تظل مكاناً محتملاً للدعوة إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي في حال تغير الظروف السائدة في العقد الأخير من القرن العشرين، أي في حال ما إذا تخلصت الدول العربية من الوجود العسكري الأجنبي على أرض الوطن العربي، في حين سمحت ايران بهذا الوجود، وذلك عكس ما هو حاصل في هذا الوقت.

تعتبر الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة المتخصصة إطاراً ممكناً للدعوة إلى التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، لكن ليس من المحتمل إمكان التوصل إلى نتيجة فعلية من خلالها، إلا بعد تحضير قوى من خلال المنظمات الإقليمية والتنظيمات الدولية الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، إذ إن الدول صاحبة الوجود العسكري الأجنبي الرئيسي هي أعضاء دائمة في مجلس الأمن، وبالتالي من المتوقع أن تستخدم حقها في الاعتراض على أي قرار من المجلس يخالف ذلك[2]، في حين أن الجمعية العامة تستطيع فقط أن تصدر توصيات ليست لها الفاعلية وصفة الإلزام. إلا أن مجرد صدور توصيات من الجمعية العامة يعني ـ أو يفترض أن يعني ـ التزام الدول التي صوتت لصالح القرار التخلص من الوجود العسكري الأجنبي لديها، وهو ما لا بد من أن يؤثر في الوجود الأجنبي في دول الجوار.

قد لا تكون الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة موضعاً أساسياً لطرح التخلص من الوجود العسكري الأجنبي، إلا أنه يمكن من خلالها توضيح الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي في التنمية والثقافة والعلوم وغيرها من أوجه النشاط التي تهتم بها هذه الوكالات، والمساهمة في حشد الجهود من أجل التخلص منه.

ثانياً: مواجهة الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة

تختلف مواجهة الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة عنها في الوطن العربي وفي دول الجوار الجغرافي، في أن المياه الدولية القريبة ليست ملكاً

(١) United Nations, *Charter of the United Nations, and Statute of the International Court of Justice* (New York: United Nations, Department of Public Information, December 1984), pp. 19-20.

(٢) المصدر نفسه، و International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), pp. 237-245.

لأحد، وبالتالي فإن الوجود العسكري الأجنبي فيها مشروع وفقاً للقانون الدولي/ قانون البحار، كما اننا لا نستطيع أن نطالب جهة أخرى غير الدولة صاحبة هذا الوجود بأن تتخلص منه على نحو ما يمكن طلبه من دول الجوار الجغرافي.

قد تختلف الآراء حول تعريف الوجود العسكري الأجنبي (البحري) في المياه الدولية القريبة على هذا الأساس، حيث لا يكون هناك «أجنبي» في مياه دولية، إلا أننا نرى أن القوات البحرية للدول المطلة على بحر أو محيط ما، لا تعتبر أجنبية فيه، بينما تعتبر القوات البحرية للدول غير المطلة عليه أجنبية. وبالنسبة إلى المحيطات، فإن القوات البحرية للدول المطلة عليها لا تكون أجنبية، طالما أنها لم تدخل في أحد البحار التي تشكل أذرع محيط ما.

أما حينما يدخل أحد الأذرع التي لا تطل عليها فهي حينئذ أجنبية. هكذا لا تعتبر القوات البحرية الفرنسية أجنبية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بينما تعتبر كذلك في المحيط الهندي والبحر الأحمر، والأسطول الأمريكي لا يعتبر أجنبياً في المحيطين الهادي والأطلسي الشمالي، ينما يعتبر وجوداً عسكرياً أجنبياً في البحر المتوسط والمحيطين الهندي والأطلسي الجنوبي، وكذلك في البحار التي تشكل أذرعاً آسيوية للمحيط الهادي وأذرعاً للمحيط الهندي.

لكن الوجود العسكري الأجنبي البحري في المياه الدولية القريبة، يعتمد بدرجة كبيرة على التسهيلات والقواعد البحرية التي يتمتع بها لدى الدول المطلة على البحار والمحيطات التي تشرف عليها الدول العربية، لذا فإن جزءاً من مواجهة ومقاومة الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية القريبة يعتمد على تصفية هذه القواعد والتسهيلات. كذلك فإن التهديدات الناتجة من هذا الوجود يمكن مناقشتها والسعي إلى إزالتها بالطرق السلمية، عن طريق التفاوض والتوفيق والتحكيم والعرض على المنظمات الدولية. وفي حال استمرار التهديد، فإن الكفاح المسلح ضده يصبح مشروعاً خصوصاً إذا ما مارس تهديداً عسكرياً صريحاً للدول، سواء عن طريق الاستخدام الفعلي للقوة، أو عن طريق التهديد الجدي باستخدامها.

١ ـ الامتناع عن قبول وتقديم التسهيلات العسكرية للوحدات البحرية الأجنبية

سبق أن اتضح أن الوجود العسكري الأجنبي يستطيع أن يوفر لنفسه درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، عن طريق توفير سفن الإمداد والصيانة والإصلاح والسفن المساعدة وسفن الدعم بحيث يقلل من حاجته إلى قواعد وتسهيلات بحرية قريبة من مناطق وجوده إلى الحد الأدنى، إلا أن ذلك لا يغنيه نهائياً عن الارتكاز على قواعد

وتسهيلات بحرية قريبة من مناطق تمركزه، سواء لإعادة الملء بالاحتياجات الاستهلاكية، أو أعمال الصيانة الرئيسية والإصلاح، وكذلك للترويح عن أطقم السفن بالنزول إلى البر. وحرمان الأساطيل الأجنبية من القواعد والتسهيلات نتيجة وجودها في المياه الدولية القريبة منه، يعني اضطرار هذه الأساطيل إلى خفض مدة بقاء وحداتها في المياه الدولية القريبة، نتيجة طول خطوط امداداتها واضطرارها إلى خفض تكلفة هذا الوجود بالدرجة التي تؤدي إلى تخفيضه إلى أدنى حد ممكن، أو زواله نهائياً على نحو ما فعلت بريطانيا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بالانسحاب من شرق السويس.

من الطبيعي ونحن ندرس خطر الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية القريبة من الوطن العربي، أن تكون الخطوة الأولى في امتناع الدول والشعوب العربية عن تقديم القواعد والتسهيلات البحرية لهذه الأساطيل على نحو ما سبق ذكره، وهو ما يعني في الحقيقة حرمان الوجود العسكري البحري الأجنبي من أية تسهيلات على الشاطىء الجنوبي للبحر المتوسط، وأغلب البحر الأحمر (البحر الأحمر باستثناء ساحل اريتريا وميناء ايلات للوجود العسكري الاسرائيلي فيها) وخليج عدن والساحل الغربي للخليج وبحر العرب، وبالتالي اضطرار القوات البحرية الأجنبية إلى الاستناد إلى قواعد خارج هذه المناطق.

يجب أن يكون الهدف هو حرمان الأساطيل العسكرية الأجنبية الموجودة في المنطقة بصفة دائمة، أو شبه دائمة، من التسهيلات في الوطن العربي أو قريباً منه إلى حين زوال هذا الوجود. ومع زواله يمكن العودة إلى تقديم التسهيلات للوجود العسكري الطارىء المتمثل في الزيارات القصيرة للسفن الفردية، التي يتأكد أنها لا تهدد أية دولة، سواء كانت هذه الدولة عربية أو غير ذلك. كذلك فإنه يمكن أن يمتد حظر تقديم التسهيلات عند الضرورة إلى السفن التجارية للدول صاحبة الوجود البحري العسكري في المياه الدولية القريبة وخصوصاً في مناطق الممرات البحرية، وإلى حين زوال الوجود البحري الدائم وشبه الدائم من المنطقة.

٢ ـ التعاون مع دول الجوار

يؤدي حرمان الأساطيل الأجنبية من القواعد والتسهيلات البحرية في الوطن العربي إلى اتجاه هذه الأساطيل إلى الاستناد إلى قواعد وتسهيلات خارجه، ولا شك أن أقرب المناطق خارجه هي دول الجوار الجغرافي ذات المنافذ البحرية: إيران، وكينيا، واثيوبيا، وتركيا، وقبرص، واليونان، وايطاليا، ومالطة، وفرنسا، واسبانيا، والبرتغال، وجبل طارق، والسنغال، بالإضافة إلى اسرائيل باعتبارها وجوداً عسكرياً أجنبياً في حد ذاتها. ولا شك في أن تقديم هذه الدول التسهيلات والقواعد العسكرية

إلى الأساطيل الأجنبية يمكّن هذه الأساطيل من تهديد الأمن القومي العربي بدرجة كبيرة، إلا أن تسهيلات أخرى في دول أبعد يمكن أن يكون لها تأثيرها وخصوصاً في باكستان، والهند، وتنزانيا، ومالاغاشي، والجزر البريطانية، والساحل الافريقي الغربي. لذا فإن الأمر يتطلب التعاون مع هذه الدول قدر الإمكان على نحو ما سبق شرحه عند دراسة الوجود العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي.

يمكن دراسة وضع دول الجوار الجغرافي من السفن التجارية الأجنبية، كذلك السفن التي تنتمي إلى دول الجوار التي تصرّ على استمرار تقديم التسهيلات إلى الأساطيل العسكرية الأجنبية، بحيث تكون وسيلة للضغط لتحقيق التخلص من الوجود العسكري البحري الأجنبي، بينما يكون مزيد من التعاون وسيلة للإغراء على تحقيق الهدف نفسه.

من الطبيعي أن تختلف درجات تجاوب دول الجوار مع مطالب التخلص من الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية، من التجاوب الكامل إلى التجاهل الكامل. ومن الطبيعي أن يجد الوجود العسكري الأجنبي قواعد له وتسهيلات في الموانىء التي تسيطر عليها اسرائيل، كما يصعب توقع نجاح كبير في دول شمال البحر المتوسط الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي التي ترتبط بعلاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

هناك اتجاهات قوية في كل من تركيا واليونان تعارض الوجود العسكري الأجنبي فيهما، بينما تعارض اسبانيا وجود السفن المسلحة بأسلحة نووية، وهي كلها اتجاهات يجب تشجيعها والتعاون معها والعمل على تنشيطها. كما ان فرنسا لا تقدم إلا استخدام التسهيلات، ويمكن اغراؤها للعمل على التخلص من الأساطيل الأجنبية في البحر المتوسط. قد يكون من المناسب إجراء هذا العمل على مرحلتين، نظراً إلى احتمال تعارض كل مرحلة مع الأخرى؛ فقد يكون من المناسب والأسهل العمل على التخلص من الوجود العسكري البحري الأجنبي في المحيط الهندي والخليج والبحر الأحمر وغرب افريقيا في المرحلة الأولى، ثم الاتجاه إلى تصفيته في البحر المتوسط في المرحلة الثانية حيث يتطلب تنفيذ المرحلة الأولى ضغطاً على فرنسا يتعارض مع تعاونها في المرحلة الثانية.

٣ ـ العمل الدبلوماسي

يختلف العمل على التخلص من الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية من خلال القنوات الدبلوماسية اختلافاً بيناً، فهو في الأحوال العادية قد لا يختلف عن العمل خلال المنظمات الدولية على النحو الذي سبق ذكره في مجال الوجود

العسكري الأجنبي في دول الجوار الجغرافي، إلا أنه يمكن هنا، من خلال المشاركة في المنظمات الدولية المتخصصة بشؤون البحار الدولية، بذل جهود كبيرة، كمدّ حدود المياه الاقليمية بحيث تضيق فرص الوجود العسكري الأجنبي في المياه الدولية نتيجة ضيقها. كما يمكن العمل على توسيع مناطق حقوق الصيد، ووضع قيود على حركة وعمل الأساطيل البحرية في المياه الدولية وخصوصاً بالنسبة إلى حق اعلان مناطق العمليات والتدريب، مما يضيق الخناق على الأساطيل الأجنبية، في حين يمكن الأساطيل المحلية ممارسة حقوقها داخل مياهها الاقليمية. كذلك فإنه يمكن، من خلال المنظمات المهتمة بالمحافظة على البيئة في البحار، العمل على توضيح خطورة الوجود العسكري البحري الأجنبي، وأن التخلص منه يؤدي إلى خفض احتمالات التلوث. وهكذا يمكن، من خلال اتصالات دولية غير مختصة بالنزاعات وبالوجود العسكري مباشرة، العمل على تضييق الخناق عليه في الأحوال العادية.

لكن الأمر يختلف حينما يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تهديد صريح أو فعلي لمصالح دولة/ دول عربية ما، إذ يمكن اللجوء إلى العمل الدبلوماسي المباشر الثنائي والمتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة باستخدام المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم واللجوء إلى المنظمات الدولية والجهات القضائية مثل محكمة العدل الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى. وإذا كان الأمر في جملته لا يخرج كثيراً عما سبق ذكره بالنسبة إلى دول الجوار الجغرافي، فإن ممارسة العمل الدبلوماسي للتخلص من الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية القريبة، يتطلب عملاً جماعياً عربياً قدر الإمكان، لتأكيد الثقل السياسي النسبي للدول العربية في مواجهة التهديد الصريح أو الفعلي. ولا يقتصر العمل الجماعي على وسيلة ما من وسائل العمل الدبلوماسي، بل إنه يشتمل عليها جميعها، بدءاً من المفاوضات حتى عرض الأمر على المنظمات الدولية.

٤ ـ ممارسة الصراع المسلح ضد الوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة

إن التهديد الصريح لأمن دولة عربية أو أكثر يبرر لجوء الدول العربية إلى جميع الوسائل الممكنة للتخلص من مصدر التهديد، ويبدأ ذلك بالعمل الدبلوماسي على نحو ما ذكر سابقاً، إلا أن ذلك لا يصادر حق الدول العربية، في هذه الحالة، في ممارسة الصراع المسلح للدفاع عن مصالحها وأمنها. والمهم هنا ألا يترك الأمر للدولة أو الدول المعرضة للتهديد فقط، وإنما يكون بالتطبيق الكامل لمنطوق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي تعتبر أي اعتداء على دولة متعاهدة اعتداء على جميع الدول العربية.

تختلف ممارسة الصراع المسلح ضد الوجود العسكري البحري الأجنبي في المياه الدولية القريبة، وفقاً للظروف الدولية والاقليمية السائدة، والقوة المتيسرة؛ إلا أن هذا الوجود عادة ما يرتبط بقوة دولة عظمى أو كبرى لها مطامع ونفوذ متسع، وبالتالي تكون لها قوة عسكرية متفوقة. وهكذا فقد لا تكون المواجهة العسكرية النظامية هي الأسلوب الأنسب لمواجهة مثل هذا الوجود العسكري، في حين تكون المواجهة غير النظامية أو ذات الكثافة المنخفضة مناسبة أكثر، وذلك عن طريق أعمال القتال المحدودة، واستخدام الوسائل السلبية، مثل الألغام البحرية، وكذلك الأعمال الالكترونية المضادة، وممارسة النشاط العسكري، بجميع فروعه البرية والبحرية المشروعة، كلما أمكن، قرب مناطق تمركز وعمل الأساطيل من دون التعرض المباشر للقوة العسكرية الأجنبية.

المـــراجــع

١ ـ العربية

كتب

البدري، حسن. **التعاون العسكري العربي المشترك**. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**. تحرير صندوق النقد العربي.

حمّاد، جمال. **المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب اكتوبر ١٩٧٣، العاشر من رمضان**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩.

ربيع، حامد. **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

كلينتون، بيل وآل جور. **رؤية لتغيير أمريكا**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

كوانت، ويليام ب. **أمريكا والعرب واسرائيل**. ترجمة عبد العظيم حماد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

الكيلاني، هيثم. **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الآسيوية. «مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية». (١٩٨٩)

محجوب، عمر (تقديم). **الترانسفير**. القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٨.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٩.

ـــــ. **العسكرية الصهيونية.** تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: المركز، ١٩٧٢ - ١٩٧٤. ج ١: **المؤسسة العسكرية الاسرائيلية: النشأة والتطور.**

مسلّم، طلعت أحمد. **التعاون العسكري العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

هرتزل، تيودور. **يوميات هرتزل.** إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة كتب فلسطينية)

هويدي، أمين. **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢.

هيكل، محمد حسنين. حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـــــ. **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

دوريات

الأهرام: ١٩٩٢/٢/٢٨ و٢٥ - ١٩٩٣/٣/٢٩.

حمروش، أحمد [وآخرون]. «تهجير اليهود السوفيات إلى فلسطين (ندوة).» أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعدّ تقرير الندوة وحيد عبد المجيد. **المستقبل العربي:** السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.

الحياة: ١٩٩٢/٤/١٣؛ ١٩٩٢/٧/٢٣؛ ١٩٩٣/٣/٢٢؛ ١٩٩٣/١/١٨؛ ٣/٢٥ - ١٩٩٣/٤/٧؛ ١٩٩٣/٣/٢٨؛ ١٩٩٣/٤/٨؛ ١٩٩٣/٤/٢٠؛ ١٩٩٣/٥/٧؛ ١٩٩٣/٥/٢٠؛ ١٩٩٣/٥/٢١؛ ١٩٩٣/٥/٢٦؛ ١٩٩٣/٦/٥؛ ٨ - ١٩٩٣/٦/٢٠؛ ١٩٩٣/٧/٧؛ ١٩٩٣/٩/٥، و١٩٨٩٣/٤/٢٣.

عبد المجيد، وحيد. «الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل: الأبعاد وردود الفعل.» **المنار:** السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

القدس (جريدة): ١٩٩٢/٥/٥.

مجلة القوات الجوية (الامارات العربية المتحدة): آذار/ مارس ١٩٩٢.

مسلّم، طلعت أحمد. «القوة العسكرية لليابان.» **السياسة الدولية:** السنة ٢٣، العدد ٨٨، ١٩٨٧.

معوض، جلال عبد الله. «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات.» المستقبل العربي: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

«مناورات بحرية كويتية روسية.» الحياة: ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٣.

ميرجلان، البرت. «تأملات عسكري أوروبي حول الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي.» المنار: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

ميسلين، براد. «تدخل القوتين العظميين في الخليج.» المنار: السنة ١، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٨٥.

نشرة الأنباء العربية (وكالة الاعلام الأمريكية، واشنطن): ٥/ ١٢/ ١٩٩٣.

نشرة الوكالة اليهودية في القدس: ٢٦/ ٤/ ١٩٩٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

ACDA. *World Military Expenditure and Arms Transfer*. Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1987.

Avnery, Uri. *Israel Without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East*. New York: Macmillan, 1968.

Brzoska, Michael and Thomas Ohlson. *Arms Transfers to the Third World, 1971-1985*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1987.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities*. Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988.

Dannreuther, Ronald. *The Gulf Conflict: A Political and Strategic Analysis*. London: Brassey's for IISS, 1991-1992. (Adelphi Papers; 264)

Duke, Simon. *United States Military Forces and Installations in Europe*. New York: Oxford University Press, 1988.

Ghali, Boutros Boutros. *An Agenda for Peace*. New York: United Nations, 1992.

Harkavy, Robert E. *Bases Abroad: The Global Foreign Military Presence*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1989.

——.*Great Power Competition for Overseas Bases*. Oxford: Pergamon Press, c1982. (Pergamon Policy Studies on Security Affairs)

Hyamson, Albert Montefiore. *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*. [London]: Pub. for the Society by E. Loldston Ltd., 1939-1941. 2 vols.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1986-1987*. London: Brassey's, 1986.

——. *The Military Balance, 1988-1989*. London: Brassey's, 1988.

——. *The Military Balance, 1991-1992*. London: Brassey's, 1991.

——. *The Military Balance, 1992-1993*. London: Brassey's, 1992.

——. *The Military Balance, 1993-1994*. London: Brassey's, 1993.

——. *The Military Balance, 1996-1997*. London: Oxford University Press, 1996.

——. *Strategic Survey, 1988-1989*. London: Brassey's, 1989.

——. *Strategic Survey, 1990-1991*. London: Brassey's, 1991.

——. *Strategic Survey, 1991-1992*. London: Brassey's, 1992.

——. *Strategic Survey, 1992-1993*. London: Brassey's, 1993.

Levran, Aharon (ed.). *The Middle East Military Balance, 1988-1989*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1988.

«Official Text: US National Security Strategy, 1991.» (Cairo, Embassy of the United States of America, US Information Service, August 1991).

Palmer, Diego and A. Ruiz. *French Strategic Options in 1990's*. London: Brassey's for IISS, 1991. (Adelphi Papers; 260)

Secretary Baker. *Foreign Policy Priorities and US Assistance*. Washington, D.C.: US Department of State, Bureau of Public Affairs, 1990. (Current Policy; no. 1247)

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1990*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

United Nations. *The Blue Helmets*. New York: United Nations, Department of Public Information, 1985.

——. *Charter of the United Nations, and Statute of the International Court of Justice*. New York: United Nations, Department of Public Information, December 1984.

——. *Peace Keeping, Information Notes*. New York: United Nations, Department of Public Information, 1993. (Update no. 1)

US Agency for International Development. *Congressional Presentation, FY 1996*. Annual Budget Submission. [n. p.]: USAID, 1996.

United States of America, Department of Defense. *Conduct of the Persian Gulf Conflict: An Interim Report to Congress.* Washington, D.C.: [n. pb.], 1991.

Walker, Edwards. *FY 1990 Assistance Programs for the Middle East and North Africa.* Washington, D.C.: US Department of State, Bureau of Public Affairs, 1990. (Current Policy; no. 1169)

The Wireless File. (US Information Agency, NEA 509 03/26/93).

Periodicals

Baker, James. «US Seeks Stability, Security in Gulf.» Statement to House Committee 2/6 P 91 (Cairo, Embassy of the United States of America, US Information Service, 1991).

Eekelen, Willen van. «WEU and the Gulf Crisis.» *Survival:* November-December 1990.

Howe, Jonathan T. «NATO and the Gulf Crisis.» *Survival:* vol. 33, no. 3, 1991.

International Defence Review: vol. 20, no. 1, 1987.

International Herald Tribune: 27/7/1992.

فهرس

- ب -

- ت -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

- و -

طلعت أحمد مسلّم

- لواء أركان حرب متقاعد.
- حصل على دبلوم أكاديمية فرونز العسكرية العليا في الاتحاد السوفياتي، وماجستير العلوم العسكرية، وزميل كلية الحرب العليا ـ أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- شغل وظائف رئيسية عدّة في القوات المسلحة المصرية، بينها قيادة لواء ميكانيكي في حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل، وقيادة فرقة مشاة، والتدريس في الكلية الحربية.
- عمل رئيساً لوحدة البحوث العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة «الأهرام» حتى عام ١٩٩٠.
- له العديد من الدراسات المنشورة عن السياسات العسكرية والاستراتيجية، منها كتابه عن **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

طبعة ثانية
مزيدة ومنقحة

الثمن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb